

عبد الرزاق أحمد السمرهوري

قضية وادي النيل (مصر والسودان)

مكتبة
Bibliotheca Alexandrina
0193242

تنبيه

هذه مذكرة تتضمن المسائل البارزة في قضية وادى النيل (مصر والسودان) . ولا يقصد بها أن تكون هي نفسها البيان الذى يلقى امام مجلس الامن ، فهم لم تعد لهذا الغرض . ولكن يسهل من الاطلاع عليهما . أن يعد هذا البيان بعد أن يتم الاتفاق على ترتيب نقطة وعلى الخطة التى تتبع فى اعدادها ، ولا يستغرق ذلك وقتا طويلا . كذلك يسهل أن يستخلص من هذه المذكرة الردود اللازمة للمسائل التى يحتمل أن تثار أمام مجلس الامن .

القسم الاول

علاقة مصر بانجلترا

منذ الاحتلال الفرنسى الى معاهدة سنة ١٩٣٦

- يسر فهم القضية المصرية أن نسرده في ايجاز تاريخ علاقة مصر بانجلترا منذ فكرت انجلترا فى الاستيلاء على مصر ، أى منذ الاحتلال الفرنسى ، الى أن عقدت معاهدة سنة ١٩٣٦ . فان هذا التاريخ يلقى ضوءاً كبيراً على هذه المعاهدة التى تتمسك بها انجلترا وتعتبرها مصر غسير قائمة ، ويمهد فى الوقت ذاته لتفهم ما وقع بعد عقد هذه المعاهدة من احداث تعاقبت ومفاوضات لم يقدر لها النجاح ، حتى انتهى الامر بمصر أن التجأت الى مجلس الامن . ويمكن أن نتابع هذا التاريخ فى خمس مراحل متعاقبة .
- (١) المرحلة الاولى انجلترا تترىص فيها بمصر وهى طريق المواصلات الامبراطورية ، وذلك منذ الاحتلال الفرنسى فى سنة ١٧٩٨ الى سنة ١٨٨٢ .
- (٢) المرحلة الثانية انجلترا تحتل فيها مصر فى سنة ١٨٨٢ ، وتبسط عليها حماية مقنعة ، وتحاول أن تجعل من هذا المركز الفعلى مركزاً مشروعاً .
- (٣) المرحلة الثالثة انجلترا تعلن فيها الحماية على مصر فى سنة ١٩١٤ ، فتقلب الحماية المقنعة الى حماية سافرة ، ولكنها حماية أهلتها انجلترا على أنها ضرورة حربية مؤقتة .
- (٤) المرحلة الرابعة انجلترا تلغى فيها الحماية على مصر ، وتستبدل بها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فتعود بذلك الى الحماية المقنعة ، بعد أن تعترف أن الحماية السافرة علاقة غير مرضية .
- (٥) المرحلة الخامسة انجلترا تفاوض فيها مصر لعقد تحالف معها ، وتريدته تحالفاً يفي بجميع أغراض الحماية ، حتى تمكنت من ذلك بعقد معاهدة سنة ١٩٣٦ .

المرحلة الاولى

انجلترا تترىص بمصر

(طريق المواصلات الامبراطورية)

(١٧٩٨ - ١٨٨٢)

نجحت حملة القائد بوناپرت ، واحتل الفرنسيون مصر فى سنة ١٧٩٨ . فأحست انجلترا أن الحملة موجهة اليها هى ، وأن الضرر مسددة الى جميع الامبراطورية البريطانية . ومنذ ذلك الحين فتحت عينها على مصر ، واعتبرت مصر هذه البلاد مرتبطاً بمصر امبراطورتها ، فرسمت سياسة بعيدة المدى من شأنها أن ترقب مصر ، فلا تمكن منها فاتحاً أجنبياً ، ولا تدع فيها حكومة قوية ، وهكذا تستبقى مصر ضعيفة حتى تتباً لها الاسباب فتستولى عليها .

وبدأت بمعركة ابي قير البحرية فى سنة ١٧٩٨ حيث انتصرت على الفرنسيين . ثم أرسلت فى سنة ١٨٠١ حملة عسكرية لمعاونة السلطان على اخراج الفرنسيين من مصر ، فأخرجتهم وحاولت البقاء هى . ولكنها اضطرت فى سنة ١٨٠٣ الى الجلاء كارثة بالحاح من الباب العالى وتنفيذ المعاهدة أميان .

وبدأ محمد على يزعمونجمه . فكان على انجلترا ، بعد أن طردت من مصر الفاتح الاجنبى أن تمنع تأسيس الحكومة القوية . فمالأت الممالك ، ودعت ألفى بك الى لندن ، وحاولت توليته على مصر ، ولكن محمد على ما لبث أن تغلب على الممالك . فلم تستطع انجلترا ضبرا ، لا سيما بعد محالفة تركيا لفرنسا ، وخشيت أن تؤدي هذه المحالفة الى عودة الفرنسيين لمصر ، فقررت أن تسبقهم اليها ، وأعدت حملة لاحتلال مصر بمعونة الممالك فى مارس سنة ١٨٠٧ . وأستولت القوات الانجليزية على الاسكندرية ، ثم زحفت الى رشيد . فتغلب عليها محمد على ورد هسبا الى الاسكندرية ، ثم أجلاها ايضا عن هذا الثغر فى أغسطس سنة ١٨٠٧ . واستقام له الامر فى مصر .

ووقفت انجلترا بالمزهاد لحكومة محمد على القوية . وكان هذا قد تمكن من اعداد جيش كبير واستطاع أن يعيد وحدة وادى النيل بضم السودان الى مصر ، ونهر الوهايين ، وسير حملة على اليونان . فما لبثت انجلترا أن قضت على الاسطول المصرى فى معركة نافارينو البحرية ، متابعة فى ذلك سياستها فى اضعاف مصر .

وتوجس الباب العالى خيفة من تزايد شوكة محمد على وامتداد سلطانه ، فتوترت العلاقات بينهم وانتهى الامر بأن أعلن محمد على الحرب على الباب العالى ، وقاد ابراهيم الجيوش المصرية المظافرة الى ابواب القسطنطينية ، واستبقي فى يده جزءا عظيما من الامبراطورية العثمانية شمل - غير مصر والسودان - فلسطين وسورية والجزيرة العربية ، فحقق بذلك وحدة العرب أو كاد . ولم يرق ذلك لانجلترا بطبيعة الحال . فما زالت بالباب العالى تحزنه على أن يرد الجيوش المصرية الفاتحة ، فتأهب الباب العالى فى شهر مارس سنة ١٨٣٩ لاسترداد سورية ، وما كسادت الجيوش التركية توغل فى زحفها حتى لاقاها ابراهيم ، وردحا على أعقابها ، وهدد من جديد الاناء والقسطنطينية .

هنا أيضا لم تستطع انجلترا ألا أن تكشف القناع ، وقامت على رأس الدول الأوروبية تسمى على حرمان محمد على من ثمار فتوحاته . ووقفت فرنسا فى صف محمد على ، ولكن انجلترا تمكنت من أقصائها ، وحملت الدول على توقيع معاهدة لندن فى ١٥ يولييه سنة ١٨٤٠ ، وفرضت على محمد على أن يقتصر على مصر ولاية وراثية تحت السيادة العثمانية . وهكذا استطاعت انجلترا أن تحقق أمرين . منعت مصر من أن تصبح امبراطورية عربية ضخمة ، وأسعفت الرجل المريض بالقسطنطينية فردت عنه الموت على أن يبقى مريضا .

..

وفى عهد سعيد تحركت اطماع انجلترا ، وتيقظت مخاوفها من جديد . فان سعيدا منع دى لسبس امتيازاً بحفر قناة السويس فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ . فتوجست انجلترا خيفة من هذا المشروع الفرنسى ، وقاومته ما استطاعت عند الباب العالى ، ولكن المشروع سار فى طريق التنفيذ ولما احتلى اسماعيل عرش مصر واصل حفر القناة حتى انتهى منها فى سنة ١٨٦٩ . فتحوّلت انجلترا من سياستها فى مناهضة المشروع قبل أن يتم الى سياستها فى الاستيلاء عليه بعد أن تم . وقال اللورد ستانلى وزير الخارجية الانجليزية . من الجلى ما من أمة فى العالم ستجنى من حفر هذه القناة مثل الذى تجنى بريطانيا . . . وكتبت جريدة التايمز تقول . على مصر أن تتحمل جميع نفقات قناة السويس ، وفرنسا أن تباهى العالم بفخر تنفيذها . ولكن يجب أن تجنى بريطانيا جميع ثمراتها . . .

وجنت بريطانيا فعلا جميع ثمراته . فلقد كانت لمصر ولا سماعيل بالمرصاد كما قد منسنا . وما لبثت أن استغلت الحالة المالية السيئة التي انحدرت اليها مصر بسبب تراكم الديون وعلو سعر الفائدة و تباقت المفاهيم الاجانب . وما زالت تتدخل في شؤون مصر بحجة حماية مصالح الدائنين من رعاياها . واشركت فرنسا معها في ذلك أول الامر ، حتى نجحت في انشاء صندوق الدين كرقابة دولية . وكانت قبل ذلك ، في سنة ١٨٧٣ ، قد نجحت في أن تشتري أسهم مصر في قناة السويس ، واتخذت من ذلك ذريعة أخرى للتدخل والرقابة . وانبطحت الرقابة الاجنبية على شؤون مصر الداخلية من مال وإدارة ، وبلغ عدد الموظفين الاجانب ثلث عدد الموظفين جميعا ، وزاد ما يتقاضون من مرتبات على ما يتقاضى الموظفون المصريون . وقبل اسماعيل تعيين مراقبين عامين ، أحدهما انجليزى والآخر فرنسى ، لتتأيم الميزانية المصرية ؛ فما لبثا أن أصبحا عضوين في الوزارة المصرية ، ولهما حق الاعتراض على قرارات مجلس الوزراء . فحاول اسماعيل الخلاص من هذا النفوذ الاجنبى المتغلغل بمنع البلاد نظاما دستوريا واسعا يرد السلطة اليها . وأخذ في توسيع اختصاصات المجلس النيابى ، وأوجد نظام المسئولية الوزارية . فما لبثت انجلترا أن سمت عند الباب العالى فعزله في سنة ١٨٧٨ .

• • •

وولى توفيق عرش مصر . ولكن الحالة المالية كانت قد زادت سوءا . وقام الشعب المصرى في وجه التدخل الاجنبى ، وقاد عرابى الجيش الى الثورة . وهنا رسمت انجلترا خطتها . تمنع تركيا من التدخل ، وتقصى فرنسا عن الميدان ، وتتفرد وحدها بالاستيلاء على مصر . وهذا ما تم فعلا . فقد سلمت انجلترا السفير التركى في لندن مذكرة جاء فيها : « أننا متفقون على حماية حقوق السلطان في مصر ، ولكننا نعارض كل محاولة من جانبه للتوسيع فى مداها أو لاستعماله هذه الحقوق فى غير نطاق استقلال مصر الذاتى أو فى التدخل فى اديارها . » وعقدت الدول التى وقعت على معاهدة لندن فى سنة ١٨٤٠ وفيهم انجلترا مؤتمرا فى تريبيا ، وأصدرت قرارا تتعهد فيه بعدم الاقدام على عمل فردى ، وبعدم السعى عند تسوية المسألة المصرية فى الحصول على أى امتياز أو مركز خاص فى مصر . وقد أصرت انجلترا أن يستثنى من هذا القرار حالة القوة القاهرة . وكانت انجلترا وفرنسا قد وقفتا باسدولييهما امام مدينة الاسكندرية لمنع السلطان من التدخل وقد نجحت انجلترا فى اقضاء السلطان ، وبقي عليها أن تقصى فرنسا . وكان هذا ميسورا . فأن تغيرت الوزارات الفرنسية السريع الذى عاين قيام الجمهورية الثالثة ، وتغلغل السياسة الخارجية الفرنسية تبعا لذلك ، وتردد دى فرسينيه رئيس الوزارة الفرنسية وقلبه السريع من سياسة الى أخرى ، كل ذلك هيا لانجلترا أن تتفرد . فلما وقعت حوادث الاسكندرية ، وجه قائد الاسطول الانجليزى انذارا الى الحكومة المصرية .

ويقول Cocheris فى كتابه (Situation Internationale de l'Egypte et du Soudan 1903 P. 114) : « أجاب عليه بما يأتى :
ان مجلس الوزراء اجتمع برئاسة الخديو توفيق عقب هذا الانذار ، وأجاب عليه بما يأتى : »

"L'Egypte n'a rien fait qui ait pu justifier l'envoi des flottes combinées. L'autorité civile et militaire n'a à se reprocher aucun acte autorisant les réclamations de l'amiral. Sauf quelques réparations urgentes aux anciennes constructions, les forts sont, à cette heure, dans l'état où ils se trouvaient à l'arrivée des flottes. Nous sommes ici chez nous, et nous avons le droit et le devoir de nous y prémunir contre tout ennemi qui prendrait l'initiative d'une rupture de l'état de paix, lequel, selon le Gouvernement anglais, n'a pas cessé d'exister. L'Egypte, gardienne de ses droits et de son honneur, ne peut rendre aucun fort ni aucun canon, sans y être contrainte par le sort des armes. Elle proteste contre votre déclaration de ce jour et tiendra responsable de toutes les conséquences directes ou indirectes qui pourront résulter d'une attaque des flottes ou d'un bombardement, la nation qui, en pleine paix, aura lancé le premier boulet sur la paisible ville d'Alexandrie, au mépris du droit des gens et des lois de la guerre".

أما قائد الاسطول الفرنسى فقد تلقى فى آخر الامر أوامر من حكومته بالانسحاب وفى هذا
ايضا يقول (Cocheris) :

"M. De Freycinet a ainsi adopté successivement toutes les formes d'intervention imaginables: intervention anglo-française, européennes, turque, anglo-franco-turque, anglaise et finalement... l'abstention". (Situation internationale de l'Egypte et du Soudan 1903 p.100).

=====

المرحلة الثانية

انجلترا تحتل مصر

(الحماية المقنعة • مركز فعلى تحاول جعله مشروعا)

(١٨٨٢ - ١٩١٤)

انسحبت فرنسا ، وبقيت انجلترا وحدها فى الميدان ، وفى ١١ يولييه سنة ١٨٨٢ ضرب الاسطول البريطانى مدينة الاسكندرية • ودخلت الجيوش الانجليزية هذه المدينة ثم دخلت القاهرة فى اكتوبر سنة ١٨٨٢ عقب انتصارها فى موقعة التل الكبير • وهكذا تم لانجلترا احتلال مصر • وبقيت فيها الى اليوم • ومصر وقت الاحتلال كانت دولة متمتعة باستقلالها الداخلى تحت السيادة العثمانية طبقا لاحكام معاهدة لندن المتقدم ذكرها • وقد جاء الاحتلال الانجليزى متعارضا مع تعهدات انجلترا الدولية من جهة ، ومناقضا من جهة اخرى لعودها المتكررة فى الا تقدم على عمل بمفردتها والا تحتل مصر • أما أن الاحتلال جاء متعارضا مع تعهدات انجلترا الدولية فيكفى ان نشير فى هذا الصدد الى ما يأتى :-

- ١- معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ، وبمقتضاها ضمنت الدول ، وفيهم انجلترا مركز مصر على انها ذات استقلال داخلى تحت السيادة العثمانية • ولاشك فى ان الاحتلال اعتداء على هذا الاستقلال وهذه السيادة •
 - ٢- معاهدة باريس سنة ١٨٥٦ ومعاهدة برلين سنة ١٨٧٨ • وقد وقعت انجلترا المعاهدتين وهما تنصان على ضمان الامبراطورية العثمانية • والاحتلال الانجليزى اعتداء على هذا الكيان •
 - ٣- مؤتمرات باريس فى ٢٥ يونيو سنة ١٨٨٢ ، اى قبل الاحتلال بايام قليلة • وقد تعهدت انجلترا فى هذا المؤتمر ، كما سبق القول ، بعدم القيام بعمل منفرد ، وبعدم السعى فى الحصول على مركز متميز به فى مصر • والاحتلال العسكرى يجعل لها مركزا فى مصر تتميز به على الدول كما هو واضح •
- وأما أن الاحتلال جاء مناقضا لعودها المتكررة فى ألا تحتل مصر فيكفى ان نذكر فى هذا الصدد الوجود الآتية :-

- (1) Le Gouvernement de Sa Majesté n'a en vue que le maintien de l'autorité souveraine de la Porte et des pouvoirs du Khédive, In ne désire ni occuper ni annexer l'Egypte. (Sir Ed. Malet, déclaration au Sultan le 21 septembre 1881; Blue Book 1881).
- (2) En dépit de tous les bruits et de tous les soupçons, nous n'avons aucun désir de travailler à une occupation ou à une annexion de l'Egypte par l'Angleterre. (Lord Granville, déclaration à Musuros Pacha le 4 octobre 1881; Blue Book 1881)
- (3) Le Gouvernement de Sa Majesté est d'accord avec le Gouvernement français pour éviter la nécessité d'une intervention active ou d'une occupation militaire en Egypte. (Lord Granville à M. Tissot, le 20 mars 1882; Blue Book 1882).

انظر ايضا ٠ - تصريح اللورد جرانفيل لسفير روسيا في ١٩ اكتوبر سنة ١٨٨١
(الكتاب الازرق ١٨٨١) - برقية اللورد جرانفيل الى السير ادوارد ماليت فسي
٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ (الكتاب الازرق ١٨٨١) - تصريح اللورد دوفرين للسلطان
في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨١ (الكتاب الازرق ١٨٨١) - خطبة العرش للملكة فكتوريا
في ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ (جريدة التايمز)

xxxx

لم يسع انجلترا - وهذه هي تعهداتها الدولية وعودها السابقة - الا ان
تسعى الى تبرئة نفسها والدفاع عن نواياها عن طريق الادلاء بالتصريحات ،
تصريحا عقب تصريح ، تؤكد ان الاحتلال اجراء مؤقت ، الغرض منه - الخديوى
من الشوار ، وانها ستغادر مصر بمجرد ان يستتب الامن والنظام ، ولم تذكر
مطلقا في اى تصريح من هذه التصريحات انها تحتل مصر لانها طريق المواصلات
الامبراطورية .

وقد بدأت هذه السلسلة من تصريحاتها منذ اليومين السابقين على احتلالها
للاسكندرية . فوزع اللورد جرانفيل في يوم ١٠ يولييه سنة ١٨٨٢ منشورا على
الدول جاء فيه ما يأتى :-

"L'action de l'amiral Seymour sera restreinte à la défense
légitime, sans aucune arrière-pensée de la part du Gouvernement
britannique". (Blue Book 1882).

ثم ارسل في اليوم التالى ، ١١ يولييه سنة ١٨٨٢ ، برقية الى اللورد دوفرين
السفير البريطانى لدى الباب العالى ، يقول فيها :-

"L'Angleterre ne poursuit en Egypte ni un but intéressé,
but qui ne s'accorderait pas avec les intérêts de l'Europe, ni
un but contraire aux intérêts du peuple égyptien." (Blue Book
1882).

وابلغ الاميرال سيمور ، في ٢٦ يولييه سنة ١٨٨٢ ، الخديوى توفيق رسما
ما يأتى :-

"I, Admiral commanding the British fleet, think it opportune to
confirm without delay once more to Your Highness that the Govern-
ment of Great Britain has no intention of making the conquest of
Egypt nor of injuring in any way the religion and liberties of the
Egyptians. It has for its sole object to protect Your Highness and
the Egyptian people against rebels." وبعد ان تم احتلال الجيوش الانجليزية لمصر ، تعاقبت التصريحات في هذا
المعنى ، ونقتصر هنا على ذكر بعض منها لضيق المقام :-

(1) La Grande-Bretagne n'a aucune visée ambitieuse en Egypte.
Elle n'y envoie des troupes que pour y maintenir l'ordre et
rendre au Khédive l'autorité qu'il a perdue. Elle a l'intention
formelle de soumettre au concert européen le règlement définitif
de la question d'Egypte. (Sir Charles Dilke, déclaration à M.
Tissot le 18 juillet 1882; Livre Jaune 1882).

(2) I can go so far as to answer the honourable gentleman
when he asks me whether we contemplate an indefinite occupation
of Egypt. Undoubtedly of all things in the world that is a
thing which we are not going to do. It would be absolutely at

/ variance

variance with all the principles and views of Her Majesty's Government, and the pledges they have given to Europe and with views, I may say, of Europe itself. (Gladstone in the House of Commons, August 10, 1882).

(3) The uncertainty there may be in some portion of public mind has reference to those desires which tend forward the permanent occupation of Egypt and its incorporation in this Empire. This is a consummation to which we are resolutely opposed and which we will have nothing to do with bringing about. We are against this doctrine of annexation, we are against everything that resembles or approaches it, and we are against all language that tends to bring about its expectation. We are against it on the ground of the interests of England; we are against it on the ground of our duty to Egypt; we are against it on the ground of the specific and solemn pledges given to the world in the most solemn manner and under the most critical circumstances, pledges which have earned for us the confidence of Europe at large during the course of difficult and delicate operations, and which; if one pledge can be more solemn and sacred than another, special sacredness in this case binds us to observe. We are also sensible that occupation prolonged beyond a certain point may tend to annexation, and, consequently, it is our object to take the greatest care that the occupation does not gradually take a permanent character. (Gladstone in the House of Commons, August 9, 1883).

(4) From the first we have steadily kept in view the fact that our occupation was temporary and provisional only..... We do not propose to keep Egypt permanently.... On that point we are pledged to this country and to Europe, and if a contrary policy is adopted it will not be by us. (Lord Deby, in the House of Lords February 26, 1885).

(5) On se trompe grandement chez nous lorsqu'on croit que nous voulons rester indéfiniment en Egypte. Nous ne cherchons qu'à en sortir honorablement. Nous sommes décidés à l'évacuer. (Lord Salisbury, décl. à Waddington, le 3 nov. 1886; Livre Jaune 1886).

(6) When my noble friend.... asks us to convert ourselves from guardians into proprietors.... and to declare our stay in Egypt permanent.... I must say I think my noble friend pays an insufficient regard to the sanctity of the obligations which the Government of the Queen have undertaken and by which they are bound to abide. In such a matter we have not to consider what is the most convenient or what is the more profitable course; we have to consider the course to which we are bound by our own obligations and by European law. (Lord Salisbury in the House of Lords, August 12, 1889).

(7) La Vallée du Nil a appartenu et appartiendra toujours à l'Egypte. (Lord Salisbury, déclaration à M. de Concel, le 12 octobre 1898; Livre Jaune 1898).

انظر ايضا تصريحات اخرى : (١) تصريح جلادستون في مجلس العموم ١٦ أغسطس سنة ١٨٨٢ (الكتاب الاصفر ١٨٨٢) (٢) تصريح جلادستون في مجلس العموم ١٤ نوفمبر سنة ١٨٨٢ (جريدة التايمز) (٣) خطاب شمبلان في ١٩ ديسمبر سنة ١٨٨٢ (جريدة التايمز) (٤) خطبة العرش للملكة فكتوريا في ١٥ فبراير سنة ١٨٨٣ (جريدة التايمز) (٥) تصريح جلادستون في مجلس العموم ٥ مارس سنة ١٨٨٣ (جريدة التايمز) (٦) السرشارل دلك في مجلس العموم ٩ أغسطس سنة ١٨٨٣ (جريدة التايمز) (٧) خطاب السر وليم هاركور في درسي ١٥ أبريل سنة ١٨٨٤ (جريدة التايمز) (٨) كتاب جرانفيل للموسيو وادنجتون في ١٦ يونيو سنة ١٨٨٤ (٩) خطاب اللورد سالسيري في ٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦ (جريدة التايمز) (١٠) تصريح اللورد سالسيري في مجلس اللوردات ١٠ يونيو سنة ١٨٨٧ (جريدة التايمز) (١١) تصريح السر هنري دارمون ولف للصدر الاعظم ١٨٨٧ (جريدة التايمز) (١٢) تصريح المستر سميث في مجلس العموم اول ديسمبر سنة ١٨٨٨ (جريدة التايمز) (١٣) خطاب اللورد سالسيري في ٩ نوفمبر سنة ١٨٩١ (جريدة التايمز) (١٤) خطاب السر شارل دلك في سدني ١١ يناير سنة ١٨٩٢ (جريدة التايمز) (١٥) تصريح اللورد دوفرين لواءنجتون في ٢٥ يناير سنة ١٨٩٣ (الكتاب الازرق ١٨٩٣) (١٦) تصريح اللورد روزسري للموسيو وادنجتون في ٢٥ يناير سنة ١٨٩٣ (الكتاب الازرق سنة ١٨٩٣) (١٧) تصريح اللورد كمبرلي في مجلس اللوردات ٣١ يناير سنة ١٨٩٣ (جريدة التايمز) (١٨) تصريح اللورد جرانفيل لحسن فهمي باشا في ٨ فبراير سنة ١٨٩٥ (الكتاب الازرق ١٨٩٥) (١٩) تصريح جلادستون في مجلس العموم ١٥ فبراير سنة ١٨٩٥ (جريدة التايمز) (٢٠) بيان انتخابي لجلادستون في ١٨ سبتمبر سنة ١٨٩٥ (جريدة التايمز) (٢١) محاضرة للسر شارل دلك في معهد ماركهام سكوير ١٤ أكتوبر سنة ١٨٩٥ (جريدة التايمز) (٢٢) كتاب جلادستون لمصطفى كامل باشا في ١٤ يناير سنة ١٨٩٦ .

هذا وقد بلغت هذه الاعداد ما ينبغي على الستين وعدا . وكان الباب العالي قد احتج على احتلال انجلترا لمصر ، قبيل وقوع الاحتلال وبعد وقوعه ، واخذ يطالب في الحاج بانهاء هذا الاحتلال . وفي شهر يونيو سنة ١٨٨٢ أرسل وزير الخارجية العثمانية كتابا دوريا الى ممثلي دولته في الخارج يعلن فيه " أن إعادة الامن الى مصر من حق تركيا وحدها " وفي ١٠ يوليو سنة ١٨٨٢ احتج الصدر الاعظم لدى السفير البريطاني على ما تضمنه اعلان الانجليزى من تهديد بضرب الاسكندرية . وفي ٢٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ طالب السفير العثماني في لندن الحكومة البريطانية بابلاغه الموعد الذي حددته انجلترا لسحب جنودها ، ثم قدم مذكرة يطلب فيها فتح باب المفاوضات في الجلاء ، ثم قدم مذكرة اخرى للاحتجاج على بقاء الاحتلال الانجليزى في مصر .

وانتهت تركيا بعد ذلك الى الدول الأوروبية ، فارسلت مذكرة دورية للدول تحتج فيها على الاحتلال باعتبار انه مخالفه لخطيرة للقانون الدولي . ورأت انجلترا اخيرا ان تفاوض تركيا في الجلاء . وقد رت انها تكسب من هذه المفاوضات على كل حال . فهي ان نجحت ستكسب اعتراف تركيا لها بمركز خاص في مصر ، وهذا امر كانت تحرص على الظفر به الحرص كله . واذا فشلت المفاوضات فقد اعذرت انجلترا الى الدول الأوروبية ، واثبتت انها كانت تريد الجلاء لولا تعنت تركيا ، وكسبت بذلك عذرا جديدا للبقاء في مصر .

وارسلت انجلترا في أغسطس سنة ١٨٨٥ السر دارموند ولف () مبعوثا فوق العادة الى الاستانة . فوقع اتفاقا مع وزير الخارجية العثمانية في أكتوبر سنة ١٨٨٥ على ايفاد مندوب تركي ومندوب انجليزى الى مصر ليفاوضا الخديوى فى تنظيم الجيش المصرى واصلاح الادارة واعادة الهدوء الى السودان ، ويقدمما تقريرهما

الى حكومتها ، وهاتان تتفقان بعد ذلك على الميعاد المناسب للجلاء
 وذهب احمد مختار باشا مندوبا عن تركيا والسر دراموندOLF نفسه مندوبا
 عن انجلترا الى مصر . ولكنهما لم يتفقا على تقرير مشترك . فرجعOLF الى لندن ،
 ثم غادرها الى الآستانة ليفاوض الباب العالي مباشرة . وقد بعد لآى اتفاقية
 الآستانة فى ٢٢ مايو سنة ١٨٨٧ . وقد تضمنت هذه الاتفاقية تحديد ميعاد
 الجلاء بعد ثلاث سنوات من إبرامها - اى سنة ١٨٩٠ - الا اذا تبين ان هناك
 خطرا داخليا او خارجيا يقتضى تأجيل هذا الموعد ، فيبقى الاحتلال الى ان يزول
 هذا الخطر ، ويكون لانجلترا - مشتركة فى ذلك مع تركيا - حق العودة السنى
 احتلال مصر اذا عاد الامن فيها الى الاضطراب ، فاذا لم ترسل تركيا قواتها
 العسكرية مع القوات الانجليزية اوفدت مندوبا عنها يبقى فى مصر مدة بقاء الاحتلال
 الجديد .

ووجه الخطر فى هذه الاتفاقية انها تكسب الاحتلال الانجليزى صفة مشروعنة ،
 وتهى فرصة لاستمراره ، واحتمالا للعودة اليه . ويقول ملنر فى هذا المعنى . -

"Of course, the gist of the whole matter was the recognition
 by the Sultan of Great Britain's right to reoccupy Egypt in
 certain cases. It is true that the Sultan reserved to himself a
 similar right; but since Turkey is never ready in an emergency,
 this reservation was not of much practical value. Clearly, if
 there were fresh troubles, it was Great Britain which would have
 to deal with them." (Milner, England in Egypt, 1899, p.123).

والاتفاقية فى النهاية تجعل لانجلترا مركزا خاصا فى مصر ، فهى التى تبقى
 اذا ظهر خطر يهدد مصر حتى يزول هذا الخطر ، وهى التى تعود لاسيادة
 النظام فى مصر اذا اختل . لذلك حرضت فرنسا والروسيا السلطان حتى لا يصدق
 على الاتفاقية ، فامتنع عن التصديق عليها . واعلنت انجلترا على اثر ذلك انها
 باقية فى مصر حتى يصبح هذا البلد قادرا على دفع ما يتهدد به من اخطار داخلية
 وخارجية ، وهى الاخطار التى ارادت ان تكون الاتفاقية كفيلا بتأمينها ، وان المسئولية
 فى ذلك تقع على تركيا .

وتس لانجلترا بذلك ما ارادت كسبه عند فشل المفاوضة . ويقول شارل روعندما
 يعرض لهذه الاتفاقية ، ويعدد الشروط التى فرضتها انجلترا للجلاء عن مصر بما يأتى . -

"Cette énumération suffit à prouver qu'il ne s'agit pas, en
 l'espèce, d'évacuation pure et simple, mais bien d'évacuation
 monnayée contre la reconnaissance officielle à l'Angleterre d'une
 situation spéciale par rapport à l'Egypte." (Gabriel Hanotaux:
 Histoire de la Nation égyptienne VII, pp.123-124).

ثم يقول فى موضع آخر . -

"En supposant ratifiée la convention du 22 mai 1887, aurait-
 elle eu pour conséquence effective l'évacuation de l'Egypte en
 1890? C'est une question sur laquelle on peut discuter à perte
 de vue. Quoi qu'il en soit, à l'échec final de la négociation,
 l'Angleterre gagne plus qu'elle ne peut. Car pour maintenir son
 occupation de l'Egypte, elle est en bien meilleure posture après
 qu'avant. Désormais, à d'éventuelles observations sur l'occupa-
 tion, elle peut répondre par sa proposition d'évacuer, sous des
 conditions que seule une pression étrangère avait empêché la
 puissance suzeraine d'accepter." (Vol.VII, pp.126-127).

ووقعت إنجلترا في سنة ١٨٨٨ اتفاقية دولية تكفل حياد قناة السويس وحرية المرور فيها ، ولكنها اشترطت ألا يتعارض ذلك مع مقتضيات الاحتلال . وسنعود الى هذه الاتفاقية في موضع آخر . وهكذا بقيت إنجلترا — بالنسبة الى الدول — تكرر القول ان الاحتلال مؤقت وان الضرر منه هو حماية الخديو وأصلاح الإدارة في مصر . أما بالنسبة الى مصر نفسها ، فكان الامر يختلف كل الاختلاف . وقد عملت إنجلترا منذ وضعت قدمها في مصر على ان يتغلغل نفوذها في جميع مرافق البلاد . وما لبثت ان سيطرت على كل الشؤون الداخلية والخارجية ، حتى أصبح الاحتلال في نظر المصريين حقيقة دائمة ، وحماية فعلية ، وان كانت حماية مقنعة غير شرعية . ويقول ملستر في هذا الصدد :

"Thus we did after all establish a Protectorate in Egypt, but not a complete or legitimate one. On the contrary, it was a Protectorate which we would not avow ourselves, and therefore could not call upon others to recognise. It was a veiled Protectorate of uncertain extent and indefinite duration for the accomplishment of a difficult and distinct object." (England in Egypt p.28)

وسبيل إنجلترا الى بسط نفوذها " النصيحة الملزمة " ببذلها " المستشارون " ودستور هذه النصيحة الملزمة برقيتان من اللورد جرانفيل : يضع في الاولى منهما المبدأ ، ويضع في الثانية الجزاء . وجيش الاحتلال من وراء كل ذلك محيط . ففي ٣ يناير سنة ١٨٨٣ ، أي في الشهور الاولى من الاحتلال ، أرسل اللورد جرانفيل برقية الى الدول جاء فيها : " أنه وأن كانت القوات البريطانية باقية في مصر الى الآن لصيانة النظام العام ، فإن حكومة جلالة الملكة تتسوى سحبها عندما تسمح بذلك حالة البلاد ، وتستطيع بوسائلها تثبيت سلطة الخديو . والى أن يحين ذلك ، فإن مركز حكومة جلالة الملكة بأزاء سموه يقضى عليها ببذل نصائح لتتأكد من أن النظام الذي سيوجد يكون مرضيا ويحتوى على عوامل الاستقرار والتقدم "

"Although for the present a British force remains in Egypt for the preservation of public tranquillity, Her Majesty's Government are desirous of withdrawing it as soon as the state of the country and the organization of proper means for the maintenance of the Khedive's authority will admit of it. In the meantime, the position in which Her Majesty's Government are placed towards His Highness imposes upon them the duty of giving advice with the object of securing that the order of things be established shall be of a satisfactory character, and possess the elements of stability and progress."

وفي ٤ يناير سنة ١٨٨٤ : أي بعد عام من البرقية الاولى ، أرسل اللورد جرانفيل برقية اخرى الى السر أفلن بارنسج (كرومر) عندما رفض شريف باشا اخلاء السودان ، وقد جاء في هذه البرقية ما يأتي . —

" لا أرى حاجة الى أن أوضح لكم انه من الواجب ، مادام الاحتلال البريطاني الموقت قائما في مصر ، أن تتأكد حكومة جلالة الملكة من ضرورة اتباع النصائح التي ترى إسداءها للخديو في المسائل الهامة التي تستهدف فيها إدارة مظهر وسلامتها للخطر . ويجب على الوزراء والمديرين المصريين أن يكونوا على بينة من أن المسؤولية الملقاه الآن على عاتق الحكومة البريطانية تضطرها الى أن تقرر على اتباع السياسة التي تراها . ومن الضروري أن يتخلى عن منصبه كوزير أو مدير لا يسير وفقا لهذه السياسة . وأن حكومة جلالة الملكة لوائقة من أنه

إذا اقتضت الحال استبدال أحد الوزراء في فئانك من المصريين في سواء من شغلوا منصب الوزارة أو شغلوا مناصب أقل درجة من هم على استعداد لتنفيذ الأوامر التي قد يصدرها إليهم الخديو بناء على نواحيح حكومة جلالته الملكة .

"I hardly need point out that in important questions, where the administration and safety of Egypt are at stake, it is indispensable that Her Majesty's Government should, so long as the provisional occupation of the country by English troops continues, be assured that the advice which, after full consideration of the views of the Egyptian Government, they may feel in their duty to tender to the Khedive, should be followed. It should be made clear to the Egyptian Ministers and Governors of provinces, that the responsibility which for the time rests on England obliges Her Majesty's Government to insist on the adoption of the policy which they recommend, and that it will be necessary that those Ministers and Governors who do not follow this course should cease to hold their offices." (Blue Book 1884, Vol. I p. 176).

فالنصائح التي كان المستشار الانجليزي يبذلها للوزير المصري كانت التي أوامير لابد من تنفيذها ، ولا تخلى الوزير عن منصبه . بل يتخلى عن منصبه رئيس الوزراء نفسه ، كما فعل شريف باشا عندما رفض أن ينفذ " نصيحة " أخلا السودان لا بل هي نصائح ترقى الى أكبر مقام في البلاد ، الى الخديو ، فترغمه ان ينزل صاغرا عليها . فإذا أراد الخديو عباس الثاني أن يختار رئيس وزرائه ، كان عليه ان يصغى الى " نصيحة " اللورد كرومر ، يبذلها له في كثير من القسوة والخطورة . وهذا ما يقوله Cocheris وصفا لهذا المشهد .

Lord Cromer se fit grossier et brutal. Il l'avertit (le Khédive) qu'en résistant à l'Angleterre, "il jouait son pouvoir et sa personne". Il lui adressa des menaces révoltantes et lui communiqua le texte d'une dépêche de Lord Rosebery ainsi conçue: "Vous devez informer le Khédive que, dans le cas où il se refuserait à se conformer à vos conseils, il devrait être préparé à subir les graves conséquences de ses actes." Il le quitta en lui assignant un délai de vingt-quatre heures pour réfléchir, (Situation Internationale de l'Egypte et du Soudan p. 249).

وليس من احد فسر طبيعة " هذه النصائح " خيرا مما فعل اللورد ملتر في كتابه المعروف " انجلترا في مصر " عندما عرض لبرقية اللورد جرانفيل الاولى التي يرسم فيها سياسة النصائح ، وعقب عليها بما يأتي .

" It is worth while to look closely at this famous declaration. In it the Government of Great Britain announced its object: 'the establishment of an order of things possessing the elements of stability and progress!.... But the British Government at the same time indicated the means which it meant to employ to attain that object. It was to be obtained by 'giving advice' - charming euphemism of the best Granvillian brand. For the advice of an armed man in possession of your property is apt to be something more than a mere recommendation; it is an order. (England in Egypt p. 27).

من هنا كانت انجلترا هي المسئولة - طول مدة الاحتلال - عن حكم مصر وعن ادارتها . فإذا اردناها أن تقدم حسابا عن ذلك ، رأينا في غير محالها . ولدين هذا في شي من الانجاز .

يفخر الانجليز عادة بما يقولون انهم قدموه لمصر من خدمات في اصلاح ماليتها وادارتها وتحسين حالتها الاقتصادية . ومهما يكن من أمر في صحة هذه الدعوى ، فلاشك ان الانجليز لم يكونوا مدفوعين في ذلك بالعمل على خير المصريين أنفسهم ، بل بدفعهم الى العمل على تسوية حالة مصر الحالية والقبض على زمام الامن فيها مصالحهم التجارية في هذا البلد ، بل واهم من ذلك مصلحة امبراطوريتهم السياسية . وهذا هو اللورد ملتر يقول ذلك في وضوح .

"The question is often asked why, if we do not intend to keep the country, we should be at such pains to improve it. What call have we to play the rôle of philanthropists? I have tried in the course of this book to supply an answer to such questionings . Let me briefly repeat that answer. On the one hand, our commercial interests in Egypt are so great and growing that her prosperity, which would be immediately wrecked by misgovernment, is a matter of concern to us. Secondly and chiefly, the geographical position of Egypt compels attention to her political condition. We have nothing to gain by owing the country ourselves, but we should have a great deal to fear from its falling in the possession of another Power. And the best means to provide against this - short of annexation - is to secure such tolerable conditions of life and administration in the Nile Valley as will prevent the recurrence of anarchy, necessitating foreign intervention. Therefore our efforts to endow Egypt with a decent native government are not philanthropy, they are business." (England in Egypt p.377).

وقد لاتلام انجلترا على العمل لمصلحتها في بلد اجنبي اخذت على عاتقها اصلاح شؤونه ، ولكن الذى تلام عليه أنها لم تعمل في هذا البلد ألا لمصلحتها ، ولم تلق بالا ، في كثير او قليل ، لمصلحة هذا البلد ، بل هي قد تعمدهت الاضرار بهذه المصلحة ، تقول انها اصلحت مالية مصر وادارتها . وهذا إنما فعلته لمصلحتها التجارية كما قال اللورد ملتر نفسه ، ومصر كانت على كل حال قادرة على أن تتولى شؤونها المالية والادارية بنفسها وقد ظهرت تباشير ذلك قبيل الاحتلال الانجليزى . وتقول انجلترا ايضا أنها جافضت على الامن في مصر فحمتها من التدخل الاجنبى ، واضطراب الامن في مصر لم يأت الا من تدخلها ثم أن مصر كانت تستطيع وحدها حفظ النظام والامن دون مساعدة انجلترا ، وإنما ارادت انجلترا بحماية مصر من التدخل الاجنبى ان تستأثر هي وحدها في هذا البلد بالنفوذ والسلطان . فانجلترا اذن لم تعمل في كل هذا الا لمصلحتها ، نهى لا لمصلحة مصر .

اما الذى في مصلحة مصر حقا مقوماتها الوطنية - فقد عملت انجلترا عامدة على اضعافه حتى تستبقى مصر في قبضة يدها ، ونجحت في ذلك نجاحا كبيرا وتتمثل هذه المقومات في جيش وطنى ونظم ديمقراطية وتعليم قوى . فلننظر ماذا فعلت انجلترا في كل ذلك .

اما الجيش ، فبمذ دخل الانجليز مصر استصدروا مرسوما من الخديوي توفيق ، في ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، بالخائه . وعهد الى ضابط انجليزى Sir Valentine Baker بتنظيم جيش مصرى جديد يكون خاضعا للسياسة البريطانية . ثم عين السير افلن وود (Sir Evelyn Wood) قائدا لهذا الجيش ورئيسا لاركان حربه ، بعد ان استقال الجنرال استون باشا من رئاسة اركان الحرب ، وهو القائد الامريكى الكفء الذى كان يتولى هذا المنصب قبيل الاحتلال . وأبدل معظم الضباط المصريين بضباط من الانجليز . وانقص الجيش

المصري من خمسين ألفا الى ستة آلاف . وأدخل نظام البدل النقدي وهو النظام الذى اقصى عن الجيش خير شباب مصر . وهبط مستوى التعليم هبوطا شديدا فى المدرسة الجبرية الوحيدة التى بقيت . واقتلت جميع المصانع الحربية اكتفاء بشراء الذخائر من إنجلترا . وكان بالاسكندرية ترسانات ومدرسة بحرية فاقتلت جميعها . وبقيت مصر بجيش هزيل فى العدد والعدة والتدريب طوال الوقت الذى كانت مقاليد الجيش فيه بيد الانجليز .

وأما النظم الديمقراطية فقد كانت مصر متمتعة منها قبل الاحتلال بمجلس نيابي كامل السلطة وبوزارة مسئولة أمام هذا المجلس . فجاء اللورد دوفرين (Dufferin) الى مصر عقب الاحتلال مباشرة ، والغى هذا النظام النيابي الكامل ، الذى كان من شأنه بطبيعة الحال ان يحول دون تغلغل النفوذ الانجليزى فى البلاد ، واستبدل به نظاما مسوخا يتمثل فى هيئة رأبها استشارى وأعضاؤها القليلون ينتخبون على درجتين او على ثلاث درجات . فمهد بذلك للانجليز ان يستاثروا بالقبض على زمام الحكم والادارة . ويصف (Cocheris) اللورد دوفرين فى التقرير الذى وضعه فى هذا الشأن ، وصفا بليغا فى العبارات الآتية .

"En termes enthousiastes et émouvants, il parlait de l'avenir de l'Egypte, des réformes nécessaires, des droits du fellah, des garanties constitutionnelles, du système représentatif. Le progrès, la justice, la civilisation étaient invoqués... puis, insensiblement, tandis que le public, ébloui par ce feu d'artifice, se frottait les yeux, le noble lord, énigmatique comme le Sphinx, amenait la question sur le terrain de la suprématie du protectorat tutélaire de la Grande-Bretagne, dont, avec un charme exquis, il plantait délicatement les premiers jalons." (Situation Internationale de l'Egypte et du Soudan p.173).

واللورد كرومر نفسه كان لا يؤمن بالحياة النيابية فى مصر وقد قال فى صدد النظام الذى وضعه اللورد دوفرين ما يأتى .

"It was without doubt, desirable to make some beginning in the way of founding liberal institutions, but no one with any knowledge of the East could for one moment suppose that the Legislative Council and Assembly, founded under Lord Dufferin's auspices, could at once become either important factors in the government of the country, or efficient instruments to help in administrative & fiscal form". (Modern Egypt 1908, I p.343)

ولم تكن الجمعية التشريعية التى أنشئت قبيل الحرب العالمية الأولى ، وكنعان اجليا قصيرا بسبب هذه الحرب ، هى الاخرى ، بالنظام النيابي الصحيح . ولم تتمتع مصر بنظام ديمقراطي الا بعد الغاء الحماية الانجليزية . وكانت مصر ، لا إنجلترا ، هى التى تولت بنفسها وضع نظامها الديمقراطي ، كما سبق لها ان فعلت ذلك قبل عهد الاحتلال .

بقى التعليم ، ولعله هو الميدان الذى نكب الاحتلال فيه مصر أشد نكبة فقد كانت البلاد قبل الاحتلال تشهد نهضة تعليمية قوية ، بدأها محمد على فأنشأ مدارس على الاسلوب الغربى ، وترك الكتابيب والمعاهد الدينية للتعليم الشعبى . وأخذ اسماعيل من بعده فى التقريب ما بين التعليم الشعبى على النمط الغربى ، فأصدر قانونا أقره المجلس النيابي المصرى فى سنة ١٨٦٨ ، يرمى الى زيادة عدد المدارس ، واعداد مستوى الكتابيب ، والتقريب فيما بين النظامين حتى يتيسر جمعهما فى نظام تعليمي واحد . ويقول در (Dorr) بك عن هذا القانون ما يأتى .

"The forty articles of this project, which has required the force of law, mark one of the most decisive steps which Egypt has taken on the road of progress..... Above all questions of

detail and difficulties of execution which the new law presents, two principles have been irrevocably affirmed, and will remain an inalienable acquisition for Egypt whatever modifications the educational system may have to undergo, namely: the solidarity of all schools and the equality of institutions of the same rank."

وبلغت النهضة التعليمية أوجها في سنة ١٨٨٠ م أي قبل الاحتلال بسنتين حين قدم على باشا إبراهيم وزير المعارف آن ذاك مذكرة إلى مجلس الوزراء في طاب فيها بنشر التعليم في جميع نواحي البلاد حتى يصل إلى القرى السحيقة . فأقر مجلس الوزراء هذا المبدأ . وقامت لجنة بدراسة التقرير فاوصت بما يأتي :
 ١- إنشاء مدرسة ريفية في كل قرية سكانها يبلغون الألفين (٢) إنشاء مدرسة ابتدائية في كل بلد سكانه يبلغون عشرة آلاف (٣) زيادة المدارس الثانوية زيادة تدريجية (٤) إنشاء مدرسة جديدة للمعلمين (٥) إنشاء دراسات تكميلية ريفية لمن يقف عند التعليم الابتدائي (٦) إنشاء مدرسة عالية للإدارة (٧) إصلاح المدارس الفنية المتوسطة والعالية (٨) إنشاء مجلس أعلى للتعليم (٩) فرض ضرائب محلية لتسريع التعليم . وأقر مجلس الوزراء هذا البرنامج من الإصلاح التعليمي .
 ولكن ما لبث الاحتلال الإنجليزي أن دخل البلاد ففقد على هذه النهضة وبقي الإنجليزي يسيطرون على التعليم أربعين سنة فماذا فعلوا ؟ الأرقام وحدها تدل على ذلك : -

١- كان عدد الذين يعرفون القراءة والكتابة في مصر سنة ١٨٨٢ أي عند الاحتلال يبلغ ٨٣ ٪ من عدد السكان . ولم يزد هذا العدد على ٨٧ ٪ في سنة ١٩١٧ . وقد زاد هذا العدد اليوم على ٢٠ ٪ من عدد السكان . فالإنجليز لم يعلموا من الشعب في خمس وثلاثين سنة إلا ٤٠ ٪ من عدد السكان ومصر منذ تولت بنفسها شؤون التعليم أي منذ نحو خمس وعشرين سنة علمت من الشعب ما يزيد على ١٠ ٪ من عدد السكان . ومعنى ذلك أن مصر في خمس وعشرين سنة علمت من الشعب عددا يبلغ خمسة وعشرين ضعفا من العدد الذي علمته إنجلترا في خمس وثلاثين سنة . ومعنى ذلك مرة أخرى أن مصر سارت في تعليم الشعب بسرعة تبلغ خمسة وثلاثين ضعفا من السرعة التي سارت بها إنجلترا . ولم تقل مصر بعد أن هذا هو الحد الأقصى لسرعتها ؟ فهل يمكن أن يكون للأرقام دلالة تبلغ من ذلك !!!

٢- كان عدد التلاميذ في المدارس في سنة ١٨٨٢ قد وصل إلى ١٦.٢٢٣٧ . ووصل عددهم في سنة ١٩٢٠ إلى ٢٩٨.٠٢٧ . فتكون الزيادة في ثمانية وثلاثين عاما من اعوام الاحتلال نحو مائة وأربعين الفا . وقد وصل عدد التلاميذ في سنة ١٩٤٥ إلى ١٣٧٥٧٦٦ . فتكون الزيادة في نحو خمسة وعشرين عاما مسن الاعوام التي تولت فيها مصر بنفسها شؤون التعليم قبل بلغت أكثر من مليون .

٣- بلغت ميزانية وزارة المعارف في سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ رقما قدره ١٠١٣٥٠٣ من الجنيهات . وهذا الرقم يمثل ٢٥ ٪ من الميزانية العامة . وبلغت ميزانية الميزانية في سنة ١٩٤٥ - ١٩٤٦ رقما قدره ٩٩٩٤٠٢٠ . وهذا الرقم يمثل ١١ ٪ من الميزانية العامة . وقد زادت هذه النسبة في الميزانية الستة تعرض اليوم (١٩٤٧ - ١٩٤٨) على البرلمان إلى نحو ١٤ ٪ . فأنجلترا لم تصرف على التعليم أكثر من ٢٥ ٪ من ميزانية الدولة أما مصر فقد تدرجت في الصرف إلى ١١ ٪ ثم إلى ١٤ ٪ . ولم تفكر مطلقا أن تقف عند هذه النسبة في الاعوام المقبلة .

والواقع ان السياسة التي سارت عليها انجلترا في التعليم كانت ترمى الى جعل عدد قليل من الشعب يلمون بمبادئ القراءة والكتابة. يتلقونها في الكتاتيب والى تزويد عدد قليل آخر بتعليم لا يجعلهم صالحين لغير الوظائف الحكومية . وهذا ما يقوله اللورد كرومر نفسه في رسالته للحكومة البريطانية في سنة ١٨٩٩ . -

"Of late years the aim of the Government (in Egypt), has been twofold. In the first place, it has wished to spread as widely as possible (sic), amongst both the male and female populations, a simple form of education consisting of an elementary knowledge of the Arabic language and of arithmetic. In the second place, it has wished to form a highly educated class suitable for the requirements of the Government service." (Egypt No.5. 1899).

ولا يجوز ان يقال ان الشعب المصري كان في ذلك الوقت لا يقبل على التعليم فانه كان على العكس من ذلك متعطشا له متلهفا عليه . واللورد كرومر هو الذي يقول ذلك بنفسه ؛ فقد ذكر في كتابه " مصر الحديثة " ما يأتي . -

"In 1889, I visited many remote villages of Upper Egypt in which the face of a European is rarely seen. No request was more frequently made to me than that I should urge the Government to establish a school in the village.

"...The Egyptians have, in fact, made one great step forward in the race for a national existence. They have learnt that they are ignorant. They wish to be taught." (Modern Egypt 1908, II , p.532).

فالانجليز لم يستجيبوا الى لهفة الشعب على التعليم ؛ ورجعت الحركة التعليمية الى الوراء في عيدهم . بل ان وزارة المعارف نفسها لم تستكمل ذاتيتها كوزارة مستقلة الا في سنة ١٩٠٦ . وكانت قبل ذلك فرعاً من وزارة الاشغال (انظر شارل رو . تاريخ الامة المصرية ٧ ص ٢١٤)

و اذا قورنت هذه السياسة الرجعية في التعليم بالسياسة التي سارت عليها مصر قبل الاحتلال وبالساسة التي تسير عليها الآن وضح الفرق الكبير بين اهمال الانجليز للتعليم وعناية مصريه ؛ وتبين صدق ما قدمناه من ان التعليم هو الميدان الذي نكب الاجتلال فيه مصر اشد نكبة . ولا عجب ان يتلاقى في الاعتراف بهذه الحقيقة رجل من غلاة المحافظين كاللورد جورج لويدي مع رجل من رجال الصحافة المتقدمين كالسير فالنتين تشيرول (Sir Valentine Chirol . -)

قال اللورد لويدي ؛ وكان مندوباً سامياً في مصر في كتابه (Egypt since Cromer)

"It is hardly surprising therefore, that the State was miserably failing to supply even the legitimate demands made upon it, and that qualified applicants were being turned away in large numbers from the higher specialised schools simply because no facilities could be provided for training them there. Elementary education was not expending, because utterly inadequate facilities were provided for training teachers".

وقال السير فالنتين تشيرول في كتابه (The Egyptian Question)

الفصل الذي عقده للتعليم ما يأتي . -

"By whatever standard we judge the educational system devised for the youth of Egypt under the British Control, it has tended not at all to the salvation of the State. It is unquestionably the worst of our failures.... We have barely yet approached the urgent question of popular education, beyond multiplying the old

old native Kuttabs and trying to extend their usefulness as far as the appalling death of teachers who can even read and write allows to something more than the mere learning of the Koran by heart".

+ + +

ويمكن القول بوجه عام ان مصر كانت قبل الاحتلال في فجر نهضة شملت النظم الديمقراطية والنظم التعليمية. فباغت الاحتلال هذه النهضة وخنقها وهي في المهد. ولم تتمكن مصر من احياء هذه النهضة الا بعد الفناء الحماية.

ومكن الاحتلال الانجليز في مصر في فسطوا على البلاد حماية مقنعة لا سند لها من القانون ولا من الحق. واستطاعوا في آخر الامر أن يقصوا مصر عن الميدان الدولي. وأن يسكنوا الدول التي تطالبهم بالتجلاء وتذكرهم كسل يوم أن مركزهم في مصر غير شرعي. وانتهوا في ذلك الى اتفاقية سنة ١٩٠٤ التي عقدوها مع فرنسا والتي اطلقت يدهم في مصر مقابل اطلاق يد الفرنسيين في مراكش. وقد جاء في هذه الاتفاقية ما يأتي :-

"His Britannic Majesty's Government declare that they have no intention of altering the political status of Egypt. The Government of the French Republic, for their part, declare that they will not obstruct the action of Great Britain in that country by asking that a limit of time be fixed for the British occupation or in any other manner."

ولم تكن جذوة الشعور القومي في مصر قد خمدت. واذا كانت في السنين الاولى من عهد الاحتلال قد غطاها الرماد. فانها لم تلبث ان توهجت واستعرت ينفخ فيها مصطفى كامل احد ابطال الوطنية في مصر. ولم توهن اتفاقية سنة ١٩٠٤ من عزائم الوطنيين الذين كانوا يلحون في مطالبة انجلترا بالتجلاء. بل زادتهم اعتمادا على قوتهم الذاتية وعلى الشعور الوطني الذي رشح في القلوب. وحسبت انجلترا انها باتفاقها مع فرنسا قد "سوت" المسالة المصرية. ولكنها سرعان ما اضطرت الى أن تقابل الحركة الوطنية وجها لوجه. ويقول شارل روفسي ذلك :-

"Un facteur intérieur qui....ne tire sa force que de lui-même, maintient ouverte une question d'Egypte, que la diplomatie croyait avoir close..... Une (Jeune Egypte), qui rassemble les nationalistes des deux nuances, accélère le rythme de ses palpitations, voire de ses vibrations...." (Histoire de la Nation Egyptienne, Vol.VOO, p,213).

على ان الاحداث الدولية لم تلبث ان تعاقبت ثم تفاقمت. تتذر بنشوب حرب عالمية

xxx

المرحلة الثالثة

انجلترا تعلن الحماية على مصر

(الحماية السافرة : ضرورة حربية مؤقتة)

(١٩١٤ - ١٩٢٢)

نشبت الحرب العالمية الاولى ، فوقفت مصر منذ البداية الى جانب انجلترا ، وقرر مجلس الوزراء في ٦ أغسطس سنة ١٩١٤ ، وهو اليوم الذى دخلت فيه انجلترا الحرب ، معاملة البوارج الالمانية فى الموانئ المصرية معاملة الاعداء . وعندما دخلت تركيا الحرب الى جانب المانيا اقتضت انجلترا فى أول الأمر على أن تعلن الاحكام العرفية فى مصر فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ . ثم تدبرت الموقف بعد ذلك ، وانتهت الى أن يعلن وزير الخارجية البريطانية الحماية على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ . وظهر فى ذلك اليوم ، فى الجريدة الرسمية ، الاعلان الآتى :-

" يعلن وزير الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر الى حالة الحرب التى سببها عمل تركيا قد وضعت بلاد مصر تحت حماية جلالته ، وأصبحت من الآن فصاعداً من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية . وبذلك قد زالت سيادة تركيا على مصر . وستتخذ حكومة جلالته كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها . "

وفى اليوم التالى ، ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، أعلنت انجلترا عزل الخديو عباس الثانى لانضمامه الى أعدائها ، وتنصيب الأمير حسين كامل سلطاناً على مصر .

وبلاحظ فى شأن اعلان هذه الحماية ما يأتى :-

(١) منذ دخلت تركيا الحرب ضد انجلترا ، أصبح واجباً أن تنضم صلة السيادة التى كانت تربط مصر بتركيا . فان مصر قد انحازت الى انجلترا كما قدمنا ، وهى لا تستطيع فى وقت واحد أن تحارب تركيا وأن تبقى تحت سيادتها .

(٢) كان أمام انجلترا أحد طرق ثلاثة للخروج من هذا المأزق . فهى بين أن تجعل مصر تعلن استقلالها عن تركيا فتعترف انجلترا بذلك وتجعلها دولة حليفة . أو تنضم مصر الى أملاكها . أو تعلن عليها الحماية . وفى كل هذه الأحوال كانت السيادة العثمانية تسقط عن مصر . فأثرت انجلترا الطريق الثالث ، لأنها كرهت من جهة أن تكون مصر مستقلة ، وخشيت من جهة أخرى ما يجره الضم عليها من مسئولية الحكم المباشر واحتجاج الدول ومقاومة الشعب المصرى . ولو أن انجلترا احترمت وعودها المتكررة حين احتلت مصر ، لكان من الواجب عليها أن تختار الطريق الأول وأن تعترف باستقلال هذه البلاد .

(٣) كانت الحماية تستدعى موافقة الحكومة المصرية . وهذا ما يمكن افتراض حصوله عند تولية السلطان حسين كامل . ولكن مصر لم تقبل الحماية الا على أنها ضرورة حربية مؤقتة ، اقتضتها الحرب ، وتزول بزوالها . يؤكد ذلك الرسالة التى وجهها ملك انجلترا الى السلطان حسين وقت اعلان الحماية ، يقول له فيها :-

" Your Highness has been called upon to undertake the responsibilities of your high office at a grave crisis in the national life of Egypt, and I feel convinced that you will be able, with the cooperation of your ministers and the protection of Great Britain, to successfully overcome all the influences which are seeking to destroy the independence of Egypt and the wealth, liberty and happiness of the people."

فالحماية الانجليزية كانت اذن ، طبقا لهذه الرسالة ، وسيلة لحفظ استقلال مصر ، لا سببا لضياغ هذا الاستقلال . ولن تكون الحماية كذلك الا اذا كانت مؤقتة تنزل بزوال الحرب . وهذا هو أيضا ما يقوله الاستاذ شارل رو :-

" Quant au protectorat britannique, substitué à la suzeraineté turque abolie, il consacre par un état de droit l'état de fait qui était issu de l'expédition de 1882, et qui avait été se consolidant et se stabilisant depuis lors. Mais cet état de droit, inspiré par les nécessités d'une guerre générale, revêt dès le principe un caractère occasionnel, pour ne pas dire provisoire, dû aux circonstances mêmes qui l'ont déterminé. Il reste, malgré les motifs qui l'ont justifié, contradictoire à la définition que l'Angleterre avait constamment donnée de son rôle en Egypte, ce rôle consistant à guider les égyptiens dans la voie du gouvernement de leur pays par eux-mêmes. Ceux-là mêmes des anglais qui ont proclamé le protectorat britannique sur l'Egypte n'ont pas exclu, en leur for intérieur, qu'il pût ne pas être définitif, irrévocable, et, avec leur honnêteté coutumière, ils n'ont pas entièrement dissimulé leur état d'esprit à cet égard. Télégraphiant au Sultan Hussein, à l'occasion de l'avènement de ce prince au trône, le roi Georges, après lui avoir garanti son entier concours pour sauvegarder l'intégrité de l'Egypte et assurer le bien-être et la prospérité du pays, signale la 'grave crise dans la vie nationale de l'Egypte', pendant laquelle le nouveau Sultan assumait la responsabilité du pouvoir, et exprime la confiance que sa Hautesse saurait tenir en échec tous les facteurs 'qui cherchaient à détruire l'indépendance de l'Egypte, la richesse, la liberté et le bonheur de son exemple.' (Histoire de la Nation Egyptienne VII p.239).

وهذا هو أخيرا ما يشير اليه اللورد ملتر في تقريره المعروف فيقول : -
 " أما المصريون الوطنيون فكانوا دائما يقولون ويؤكدون أنهم فهموا أن الحماية
 ستكون احتياطا حربيا ، وأن الدفاع عن مصر الذي صدر الوعد به في الفقرة الثانية
 من المنشور يقتصر على الدفاع في الحرب فقط . ولكن يظهر لنا من عبارة المنشور أنه
 لا يفتح بابا لهذا التفسير . ولكن لا ريب في أن المصريين أفهموا أن المساعي ستبذل بعد
 الحرب لتحقيق أمنهم القومية ، وأن الجهد أغرق في التأكيد لهم بأن حالتهم السياسية
 الوطنية لم تصر بعد بسط الحماية عليهم أربا مما كانت عليه قبلها . مثال ذلك
 التفريغ الذي أرسله جلالة الملك إلى السلطان حسين لما جلس على عرش السلطنة ،
 فقد استعمل جلالاته فيه هذه الكلمات : " في اليوم : الخ الخ . . . " ،
 فالحماية الانجليزية اذن قبلها السلطان والحكومة المصرية والشعب المصري
 على أنها ضرورة حربية مؤقتة ، ينبغي أن ترتفع بانتهاء الحرب ،

وقد ساهمت مصر في الحرب العالمية الاولى مساهمة كبيرة . وأسدت إلى إنجلترا
 والحلفاء خدمات جليلة . ولما قامت الجيوش المصرية عن قناة السويس ، وردت عنها
 الحملة التركية ، وقاتل المصريون إلى جانب الحلفاء في ميادين مختلفة ، في فلسطين
 والمراق وبلغاريا واليونان وجاليبولي . وبلغ عدد المصريين الذين اشتركوا في القتال
 أكثر من مليون جندي . وبحسبنا أن ننقل هنا ما قاله أحد أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي -
 جورج نوريس (George W. Norris) في هذا الصدد أمام المجلس : -

"When war commenced.... Egypt went into the war on the side of the Allies.... She fought that war through from the beginning to the very end.... she relied upon the pledges, upon the promises made by England not only before the war but later on. After she got into the war she renewed her energies, because she relied on the pledges that were made during the war that it was being fought for the rights of the small nations.More than a million - about 1,200,000 - Egyptians took part in the war on the side of the Allies. Not all her men were engaged in the trenches - many of them were labourers - but they were on all of the fronts and in some cases bore the brunt of the major part of the fighting in the trenches.... It was Egyptian soldiers, in the main, who prevented the capture of the Suez Canal. It was at the sacrifice of Egyptian blood and Egyptian lives that Turkey was driven off and defeated. Later on the Egyptians fought on the other eastern fronts. A great many Egyptian soldiers were under Allenby in Palestine, and in Mesopotamia, Bulgaria and Greece; others, mostly as labourers, were in France and in Belgium. A writer in a London magazine, who was personally present, said that during the fighting on the Gallipoli Peninsula, which proved so disastrous for the allies, the Egyptian soldiers died like flies. General Allenby has officially stated that he was very materially assisted in his capture of the Turks by the Egyptian army. Thousands, and tens of thousands, and, indeed, hundreds of thousands of Egyptians died on the battle field." (Speech of Hon. George W. Norris of Nebraska in the Senate of the United States pp. 6-7).

وقد أعلنت إنجلترا في كثير من المناسبات بلسان مثليها ، في هذه الحرب العالمية الاولى ، أنها انما تتأهل لتحرير الشعوب الصغيرة ، وأنها لن تنزع السلاح قبل أن تستخلص لنفسها هذه الشعوب حرياتنا التي سلبتها القوة الخاشمة . فيقول السير ادوارد جراي أمام مجلس العموم في أغسطس سنة ١٩١٤ ما يأتي :

"England stretches out her hand to any nation whose safety or independence may be threatened or compromised by any aggressor."

ويقول المستر أسكويث في خطاب ألقاه في جلد هول في نوفمبر سنة ١٩١٥ :

"We shall not pause or falter until we have secured for the smaller states their charter of independence and for the world at large its final emancipation from the reign of force."

وقد اطأنت مصر الى هذه الاقوال ، وبقيت الى جانب إنجلترا حتى خرجت هذه من الحرب ظافرة .

ولما وضعت الحرب أوزارها ، وانتصر الحلفاء ، حسبت مصر أن إنجلترا عند ردها ، أنها ستسمح لها بدخول مؤتمر الصلح كدولة حازت في جانب الحلفاء ، وأنها لا تلبس أن تظهر باستقلالها الموعود . ولكن إنجلترا تنكرت لها ، وأفهمتها أن الحماية باقية . ولما هب زعيم الوطنية المصرية سعد زغلول يطلب الترخيص في السفر الى مؤتمر الصلح ، اعتقلته إنجلترا هو ورفاقه ونفتهم جميعا الى مالطة . فثار الشعب المصري عن بكرة أبيه في وجه إنجلترا واتحد المتطرفون والمعتدلون ، واتفقت الحكومة والشعب ، ولم يعد في البلاد الا صوت واحد يطالب إنجلترا برفع الحماية والاعتراف باستقلال مصر . وهذا ما يشهد به اللورد ملبنر في تقريره المعروف حيث يقول : " سادت الحركة الوطنية في مصر الآن كل ناطق وصامت ، واجتذبتهم اليها كلهم ، اما طوعا أو كرها ، من أمراء العائلة السلطانية الى صبية الكتاتيب وأصحاب الاملاك وأهل الصناعات العالية ورجال الدين والادباء والصحفيين وطلبة المدارس وأخطر من هذا شأننا أنها تخللت الآن طبقة الموظفين وكبار ضباط الجيش " .

وندع اللورد ملبنر هو نفسه يروي في تقريره كيف اشتعلت نار الثورة في مصر . قال يبين كيف بدأت : " في ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ زار زغلول باشا وزعيمان آخران من زعماء الفريق المتقدم في الحركة الوطنية المعتمد البريطاني السامي ، وأعربوا له عن رغبتهم في السفر الى لندن لعرض بيان " بالاستقلال الذاتي التام " لمصر . وعرض رشدي باشا في الوقت عينه أن يسافر هو وهدلسي باشا يكن وزير المعارف الى لندن للمناقشة في شئون مصر . وقال أن السلطان موافق على ذلك تمام الموافقة . . . فأبلغ السير ريجنلد ونجت وزارة الخارجية مطالبها . فجاءه الجواب بالافادة من السماح لزعماء الحركة الوطنية بالمجيء الى لندن ، وأما زيارة الوزيرين فليست مناسبة الآن . . . وعليه طلب من الوزيرين أن يؤجلا زيارتهما . فأفهم رشدي باشا المعتمد السامي أنه يعد رفض حكومة جلالة الملك لسماع أقواله حالات تفسيراً لمعنى الحماية لا يوافق عليه ، ولذلك قدم استعفاء . . . وكانت نتيجة هذه الحوادث أن بعض المعتدلين انضموا الى المتقدمين من أهل الحركة الوطنية ، ونهض هؤلاء يطالبون بسياسة أبعد مدى ، وحمل عمالهم حملة شديدة على الانجليز في طول البلاد وعرضها حيث لم يبق الا قليلون من الموظفين البريطانيين بسبب الحرب . وبينما كان البحث دائرا على سفر الوزيرين المصريين الى لندن في أوائل سنة ١٩١٩ ، أرسلت مذكرة الى وكلاء الدول في مصر بتأليف وفد من اثني عشر عضوا تحت رئاسة زغلول باشا ، وغرضه عرض أمانى مصر المشروعة على الدول الاخرى . . . وفي الثالث من شهر مارس رفع الوفد عريضة الى السلطان أولها الجمهور بأن الغرض منها محاولة ارباب عظمتهم ومنعه من تأليف وزارة جديدة . فقد ذلك تحديا لا يمكن السكوت عنه . فقرر رأي السير ملبن سיתهام القائم بأعمال المعتمد السامي

بعد موافقة الحكومة البريطانية على ابعاد زغلول باشا وثلاثة من أشد أنصاره الى مالطه .
فبأفضى ذلك الى تجديد التحريض والاحتجاج . وبدأ الطلبة بالقاهرة بمظاهرات ضد
الانجليز أوجبت مداخله الجنود على عجل . وجاءت أنباء الاقاليم بحدوث مثل هذه الفتن .
ولم يأت اليوم الرابع عشر والخامس عشر من مارس كانت الاضطرابات قد انتشرت في معظم
مديريات الوجه البحري ، وهم فيها الهجوم على المواصلات لقطعها ، ووردت الانباء من
أماكن كثيرة بالسلب والنهب والاعتداء على الجنود البريطانية وقتل بعضها وبعض الملكيين .
وفي ١٦ منه قطعت سكة الحديد والاسلاك التلغرافية بين القاهرة والوجهين البحري
والقبلي . ولم يأت يوم ١٨ مارس حتى كانت مديريات البحيرة والغربية والمنوفية والدقهلية
قد جاهرت بالثورة . . . وكانت حركة وطنية تؤيدها ميول جميع الطبقات والمذاهب في الأمة
المصرية وفي جملتهم الاقباط . . .

وكانت انجلترا قد حصلت بعد الحرب على اعتراف الدول بالحماية . ولكنها لم تستطع
ان تتجاهل هذه الثورة التي استعرت نارها في مصر . فأوفدت لجنة ملنر ومهمتها " تحقيق
أسباب الاضطرابات التي حدثت أخيراً في القطر المصري ، وتقديم تقرير عن الحالة الحاضرة
في تلك البلاد ، وعن شكل القانون النظامي الذي يعد تحت الحماية خير دستور لترقيسة
أسباب السلام واليسر والرخاء فيها ، ولتوسيع نطاق الحكم الذاتي فيها توسيعاً دائماً
التقدم والترقي ، ولحماية المصالح الاجنبية .

رواضح من هذه المهمة أن انجلترا لم تعدل عن الحماية السافرة ، بل كانت تريد
استبقائها وتعتمد في اخماد الثورة على أن توسع قليلاً في نظام الحكم الذاتي . ولم يكن ذلك
متفقاً بطبيعة الحال مع الغايات الوطنية التي اشتعلت من أجلها الثورة . فمصر كانت تطالب
بحقها الطبيعي في الاستقلال والغاء الحماية ، وتلح في مطالبة انجلترا بالجلال من مصر .
لذلك قوطعت لجنة ملنر مقاطعة اجمالية .

إزاء ذلك لم يسع لجنة ملنر أن تنصح باستبقاء الحماية السافرة ، وأشارت بالرجوع
الى الحماية المقنعة ، أي الى الحالة التي كانت عليها مصر في عهد الاحتلال قبل سنة ١٩١٤ .
ولم يكن ذلك رجوعاً كاملاً الى هذه الحالة ، فهناك فرق جوهري بين العهدين : في عهد
الاحتلال كانت السيادة العثمانية مبسوطة على مصر فكانت حائلاً دون أن يصبح مركز انجلترا
في مصر مشروعاً ، أما الآن فقد سقطت هذه السيادة باعلان سنة ١٩١٤ (وستعترف تركيا
بسقوطها في معاهدة لوزان) فيسهل إذن علي انجلترا ان تصحح مركزها في مصر بمجاهدة
تعقدتها مع مصر المستقلة . هذا هو الاساس الذي رسمته لجنة ملنر لسياسة انجلترا
المقبلة في مصر : عقد معاهدة تعترف بمقتضاها مصر لانجلترا بمركز خاص ، فتكفل بالنجاح
جهود بدأت منذ سنة ١٨٨٢ . وثابتت انجلترا على هذه السياسة ، ولم تحد عنها قيد
خطوة ، في كل المفاوضات التي أجرتها مع مصر بعد ذلك . ولكن هناك شرطاً جوهرياً لنجاح
هذه السياسة هو أن ترضي مصر طائفة مختارة بعقد هذه المعاهدة . وهذا ما سعت اليه
انجلترا جاهدة ، وبذلت في ذلك كل ما تملك من الوسائل . فلما أعيها الامر ، واستعصى
عليها أن تحصل على رضا مصر الحر بالتقيد في اغلال هذه المعاهدة ، لم يكن أمامها الا أن
تقتنص هذا الرضا اقتناصاً ، لا سيما بعد أن تخلت الدول عن مصر ، وتركها وحدها فبسي
قبضة يدها ، دون مرجع دولي تحتكم اليه . وهذا ما فعلته بعد أن مهدت له بتصرين سنج
٢٨ فبراير على ما سنرى .

ولننظر الآن كيف سارت انجلترا على هذه السياسة . قلنا ان لجنة ملنر هي التي وضعت
اساس السياسة البريطانية من الغاء الحماية ، والاعتراف باستقلال مصر ، وعقد معاهدة معها

تعترف فيها مصر بالمصالح الخاصة لبريطانيا العظمى . وهذا ما تمهد له اللجنة في تقريرها عندما تذكر رأى بعض الوطنيين المعتدلين ، فتقول : " واعترفوا كلهم بـ... استثناء بأن لبريطانيا العظمى مصالح خصوصية في مصر ، لأنها حلقة الاتصال بينها وبين سلطنتها الشرقية وأملاكها الاسترالية ، وأن لها كل الحق في ضمان هذا الاتصال وحفظه من خطر الانقطاع . ولكن هل يلزم لقضاء هذه الأغراض أن تحرم مصر استقلالها ألا تقضى مصر أغراض إنجلترا كما تقضيها الآن أو أحسن إذا صارت بلادا منتظمة الامور ، هادئة الاحوال ، مصادقة لانجلترا ، متصلة بها اتصالا وثيقا العرى ، لا تشكو ظلامسة ، ولا تميل الى ثورة وأن بريطانيا العظمى باصرارها الدائم على الحماية . . . عدلت عدولا قطعيا عن سياستها الاولى ، ونكتت عهدا . فانهم قبلوا الحماية حين اعلانها كضرورة اقتضتها الحال " . ثم يقول التقرير تعقيبا على ذلك : " ان الحكمة تنهى بالتماس حل يتفق عليه الفريقان ، أى بعقد معاهدة بين البلدين . . معاهدة ترضى فيها مصر مقابل تعهد بريطانيا العظمى بالدفاع عن سلامتها واستقلالها أن تسترشد ببريطانيا العظمى في علاقاتها الخارجية ، وتعطيها حقوقا معينة في الاراضى المصرية . أما الحقوق التى كنا نفكر فيها فعلى نوهين : الاول ان يكون لبريطانيا العظمى الحق في ابقاء قسوة عسكرية في ارض مصر لتحضى مصالحتها الخصوصية في مصر أى سلامة مواصلاتها الامبراطورية ، والثانى ان يكون لها نصيب من المراقبة على التشريع المصرى والادارة المصرية فيما يختص بالاجانب للدفاع عن كل المصالح الاجنبية المشروعة " . ثم جاء في خلاصة التقرير ما يأتى : " . . . ولكنهم (اى المعتدلون) يرحبون بمعاهدة تحالف تعقد بين الفريقين باختيارهما ، تقرر استقلال مصر ، وتنبيل بريطانيا العظمى كل التأمينات والضمانات التى تراد من الحماية بالمعنى الذى نفهمها به نحن . . (و) كل معاهدة تعقد بيننا وبين المصريين يجب أن تضمن المركز الخاص الذى للمندوب البريطانى في مصر ، وتمكننا من ابقاء قوة داخل الاراضى المصرية لحماية مواصلاتنا الامبراطورية ، ونتخذ التأمين الكافى على أن السياسة المصرية تكون مطابقة لسياسة الامبراطورية البريطانية " .

ووضعت اللجنة أساسا لمشروع معاهدة يحقق هذه الأغراض : يعلن استقلال مصر ، ثم يغلها في قيود محالفة هى الحماية بالمعنى الذى يفهمه الانجليز . ثم قالت أنها أرادت بذلك أن تمهد الطريق للمفاوضات الرسمية التى تدور فيما بعد ، اذا لقيت فكرة المعاهدة قبولا عند الرأى البريطانى والمصرى .

وبدأت إنجلترا تسير في طريق سياستها المرسومة .

المرحلة الرابعة

انجلترا ترفع الحماية عن مصر وتستبدل بها تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢

(عود الى الحماية المقنعة : الحماية السافرة علاقة غير مرضية)

(١٩٢١ - ١٩٢٢)

أبلغت الحكومة البريطانية مصر ، في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ ، قرارها السدي
تطلب فيه تعيين وفد رسمي للمفاوضة . وقد جاء في هذا التقرير ما يأتي : " أن حكومة
جلالة الملك بعد درس الاقتراحات التي اقترحها اللورد ملنر ، استنتجت أن نظام
الحماية لا يكون علاقة مرضية تبقى فيها مصر تجاه بريطانيا العظمى . ومع أن حكومة
جلالته لم تتوصل بعد الى قرارات نهائية فيما يختص باقتراحات اللورد ملنر ، فانها ترغب
في الشروع في تبادل الآراء في هذه الاقتراحات مع وفد يعينه عظمة السلطان للوصول ،
اذا أمكن ، الى ابدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح الخصوصية التي لبريطانيا العظمى ،
وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الاجنبية ، وتطابق الاماني المشروعة لمصر
والشعب المصري . "

فتألفت وزارة عدلي على أثر ذلك ، في ١٧ مارس سنة ١٩٢١ ، وشكل عدلي الوفد
الرسمي للمفاوضة برياسته . وامتدت المفاوضات مع اللورد كيرزون الى ١٠ نوفمبر سنة
١٩٢١ ، حيث سلمت الحكومة الانجليزية مشروعها النهائي الى الوفد الرسمي .
لم تقدم مصر على المفاوضة اقرارا منها بالمبدأ الذي وضعت له لجنة ملنر . بل أن
عدلي رسم ، في الكتاب الذي عرض فيه تشكيل الوفد الرسمي ، السياسة التي
اعتزمها ، فقال " فسيكون الغرض الرئيسي للمفاوضين المصريين ، وأول مهمهم ، أن يصلوا
الى الاعتراف بمصر دولة مستقلة في الداخل وفي الخارج ، والغاء الحماية الغاء صريحا ،
لا في علاقات مصر وبريطانيا وحدها ، بل في علاقات مصر والدول الاخرى أيضا . "
ولكن انجلترا لم تكن لتسلم بشئ من ذلك . وكل ما تريده هو أن تستبدل بحماية سافرة
حماية مقنعة كما قدمنا ، وأن تقر لها مصر بذلك . لذلك جاء المشروع النهائي السدي
قدمه اللورد كيرزون ممهدا لتحقيق هذه الاغراض : رفع اسمي للحماية واستقلال صوري ،
يقترن بهما محالفة أبدية ، وخضوع مطلق للسياسة البريطانية ، وتدخل مكشوف ، فسي
شئون مصر الداخلية لحماية الاجانب والاقليات ، وقوات بريطانية تستقر في مصر في أي
مكان ولأي زمان . وقد ذكر اللورد كيرزون في مفاوضاته مع الوفد الرسمي ان هناك اشراضا
ثلاثة لوجود هذه القوات البريطانية : حماية المواصلات الامبراطورية ، والدفاع عن حدود
مصر ، وحماية المصالح الاجنبية . وليس من المصادفة ان تكون هذه الاغراض هي نفس
الاغراض التي كانت انجلترا تصرح بها تبريرا للاحتلال العسكري الذي فرضته على البلاد
في سنة ١٨٨٢ ، وقد زادت عليها غرضا لم تكن تصرح به من قبل وهو حماية
المواصلات الامبراطورية .

لم يكن غريبا ان ان يرفض الوفد الرسمي مشروع اللورد كيرزون رفضا باتا ، ان ليس
فيه - كما قال الوفد - " ما يبقى الامل في الوصول الى اتفاق يحقق امانا مصر القومية " .
بل هو مشروع يقصر عن مشروع ملنر نفسه في تحقيق مطالب مصر . وقد اعترف بذلك المستر
لويد جورج ، رئيس الوزارة البريطانية ان ذاك ، في حديث له مع عدلي ان قال " ولا يفوتني
أن أذكر لك ان مشروع اللورد ملنر قد تجاوز ما كانت الوزارة والرأي العام مستعدين لقبوله ،
وكان اللورد كيرزون المدافع الوحيد عن اقتراحات لجنة ملنر ، ولم استطع أن أحمل الوزارة
على قبولها ، فأخشى ان تكون اقتراحاتنا دون ذلك المشروع . "

وقطعت المفاوضات بين إنجلترا ومصر . ولكن إنجلترا كانت تعتمد مواصلة السير في طريق سياستها المرسومة . وكانت تبنت أمرا .

لقد عجزت عن الحصول على رضا مصر بقيود المعاهدة ، فلتثجل هذا الأمر السي ما بعد ، ولتكتف الان باعطاء مصر هذه الترضيات الصورية التي وردت في مشروع ملستر وكيرزون ، وهي ترضيات لا تقدم ولا تؤخر ، ولكنها على كل حال تخدر الاعصاب . ولترتب حالة مؤقتة على قواعد هذين المشروعين ، تستبدل فيهما بالحماية السافرة حماية مقنعة ، وليكن ذلك بتصريح من جانبها وحدها ، كما كانت تركيا تفعل مع مصر قديما ، ولتترسص بمصر تداورها حتى تتمكن في آخر الامر من الحصول على رضاها في التقيد باغلال المعاهدة ، وفي وضع اتفاق نهائي يصحح مركزها في مصر .

كانت هذه هي السياسة التي قام عليها تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ . وهي سياسة مبيتة كما قدمنا ، يمكن الصعود الى أصل التفكير فيها في المفاوضات التي جرت مع كيرزون ، في حديث دار بينه وبين عدلي في وزارة الخارجية البريطانية في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢١ ، اذ قال كيرزون لعدلي بعد أن رفض الوفد الرسمي المشروع : "أني أبلغت الوزارة رد الوفد ، وقد أسفوا جميعا لهذه النتيجة . وكنت أشدهم أسفا ، اذ كنت صادق الرغبة في الوصول الى اتفاق . ولقد أدرك مركز الوفد ووجهة نظره وما يحول بينه وبين قبول المشروع . ولكن الوزارة بعد البحث ترى أنه لا يسمعها أن تتنازل عن القيسود التي وضعت في المشروع . وكنت أعتقد دائما أنه اذا تعذر وضع اتفاق نهائي ، جاز أن ننتهي الى ترتيب حالة مؤقتة على قواعد المشروع ، حتى اذا أخرجت الى حيز الواقع ،

وطبقت بضع سنين ، واستطاعت مصر في اثنائها ان تثبت كفايتها وقدرتها على ادارة شئونها وتنظيم جيشها ، واستتب الامن ، واستقام النظام ، أمكن البحث في وضع اتفاق نهائي ."

وفي انتظار وضع هذا الاتفاق النهائي — حيث تكبل مصر بقيود المعاهدة — تعلن إنجلترا ، في ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، بناء على طلب اللورد اللبني الملح ، وبعد أن تتخذ حيطتها فتفى سعد زغلول زعيم الحركة الوطنية هو ورفاقه الى سيشيل ، تصريحها من جانبها وحدها تقول فيه ما يأتي :—

بما أن حكومة جلالة الملك ، عملا بنواياها التي جاهرت بها ، ترغب في الحال في الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وبما أن للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للامبراطورية البريطانية ، فبموجب هذا تعلن المبادئ الآتية :

- ١ — انتهت الحماية البريطانية على مصر . وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة .
- ٢ — حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات (اقرار الاجراءات التي تتخذ باسم السلطة العسكرية) نافذ الفعل على جميع ساكني مصر ، تلغى الأحكام العرفية التي أعلنت في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ .
- ٣ — الى أن يحين الوقت الذي يتسنى فيه ابرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالامور الاتي بيانها ، وذلك بمفاوضات ودية غير مفيدة بين الفريقين ، تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بقولي هذه الأمور وهي :

- أ — تأمين مواصلات الامبراطورية في مصر .
- ب — الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل اجنبي بالذات أو بالواسطة .
- ج — حماية المصالح الاجنبية في مصر وحماية الاقليات .
- د — السودان .

ولم تغفل انجلترا أن تعلن الدول بهذا التصريح ، فأبلغتهم اياه فـسـى
١٥ مارس سنة ١٩٢٢ ، ولكن على الوجه الآتى :-

" أن حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ، جريا على سياستها التقليدية ،
قررت انهاء الحماية على مصر بتصريح اعترفت فيه بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، مع
الاحتفاظ ، الى مفاوضات مقبلة بينها وبين مصر ، ببعض الأمور وثيقة الاتصال بما للامبراطورية
البريطانية من المصالح وما عليها من الالتزامات . ومع ذلك فانه لن يترتب على انتهاء
الحماية البريطانية على مصر تغيير فى الحالة القائمة بالنسبة للدول الاخرى فى مصر ،
لان رخاء مصر وسلامة اراضيها من الأمور الضرورية لسلامة الامبراطورية البريطانية
وأمنها . لذلك ستعد على الدوام العلاقات الخاصة بينها وبين مصر - وهى العلاقات
التي اعترفت بها الحكومات الاخرى من أمد بعيد - مصلحة بريطانية أساسية . وهذه
العلاقات قد حددت فى التصريح الصادر بالاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة .
وقد بينت الحكومة البريطانية أنها تعتبرها مما يمس حقوق الامبراطورية البريطانية
ومصالحها الجوهرية ، وأنها لا تسمح بأن تكون هذه العلاقات محل بحث أو موضوع
مناقشة من جانب أية دولة أخرى . وتطبيقا لهذا المبدأ ، فان حكومة صاحب الجلالة
البريطانية تعد كل محاولة من جانب احدى الدول للتدخل فى شئون مصر عملا غير
وذى ، كما أنها تعتبر كل اعتداء ضد الاراضى المصرية عملا من واجبهما أن تقاومه بكل
مالديها من الوسائل ."

ولم تترك انجلترا مناسبة من المناسبات الدولية الا ونهى تبليغ الدول تحفظها
بالنسبة الى مصر الوارد فى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ .

فعلت ذلك عندما وقعت فى سنة ١٩٢٤ بروتوكولا خاصا بتسوية المنازعات الدولية
تسوية سلمية ، فأبلغت الدول تحفظها ، وكتبت الى السكرتير العام لعصبة الأمم ، فـسـى
١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، تقول " . . . وبناء على ذلك فان حكومة صاحب الجلالة البريطانية
لا تسلم بأن البروتوكول المذكور اذا وقعته مضر سيبيح للحكومة المصرية ان تطلب بتدخل
عصبة الامم فى تسوية الأمور التي احتفظت الحكومة البريطانية بها احتفاظا مطلقا بمقتضى
تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ " .

وفعلت ذلك أيضا عندما اقترحت الولايات المتحدة الامريكية وضع ميثاق عهد الحرب ،
فتضمن الجواب البريطانى على هذا الاقتراح فى ١٩ مايو سنة ١٩٢٨ ، تحفظا يشمل مصر .
وقد ذكرت فيه ما يأتى " ان نصوص الفقرة العاشرة من المادة الاولى من الميثاق المقترح ،
الخاص بالعدول عن الحرب كأداة للسياسة القومية ، تجعل من المرغوب فيه أن يذكر أنه
توجد فى العالم بعض أقطار يعد رخاؤها وسلامتها مصلحة خاصة وجوهرية للسلام والأمن
بريطانيا العظمى . ولقد لقيت حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى الماضى بعض العناء لى
تبين أنها لا تسمح بأى تدخل فى هذه الاقطار ، وأن حمايتها ضد أى اعتداء إنما هو
تدبير ترمى به بريطانيا العظمى الى الدفاع عن كيانها الذاتى . فينبغى إذن ان يكون
مفهوما بصراحة وجلاء أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية لا تقبل هذه المعاهدة الجديدة
الا بشرط الا تمس حريتها فى التصرف فى هذا الشأن " .

هذا هو تصريح ٢٨ فبراير ، أعلنته انجلترا لمصر ، وقد اعترفت فيه باستقلالها ،
وزفعت عنها الحماية . ولكنها مع ذلك ، بفضل ما احتفظت بتولييه من مسائل جوهرية ، هى
نفس المسائل التي كانت تدور حولها مفاوضات ملنر وكيرزون ، قد استبقت جميع آثار الحماية ،
ولم ترفع منها غير الاسم . وتكون بذلك قد استبدلت - كما قدمنا - حماية سافرة بحماية
مقنعة .

وقد عنيت انجلترا أن تبليغ الدول هذه الحماية المقنعة . ولكن بقى أن قبلها

وهذا ما ستحاول انجلترا الوصول اليه ، في مفاوضاتها المتعاقبة مع مصر ،
التي سننتقل اليها الآن . وهي في كل ذلك تواصل دائما السير في طريق سياستها
المرسومة .

المرحلة الخامسة

انجلترا تفاوض مصر للتحالف معها

(التحالف الذي يفى بأغراض الحماية)

(١٩٢٢ - ١٩٣٦)

هذه المرحلة هي استئناف لسياسة المفاوضة التي بدأت منذ لجنة ملتر . وهي سياسة
فهمتها مصر على وجه ، وفهمتها انجلترا على وجه آخر . فهمتها مصر على أنها مجهود يبذل
عن اخلاص للتفاهم مع انجلترا على أساس التوفيق ما بين استقلال مصر الكامل ومصالح انجلترا
المشروعة . وفهمتها انجلترا على أنها سياسة ترمي الى الحصول على رضا مصر بمركز
انجلترا الخاص والاعتراف بمصالحها الامبراطورية . فالمفاوضة في نظر انجلترا هي صلح
على الاستقلال ، ومساومة فيه ، طوعا كان ذلك أو كرها .
وقد أجرت انجلترا مع مصر ، بعد تصريح ٢٨ فبراير ، سلسلة من المفاوضات ذات
حلقات متعاقبة ، يستخلص منها الأمور الآتية :-

- (١) مجهود صادق من جانب مصر - بعد أن تخلت عنها الدول وأعوزها أن تجد
هيئة دولية تحتكم اليها - في أن تستخلص استقلالها الكامل عن طريق مفاوضات حرة تجريها
مع انجلترا ، دون أن تعترف لها بأي مركز خاص يتعارض مع هذا الاستقلال .
 - (٢) مجهود مقابل من جانب انجلترا ، تحاول به أن تحصل على رضا مصر ، رضا
حرا مختارا ، بمركز خاص ممتاز لها ، حصلت عليه قديما بإرادتها وحدها ، وتريد أن تحصل
عليه قانونا بتوافق ارادة مصر مع ارادتها .
 - (٣) فشل انجلترا في الحصول على رضا حرا مختارا من مصر ، بعد أن حاربت لذلك
مرات متعددة ،
 - (٤) التجاء انجلترا في النهاية - بعد أن عزلت مصر عن الميدان الدولي وانفردت
بها - الى القسر والاكراه لانتزاع رضائها جبرا . ووسيلتها الى ذلك الالاح ، والضغط ،
والتهديد ، ثم هذه القوات العسكرية الجائعة على صدر مصر منذ سنة ١٨٨٢ ، والتي لا تزال
رابضة لا تتحول عنها . فانتهمت انجلترا عن طريق الاكراه الى معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وظهرت
مراة بأنها تستطيع الاطمئنان اليها .
- هذه هي الأمور الأربعة التي نستخلصها من مفاوضات متعاقبة ، أجراها سعد زغلول
مع ماكدونالد ، ثم ثروت مع تشامبرلين ، ثم محمد محمود مع هندرسون ، ثم النحاس -
هندرسون ، وختمت بمعاهدة سنة ١٩٣٦ .
- فلننظر كيف فشلت انجلترا في كل هذه المفاوضات ، قبل أن تلجأ الى الاكراه فسي
معاهدة سنة ١٩٣٦ ، في الحصول على رضا حرا مختارا يصحح مركزها في مصر .

مفاوضات سعد — ماكدونالد —

وصل سعد الى لندره في ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٤ ليفاوض ماكدونالد . ولم تستغرق المفاوضات أكثر من ثلاث جلسات ، ثم انقطعت . ذلك أن سعدا اختصر الطريق ، وعرف أين يبدأ . فهو يعلم أن مصر قد أصبحت دولة مستقلة بسقوط السيادة العثمانية عنها . وقد سقطت هذه السيادة منذ نشبت الحرب العالمية الاولى على ماتقدم . وجاءت معاهدة لوزان المعقودة في ٢٤ يوليه سنة ١٩٢٣ تؤيد ذلك ، ان نصت المادة ١٦ من هذه المعاهدة على ما يأتي :—

Turkey hereby renounces all rights and titles whatsoever over or respecting the territories situated outside the frontiers laid down in the present Treaty and the islands other than those over which her sovereignty is recognised by the said Treaty, the future of these territories and islands being settled or to be settled by the parties concerned.

ثم نصت المادة ١٧ على ما يأتي :

The renunciation by Turkey of all rights and titles over Egypt and over the Sudan will take effect as from the 5th November 1914.

ثم هو يعلم أيضا ان انجلترا ليست لها حقوق مشروعة في مصر ، وأن كل ما تعتمد به من قوة وسلطان إنما هو آت من وجود جيوشها في مصر دون سند من قانون أو حق . لذلك كان أول طلب تقدم به هو سحب جميع القوات البريطانية من الاراضي المصرية ، وعدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بآية طريقة كانت في حماية قناة السويس . ثم طلب الى جانب ذلك زوال كل سيطرة بريطانية عن الحكومة المصرية ، ولا سيما فسي العلاقات الخارجية التي عرقلت بالمذكرة التي أرسلتها الحكومة البريطانية الى السدول الاجنبية في ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ قائلة أن الحكومة البريطانية تعد كل محاولة من جانب احدى الدول للتدخل في شئون مصر عملا غير ودي .

فلم يقبل ماكدونالد هذه الطلبات . وانتهت المحادثات على اثر ذلك . وهذه المفاوضة هي أقصر المفاوضات التي جرت بين مصر وانجلترا . ولعلها أصدقها جميعا ، وأدلها على الهوة السحيقة التي تفصل بين حق مصر الطبيعي في الاستقلال ومطامع انجلترا غير المشروعة .

مفاوضات ثروت — تشامبرلن —

تحاول انجلترا في هذه المفاوضات ، كما تحاول في كل مفاوضات تأتي بعدها ، أن تحصل على اعتراف من مصر بمركز خاص ممتاز ، كما سبق القول . وتبنى هذا المركز على دعامين : محالفة أبدية ونقطة عسكرية . وقد استطاعت ، بعد مفاوضات طويلة ، بدأت منذ شهر يوليه سنة ١٩٢٧ وانتهت في مارس سنة ١٩٢٨ ، أن تحمل ثروت على قبول مشروع نهائي لمعاهدة تعقد بين مصر وانجلترا . ويقم المشروع على هاتين الدعامين بالذات . أما المحالفة الابدية فقد وضع مبدأها في المادة الاولى من المشروع ، وتنص على أن " يعقد بين الطرفين المتعاقدين محالفة تؤكد قيام الصداقة والاتفاق الودي وحسن العلاقات بينهما " . ثم تستخلص النصوص التالية كل ما يترتب على هذه المحالفة الابدية من نتائج .

فلا يجوز لمصر أن تتخذ في البلاد الاجنبية موقفا يتنافى مع المحالفة ، بل ولا أن تسلك في هذه البلاد مسلك المعارضة للسياسة الانجليزية ، أو تعقد أى اتفاق يكون مضرًا بالمصالح البريطانية . وتبادر انجلترا الى انجاد مصر اذا اعتدى عليها ، كما تقدم مصر كل ما في وسعها من تسهيلات ومساعدات ، في حدود أراضيها ، لانجلترا اذا وجدت في حالة حرب أو تهددها وقوع حرب .

وأما النقطة العسكرية فقد نصت عليها المادة السابعة من المشروع . وهى تقضى بالترخيص لانجلترا في أن تبقى في الاراضى المصرية من القوات المسلحة ما ترى ضرورة وجوده لحماية مواصلاتها الامبراطورية . وبعد عشر سنوات يعاد النظر في المكان الذى تستقر فيه هذه القوات ، وفي حالة عدم الاتفاق على حصره في جهة معينة تحاكت مصر الى عصبة الامم . ويجوز لمصر أن تطلب إعادة النظر في هذه المسألة في آخر كل خمس سنوات بالشروط نفسها .

ولا شك في أن مصر أحصنت صنعا في رفض هذا المشروع الذى " لا يتفق في أساسه ونصوصه - كما جاء في التبليغ الرسمى لهذا الرفص - مع استقلال البلاد وسيادتها ، ويجعل الاحتلال العسكرى البريطانى شرعيا " .

مفاوضات محمد محمود - هندرسون :-

ثم استدرجت انجلترا محمد محمود الى مفاوضات أخرى ، بدأت في يوتيه سنه ١٩٢٩ وانتهت بمشروع نهائى قبله محمد محمود في أغسطس سنة ١٩٢٩ . ثم استقال ليتمكن حكومة من الاغلبية الوفدية أن ترجع للحكم لابرام المعاهدة . وقام هذا المشروع أيضا كما قام المشروع السابق على دعامين من محالفة أبدية ونقطة عسكرية .

فنصت المادة الثانية من المشروع على أن " تكون محالفة بين الطرفين المتعاقدين تأييدا لما بينهما من الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات " . ولم توقت هذه المحالفة بمدة معلومة ، ولكن نصت المادة ١٦ من المشروع على أنه " يجوز بعد القضاء خمس وعشرين سنة من العمل بالمعاهدة التى تبنت على المقترحات التى مر ذكرها تعديل أحكامها بحسب ما يرى ملائما في الظروف التى تكون جارية آن ذاك ، وذلك باتفاق الطرفين المتعاقدين " . فنقض المحالفة إذن غير جائز ، ولا يمسها الا تعديل ترضى به انجلترا . وهذا ما يجعل المحالفة ابدية كما قدمنا . وقد رتب المشروع على هذه المحالفة من النتائج ما رتبته المشروع السابق .

أما النقطة العسكرية فقد نصت عليها المادة التاسعة من المشروع . وهى تقضى بالترخيص لانجلترا في أن تضع في الاراضى المصرية ، في الاماكن التى يتفق عليها بعد ، في جوار قناة السويس من الناحية الغربية ، من القوات المسلحة ما ترى انجلترا ضرورة لحماية قناة السويس باعتبارها طريقا للمواصلات الامبراطورية . ونص المشروع في احدى مذكراته على أن الحكومة المصرية تقدم مجانا في الاماكن التى سيتفق عليها في جوار قناة السويس اراض وثكنات تعادل الاراضى والثكنات التى تشغلها القوات البريطانية بمصر ، وبمجرد اتمام هذه المباني الجديدة تنتقل اليها تلك القوات ، وتسلم الاراضى والثكنات التى اخلتها للحكومة المصرية . وأضاف المشروع نصا يقضى بأنه " لا يكون لوجود تلك القوات مطلقا صفة الاحتلال ، ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية " .

ولا يوجد فرق بين هذا المشروع وسابقه ، من حيث النقطة العسكرية ، الا في بعض مسائل ثانوية أو شكلية . فالمشروع السابق يبقى القوات البريطانية في أماكنها عشر سنسوات ، ثم يحدد لها مكان آخر ، يكون غالبا منطقة القناة ، بمقتضى اتفاق جديد أو تحكيم . ولكن المشروعين يتفقان في مسألة جوهرية هي أن النقطة العسكرية دائمة ، ولا تجسوس مطالبة انجلترا بالجللاء الا اذا رخصت بذلك . وأما المسألتان الشكليتان اللتان يمتاز بهما هذا المشروع عن سابقه ، فنصه على الا تكون للقوات البريطانية صفة الاحتلال — ولا يترتب على هذا الاعتبار أثر على ما دامت القوات ستبقى متمتعة بما لها من المزايا والامتيازات — ونصه على ان تكون القوات موجودة لحماية قناة السويس وحدها باعتبارها طريقا للمواصلات الامبراطورية — ولا يوجد فرق على بين ان تكون القوات لحماية قناة السويس ولحماية المواصلات الامبراطورية .

وقد أحسنت الحكومة المصرية صنعا في عدم قبولها لهذا المشروع ، ومطالبتهما للحكومة البريطانية في أن تعيد المفاوضة بكتاب أرسلته الى هندرسون في ١٠ فبراير سنة ١٩٣٠ .

مفاوضات النحاس — هندرسون :-

وقد أجابت انجلترا مصر الى طلبها في إعادة المفاوضة . وسافر الوفد الرسمي المصري الى لندن ، وبدأت المفاوضات الجديدة في ٣١ مارس سنة ١٩٣٠ ، وانتهت في ٨ مايو سنة ١٩٣٠ .

أما المشروع الذي قدمته انجلترا لمصر ، نتيجة لهذه المفاوضات ، فيقيم هو أيضا على مخالفة دائمة ونقطة عسكرية .

أما المخالفة الدائمة فقد قضت بها المادة الخامسة من المشروع بأن نصت على أن "تعقد محالفة بين الطرفين المتعاقدين الغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم المتبادل وحسن العلاقات بينهما" . ولم توقت هذه المخالفة أيضا بمدة معلومة ، ولكن نصت المادة ١٤ من المشروع على "أنه في أي وقت بعد انقضاء مدة عشرين سنة على تنفيذ المعاهدة ، يدخل الطرفان المتعاقدان بناء على طلب أي منهما في مفاوضات بقصد إعادة النظر بالاتفاق بينهما في نصوص المعاهدة بما يكون ملائما في الظروف السائدة حينذاك ، وفي حالة عدم الاتفاق يعرض الخلاف على عصبة الأمم . ومع ذلك ففي أي وقت بعد انقضاء مدة عشر سنوات على تنفيذ المعاهدة ، يمكن الدخول في مفاوضات برضا الطرفين المتعاقدين بقصد إعادة النظر كما سبق بيانه" . فنقضت المخالفة هنا أيضا غير جائز ، ولا يمسها الا تعديل يكون مبنيا على رضا انجلترا أو على التحكيم ، وهذا ما يجعل المخالفة دائمة . وقد رتب المشروع على هذه المخالفة ما رتبته المشروعان السابقان من النتائج تقريبا .

والنقطة العسكرية منصوص عليها في المادة التاسعة من المشروع . وهي تقتضي بالترخيص لانجلترا في أن تضع بجوار الاسماعيلية عددا محددا من القوات لضمان الدفاع عن القنال بالتعاون مع القوات المصرية . ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال مطلقا ، ولا يخل بأي وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية . وعند انقضاء عشرين سنة ، اذا قام خلاف على ما اذا كان وجوه هذه القوات لم يعد ضروريا لأن الجيش المصري أصبح في حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القناة وسلامتها التامة ، فإن ذلك الخلاف يجوز عرضه للتسوية على عصبة الأمم . ولا فرق بين هذا المشروع وسابقه ، من حيث النقطة العسكرية ، الا في أمرين : تحديد عدد القوات التي ترابط بجوار الاسماعيلية (وقد حدد هذا العدد بثمانية الاف) ، وجعل الجللاء عن مصر بعد عشرين سنة موزعا للتحكيم .

ولم تنته هذه المفاوضات ، هي الأخرى ، الى نتيجة لاختلاف الطرفين على مسألة السودان .

محادثات اسماعيل صدقي — سيمون :-

وأخرا اتصال تم بين مصر وانجلترا ، قبل مفاوضات سنة ١٩٣٦ ، وقع بين اسماعيل صدقي وسيمون . وزير الخارجية البريطانية في ٣١ سبتمبر سنة ١٩٣٢ — وأهم ما دار من الحديث بينهما هو ما جاء على لسان سيمون ، ان قال : " اني أعتقد شخصيا أن مشروع الاتفاق لسنة ٢٩ و ٣٠ يجب اتخاذهما أساسا للمفاوضات المقبلة . وهناك مسائل سلم بها ، كانتهاء الاحتلال البريطاني ، والتحالف بين البلدين ، والمساعدة على الغنائم الامتيازات ، وقبول مصر في عصبة الامم . غير أنه يجدر بي أبدأ تحفظين اثنين : الاول خاص بالنقط العسكرية ، والثاني بالسودان . ويلج لي أن السلطات الفنية عندما لها بعض الطلبات فيما يتعلق بالترتيبات التي تتخذ لاقامة الجنود ، فمن المسلم به أنها ستجلب عن المدن ، ولكن أين تعسكر ؟ وهذه المسألة مازالت تحتاج الى المناقشات — أما بخصوص السودان ، فيجب في الاتفاق أن يدور حول مبدأ الاحتفاظ بالادارة الحالية القائمة في السودان . فاذا ما سلم بهذا المبدأ ، فيمكن البحث عن الوسائل السنوية استطاع بها المحافظة على مصالح مصر المعنوية والمادية في السودان " .

ومن خلال هذين التحفظين اللذين أبدأهما سيمون ، نرى منذ الآن معاهدة سنة ١٩٣٦ تطل برأسها .

ووقعت المفاوضات عند هذا الحد . وهي حلقات متشابهة . وكلها ترمي الى تصحيح مركز انجلترا في مصر ، بإبدال الحماية التي لم ترضيها مصر بمحالفته ترضاه ، ولكنها محالفة أبدية ، تتركز على نقطة عسكرية . فتبقى خصائص الحماية دون أن يذكر اسمها .

وقد عجزت انجلترا في كل هذه الادوار أن تحصل على رضا مصر ، عن حرية واختيار ، بأن تشع في يديها أغلال هذه المعاهدة .

فلم يبق أمام انجلترا — وقد أهابت بها الاحداث الدولية نذيرا بحرب عالمية أخرى قادمة — الا ان تنتزع من مصر رضاه . وتم ذلك في معاهدة سنة ١٩٣٦ التي ننتقل اليها الآن .

وانجلترا في كل ذلك ، كما قدمنا ، تواصل السير في طريق سياستها المرسومة .

القسم الثانى

معاهدة سنة ١٩٣٦

تمكن انجلترا أخيرا ، بعد مفاوضات كثيرة متعاقبة ذكرناها فيما تقدم ، من عقد معاهدة تحالف مع مصر فى سنة ١٩٣٦ • ونبين الظروف التى عقدت فيها هذه المعاهدة وكيف عقدت ، ثم نحلل ما اشتملت عليه من الأحكام •

١ - الظروف التى عقدت فيها معاهدة سنة ١٩٣٦ وكيف عقدت

حتى نتبين الظروف التى عقدت فيها معاهدة سنة ١٩٣٦ ، ينبغى أن ننظر الى الحالة الداخلية فى مصر ، ثم الى الحالة الخارجية فى العالم ، فى الوقت الذى عقدت فيه المعاهدة •

• •

أما الحالة الداخلية فى مصر فقد كانت بالغة الدقة ، سواء كان ذلك من الناحية الدستورية أى من ناحية استقرار الحكم والطمأنينة فى البلاد ، أو من ناحية الإصلاحات الواجبة للتغلب على العقبات التى كانت تحول دون رقى مصر وتقدمها •

فمن الناحية الدستورية كانت هناك أزمة وصلت الى أوجها • فان صدقى باشا كان قد استبدل بدستور ١٩٢٣ دستور آخر أقل اعترافا بسلطة الأمة فى سنة ١٩٣٠ • ولما ولى نسيم باشا الحكم فى سنة ١٩٣٤ الغى دستور ١٩٣٠ ولم يعد دستور • وبقيت الحياة النيابية معطلة • وقلق رأى العام ، وأخذ يتوجس شرا • وزاد فى قلقه أن السير صمويل هور ، وزير الخارجية البريطانية فى ذلك الوقت ، صرح فى خطبة له بأن الحكومة البريطانية عندما استشيرت نصحت بالآعاد دستور سنة ١٩٢٣ ولا دستور سنة ١٩٣٠ ، إذ قد ظهر أن الأول غير صالح للعمل وأن الأخيرة ينطبق على رغبات الأمة • فهاج رأى العام هياجا شديدا على أثر هذا التصريح • والواقع أن انجلترا هى التى كانت دائما تحدث هذه الأزمات الدستورية •

فقد كانت ، عقب انقطاع كل مفاوضة من المفاوضات السابقة ، ترمى مصر بداهية من الدواهي ، وتصيبها فى رجالها الوطنيين وفى شئونها الداخلية وفى دستورها بما تكون قد بيته لها لتأديبها على عدم توقيعها المعاهدة التى تصحح مركزها • فعلت ذلك عقب انقطاع المفاوضات مع كيرزون ، فنفت سعد زغلول الى ميشيل قبيل اعلان تصريح ٢٨ فبراير • وفعلت ذلك بعد انقطاع المفاوضات مع ماكدونالد ، فأقصت سعد زغلول عن الحكم ، مستغلة فى ذلك مقتل السردار ، ثم أجرت انقلابا دستوريا خديرا • وفعلت ذلك بعد انقطاع المفاوضات مع تشامبرلين ، فأقصت حكومة دستورية عن الحكم ،

وطلت الحياة البرلمانية • وفعلت ذلك عقب انقطاع المفاوضات مع هندرسون في سنة ١٩٣٠ ، وهنا أيضا أقصت الحكومة الدستورية عن الحكم ، واعتدت على الدستور القائم فأبدلته بدستور ضيق لا ينطبق على رغبات الأمة • وهما الآن تصرح بلسان وزير خارجيتها أنها تعارض في عودة الدستور الأول ، وبذلك تقف حجر عثرة في رجوع الحياة النيابية الصحيحة • وهكذا كانت مصر كلما رفضت امضاء المعاهدة التي تريد انجلترا لتصحيح مركزها تضطرب حياتها النيابية ، وتبتلى في دستورها • وقد أدى ذلك الى عدم استقرار الحكم والطمأنينة في البلاد •

ثم أن انجلترا أثبتت أن تضع يدها على كل الأمور الجوهرية التي تعنى مصر ، فعطلت بذلك كل أسباب تقدمها ، ووضعت العقبات الكأداء في سبيل رقيها • فمما دامت مصر لم توقع المعاهدة ، فإن الامتيازات الاجنبية باقية ، وهي الامتيازات التي تمس بسيادة مصر ، وتحول دون توزيع الضرائب توزيعا عادلا ، وتعطل كثيرا من أعمال الإصلاح • كذلك تبقى الادارة الاوروبية الى جانب ادارة الأمن العام المصرية ، وتحرم البلاد من أن يكون لها جيش يذود عنها ، وتمنع من الاشتراك في الحياة الدولية اشتراكا كاملا ومن دخولها عضوا في عصبة الأمم •

هذه كانت الحالة الداخلية لمصر قبيل عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ •

• •

أما الحالة الخارجية فقد كانت مفعمة بالخطر • ففي أكتوبر سنة ١٩٣٥ غزت ايطاليا الحبشة عن طريق الاريتريا والسومال • ولم يجد عهد عصبة الامم ان ذاك في رد هذا الاعتداء الفاضح على استقلال أمة واحدة في بلادها • واشتد اليقين بالأضرار للسلام في ظل عصبة الامم ، وأن عهد هذه العصبة ليس فيه الكفالة الضرورية لحفظ الأمن الدولي ، وأن سياسة توازن القوى ومناطق النفوذ والمعاهدات الثنائية لا تزال هي السياسة المتغلبة • ثم ساد الاعتقاد بأن هناك من نذر العدوان ما ينبئ بقرب وقوع حرب عالمية أخيرة • وساعد على ذلك ما كان يجري في اسبانيا في ذلك الوقت من حرب أهلية هي صراع عنيف بين النازية والسوفييتية ، وهي دقة الناقوس التي كانت تؤذن باقتراب الخطر •

واشتركت مصر مع سائر الدول في التأثر بهذه الاعتبارات العامة ، وانفردت باعتبارات خاصة أتت من أن ايطاليا بعد أن غزت الحبشة أصبحت تهدد مصر من ناحيتين : ناحية الصحراء الغربية وناحية السودان • هذا الى أن ايطاليا اذا استولت على الحبشة ، فقد وضعت يدها على أحد منابع النيل ، فتهدد مصر بذلك تهديدا خطيرا • ثم أن الدبلوماسية الايطالية على الحبشة كانت سببا في توتر العلاقات بين انجلترا وايطاليا توتسرا جعل مصر تتوقع أن حربا تتشب بين الدولتين ، تصبح هي ميدانا لها ، فتصطلي بنارها • وقد اشتركت مصر فعلا في الجزاءات التي وقعت عليها عصبة الأمم على ايطاليا قبل أن تدخل مصر عضوا في هذه الهيئة •

هذه الحالة الخارجية المنذرة بقرب انقضاء العاصفة وصفها شارل رو وصفاً

دقيقاً في العبارات الآتية :

"Les intérêts égyptiens mis en jeu (par la campagne italienne) sont d'ordre économique et d'ordre politique, les uns et les autres de première importance. L'on a dit de l'Ethiopie qu'elle était le château d'eau de la vallée du Nil; et en effet là sont les sources du fleuve nourricier de l'Egypte, là ce lac Tana, qui alimente le Nil Bleu. L'installation de l'Italie en Abyssinie fait donc passer entre ses mains le réservoir et le régulateur des eaux dont vit l'Egypte. En tout état de cause, un voisinage italien se substitue au voisinage éthiopien sur toute l'étendue d'une très longue frontière entre l'Abyssinie et le Soudan anglo-égyptien: la sécurité du Soudan en est affectée et les conditions de sa défense en sont modifiées. Or l'entreprise africaine de l'Italie a provoqué une tension aiguë entre elle et l'Angleterre, une tension qui risque plus d'une fois d'aboutir à la guerre. Cela suffit déjà pour mettre l'Egypte en état d'alerte et, dans le cas où la guerre éclaterait entre anglais et italiens, il est de toute évidence qu'elle y sera entraînée et que son territoire, égyptien et soudanais, sera englobé dans les opérations militaires. Enfin, la guerre même serait-elle évitée, ce n'est pas chose indifférente pour l'Egypte et le Soudan que d'être désormais flanqués de deux côtés, l'Ouest et le Sud-Est, par la Libye et l'Afrique Orientale italienne...." (Histoire de la Nation Egyptienne VII p.320).

وقد رأيت مصر أن انجلترا اذا دخلت في حرب مع ايطاليا ، وأصبحت الأراضي المصرية ميدانا لهذه الحرب الطاحنة ، في وقت لم تستقر فيه العلاقات ما بين مصر وانجلترا ، فإن انجلترا لا تلبث أن تضع يدها على جميع المرافق المصرية ، فتصرف فيها بحسب سلطانها كما فعلت في الحرب العالمية الأولى ، بل لعلها تعود الى اعلان الحماية عليها . لذلك لم يكن هناك بد من أن تسعى مصر سعياً حثيثاً الى إعادة فتح باب المفاوضات ، عليها تستطيع أن تقرر علاقاتها مع انجلترا على أساس يحفظ لها ذاتيتها في الحرب القادمة . ولم يكن أمامها غير المفاوضة سبيلاً الى ذلك ، إذ لم تكن هناك هيئة دولية تستطيع أن تحتكم اليها لتتصفها وترد لها حقوقها . وهذه عصبة الأمم ، قد بلغت الغاية من الضعف والهزال . وهذه الدول ، التي كانت قد أعلنت في الحرب العالمية الأولى حقوق الأمم في تقرير المصير ، قد تخلت عن هذا المبدأ السامي ، ورجعت الى سياسة الاخذ والعطاء ، وكان من ذلك أن اعترفت بالحماية على مصر ، ثم لما رفعت الحماية حرصت انجلترا على تبليغها التحفظات التي أعلنتها في تصريح ٢٨ فبراير في كل مناسبة ممكنة على النحو الذي قدمناه .

وقد صوّتت لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب المصري ، التي أحيل عليها مشروع القانون بالموافقة على معاهدة سنة ١٩٣٦ ، ذلك تصويراً بليغاً في التقرير الذي رفعته عن هذه المعاهدة ، فقالت : " لقد كان من الطبيعي أن يكون المقياس الصحيح الذي تقاس المعاهدة به لتقرير قبولها ، هو آمال الأمة التي أبدتها عندما وضعت الحرب أوزارها ، إذ هبت تطلب الغاء الحماية وانهاء الاحتلال والتمتع بسيادتها التامة ، وولدت من أجل

ذلك الوفد المصرى فى السعى الى استقلالها استقلالاً تاماً حيثما وجد الى السعى سبيلاً . من أجل هذا الغرض أجمعت الأمة كلمتها ، ومن أجله نارت ثورتها سنة ١٩١٩ ، معتمدة فى بلوغ آمالها على حقها الطبيعى ، وعلى ذلك المبدأ الذى أعلنه الانجليز وحلفائهم وهو " حرية كل أمة فى تقرير مصيرها " . غير أن هذا المبدأ لم يلبث أن تضائل شأنه ، وأهمل حكمه ، ولم يلق نفاذاً أمام معاوضة المنافع والمجاملات الدولية على حساب بعض الأمم ومنها مصر ، فكانت جهود المصريين متجهة الى المفاوضة مع انجلترا لعقد معاهدة تعترف لمصر باستقلالها وتكفل لبريطانيا العظمى صون مصالحها التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال . وعلى هذا الأساس توالى المحادثات والمفاوضات بين مصر وبريطانيا العظمى ، ولكنها أخفقت جميعها ، لأنها لم تصل الى نتيجة ترضى الطرفين . وفى خلال ذلك صدر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ غير أن هذا التصريح الذى صدر من جانب واحد كان مصدر قلق مستمر فى نفوس المصريين المتطلعة دائماً الى مفاوضات حرة خالية من كل قيد لتقضى على التحفظات الأربعة ، كما كان ماثراً للتدخل فى أنظمة الحكم ، ومبعثاً للحد من حرية الإدارة المصرية فى العمل لتقدم البلاد من الوجهتين السياسية والعسكرية ، بل ومن الوجهة الاجتماعية أيضاً . ضجت الأمة من هذه الحال غير المستقرة ، وضجت من التدخل الأجنبى فى إدارة شؤونها تذرعيًا بالتحفظات الأربعة (انظر مجموعة مجلس الشيوخ الخاصة بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ ص ٣٤) .

ولم تكن لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ ، التى أحيل عليها المشروع نفسه ، بأقل إفصاحاً عن هذه المعانى من لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب . وهذا بعض ما قالته فى تقريرها : " لبثت مصر الى سنة ١٩١٤ ، التى أعلنت فيها الحرب العظمى ، محتلة احتلالاً مفروضاً عليها ، معتدى على حقوقها الطبيعية فى جميع مرافقها ، وإدارة شؤونها فى الداخل ، وإبراز وجودها فى الخارج . وزاد مركزها سوءاً إعلان انجلترا الحماية عليها التى فرضتها بلا مراعاة لكرامة الأمة ، ولو أنها لطفتها بوصفها بضرورة خيرية . ولما خمدت الحرب اتجهت أفكار بريطانيا العظمى الى أن تكون الحماية حماية بمعناها الكامل . وقد أخذت اقراراً من ألمانيا بهذه الحماية فى معاهدة فرساي ، وقطعت الطريق على مصر ، إذ حذرت باقى الدول بالألا تتعرض واحدة منهم الى شئون مصر ولا لمركزها . وقد كان الحلفاء ومنهم انجلترا قالوا بالمبدأ الطبيعى وهو حرية الأمم فى تقرير مصيرها . ولكن لاختلاف النيات ودافع المنافع والمفاوضات والاعتزاز بالظفر ، هدم هذا الأساس الانسانى الطبيعى ، وحرمت مصر من الاستفادة من هذا المبدأ ، مع أنها قامت بقسط عظيم فى مساعدة الحلفاء فى الحرب العظمى وكان من الطبيعى أن الخطة التى يجب اتباعها هى الاتفاق مع انجلترا على تحقيق استقلال مصر وما يصون مصالح بريطانيا المصالح التى لا تتعارض والاستقلال .

فجرت محادثات وحصلت مفاوضات ، فأخفقت جميعها ذلك الاخفاق الذى كان دليلا على أن الأمة لم تصل بها الى آمالها ولم تبلغ أمانيتها . وكان أهم ما اشترطته انجلترا فهنتها أن يعسكر جنودها داخل البلاد أينما شئت ولأى زمن تريد . فنفرت مصر وصعدت للسحادات ، وتمسكت بحقوقها ، وبقيت قلوبها تغلى آونة بين ضلوعها وآونسه بين ريعها . ثم صدر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فكان هذا التصريح بقيوده مصدرا للمنازعات ، ومثارا للمصادمات ، وسببا للاضطرابات ، ولم يمنع حدوث انقلابات بعد هذا فى سنة ١٩٢٣ صدر الدستور ، وجرى ما جرى مما تعرفونه ، فقد أوقف وصار تعطى له الصورة التى يقتضيها الظرف . وكانت الأمة فى هذا الميدان تتجرع الصبر وتترقب الدم هذه حال مصر يلخصها : حرمان من حقوقها ، ومنع من إدارة شئونها ، وعدم تمثيل سياسى كامل فى الخارج ، ومفاضلة بين سكانها بامتياز الأجانب فيها ، واخراج من السودان ، وتحكم فى مستقبل مصر ، وهوق فى رقيها ، وحظر عليها فى التعاهد مع أى دولة أخرى للانتفاع بها فى أمر حيوى نافع لها .

هذه هى الحالة الداخلية فى مصر والحالة الخارجية فى العالم وقت دخول مصر من جديد فى مفاوضات مع انجلترا سنة ١٩٣٦ ، وهذه هى الظروف التى دارت فى ظلها هذه المفاوضات . ولم تكن انجلترا يعنيهها ، والجو الدولى مد لهم ، أن تقرر علاقتها مع مصر فى هذه الظروف الا بالثمن الباهظ الذى ستفرضه عليها ، والا فهى مرابطة فى مصر ، ممسكة بزمامها ، مترقبة للأحداث . أما مصر فهى التى كان يعنيهها أن تقرر علاقتها مع انجلترا لما قدمناه من الاعتبارات .

لذلك لما تناقلت انجلترا فى التقدم الى مصر لتسوية المسائل المعلقة بينهما ، وصرح السير صمويل هور بأن المفاوضات مع مصر ستجرى فى الوقت المناسب وأراد بذلك التسوية والمماطلة ، وكانت الحالة الدولية تزداد تفاقم ، خطب النحاس باشا فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٥ ، عيد الجهاد الوطنى ، ينبه الى وجوب المبادرة لتسوية هذه المسائل فقال : " تفاقت المشكلة الحبشية ، وتعقدت الحالة الدولية ، ووالا إيطاليا ارسال الجنود الى مستعمراتها الافريقية ، ورض الأمر على عصبة الأمم ، وبدأ شبح الحرب فى الأفق ، وهى اذا وقعت دارت حول حدود مصر وعند منابع النيل ، بل ربما كانت مصر ميدانا لها : برها وبحرها وجوها . ومن ثم انتقل الموقف الى ناحية أعظم خطرا ، فتضاعفت الحاجة لاستئناف حياتنا الدستورية الصحيحة ، كى يتولى نواب الأمة تسيير أمورها فى هذا الجو العاصف ، وأصبح تحديد المركز تحديدا دقيقا ضروريا وأصبح الأمر لا يقتصر على مطلبنا الدستورى ، بل يستلزم أيضا تصفية

الموقف كله على أساس الاتفاق مع مصر اتفاقا حرا شريفا يحقق لها الاستقلال التام ،
ويصون مصالح الانجليز التي لا تتعارض مع هذا الاستقلال " . وعلق على تصريح هوربان
المفاوضات ستجرى في الوقت المناسب بما يأتي : " أن معنى ذلك الاعتذار عن الاتفاق
بعدم ملائمة الوقت مع استمرار الحالة الفعلية الراهنة ، بأن يضع الانجليز أيديهم باسم
التعاون الودي الحر على حصوننا وثكناتنا ومطاراتنا ومساكننا ومواردنا ، يقولوا أمرنا ،
ويوجهوا سياستنا دون أن يكون لنا شيء في ذلك من حرية أو اختيار " .

وثار الاضطراب في مصر ، وهاج الرأي العام ، وضغط على الاحزاب ، فتألفت جبهة
وطنية من مختلف الهيئات والاحزاب السياسية ، وأرسلت كتابا الى المندوب السامي في
١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ بينت فيه الأسباب الداخلية والخارجية التي تجبر مصر على الرجوع
الى المفاوضات لحل المسائل المعلقة ، فقالت : " ويرجع حرص المصريين على اتمام الاتفاق
الى أسباب حيوية بالنسبة لبلادهم . فان عدم اتمامه يثير الاحتكاك بين مصر وانجلترا
من حين الى حين ، ولا شيء أحب الى مصر من أن تتجنب كل سبب يدعو الى هذا
الاحتكاك الذي يفسد جو العلاقات بين الدولتين ، وهدم اتمامه يعوق تقدم مصر ،
ويضع العقوبات في سبيل رقيها . ومن الأمثلة على ذلك : أ) بقاء الامتيازات الأجنبية
ماسة بسيادة مصر ، حائلة بينها وبين حق التشريع المالي وغير المالي الذي يسرى على
المقيمين بمصر جميعا مع أن حريتها في هذا التشريع هي التي تمكنها من وضع ميزانيتها
على قواعد مالية صالحة ، وتكفل توزيع الضرائب توزيعا عادلا . ب) وجود ادارة اوروبية
الى جانب ادارة الأمن العام المصرية . ج) حرمان البلاد من أن تكون لها قوة دفاع
مصرية صالحة للذود عنها وللمعاونة على نفسها . د) حرمان مصر من الاشتراك في العلية
الدولية ومن دخولها عضوا في عصبة الأمم لتساهم بنصيبها مع دول العالم في خدمة
التقدم والسلام أسوة بغيرها من الدول المستقلة . وليست هذه الا بعض الآثار الناشئة
من عدم ابرام المعاهدة والداعية الى حرص المصريين على المسارعة الى ابرامها . وفضلا
عن هذه العقوبات التي تقف في سبيل تقدم مصر ، وتحد من استقلالها وحريتها ، فإن
بقاء المسائل المعلقة بغير حل قد كان من الأسباب التي أدت الى عدم استقرار الحكم
والطمأنينة في البلاد ، وأدى ذلك في كثير من الأحيان الى اضطراب المرافق العامة اضطرابا
شملت آثاره المصريين والأجانب المقيمين في مصر على السواء . ومنذ بدأت الأزمة
الدولية التي نشأت عن نزاع ايطاليا والحبشة في هذا العام ، ازداد المصريون يقينا
بضرورة المسارعة الى عقد المعاهدة . فقد رأوا أن تطور هذه الأزمة قد ينتهي بهم
الى الاشتراك فيها ، وقد يجعل بلادهم ميدان حرب بسببها . وقد اشتركت مصر في
هذه الأزمة بالفعل منذ لبثت الحكومة المصرية دعوة عصبة الأمم لتوقيع الجزاءات على ايطاليا
كما اتخذت انجلترا أراضي مصر ميدانا لاستعداداتها الحربية اثناء للطوارئ . وقامت
الحكومة المصرية من جانبها بتهديد كل ما تستطيع من أسباب الدفاع بمدد المواصلات

وتهيئة الجيش ونقل وحداتها الى الجهات التي تقتضيها الظروف " . ثم انتهت الجبهة الوطنية في كتابها الى أن تطلب من المندوب السامي أن يبلغ الحكومة البريطانية رضاهما بإبرام معاهدة بالنصوص التي انتهت اليها مفاوضات هندرسن - النحاس في سنة ١٩٣٠ "على أن تحل المسائل التي لم يكن قد تناولها الحل في المفاوضات المذكورة بالسروح الطيبة التي سادت تلك المفاوضات " .

وقد تباطأت انجلترا في الرد طويلا ، ثم وافقت على التفاوض بمذكرة وتبليغ شفوي . أما المذكرة فتاريخها ٧ فبراير سنة ١٩٣٦ ، وقد جاء فيها ما يأتي : " أعرب ممثلو الهيئات والأحزاب المختلفة في الكتاب الذي بعثوا به الى سعادة المندوب السامي في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ عن رغبتهم في أن تصرح حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بقبولها إبرام معاهدة بينها وبين حكومة مصر الدستورية بنفس الشروط الستة وضعت وقبلت على أثر مفاوضات هندرسن - النحاس في سنة ١٩٣٠ ، وتسوية المسائل التي لم يتم الاتفاق عليها بالروح الودية التي سادت تلك المفاوضات . فلكي يمتنع أي سوء تفاهم محتمل في المستقبل ، ترى حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة أنه من المرغوب فيه أن تشير الى المبدأ الاساسي الذي يقضي بأن الحكومات لا تتقيد بنصوص معينة جرى البحث فيها في مفاوضات لم تفض الى اتفاق نهائي ، وأن تصرح بأنها في الوقت السدي تريد فيه أن تصل الى إبرام معاهدة برمتها ، ليس في وسعها قبول التقيد بنصوص مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ نفسها أو أي مفاوضة أخرى لم تنته الى اتفاق " .

وأما التبليغ الشفوي فهذا نصه : " أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تفسى المملكة المتحدة على استعداد تام لأن تدخل في الحال مع الحكومة المصرية في محادثات بقصد الوصول الى اتفاق على عقد معاهدة بين بريطانيا العظمى ومصر . ولكن بالنظر لما للنصوص العسكرية في هذه المعاهدة من الأهمية الكبرى ، تقترح حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، تمهيدا للمفاوضات ، أن تتباحث الحكومتان بمساعدة مستشاريهما العسكريين ، بصفة سرية ، وبروح التحالف المنشود ، في تطبيق الأحكام العسكرية الواردة في مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ على الحالة التي تغيرت عما كانت عليه من قبل " .

أذن لا تقبل انجلترا حتى مشروع سنة ١٩٣٠ كما هو ، بل لابد من انتقاظه وتعديل نصوصه العسكرية لمصلحتها . وقد كانت بوادر ذلك قد بدت في محادثات سيمون - صدقي كما رأينا . وهي الآن تستغل الظروف الدولية واضطرار مصر الى حل المسائل المتعلقة للاعتبارات التي قدمناها لتلجسها تفرضه من الشروط .

ورأت ، امعانا في استغلال الظروف ، أن تقرر كل ذلك بتمهيد صريح توجهه الى مصر عند قيام المندوب السامي بالتبليغ الشفوي سالف الذكر ، فتقول : " أن الاخفاق في عقد اتفاق قد يترتب عليه نتائج جديدة ، مما قد يحمل الحكومة البريطانية على إعادة النظر في سياستها نحو مصر " .

ونقنسطف هنا من مكاتبات رسمية ما يثبت عدد ور هذا التهديد .

قبيل بدء المفاوضات ، فى أوائل سنة ١٩٣٦ ، تولى على ماهر باشا الحكم . فكتب للمندوب السامى فى ١٣ فبراير سنة ١٩٣٦ يرد على التبليغ الشفوى بالموافقة ، ويخبره بأنه استصدر مرسوما يعين هيئة الوفد الرسمى الذى سيتولى المفاوضات عن مصر ، ثم يضيف ما يأتى : " ولا يسعنى عند تبليغكم الصورة المرفقة من المرسوم المشار اليه ألا أن لاحظ أنكم ، عند قيامكم بالتبليغ الشفوى سالف الذكر ، قد نوهتم بأن الاخفاق فى عقد اتفاق قد يترتب عليه نتائج جدية ، مما قد يحمل الحكومة البريطانية على إعادة النظر فى سياستها نحو مصر . ولا شك أنه لم يفت سعادتكم ما أثارته هذه التصريحات فى رأى العام المصرى من القلق الشديد . حقا انكم حرصتم على الاشارة الى أنها لا تنطوى على شىء من التهديد أو الارهاب ، وأنها لا تعدو تقرير الواقع ، ولكن مهما يكن لهذه الاشارة من أثر فى تخفيف وقع التصريحات التى كلفتم ابداءها بصفة خاصة ، لا يسع الشعب المصرى ، وحكومته ومندوبيه ناطقون بلسانه ، أن يعتقد أن محادثات أو مفاوضات تعالج فى ظل مثل تلك التصريحات يمكن أن تكون خالصة أو حرة . لذلك ومراعاة للمصلحة المشتركة للبلدين ، أتشرف بأن أرجو منكم أن تؤكدوا لى أن الحكومة البريطانية ترى حق الرأى الآلى شىء يمكن أن يحد من حرية مثلى مصر فى المناقشة والعمل ، وأن استعمال هذه الحرية لن يؤثر على ما بين البلدين من صلات الصداقة " .

وفى نفس اليوم أجاب المندوب السامى بما يأتى : " أتشرف باحاطة دولتكم أنى تسلمت مذكرتكم المؤرخة ١٣ فبراير ، والتى لفتم بها دولتكم النظر الى تصريح صدر منى ، وفقا للتعليمات فى التبليغ الشفوى الذى تشرفت بتوجيهه الى سلف دولتكم فى ٢٠ يناير ، ذلك التصريح الخاضع بالنتائج المحتملة لعدم الوصول الى الاتفاق فى المفاوضات المقبلة بشأن المعاهدة . وتطلبون دولتكم الآن تأكيداً بأن حكومة جلالة ملك بريطانيا تسلم بأنه لن يحد شىء من حرية مندوبى مصر فى المناقشة أو التصرف ، وأن استعمال قواك الحرية لن يخل بحسن العلاقات بين البلدين . فجوابا على ذلك يسرنى أن أخبر دولتكم ببناءً على تعليمات حكومتى أن لها وطيد الأمل ، بل أنها فى الواقع موقنة ، أن كلا الفريقين سيبذل قصارى جهده كي لا يترتب على استعمال هذه الحرية أى تأثير فى العلاقات الودية بين البلدين ، وأن الحكومة البريطانية لتحمل أصدق عواطف الود حيال الحكومة المصرية والشعب المصرى ، وبينما تجد من الواجب أن تحتفظ لنفسها بحرية العمل بالنسبة الى مستقبل مجهول المدى ، شأنها فى ذلك شأن كل الحكومات ، فأنها ترى - اذا كان هناك ثمت فشل فى الوصول الى اتفاق بالرغم مما يحدو الفريقين من صادق الرغبة - أنه ليس من الضرورى أن يترتب على الفشل تأثير فى حسن العلاقات بين البلدين ، تلك العلاقات التى لا تحر عن الحكومة البريطانية على استدامتها فحسب ، بل على زيادتها قوة " .

فالمندوب السامي لم ينكر اذن التهديد الذي صدر منه ، بل أثبتته وذكر أنه جاء مطابقا للتعليمات التي تلقاها في التبليغ الشفوي ، ثم أكد بعد ذلك في عبارات ، مهما كانت ملفوفة ، لاتدع شكا فيما تنطوي عليه من المعنى •

في هذا الجو الذي تسوده الرهبة ، وتكتنفه الأخطار ، ويتسلط فيه التهديد ، جرت المفاوضات بين مصر وانجلترا •

وفي ٢ مارس سنة ١٩٣٦ عقدت جلسة الافتتاح • وفي ٩ مارس سنة ١٩٣٦ بدأت جلسات العمل • واتفق الطرفان بادي ذي بد على أن المعاهدة المراد إبرامها كل لا يتجزأ ، وأن كل اقتراح يعرض ويوافق عليه الطرفان يكون خاضعا فيما يتعلق بصحته لتعام الاتفاق على جميع النقاط ، وأن كل فريق من الفريقين يحتفظ بكامل حريته بالنسبة للجزء الذي يتفق عليه من مشروع المعاهدة اذا لم يصل الى الاتفاق على الجزء الباقي •

وتناولت المحادثات المسألة العسكرية أولا ، واستمرت وقتا طويلا ، بل غرضت عقبات استدعت سفر المندوب السامي الى لندن ، فسافر اليها في ٢ يونيو سنة ١٩٣٦ ، ثم عاد في ٢٩ يونيو سنة ١٩٣٦ • وتم الاتفاق أخيرا على النصوص الخاصة بهذه المسألة • ثم انتقلت المحادثات الى مسألة السودان فتم الاتفاق عليها هي الأخرى ، ثم الى مسألة الامتيازات الأجنبية والمسائل الباقية فتم الاتفاق عليها كذلك • وفي ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ تم توقيع المعاهدة بقاعة لوكارنو بوزارة الخارجية البريطانية في لندن •

٢- تحليل أحكام معاهدة سنة ١٩٣٦

تتصل معاهدة سنة ١٩٣٦ بمشروع هندرسون - النحاس الذي وضع في سنة ١٩٣٠ اتصالاً وثيقاً . وقد تقدم أن الجبهة الوطنية طلبت التفاوض في سنة ١٩٣٦ على أساس رضائها بإسرام معاهدة بالنصوص التي انتهى اليها هذا المشروع . ولم تنشر محاضر المفاوضات التي دارت في سنة ١٩٣٦ - وقد يكون ذلك لما أحاط هذه المفاوضات من السرية وبخاصة في النصوص العسكرية التي كانت تعالج أمور حرب وشبكة الوقوع - واكتفى بالاحالة الى محاضر مشروع سنة ١٩٣٠ نفس النصوص المتماثلة .

من أجل ذلك تكون المقارنة ما بين معاهدة سنة ١٩٣٦ ومشروع سنة ١٩٣٠ ، لمعرفة ما اذا كان أحدهما يفضل الآخر ، من الأمور الطبيعية . ونحن اذا تركنا جانباً مسألة الامتيازات الاجنبية - اذ أن أمرها لا يعنينا هنا - ومسألة السودان وسنعالجها في مكان آخر ، نرى ان المسألتين الهامتين اللتين تقوم عليهما معاهدة سنة ١٩٣٦ هما - كما كان الامر دائماً في المشروعات التي سبقت المعاهدة - المحالفة الأبدية والنقطة العسكرية ، فنقصر الكلام عليهما .

x
x x

(١) المخالفة الأبدية :

تقوم هذه المخالفة في معاهدة سنة ١٩٣٦ على نصوص المواد ٤ الى ٧ وعلى نص المادة ١٦ فقرة ٢ . ونورد هنا هذه النصوص لأهميتها :

مادة ٤ - تعقد مخالفة بين الطرفين المتعاقدين الغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم الودي وحسن العلاقات بينهما .

مادة ٥ - يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين ألا يتخذ في علاقاته مع البلاد الاجنبية موقفاً يتعارض مع المخالفة ، وألا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية .

مادة ٦ - اذا أفضى خلاف بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة أخرى الى حالة تنطوي على خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة ، تبادل الطرفان المتعاقدان الرأي لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقاً لأحكام عهد عصبة الأمم أو لأي تعهدات دولية أخرى تكون منطبقة على تلك الحالة .

مادة ٧ - اذا اشتبك أحد الطرفين في حرب بالرغم من أحكام المادة السادسة المتقدم ذكرها ، فان الطرف الآخر يقوم في الحال بانجاده بهيفته حليفاً وذلك مع مراعاة أحكام المباداة المباشرة الآتي ذكرها (وهي تنص على أنه " ليس في أحكام هذه المعاهدة ما يمس أو ما يقصد به أن يمس بأي حال من الاحوال الحقوق والالتزامات المترتبة او التي قد تترتب لأحد الطرفين المتعاقدين أو عليه بمقتضى عهد عصبة الأمم أو ميثاق منع الحرب الموقع عليه بباريس في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨ ") .

وتنحصر معاونة صاحب الجلالة ملك مصر ، في حالة الحرب او خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها ، في أن يقدم الى صاحب الجلالة الملك والامبراطور ، داخل حدود الاراضى المصرية ومع مراعاة النظام المصرى للإدارة والتشريع ، جميع التسهيلات والمساعدة التى فى وسعه ، بما فى ذلك استخدام موانيه ومطاراته وطرق المواصلات .
وبناء على هذا فالحكومة المصرية هى التى لها أن تتخذ جميع الاجراءات الادارية والتشريعية ، بما فى ذلك اعلان الاحكام العرفية واقامة رقابة وافية على الانباء ، لجعل هينذ التسهيلات والمساعدة فعالة .

مادة ١٦ فقرة ٢ - ومن المتفق عليه أن أى تغيير فى المعاهدة عند اعادة نظرها يكفل استمرار التحالف بين الطرفين المتعاقدين طبقا للمبادئ التى تنطوى عليها المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٧ وقد ورد فى محضر متفق عليه ، تفسير لهذه النصوص ، ما يأتى :

- (١) من المفهوم طبعا ان التسهيلات المنصوص عليها فى المادة السابقة التى تقدم الى صاحب الجلالة الملك والامبراطور تشمل ارسال قوات او امدادات بريطانية فى الحالات المعينة بتلك المادة .
- (٢) من المفهوم أنه كنتيجة لأحكام المادة السادسة تتبادل الحكومتان المشورة فى حالة خطر قطع العلاقات . وعليه فى حالة قيام ضرورة دولية مفاجئة يخشى خطرها يعمل بمبدأ التشاور نفسه .
- (٣) تشمل " طرق المواصلات " المشار اليها فى الجملة الثانية من المادة السابعة المواصلات الاخبارية (الأسلاك البحرية والتلفرافات والتليفونات واللاسلكى) .
- (٤) تشمل الاجراءات الحربية والادارية والتشريعية الوارد ذكرها فى الجملة الثالثة من المادة السابعة الاجراءات التى بموجبها تراعى الحكومة المصرية فى استعمال حقها بالنسبة لمواصلات الراديو والكهربائية مستلزما محطات التلفراف واللاسلكى التابعة للقوات البريطانية فى مصر ، وتواصل العمل مع السلطات البريطانية لمنع أى تدخل بين موجات محطات التلفراف اللاسلكى البريطانية وبين موجات المحطات المصرية ، كما تشمل الاجراءات التى تكفل الرقابة الفعالة على جميع وسائل المواصلات المشار اليها فى تلك المادة .

x
x x

ويتبين من هذه النصوص ان معاهدة سنة ١٩٣٦ فرضت على مصر تحالفا أبديا مع انجلترا . وهذا التحالف يقيد ما بالتزامات خطيرة فى حالتى السلم والحرب .
اما فى حالة السلم ، فمصر لا تستطيع ان تبرم معاهدة سياسية تتعارض مع أحكام معاهدة سنة ١٩٣٦ ، بل هى لا تستطيع ان تتخذ موقفا - مجرد موقف - فى علاقاتها مع البلاد الاجنبية يتعارض مع المحالفة . فهى لا تستطيع ان تنحرف عن الفلك الذى تدور فيه انجلترا ، وذلك الى الابد . وقد يقال ان هذا هو شأن معاهدات التحالف بوجه عام . ولكن معاهدات التحالف

توقت دائما بمدة معلومة ، فيهمون احتمالها الى انقضاء هذه المدة ، ثم يتحلل كل حليف من التزاماته ، ويستعيد حريته في العمل والتصرف . اما مصر فتبقى مشدودة الى عجلة الامبراطورية البريطانية على الدوام . وهذه هي التبعة بعينها . والواقع من الامر أنه لا توجد محالفة أبدية الا بين اجزاء الدولة الواحدة ، كما هو الحال في الدولة العمدية Federal State والدولة التعاهدية . وهذا ليس شأن مصر مع انجلترا . أو بين التابع والمتبوع . وهذا ما انجرت اليه مصر بمقتضى معاهدة سنة ١٩٣٦ .

ثم اذا تركنا حالة السلم الى حالة الحرب ، وجدنا ارتباط مصر بانجلترا يزداد توثقا وخطورة . فان انجلترا اذا اشتبكت في حرب مع دولة اخرى ، وجب على مصر ان تنجدها بصفتها حليفة لها ، وتضيق موانئها ومطاراتها وطرق مواصلاتها . بما في ذلك الاسلاك البحرية والتلغراف والتليفونات واللاسلكي . تحت تصرف انجلترا تستخدمها في الأغراض الحربية على النحو الذي تريد . ولانجلترا ان ترسل الى مصر من القوات والامدادات ما تشاء ، وقد يصل عدد هذه القوات الى ملايين كما وقع فعلا في الحرب الاخيرة ، مع ما يستلزم كل هذا من اعفاءات ومميزات وتمويل وتمويل وما الى ذلك .

والأدهى من كل هذا ان هذه الالتزامات مفروضة على مصر لا في حالة الحرب وحدها اذا وقعت فعلا ، بل أيضا في حالة خطر الحرب الداهم ، بل وعند قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها . فلانجلترا ان تأتي في أى وقت بما تشاء من القوات العسكرية ، وتحتل موانئ مصر ومطاراتها وطرق مواصلاتها ، لا لأن حربا وقعت بالفعل او هي على وشك الوقوع بل لمجرد ان الحالة الدولية تنذر بالخطر . ولا شك في أن هذا معناه ان مصر قد اصبحت بمقتضى هذه المحالفة داخلية في الدائرة التي تملك فيها انجلترا حرية العمل ، فهي منطقة نفوذ انجليزية ، وهذا ينطوي دون ريب على معنى التبعة ، ويخل بالسيادة .

x

ومعاهدة سنة ١٩٣٦ فيما قدمناه أسوأ من مشروع سنة ١٩٣٠ ، وذلك من وجهين عيسى الأقل : (الوجه الاول) تأييد المحالفة بنص صريح على النحو الذي رأيناه . وقد كان مشروع سنة ١٩٣٠ ينطوي على شيء من الابهام في ذلك ، فان المادة ١٤ من المشروع تنص على جواز إعادة النظر في نصوص المعاهدة بعد انقضاء عشرين سنة بما يكون ملائما في الظروف السائدة حينذاك ، وتكون عصبة الامم حكما عند عدم الاتفاق . وهذا يدع مجالا للقول بان إعادة النظر في نصوص المعاهدة بعد عشرين سنة قد يؤدي الى تقييد المحالفة في مدتها فلا تكون دائمة .

وهذا التفسير المعقول لمشروع سنة ١٩٣٠ قال به فعلا أحد النواب (محمد بهي الدين بركات باشا) عند نظر المعاهدة في مجلس النواب ، ان ذكر معتريها على تأييد المحالفة ما يأتي : " لقد كان المفاوض المصري في مفاوضات سنة ١٩٣٠ يناضل بعزم وثبات حتى توصل الى حذف النص الخامس بجعل المعاهدة أبدية ، وتوصل الى النص على أن عصبة الامم تنظر في كل خلاف

ينشأ بين الطرفين في أي نص من النصوص ، ولكننا رأينا في معاهدة سنة ١٩٣٦ يرجع بنا الى الوراء ، فيقرأ بديّة النصوص الواردة في المواد ٤ و ٥ و ٦ و ٧ • (مجموعة مجلس الشيوخ عن المعاهدة ص ٩٣) •

(والوجه الثاني) ان معاهدة سنة ١٩٣٦ أضافت سببا جديدا للالتزام مصر بمعاونة انجلترا وتقديمها لها جميع التسهيلات والمساعدة بما في ذلك استخدام الموانئ والمطارات وطرق المواصلات المصرية • وهذا السبب هو " قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها " • ولم يكن موجودا في مشروع سنة ١٩٣٠ ، فان هذا المشروع قد اقتصر على سببين هما الحرب وخطر الحرب الدائم • ويقول النحاس باشا أمام مجلس النواب في هذا الصدد ما يأتي : " وهذه المساعدة تقدم في ثلاث حالات ، اثنتان منها نص عليهما في مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ ، وهما حالة الحرب وحالة خطر الحرب • وزيدت الثالثة في هذه المعاهدة ، وهي قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها • وهذه الحالة الجديدة هي عين الحالة الثانية في مشروع سنة ١٩٣٠ أي حالة خطر الحرب ، مع فارق واحد • فحالة خطر الحرب تكون معلومة ومعلنا عنها • اما قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها فلا يعلن عنها ، ولكنها تكون قائمة فعلا ، فهي حالة خطر ان الحرب نفسها من غير أن تكون معلنة • وفي هذا حكمة هي عدم تنبيه الدول الاخرى التي يخشى خطرها الى الاستعداد الذي يقوم به الحليفان درأ للخطر " • (مجموعة مجلس الشيوخ ص ٢٦) وهذا التمهين من شأن هذه الحالة الجديدة لا يشترك فيه كل أعضاء الجبهة الوطنية التي قامت بالمفاوضة ، فان محمد محمود باشا ذكر في مجلس النواب بشأن هذه المسألة ما يأتي : " علي ان ما تنطوي عليه المعاهدة من هذه المزايا لا يجوز ان ينسبنا اننا تنطوي كذلك في مسائل معينة على قيود تتنافى مع استقلال مصر • من ذلك انها توجب على مصر ان تقدم لانجلترا اذا خشيت حدوث مفاجأة دولية ، ما يجب عليها ان تقدمه في حالتها الحرب وخطر الحرب من التسهيلات في موانئها ومطاراتها وطرق مواصلاتها للقوات البريطانية • والمفاجآت الدولية كثيرة الوقوع في انحاء العالم حيثما تشتبك مصالح الامبراطورية البريطانية " • (مجموعة مجلس الشيوخ ص ٤٦) • ويوضح نائب آخر هذه المسألة بأمثلة يستخلصها من الحالة الدولية التي كانت قائمة ان ذاك فيقول : " فما هو المقصود بهذه العبارة يا حضرات النواب المحترمين ؟ ان المقصود منها الحالة التي عهدها في السنوات الاخيرة • فاذا جاء هتلر واحتل منطقة الرين وكانت فرنسا متحفزة لذلك ، خشي من قيام مفاجأة دولية • واذا قام موسوليني وصرح ان لديه ثمانية ملايين من الجنود المدججين بالسلاح يجهزهم للثغال عن بلادهم ، خشي من قيام مفاجأة دولية • واذا قامت المانيا واعلنت الحرب على البلشفيك وحالقتها فرنسا ، خشيت مفاجأة دولية " • (مجموعة مجلس الشيوخ ص ٩٣) •

فمعاهدة سنة ١٩٣٦ من حيث المحالفة هي اذن أسوأ من مشروع سنة ١٩٣٠ في هاتين المسألتين الهامتين وفي غيرهما مما لا يتسع المقام لذكره • وقد كان المظنون الا تكون معاهدة سنة ١٩٣٦ أسوأ من مشروع سنة ١٩٣٠ الا في النصوص العسكرية ، وهي المسألة التي تحفظت

فيها انجلترا صراحة عند بدء المفاوضات • ولكن الظاهر ان انجلترا استغلت الظروف التي وجست فيها مصر ، وهي الظروف التي سبقت الاشارة اليها ، وفرضت عليها شروطا تنطوى على كثير من التعسف ، ولا يبررها حتى الحالة الدولية التي كانت قائمة اذ ذاك • وسنرى عند الكلام في النقطة العسكرية أن التعسف بلغ أقصاه •

x
x x

ولكن قبل ان ننتقل الى النقطة العسكرية يجدر بنا ان نشير الى ان المادة السابعة التي تلزم كلا من الطرفين بانجاد الطرف الآخر تنص صراحة على وجوب مراعاة احكام المادة العاشرة ، وهي التي تقضى بوجوب احترام عهد عصبة الامم وميثاق منع الحرب • ومعنى ذلك ان المحالفة ، وان كانت أبدية ، الا انها في نظر واضعيها يجب ان تكون خاضعة للنظام الدولي الذي يحكم السلم العالمي • ولما كان هذا النظام ، وقت عقد المعاهدة هو الذي رسمه عهد العصبة وميثاق كيلوج ، فمن المحتمل ان يقال انه لا يوجد تعارض بينه وبين احكام المعاهدة • فعهد عصبة الامم لم ينظم الدفاع الجماعي عن السلم والامن العالمي ، ولم ينص العهد على وضع قوات عسكرية تحت تصرف العصبة لمنع الحروب ورد الاعتداء غير المشروع • لذلك لم يكن النظام الدولي الذي يحكم السلم العالمي يتعارض اذ ذاك مع أساليب الدفاع الفردى التي كانت مألوفة الى ذلك العهد ، فهو لا يأبى محالقات الدفاع الثنائية ، ولا يستعصى على فكرة التوازن الدولي ومناطق النفوذ • ومن هنا لم تكن معاهدة سنة ١٩٣٦ تتعارض في جوهرها مع هذا النظام •

x
x x

(٢) النقطة العسكرية :

ذكرت النقطة العسكرية في المادة الثامنة من المعاهدة ، ونصها ما يأتى :

” بما ان قتال السويس الذي هو جزء لا يتجزأ من مصر هو في نفس الوقت طريق عالمي للمواصلات كما هو أيضا طريق اساسي للمواصلات بين الاجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية ، فالى ان يحين الوقت الذي يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على ان الجيش المصرى أصبح في حالة يستطيع معها ان يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة ، يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والامبراطور بأن يضع في الاراضى المصرية ، بجوار القنال بالمنطقة المحدودة في ملحق هذه المادة ، قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القنال • ويشمل ملحق هذه المادة تفاصيل الترتيبات الخاصة بتنفيذها • ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال بأى حال من الاحوال ، كما أنه لا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية •

ومن المتفق عليه انه اذا اختلف الطرفان المتعاقدان عند نهاية مدة العشرين سنة المحددة في المادة السادسة عشرة على مسألة ما اذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضروريا لأن الجيش المصرى أصبح في حالة يستطيع معها ان يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة ، فان هذا الخلاف يجوز عرضه على مجلس عصبة الامم للفصل فيه طبقا لاحكام عهد العصبة النافذ وقت

توقيع هذه المعاهدة ، او على أى شخص او هيئة للفصل فيه طبقا للاجراءات التى قد يتفق عليها الطرفان المتعاقدان .

وبلى هذا النص ملحق يشتمل على تسع عشرة فقرة . وتكملة المادة التاسعة من المعاهدة جزء من المحضر المتفق عليه (من فقرة ٥ الى فقرة ١٠) ، ومذكرتان واتفاق بشأن الاعفاء والميزات التى تتمتع بها القوات البريطانية الموجودة في مصر .
وتتلخص هذه الوثائق فيما يأتي :

(١) تعيين الحد الاقصى لعدد القوات البريطانية بعشرة آلاف من القوات البرية واربعماية طيارة من القوات الجوية ، وذلك في وقت السلم ، وتحديد الامكنة التى توزع فيها هذه القوات بقرب القنال ، والتزام الحكومة المصرية باعداد ما تحتاج اليه هذه القوات من الاراضي والشكات والمستلزمات الفنية ووسائل الراحة ، وبيان الوقت الذى تنسحب فيه القوات البريطانية الموجودة في أنحاء القطر الى الجهات الواقعة في منطقة القنال .

(٢) اعداد مناطق محددة لتدريب الجنود البرية لانية اول السنة أو أثناء المناورات (فبراير ومارس) ، وتقديم وسائل المواصلات المعقولة للوصول من وإلى الجهات التى توجد فيها القوات البريطانية ، والاذن للقوات الجوية البريطانية في الطيران في جو مصر جميعه حيثما ترى ضرورة لذلك من أجل التدريب ، وتهيئة المنازل والمراسي الصالحة لنزول الطائرات والاذن في استخدامها ومنح التسهيلات اللازمة للمرور من وإلى هذه المنازل والمراسي .

(٣) الاعفاءات والميزات التى تمنح للقوات البريطانية . وقد نصت المادة التاسعة من المعاهدة على أنه "يحدد باتفاق خاص يبرم بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ما تتمتع به من اعفاء وميزات في المسائل القضائية والمالية قوات صاحب الجلالة الملك والامبراطور التى تكون في مصر طبقا لاحكام هذه المعاهدة . وقد ألحق بالمعاهدة نص هذا الاتفاق بين الحكومتين ، وهو يتلخص فيما يأتي : (أ) عدم جواز انتهاك حرمة المعسكرات البريطانية . (ب) حرية الانتقال والمرور بين المعسكرات البريطانية والمداخل العادية الى الاراضي المصرية من طريق البر أو البحر أو الهواء ، ويشمل هذا المخابرات واستعمال السكك الحديدية والطرق والكبارى والترع الخ . (ج) خضوع أفراد القوات البريطانية لاختصاص المحاكم الجنائية والمدنية المصرية في أى أمر ينشأ عن أداء واجباتهم الرسمية ، وكيفية تسليم وتسلم السلطات البريطانية والمصرية الافراد التابعين للجبهة الاخرى ، والاجراءات التى تتبع عند القبض على افراد القوات البريطانية بواسطة السلطات المصرية وضمان حضور الاشخاص التابعين للقضاء المصرى بصفة شهود امام المحاكم العسكرية البريطانية (د) الضرائب والرسوم التى يدفعها أفراد القوات البريطانية عما يملكونه شخصيا من العقارات وأجهزة اللاسلكي والسيارات والطائرات والناقلات المائية ، والاتفاق على الرسوم الجمركية على السورادات

والصناديق الخاصة بالقوات البريطانية مع اعفائهم فيما عدا ذلك من جميع الضرائب غير هوائية البلدية . هـ) تقديم كل مساعدة للدلائل البريطانية التي يحدق بها الخطر .
 (٤) أعمال أخرى مختلفة أهمها ما يأتي : أ) بيان الطرق والكبارى والسكك الحديدية التي تتولى الحكومة المصرية انشاؤها وصيانتها ب) ارسال جماعات من الضباط يرتدون الملابس المدنية الى الصحراء الغربية لدراسة الارض ورسم الخطط الحربية ج) منع الطيران فوق الاراضي الواقعة على جانبي قنال السويس وعلى مسافة ٢٠ كيلومترا الا بشروط معينة .

x
x x

ويستخلص مما تقدم من النصوص ان النقطة العسكرية بالغة الشطط في مداها وفي مدتها وفي الضرر الذي جعلت من اجله .

أما في المدى فذلك واضح من انتشار القوات البريطانية في رقعة واسعة من ارض مصر قدرت بنحو مليونين وربع من الافدنة . والقوات البريطانية ، حتى بعد الجلاء عن القاهرة وعن الاسكندرية تبقى في مساحات واسعة غربي القنال ، ولها حق التدريب غربي القنال وشرقيه في مسافات بعيدة ، ولها حق الطيران في جو مصر جميعه ، وهي تتمتع بكثير من الاعفاءات والامتيازات . ولا يخفف من ذلك النص على انها ليست لها صفة الاحتلال وانها لا تمس بسيادة مصر ، فالواقع أن اللفظ وحده هو الذي ارتفع ، أما معنى الاحتلال والمساس بالسيادة فباق بكل قوته .

أما من حيث المدة ، فقد حددت بانها المدة اللازمة لوصول الجيش المصري الى الحد الذي يستطيع فيه بمفرده ان يدافع عن سلامة القنال وحرية المرور فيه . ولكن هذا الحد فامض يصعب تحديده ، وقد يتطلب أن يكون لمصر جيش ضخم مزود باحدث الاسلحة مما تعجز موارد مصر أن تتسع لانشائه الا في مدة طويلة . ولا يصح التاكيد ان عشرة آلاف من الجنود المصريين ، يحلون محل مثل هذا العدد من الجنود البريطانيين ، يكون للوصول الى الحد المطلوب ، والقبول بذلك . وقد قيل فعلا في مجلس النواب - يتعارض مع نص المعاهدة ، وهو نص صريح في أن الجيش المصري يجب ان يصل الى حالة يستطيع معها ان يكفل بمفرده حماية القنال . ولم يرض النصارى ان يحدد من هذا الاطلاق ، فيجعل كفالة الجيش المصري لحماية القنال مقيدة بوصبول نجدة الحليف ، فان شيئا من ذلك لم يرد في النص . ومهما يكن من امر فان هذا الاحتلال - ولو عرى عن اسمه - فرضته المعاهدة على مصر عشرين سنة كاملة ، لا يمكن الجلاء في اثائها الا برضا الحكومة البريطانية . وبعد انقضاء هذه المدة يبقى ايضا ، ولا يزول الا اذا قضى التحكيم بذلك . بقي الغرض من وجود هذه النقطة العسكرية . وقد ذكرت المعاهدة انه حماية القناة

باعتبارها طريقا اساسيا للمواصلات الامبراطورية . وقناة السويس تخضع لنظام دولي وضعته اتفاقية الاستانة في سنة ١٨٨٨ . ولا تعرف هذه الاتفاقية للقناة الا اعتبارين اثنين : الاعتبار الاول انها اقليم مصري وبمقتضى هذا الاعتبار مصر وحدها هي التي تحمي حياده . والاعتبار الثاني انها طريق عالمي للمواصلات ، وهذا هو الذي قضى بحرية المرور في القناة للجميع ، وبحياد هذا

المصر العالمي ، ومنع أية دولة من الاستئثار بامتياز فيه . أما المعاهدة فتضيف الى هذين الاعتبارين اعتبارا ثالثا لا وجود له في النظام الدولي للقناة ، فتصفها بانها طريق أساسي للمواصلات الاميراطورية . وفي هذا استحداث لا اعتبار جديد يمنعه نظام القناة ، بل فيه تمييز لاحدى الدول على الباقيين والتمييز تحرمه اتفاقية سنة ١٨٨٨ . على ان الحيلة التي اتخذتها انجلترا لنفسها باشتراطها هذه النقطة العسكرية ، بل هذه النقطة العسكرية المتعددة ، تجاوز الغرض الذي أعلنته ، وهو حماية القناة ، الى ما هو أبعد من ذلك ، فان المتبع لما اشترطته المعاهدة من طرق وسكك حديدية ومطارات وما الى ذلك يوقن ان الامر ليس بحماية القناة وحدها ، بل هو امر السيطرة على مصر ، ارضها وسماؤها . وننقل هنا ما قاله احد النواب في هذا المعنى عند نثر المعاهدة : " يكون لقوات الطيران البريطانية الحق بأن تطير في جميع الاجواء المصرية حيث شاءت ومتى شاءت . وتقوم مصر بانشاء كل ما تطلبه بريطانيا من المطارات في جميع الاوقات برية كانت او مائية ، لتستعملها الجيوش البريطانية والمصرية ، وهذا وحده كاف للخطر على عرق مصر حتى ولو لم يكن هناك احتلال برى وستكون كل نواحي القطر المصري تحت هيمنة القسوة الانجليزية جوية كانت او برية ان الخط الذاهب من الاسماعيلية الى التل الكبير الى الزقازيق الى دلتا الى الاسكندرية يخطر الوجه البحرى شارين ، ويمكن الجيش الانجليزى من التوغل في البلاد ، ويقطع اتصال بعضها ببعضها بالآخر . اما الخط من الاسماعيلية الى القاهرة ومنها الى الاسكندرية عن طريق الجزيرة والبحراء فيفصل الوجه البحرى عن الوجه القبلي . وكذلك الخط الممتد من القاهرة محاذيا للنيل الى قنا وتوص سيجعلنا تحت كف الحليفة المحترمة ان بواسطته تتمكن القوة البريطانية من السيطرة على الوجه القبلي . ونظرة واحدة الى الخريطة تكفي للحكم بان الحكومة البريطانية ستمهمن على الطرق الرئيسية بين منطقة القتال والحدود القريبة ، فهم سيستولون على مراكز السكة الحديدية في الزقازيق ودلتا وكوبرى زفتى وما في هذه المنطقة من مجاميع المياه ، ويضعون أيديهم على قلب الوجه البحرى . وبما انهم سيحتلون شبه جزيرة سيناء ، ويهيمنون بأسطولهم على السواحل الشمالية ، بينما هم في السودان مقيمون ، فسيكون القطر المصرى ، شرقا وغربا وشمالا وجنوبا تحت سيطرة الجيوش الانجليزية " . (مجموعة مجلس الشيوخ من ٨١ / ٨٢) .

x x x

ولا شك في ان النقطة العسكرية في معاهدة ١٩٣٦ أسوأ بكثير منها في مشروع سنة ١٩٣٠ ، بل ومن مشروع سنة ١٩٢٩ وقد كان هذا منتظرا منذ أعلن الانجليز انهم لا يتقيدون بمشروع سنة ١٩٣٠ في المسائل العسكرية . ولكن لم يخطر بالبال وقتئذ انهم يصلون في مطالبهم الى هذا الحد . وقد رضخت مصر لهذه المطالب الجائرة كارهة مضطرة . وهذا بالذات هو ما يقوله رجال من رجال الجبهة الوطنية التي تولت المفاوضة .

قال محمد محمود باشا أمام مجلس النواب (مجموعة مجلس الشيوخ ص ٤٦) : "وتفرض المعاهدة على مصر إنشاء طرق حربية كما أنها تبيح جو مصر كله للديران الحربي البريطاني . وفي هذه القيود ما يتنافى وما أفهمه من معنى الاستقلال . وفيه ما يشعر المصري بأنه قصد به الى فرض الرقابة على مصر أكثر مما قصد به الى تنظيم دفاعها عن نفسها واشتراك حليفتها في الدفاع عنها ومثل هذه النصوص لم تكن موجودة في مشروع سنة ١٩٢٩ ، ولم أعثر على أثر لها في مفاوضات سنة ١٩٣٠ . هذه قيود تتنافى مع استقلال مصر . ولولا ظروف خاصة بنا في مصر ، ولولا ما في المعاهدة من مزايا ولولا ظروف دولية قائمة في الوقت الحاضر تحيط بنا ، وتدعونا لنفكر في الواقع والآن نقتصر على الحرص على آمالنا ومطالبنا ، لما جال قبول هذه المعاهدة بخاطري " .

وقال احمد ماهر باشا أمام المجلس نفسه (مجموعة مجلس الشيوخ ص ١٠٩) : "نعم ان بالمعاهدة عيوباً ولا يستطيع أحد أن ينكر ذلك ، ولكن يجب لوضع الامر في نصابه أن يضع الانسان نفسه في مركز المفاوضين ، وأن يقدر كل الظروف التي أحاطت بالمفاوضة ونظرا لما رآه الانجليز من نقص في جيشنا وحاجته الى معاونتهم ، فقد اعترضوا على حصر قواتهم في نقطة صغيرة لا تمكنهم من اجراء تدريب للجنود ومناورات للطائرات ، لتحقيق الضرر من وجودها . فدافعنا وقاومنا مطالبهم خوفاً من سوء نيتهم — وأنا في قولي هذا أعبر عما كان يجول بخاطري — غير أننا كنا مخرجين أمام قولهم بحاجة القوات والذاترات الى مساحات واسعة للتدريب فيها تقول بعض الجرائد ، لم قبلتم هذه النصوص على ما بها من عيوب ، ولم يرغبكم أحد على قبولها ؟ وردى عليها ان هذا القبول قد اضطررت اليه بحكم الظروف القاهرة المسيطرة على البلاد " .

×
+ +

والحق ان معاهدة سنة ١٩٣٦ ، بما فرضته على مصر من مخالفة أبدية تستند الى نقطة عسكرية ، لم يقصد منها الانجليز الا تصحيح مركزهم في مصر وجعل الاحتلال مشروعاً . وقد صار مركزهم في مصر بهذه المعاهدة أقوى منه بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير . فهم ، سواء بالمعاهدة او بالتصريح ، قد ضمنوا مصالحهم وكفلوا رعايتها . ولكنهم بالمعاهدة أقوى سنداً ، ان يتمسكون برضا مصر ولو كان هذا الرضا منتزعا . اما بالتصريح فليس لهم الا السند الذي صنعوه لأنفسهم ، وهو سند صادر منهم وحدهم ولم تشارك فيه مصر .

وفي هذا المعنى يقول حسن صبرى باشا أمام مجلس الشيوخ عند نظر المعاهدة : " فكل ما كانت تستطيع (انجلترا) ان تعمله ارتكانا على هذه التحفظات (تحفظات ٢٨ فبراير) تستطيع أن تعمله بأحكام المخالفة ، ولكن بفارق واحد ، هو أنها كانت تعمل وهي محتفظة بتحفظاتها بمالها وحدها وتحت مسؤوليتها وحدها . أما بأحكام المخالفة ، فمصر هي التي تبني لها ثكناتها ، وتمهد لها طرقها وسبلها ، وتعد لها منازل طائراتها الجوية ومراسي طائراتها البحرية بمالها " . (مجموعة مجلس الشيوخ ص ٢٠٠) .

واذا كانت مصر قد اضطرت الى قبول هذه المعاهدة ، فهي لم تقبلها على أنها تحقق استقلالها ، بل قبلتها تحت ضغط الظروف ، وتوقيا لما يلحقها من الأذى لو ان المفاوضات قد انقضت . يقول بذلك مراحة في مجلس الشيوخ عضوان من هذا المجلس . فيقول محمد حسين

هيكل باشا (مجموعة مجلس الشيوخ ص ١٨٨) : " ان كنتم تريدون لمصر استقلالاً تاماً فالمعاهدة لا تحقق استقلالها التام فافرضوها . وان كنتم تريدون لمصر ان تتمتع بحقوق الممتلكات البريطانية المستقلة (الدومينيون) فالمعاهدة لا تنيلكم هذه الحقوق فافرضوها . وان كنتم تريدون تقييد الحالة التي سئناها دون اهتمام بنتائج هذا التقييد لعل في الحركة بركة ، اذن فاقبلوا المعاهدة على أن تعدل بأسرع ما يستطاع تعديلا يزيل ما بها من مساوئ باستقلال مصر " .

ويقول ابراهيم الملباوى بك (مجموعة مجلس الشيوخ ص ٢٠٨) : " ان زعماءنا الذين اشتركوا في المفاوضات لا ننسى لهم تلك المواقف القاسية . . . قاسوا الظروف . . . كانت قاسية حقاً . . . وقدروا ماذا ينتج عن الرفض وقطع المفاوضات . قاسوا هذا بذاك وبين ما فيه من مصلحة وضرر . قاسوا ما يترتب على حيوط المفاوضات وقطعها من الأضرار التي عانتها البلد في سنة ١٩٢٤ وسنة ١٩٣٠ . هذا كان المقياس لقطع المفاوضات . ان كان في هذا مصلحة فيقابل به . . من الجهة الاخرى . اذا انقطعت المفاوضات ما يلحق البلد من الأذى على غرار ما جرى في الماضي " .

x
x x

وبعد : انما نستطيع ان نستخلص ما قدمناه نتائج ثلاثا :

- (١) ان معاهدة سنة ١٩٣٦ تنتقص من استقلال مصر وسيادتها انتقاصا خطيرا . فهي تفرض على مصر تبعية دائمة ، سياسية وعسكرية .
- (٢) ان معاهدة سنة ١٩٣٦ وضعت لمواجهة ظروف معينة . فهي تحصن مصر ضد هجوم ايطاليا في حرب كانت متوقعة ، وقد وقعت فعلا . يدل على ذلك كل النصوص العسكرية في المعاهدة والملازمات التي عقدت فيها .
- (٣) ان معاهدة سنة ١٩٣٦ أريد بها مع ذلك ان تخضع لنظام الأمن العالمى ، وان تتطور بتطوره . وقد بينا كيف خضعت لهذا النظام كما كان موجودا وقت عقد ها في عهد عصبة الامم وفي ميثاق كيلوج ، أى للظروف الدولية التي كانت سائدة وقت ابرامها . وقد أريد بها ايضا ان تخضع للظروف الدولية التي ستسود في المستقبل ، فقضت المادة ١٦ باعادة النظر فيها بعد انقضاء عشر سنين ، ثم بعد انقضاء عشرين سنة ، بما يلائم الظروف السائدة حينذاك " .

القسم الثالث الحرب العالمية الثانية والمفاوضات الأخيرة

==

لم يكد يعض على عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ ثلاث سنوات حتى وقع الخطر المنتظر، واندلعت نار الحرب العالمية الثانية التي لم تبرم المعاهدة الا لمواجهةها كما سبق القول . فحاربت مصر في صفوف الديمقراطية حتى كتب الله لها النصر، وقام ميثاق الامم المتحدة . وكان هذا أنسب وقت تطالب فيه مصر باعادة النظر في علاقتها بانجلترا، وقد دارت مفاوضات بين البلدين لم تفضر الى نتيجة .

ونستعرض : (أ) الحرب العالمية الثانية وقيام ميثاق الامم المتحدة
(ب) المفاوضات الأخيرة

x x
x x

أ - الحرب العالمية الثانية وقيام ميثاق الامم المتحدة

انقسم العالم في الحرب العالمية الثانية الى معسكرين : معسكر الحلفاء ومعسكر المحور . ولم تتردد مصر منذ بدء الحرب في الانضمام الى معسكر الحلفاء . ولم يكن ذلك لان معاهدة سنة ١٩٣٦ تلزمها به . فان انجلترا لم تكن لتعتمد على اخلاص مصر لولا أن هناك شيئا آخر - غير الوثيقة المكتوبة - يدفع مصر الى مصونة الحلفاء عن اخلاص، وذلك هو ايمانها بقضية الديمقراطية ومصحتها في أن تدفع عن نفسها اعتداء المحور .

وقد أخلصت مصر، طوال مدة الحرب، لانجلترا ولقضية الحلفاء . وكانت أكثر من انجلترا أمانة في تنفيذ معاهدة سنة ١٩٣٦ . فان انجلترا، بالرغم من هذه المعاهدة، لم تكف عن التدخل في شؤون مصر الداخلية، سواء كان ذلك قبل الحرب أو في أثنائها أو بعدها . ونأتى هنا ببعض أمثلة لهذا التدخل :

- (١) في سنة ١٩٣٨ طلبت السفارة البريطانية ألا تقدم تشريعات الضرائب الجديدة للبرلمان الا بعد أن يتصل السفير بحكومته في لندن .
- (٢) تدخلت انجلترا في شؤون الوزارات المصرية . فكانت سببا في اسقاط احسبى الوزارات في سنة ١٩٤٠ . وأقامت في سنة ١٩٤٢ وزارة أخرى عن طريق التهديد بالقوة المسلحة .
- (٣) اعترضت السفارة البريطانية على قانون مكافحة الأمية لأنه يتضمن تمييزا مجحفاً بالاجانب .
- (٤) طلبت الحكومة البريطانية في سنة ١٩٤٤ أن يعزل رئيس احدى الجمعيات بدعوى أن القيادة الجوية العليا البريطانية والقيادة العامة في الشرق الاوسط طلبتا ذلك .
- (٥) طلبت الحكومة البريطانية اثنا اجراء انتخابات نيابية منع بعض المرشحين من ترشيح أنفسهم .
- (٦) طلبت السفارة البريطانية في سنة ١٩٤٥ تكليف احدى شركتين تنفيذ أحد المشروعات .

بالرغم من كل ذلك أخلصت مصر لقضية الحلفاء ، وأدت لهذه القضية خدمات جليلة . ونحن نشير هنا الى بعض هذه الخدمات ، ثم نعرض لقيام ميثاق الامم المتحدة بعد انتصار الحلفاء وما كان لهذا الميثاق من أثر حاسم فى تغيير وجه السياسة العالمية .

x
x x

(١) الخدمات التى قدمتها مصر لانجلترا فى غضون الحرب العالمية الاخيرة

لا تريد مصر ان تفخر بما قدمت من خدمات لقضية الديمقراطية فى غضون ان الحرب العالمية الاخيرة ، ولا بما بذلت من جهود لنجاح هذه القضية المشتركة ، فقد كان هذا واجبا عليها قامت به دون ان تمن على أحد . ولكنها ، وهى تعرض اليوم قضيتها على مجلس الامم تختص نيتها بانجلترا ، لا يسعها الا ان تذكر هذه الدولة ، على مسمع من العالم ، لا بما أدته لها من خدمات كانت من العوامل الحاسمة لحرارها النصر فى الشرق الاوسط فحسب ، بل تذكرها ايضا بما هو أجل من ذلك : بالاخلاص والتعاون القلبي اللذين انطوت عليهما مصر فى علاقتها بانجلترا وبسائر الحلفاء طوال مدة الحرب .

وقفت مصر الى جانب انجلترا والحلفاء منذ أعلنت الحرب فى سنة ١٩٣٩ . ووضعت جميع قواها ومواردها فى خدمة المبادئ الديمقراطية .

فاستخدمت الجيوش المتحالفة جميع طرق المواصلات فى مصر ، من سكك حديدية وموان وطرق وكبارى ومطارات .

وقد قطعت مصر علاقاتها السياسية مع دول المحور واذا كانت لم تعلن الحرب رسميا الا فى أوائل سنة ١٩٤٥ متبعة فى ذلك مشورة انجلترا التى أرادت بتأجيل اعلان الحرب بهما مواصلاتها ، فقد كانت منذ البداية فى حالة حرب فعلية مع هذه الدول ، واتخذت الاجراءات اللازمة لاعتقال رعاياها ووضع اموالهم تحت الحراسة وكانت بلادنا موثلا لحكومات الدول التى احتلتها ألمانيا وآوت عددا كبيرا من اللاجئين من رعايا هذه الدول .

وتحمل الجيش المصرى صدمات الحرب الاولى فى الحدود الغربية ، وانفردت القوات المصرية بالدفاع عن قناة السويس ضد الغارات الجوية والالغام ، وقامت باعمال المدفعية المضادة للطيران ، وكفلت حماية المواصلات وحراسة المنشآت العامة . وتعاون سلاح الطيران الملكى المصرى مع الطيران البريطانى فى أعمال الدفاع وحماية القوافل واكتشاف الغواصات ، واشتركت السلطات البحرية المصرية فى أعمال الرقابة على جميع الموانى والسواحل المصرية . وتكبدت مصر خسائر هائلة فى الارواح بسبب الحرب وبسبب الامراض الناشئة بطريق مباشر عن الحرب . وبلغت هذه الخسائر ، من جسرا الاعمال الحربية والغارات الجوية والمalaria (بعوضة الجامبيا) والحمى الزاجعة والطاعون ، ٢٢٥٥٠ اما الاصابات فقد بلغت ٣٨٥٢٦١ اصابة . ومجموع هذه الخسائر - اذا قيس الى عدد السكان - يزيد على خسائر الولايات المتحدة الامريكية فى جميع ميادين الحرب . وساعد على انتشار الامراض هذا الانتشار الوبيل مانعة السلطات الحربية فى فرض رقابة صحية دقيقة ، ان اعتبرت هذه الرقابة

عائقا لمجهود الحرب ، وذلك بعد ان كفلت هي وقاية الجيوش المحاربة من فتك هذه الأوبئة .
وعندما اشتد الخطر في معركة العلمين ، وقف الشعب المصري برمته الى جانب انجلترا ، وحمسى
ظهور الجيوش المتراجعة . وقد نوه المستر الكسندر وزير البحرية الانجليزية بمجهود مصر الحربية
في مؤتمر الصلح بباريس في جلسة ١٢ اغسطس سنة ١٩٤٦ عند عرض طلب مصر الاشتراك في مناقشة
معاهدة الصلح مع ايطاليا ، فقال :

"In that respect I would say that from time to time we have overlooked the fact that Egypt was fighting with the Allies against Italy, that from 20th June 1940, her territory contiguous to the Italian colonies, was over run to a considerable extent in the early years of the war and that she provided a very considerable war effort in the use of her troops, her aircraft forces and her terrain as a base and a very important base for Allied operations."

+
+ +

وكانت مصر قاعدة لجيوش الحلفاء في مدة الحرب ، فقامت بتموين هذه الجيوش في وقت نظمت
فيه وارداتها . فعانت مشقة الحرمان حتى تمكن جيوش الحلفاء من الحصول على حاجاتها . وساهم
العمال المصريون مساهمة كبيرة في الانتاج الحربي ، وامتألت بهم المصانع التي أنشأتها الجيوش
المتحالفة . وتعاونت مصر تعاوناً فعالاً مع مركز تموين الشرق الاوسط وأمدت بلاد الشرق الاوسط
بكثير من المواد اللازمة للأغراض الحربية وبكثير من الأغذية والمؤن .
واتبعت مصر بدقة الترتيبات التي تقررت في منطقة الاسترليني فسلمت الى السلطات البريطانية
كل ما حصلت عليه من عملات أجنبية غير استرلينية . واستطاعت بريطانيا ان تحصل على جميع
ما يلزمها من بضائع وخدمات في مصر مقابل ارصدة استرلينية ، فبلغت جملة الديون التي تجمدت
في ذمة انجلترا عن طريق هذه الأرصدة نحو أربعمائة وخمسين مليوناً من الجنيهات .
وتمتعبت السلطات البريطانية باعفاءات وامتيازات متعددة ، حتى بلغت قيمة الاعفاءات الجمركية
وحدها نحو ٧٢ مليوناً من الجنيهات (نحو ٣٠٠ مليون من الدولارات) .

x
x x

وليس هذا كله الا بعنقر ما قدمت مصر من الخدمات ، ولا يتسع المجال لحصرها جميعاً ،
على ان انطاب الانجليز أنفسهم لا ينكرون على مصر جهودها وخدماتها الحربية والسياسية
والاقتصادية والمالية . من ذلك ما قاله المستر ايدن اثناء زيارته مصر في السنين الاولى من الحرب
في تصريح له لرجال الصحافة :

"...It has been a great pleasure for me to see for myself the effort which Egypt is making for the furtherance of the Allied aims and to note the cordiality of her collaboration with my own country in every measure necessary for the prosecution of the war.

"...Great Britain is deeply grateful to Egypt for her friendship and for her loyalty to the engagements upon which we have both entered. Together we can face the future without fear."

وقال المستر تشرشل في مجلس العموم البريطاني في جلسة ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٥ :

"...During the war the Egyptian troops played an important part. It was they who maintained order throughout the Delta, who guarded numerous fortified points and stores and who in every respect assisted our war effort, which succeeded in victoriously defending the fertile land of the Delta from the attacks of the foreign invader. Its successive prime ministers and their governments have afforded us their support in a manner we considered most effectual"....

وقال المستر بيغن في الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة في جلسة ١٣ ديسمبر سنة

: ١٩٤٦

"I think that all the Allies are indebted to Egypt for the great service it rendered during the war in placing its territory and communications, which prevented the enemy joining hands through the Middle East and probably making the war much longer and much more disastrous."

x
x x

(٢) قيام ميثاق الامم المتحدة والتغير الجوهرى في السياسة العالمية

انتهت الحرب العالمية الثانية بانتصار الحلفاء ، وفازت بانتصارهم قضية الديمقراطية ، وحرية الشعوب وحقوقها في الاستقلال والمساواة في السيادة . وسجلت هذه المبادئ في ميثاق الاطلانطي .

وأعقب ذلك ان قام ميثاق الامم المتحدة ، يردد هذه المبادئ ويثبتها ، ويقيمها دستورا مجيدا لعالم جديد . ولما كان الميثاق قد آذن بسياسة عالمية جديدة ، فينبغى ان نتبين بوضوح ما طرأ على العالم من تغير جوهرى بقيام هذا الميثاق .

كان الأمن العالمى يقوم على فكرة الدفاع الفردى ، اذ لم تكن هناك هيئة دولية تستطيع ان تقر للدول حقوقها وتلزمها بواجباتها . فلم يكن هناك بد من ان تعتمد كل دولة على نفسها ، وأن تتولى بقواتها الدفاع عن سلامتها . ولكل ظروف مقتضياتها . ومقتضيات هذه الظروف أن تعتمد الدول على القوة لا على الحق ، وان تستعين في تعزيز قوتها بمبدأ توازن القوى وبالمحالفة فينقسم العالم الى معسكرين أو أكثر ، يترصد كل منهما بالآخر ، ويعتمد كل منهما على القوة المسلحة ، وان ظل يتفنن بمبادئ الحق والعدل . وكانت الدول القوية تجد في هذا الجو مجالا رحيبا لارضاء أطماعها في التوسع والاستعمار ، سعيا وراء غايات اقتصادية ، او اشباعا لشهوة الجسد والنفوذ ، أو لكل هذه الغايات مجتمعة .

ومن هنا نهضت سياسة الاستعمار ، وتنوعت أساليبها . فمن استعمار لا تتكلف له المعاذير ، فهو محذر ، اعتداء على حقوق الشعوب الضعيفة واستعباد لها ، الى استعمار تخلق له المعاذير من اعتبارات انسانية أو أدبية او اقتصادية مزعومة ، الى استعمار منقح تعددت أشكاله وأسماؤه وبقيت حقيقته واحدة . وأقوى الدوافع لسياسة الاستعمار هذه كانت دوافع اقتصادية ، للسعى وراء

الموارد الأولية للصناعة وللبحث عن أسواق جديدة للمنتجات الصناعية . ومتى استكملت الدولة القوة أسباب توسعها ، وبلغت عنفوان مجدها ، وأقامت إمبراطوريتها الاستعمارية على دعائم متماسكة ، لم تلبث أن تجد نفسها مسوقة للدفاع عن هذه الإمبراطورية لتحميها من جشع السدول القوية الأخرى التي تنافسها . فتنشأ لهذه الدولة المستعمرة ما تسميه بـ "سياسة الدفاع" أو السياسة الإمبراطورية ، وترتكز هذه السياسة على المحالفات تعقدها مع أندادها في القوة ، وعلى السيطرة تبسطها على الشعوب المستضعفة فتجعل منها مناطق لنفوذها وقواعد لجيوشها .

وهذه السياسة الدولية كانت تدور في حلقة مفرقة . فالدفاع الفردي يستدعي توازن القوى ، وتوازن القوى يقود إلى انقسام الدول شيئا متعادلة ، وانقسام الدول يدفع إلى التنافس ، والتنافس يقتضي الدفاع الفردي ، وهكذا دواليك . وكان لا بد لهذه السياسة الدولية أن تؤدي إلى صطدام عام ، فانفجار عالمي ، وهكذا وقعت الكارثة العالمية الأولى في سنة ١٩١٤

+ +

ولم تكن هذه الكارثة كافية لدفع العالم إلى توقي ما تنطوي عليه السياسة الدولية القديمة من ويلات وأخطار . ولم يرسم عهد عصبة الأمم إلا خطوطا ناقصة لنظام عالمي جديد . فلا هو حرم الحرب ، ولا هو حدد الحقوق والواجبات على وجه يكفل للدول الاطمئنان والاستقرار ، ولا هو أقام هيئة دولية ذات سلطان كامل تتولى الدفاع عن الأمن العالمي حتى يحل الدفاع الجماعي محل الدفاع الفردي . فرجع العالم إلى نظام المحالفات القديم ، وإلى سياسة توازن القوى ومناطق النفوذ ، وكانت معاهدة سنة ١٩٢٦ إحدى ثمار هذه السياسة .

ولم يلبث العالم أن انقسم إلى معسكرين من جديد . ولم يلبث الاصطدام أن وقع ، وأعقبه الانفجار . وكان انفجارا قويا عنيفا ، هز العالم هزة أيقظته من غفلته . وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، اعتزم أن يهجر السياسة القديمة ، وأن ينهج النهج القويم . فقام ميثاق الأمم المتحدة ، وهذا هو العهد الجديد .

+ +

ويؤذن هذا العهد بتغيير جوهري في سياسة العالم . وهو يقوم على فكرة الدفاع الجماعي لا على فكرة الدفاع الفردي . ويحدد للدول حقوقها وواجباتها . فلكل شعب حق تقرير مصيره . وكل عضو في هيئة الأمم المتحدة يتمتع باستقلاله الكامل . ولا يجوز لدولة أن تنتقص من سيادة دولة أخرى ، فإن مبدأ المساواة في السيادة هو أحد المبادئ الأساسية التي قام عليها الميثاق . ويجب على أعضاء الهيئة جميعا أن يمتنعوا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامهما ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة ، أي على أي وجه لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة . أما السلام والأمن العالمي فزمامه في يد هيئة دولية ، هي مجلس الأمن ، تزود بقوات مسلحة تستطيع بها أن تصد أي اعتداء يقع ، وأن تقرأ الأمن والسلام في العالم .

واحفاظ الميثاق للفترة التي لا بد أن تمضى قبل ان يتوافر لمجلس الأمن القوات المسلحة الواجب وضعها تحت تصرفه . فقضت المادة ١٠٦ بأن تتشاور ، فى هذه الفترة ، الدول الخمس فيما بينها ومع أعضاء الأمم المتحدة الأخرى ، كلما اقتضت الحال ، للقيام نيابة عن الهيئة بالاعمال المشتركة التي قد تلزم لحفظ السلم والأمن الدولى .

ومعنى ذلك ان الدفاع الجماعى قد قام منذ قيام الميثاق ، تتولاها الدول الخمس بقواتها العسكرية نيابة عن الأمم المتحدة ، حتى اذا زود مجلس الأمن بما ينبغى أن يزود به من قسوات مسلحة تتولاها عند ذلك بنفسه .

وقد أحست مصر - منذ دخلت عضوا مؤسسا فى هيئة الامم المتحدة وأصبح لها من الحقوق ما لسائر الاعضاء وعليها ما عليهم من الواجبات - أنها تتنفس فى جو جديد ، وأن تلك الصلات التي عقدت فى ظل السياسة القديمة - سياسة الدفاع الفردى وتوازن القوى ومناطق النفوذ - ينبغى ان تراجع ، فما كان منها متفقا مع الميثاق ظل باقيا ، وما تعارض منها مع أحكام الميثاق وجب تعديله أو إلغاؤه . ولعل المستربين كان يقصد الى تأكيد هذه الحقائق عندما تحدثت عن وجوب تعديل بعض المعاهدات التي أبرمت قبل الميثاق ، فقال :

"We agree that we must get rid of the out-of-date features of the treaty which was made before the United Nations Organisation came into existence."

وفى ضوء هذه الحقائق راجعت مصر صلاتها السياسية مع إنجلترا ، فوجدتها ثمرة من ثمار السياسة العالمية القديمة كما سبق القول ، إذ هى تقوم على مبدأ المحالفات الثنائية ومناطق النفوذ ، وتتعارض ، تعارضا جوهريا مع أحكام الميثاق ، وان بقاءها على هذا الوضع من شأنه أن يولد الاحتكاك ، وأن يعرض السلم والأمن الدولى للخطر . فلم يسعها ، وقد رأت الشعب المصرى قد نام عن بكرة أبيه يطالب باستكمال حريته واستقلاله ، وهو لا يكاد يمسك نفسه عن الانفجار بسبب بقاء القوات البريطانية فى البلاد ، الا ان تطلب من الحكومة البريطانية فتح باب المفاوضات لاعادة النظر فى هذه العلاقات ، واقامتها على المبادئ الجديدة التي تضمنها الميثاق وفى هذا الجو بدأت المفاوضات الاخيرة بين مصر وإنجلترا .

+
+

ب - المفاوضات الاخيرة

(١)

قلنا ان مصر ، منذ دخلت عضوا فى هيئة الامم المتحدة ، وقبلت أن تأخذ على عاتقها كسب التبعات التي يلقبها الميثاق على أعضاء هذه الهيئة ، أصبح فى استطاعتها ان تدلّ على جميع الحقوق التي تتمتع بها كل دولة دخلت عضوا فى الهيئة . وأخص هذه الحقوق المساواة فى السيادة ، مع زوال كل القيود التي تخل بهذه المساواة ، أو تتنقض من استقلال مصر الكامل . والذي يجب أن يزول بمجرد قيام الميثاق قيدان فرضتهما معاهدة سنة ١٩٣٦ . القيد الاول هو النقطة العسكرية ، فان الواجب هو جلاء القوات البريطانية فى الحال عن مصر والسودان .

والقيد الثانى هو المحالفة الابدية ، وقد أصبحت غير قائمة لتعارضها مع الميثاق .
ولو تمسبنا مع المنطق الذى يمليه موقف مصر بعد أن دخلت عضوا فى هيئة الأمم المتحدة ، لكانت مصر على حق فى أن تعلن عقب دخولها فى هذه الهيئة أن معاهدة سنة ١٩٣٦ غير قائمة لمخالفتها للميثاق ، وأن تطالب بجلاء القوات البريطانية عن جميع أراضيها فى الحال . وكان يترتب على ذلك نتيجة لازمة هى أن تستعاد وحدة وادى النيل . ولكان من الواجب على انجلترا أن تسلم لمصر بعدم قيام معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وأن تسحب قواتها من وادى النيل دون ابطاء ، فيعود وادى النيل الى وحدته الأولى .

وبعد أن يتم الجلاء ، ويتم الاعتراف بوحدة وادى النيل ، عند ذلك تعيد مصر النظر فى علاقتها بانجلترا ، فتقيمها على أسس تتفق مع أحكام الميثاق . أما أن تفاوض فى عقد محالفة مع انجلترا والقوات البريطانية لاتزال مرابطة فى أرض وادى النيل ، فإن أول ما يعيب هذه المحالفة أنها تعقد فى ظل جيوش أجنبية مرابطة فى البلاد ، فلا تعتبر معقودة عن حرية واختيار . والحرية والاختيار هما لب كل تحالف . ونحن نفس هو الذى يقول نفسى هذا المعنى :-

"It was inadmissible to negotiate, attempt to negotiate, or seek to obtain concessions from a small power in favour of a large power through the occupation of that country by armed forces."

هذا هو الذى كان حقا لمصر ، وواجبا على انجلترا . فما الذى حدث ؟

(٢)

حدث أن طلبت مصر فتح باب المفاوضة مع انجلترا . وقد أبرزت المذكرة التى وجهتها الحكومة المصرية فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥ الى الحكومة البريطانية فى هذا الشأن ما يأتى :

- (١) أن مصر قبلت معاهدة سنة ١٩٣٦ تحت ضغط الظروف الملحة .
- (٢) أن ظروفنا وأحداثنا وقتية هى التى أملت هذه المعاهدة ، وقد استغدت الحسب الأخيرة أهم أغراضها .
- (٣) أن انتصار الحلفاء ، وتغير الضرورات الحربية ، وإبرام الموائيق لصون السلم والأمن فى العالم ، كان من شأنه أن جعل أحكام تلك المعاهدة نافذة لا مبرر لها .
- (٤) أن وجود قوات أجنبية زمن السلم فى مصر ، حتى لو انحصرت هذه القوات فى مناطق نائية ، يجرح الكرامة الوطنية ، ويدل على رغبة لا مبرر لها . ومصر على أتم الاستعداد لتقوية جيشها بحيث يصبح قادرا على رد الاعتداء حتى تصل اليه الامدادات من الحلفاء والأمم المتحدة .
- (٥) أن الشعب المصرى قد هب عن بكرة أبيه ، وهو يرغب رغبة حارة أن يرى علاقاته مع انجلترا محررة من شوائب ريب الماضى ، طليقة من أسر مبادئ قد انقضت زمانها .

(٦) أن الحكومة المصرية تقترح - من أجل كل ذلك - فتح باب المفاوضات مع الحكومة البريطانية .

(٧) أن المفاوضات المقترحة يجب أن تتناول طبعاً مسألة السودان على أساس يتفق مع مصالح السودانيين وأمانهم .

وأضافت المذكرة الى كل ذلك - وأرادت مصر بهذا أن تدلل على حسن نيتها - على اخلاصها لحليفها القديمة - أن يعاد النظر في معاهدة سنة ١٩٣٦ لكي تستبدل بها معاهدة أخرى تكون أحكامها متماشية مع الحالة الدولية الجديدة .

قد تكون الحكومة المصرية استعجلت الكلام عن إبرام معاهدة جديدة تحل محل المعاهدة القديمة ، وقد قدمنا أن هذا يجب " وقته بعد الجلاء والاعتراف بوحدة وادي النيل ، حتى اذا عقدت محالفة جديدة بين مصر وانجلترا لم تكن معقودة في ظلال القوات البريطانية المرابطة في مصر ، بل عن رضا واختيار بعد أن تكون مصر قد استكملت أسباب حريتها واستقلالها .

ولكن الحكومة المصرية أرادت بالكلام في عقد معاهدة جديدة أن تقيم الدليل القاطع - كما قدمنا - على اخلاص مصر لحليفها القديمة ، وأنها اذا طالبت بالغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ فليس ذلك لأنها تريد أن تنقض العلاقات الودية التي تقوم بين مصر وانجلترا ، بل هي تعتزم أن تستبقى هذه العلاقات بعد الغاء المعاهدة . وخير دليل على ذلك أنها تعذر منذ الآن أن تعقد معاهدة تؤكد هذه العلاقات في حدود ميثاق الأمم المتحدة . ولم يخطر في بال الحكومة المصرية وقت أن عرضت عقد معاهدة جديدة أن تنتقص هذه المعاهدة من حقوقها الكاملة في الجلاء والوحدة الدائمة لوادي النيل ، ولم ترد أن تعلق استخلاصها لحقوقها على عقد هذه المعاهدة . وهي ما دامت قد اعترفت أن تستخلص حقوقها كاملة ، فسواء عقدت المعاهدة الجديدة وقت ذلك أو بعده ، فإن هذا لا تأثير له في استخلاصها لحقوقها . بل لعلها اذا عرضت منذ البداية عقد هذه المعاهدة ، يكون لهذا العرض من الأثر الطيب في الحكومة البريطانية ما يجعل المفاوضات تسير سيرا حسناً ، وتنتهي سريعاً الى نتيجة مرضية .

هذا ما أرادت الحكومة المصرية عندما عرضت عقد معاهدة جديدة . فهي قد تدخلت في المفاوضات مع انجلترا خرة طليقة من كل قيد ، مصممة كل التصميم على تحقيق مطلبها الأسنى ، وهو الجلاء ووحدة وادي النيل . يؤكد ذلك أن رئيس الحكومة المصرية ، وقت تأليف وفد المفاوضات المصري في ٧ مارس سنة ١٩٤٦ ، رفع الى جلالة الملك كتاباً في هذا الشأن جاء فيه : " ولم يعد خافياً بامولاي ما انعقد الاجماع عليه في هذه الأمة ، وهو المطلب الوحيد الذي اتفقت عليه جميع طبقاتها وطوائفها وأحزابها وهيئاتها وأفرادها ، على اختلاف نزعاتهم وتباين مشاربهم ،

وهذا المطلب هو الجلاء ووحدة وادى النيل ، لا تعرف مصر أحدا ينشد سواه ، ولا جماعسة ترجو منه بدىلا . . وجاء فى هذا الكتاب أيضا : " وقد آن الأوان يامولاي لتأليف الوفد الرسمى الذى سيضطلع بأعباء المفاوضات مع حليفتنا بريطانيا العظمى ، مفاوضات حرة طليقة من كل قيد ، لتعديل المعاهدة تعدىلا أساسيا وشاملا ، اجابة لارادة الأمة ، وتحقيقا لمطلبها الأسى . "

هذه هى نيات مصر واضحة سافرة ، يقوم دليلا عليها ما أوردناه من الوثائق الرسمية والقرائن القاطعة . فماذا كانت نيات انجلترا ؟

(٣)

لم تكن هذه النيات فى مبدأ الأمر واضحة وضوحا كافيا . فقد كانت من جهة تدعو إلى الحذر ، ومن جهة أخرى لا تبعث على اليأس . فكان لزاما على مصر أن تستنفذ بسباب المفاوضة ، لا سيما أن هذا التزام يفرضه عليها الميثاق فى نزاعها الخطير مع انجلترا لاستكمال أسباب حريتها واستقلالها .

أما أن نيات انجلترا كانت تدعو إلى الحذر ، فيدل على ذلك أمران :

(الأمر الاول) الرد الذى استجابت به انجلترا إلى فتح باب المفاوضات . فبعد تسويق دام أكثر من شهر ، أرسلت الحكومة البريطانية فى ٢٦ يناير سنة ١٩٤٦ ردها بالاستجابة إلى فتح باب المفاوضات ، وجاء فى هذا الرد ما يأتى : (١) أن أحد الدروس التى علمتها أياها الحرب الأخيرة هو أن المبادئ الأساسية التى قامت عليها معاهدة سنة ١٩٢٦ سليمة فى جوهرها : ومصرانما تكافح هذه المبادئ الأساسية التى قامت عليها المعاهدة والتى تزعم الحكومة البريطانية أنها سليمة فى جوهرها . (٢) أن سياسة حكومة جلالة الملك هى أن تدعم برح من الصراحة والود التعاون الوثيق الذى حققته مصر ومجموعة الأمم البريطانية والامبراطورية فى أثناء الحرب : فقرنت مصر هنا بمجموعة الأمم البريطانية والامبراطورية ، مع أن مكانها الحقيقى هو بين دول الحلفاء عامة لا بين مجموعة الأمم البريطانية على وجه التحديد . (٣) أن سياسة الحكومة البريطانية هى أيضا أن تقيم هذا التعاون على أساس المشاركة الحرة الكاملة بين ندين للدفاع عن مصالحهما المتبادلة ومع احترام استقلال مصر وسيادتها احتراما تاما : والفاظ " المشاركة " و " المصالح المتبادلة " تعودت مصر فى علاقتها مع انجلترا أن تفهم لها مدلولها خاصا .

أزاء هذه النذر لم يسمع مصر الا أن تعلن - كما قدمنا - أنها تدخل المفاوضات حرة طليقة من كل قيد لتعديل المعاهدة تعدىلا أساسيا وشاملا ، اجابة لارادة الأمة وتحقيقا لمطلبها الأسى . هذا إلى أن الرد البريطانى أكد وجوب المراعاة لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ، وجعل النظر فى تعديل معاهدة سنة ١٩٢٦ آتيا لا من أحكام المعاهدة ذاتها -

فإن ميعاد لمعاهدة النظر في المعاهدة وفقا للمادة ١٦ لم يكن قد حل - بل بالرغم من هسند
الأحكام ، مما دل على أن انجلترا لا تتقيد منذ الآن بأحكام هذه المعاهدة .
(الأمر الثاني) المحادثات التي سبقت المفاوضات ، فإنها زادت في حذر مصر من نوايا
انجلترا . وقد جرت هذه المحادثات بين صدقي باشا من جهة وبين اللورد ستانجوت والسير
رونالد كامبل من جهة أخرى ، ودامت أكثر من شهر . وتبين في خلالها أن انجلترا كانت تريد
استبقاء قوة عسكرية في مصر باسم أو بآخر . فقد بدأ الجانب البريطاني يعرض الجلاء على أن
تستبقى قاعدة حربية في جوار قناة السويس ، وهذه القاعدة تقتضى ابقاء منشأة عسكرية في منطقة
القناة لتكون بمثابة نواة للجيش التي تأتي لمعونة مصر من الخارج . ورضاً أن تؤجر مصر لانجلترا
قطعة من الأرض في منطقة القناة تكون مركزاً لهذه القاعدة الحربية ، كما فعلت انجلترا نفسها
عندما أجرت للولايات المتحدة الأمريكية قواعد حربية في بعض الجزر كبرمودا وترينيداد .
فإذا لم ترض مصر بالايجار ، أمكن التفكير في استبقاء هذه القاعدة الحربية في منطقة القناة
بمقتضى اتفاق اقليمي تشترك فيه دول الشرق الاوسط صاحبة الشأن . وقد رفض الجانب المصري
هذا العرض بشقيه . فقد رأى بحق أنه مهما كان الوصف القانوني الذي يمكن أن يسبغ على
هذه الحالة ، فإن وجود قوات أجنبية في أرض دولة وقت السلم إنما هو رمز للسيطرة ، وأن
تنازل مصر لانجلترا بطريق الاجارة عن جزء من أراضيها ، أو منحها قواعد في داخل حدودها ،
أمر لا يتفق مع سيادة الدولة ولا مع شعور الرأي العام المصري . وإذا كانت الحكومة البريطانية
قد منحت الولايات المتحدة الأمريكية قواعد حربية في جزر نائية بعيدة عن أرض الوطن الأصلي ،
فإن هذا أمر يختلف عما نحن بصدده . ولو أن اتفاقاً من هذا القبيل عقد بين مصر وانجلترا ،
وشمل جزءاً من أرض الوطن الأصلي ، لكان له مدى ومعنى مختلفان كل الاختلاف . أما منسح
القاعدة الحربية بمقتضى اتفاق اقليمي تشترك فيه دول الشرق الاوسط فأمر يتعارض مع الخطة
التي رسمتها مصر في تسوية علاقاتها بانجلترا ، فإن رأى الجانب المصري كان ينصب دائماً
على تسوية هذه العلاقات من طريق اتفاق ثنائي بين مصر وانجلترا .
ولما لم يظفر الجانب البريطاني بموافقة الجانب المصري على استبقاء قوة بريطانية
في مصر باسم القاعدة الحربية ، سلك طريقاً آخر ، وطلب استبقاء قاعدة إدارية . وذكر أن
الغرض من هذه القاعدة هو الاحتفاظ بمخازن ومهمات احتياطية ، وإعداد مصانع للآلات
والأسلحة وما شابه ذلك لتجهيز الامدادات التي تأتي من الخارج لرد الاعتداء عن مصر .
ويقترن بهذه القاعدة الادارية تسهيلات بحرية ، ودفاع جوى يشمل مطارات وشبكة مسن
الاشارات ومنشآت للرادار ، وهيئة من الاختصاصيين الفنيين والاداريين الموظفين ، ومركز
قيادة في منطقة القناة لتنسيق تدابير الأمن في الشرق الأوسط . فكان رد الجانب المصري
حاسماً في بيان أن هذه محاولة أخرى لاستبقاء قوات بريطانية في مصر تحت ستار "قاعدة إدارية"
وبين الرد أن من شأن التدبير المقترح أن يجعل من التحالف بين البلدين وصاية عسكرية
تقيم بها دولة كبيرة على أخرى أصغر منها ، وستتمخض سريعاً عن سيطرة سياسية كما وقع ذلك
من قبل . وذكر أنه "بعد زوال الاسباب التي دعت الى ما اتخذته لمعاهدة سنة ١٩٣٦

من الاحتياطات ، فان دولة كمصر لا تستطيع أن تقبل بقاء استقلالها تحت رحمة أسباب مختلفة تتجدد بين آونة وأخرى ، ولا يعجز معجم السياسة عن اكتشافها ، وأن على الدولة المستقلة أن تلجأ الى كفالة أمنها بوسائلها الخاصة . " فلم يسمع الجانب البريطاني بعد ذلك الا أن يعرض اتمام الجلاء في مدى خمس سنوات ، ولكنه طلب " بيان مدى التسهيلات الكفيلة بتمكين انجلترا من أداء التزاماتها في حالة الطوارئ ، تلك التسهيلات التي ستقوم الحكومة المصرية بصيانتها ، مع المعونة الفنية البريطانية ، بعد أن يتم جلاء القوات البريطانية عن مصر " . فرد الجانب المصري (في ٨ مايو سنة ١٩٤٦) ذاكرا أن مصر تنوى " أن تنشئ بوسائلها الخاصة ، وكذلك باستخدام القواعد البريطانية الموجودة في أرضها ، قواعد ادارية تشتمل مطارات ومنشآت للإشارات والدفاع الجوي ، ومستودعات للمهمات والوقود ومصانع ، كما تعترم انشاء طرق المواصلات اللازمة للدفاع عن أراضيها . ولن تكون هذه القواعد مقصورة على الوفاء بحاجيات الجيش المصري فحسب ، بل أنها ستعد لتكون صالحة لاستقبال الامدادات البريطانية عند الضرورة ، وكذلك القوات التي يقرر مجلس الأمن ارسالها الى مصر في حالة وقوع اعتداء " على أنه اذا رأت الحكومة المصرية أن هناك حاجة الى غنيين من البريطانية لاهتمام الفنيين العسكريين المصريين وتعليمهم ، فانها لا تردد في الاستعانة بهم ، وذلك بالحقاقهم كموظفين مدنيين من الأجانب وفقا للتشريع المصري المعمول به ومن جانب آخر يرى الوفد المصري ، استنادا الى رأى خبراءه العسكريين أن فترة الخمس السنوات المحددة لجلاء القوات البريطانية ، مع اعتبارها حدا أقصى ، هي فترة طويلة جدا وفي رأيه أن عملية الجلاء يمكن تقسيمها الى ثلاث مراحل بدلا من مرحلتين كما جاء في المذكرة البريطانية ويقدر أنه يمكن انجاز المرحلتين الاولى في ظرف اثنى عشر شهرا ، أما الوقت اللازم لتنفيذ المرحلة الثانية فسيترك أمر تحديده الى خبراء الوفد العسكريين أما فيما يتعلق بالاقترح الذي أبداه الوفد البريطاني ، فيوافق الوفد المصري على أن يعهد بهذا العمل الى الخبراء العسكريين بشرط أن تحدد مهمتهم على الوجه الآتي : تحديد المنشآت العسكرية البريطانية الموجودة في مصر والتي ستنظر الحكومة البريطانية في الاحتفاظ بها ، بعد جلاء القوات البريطانية ، لحاجة الجيش المصري ولاستقبال القوات البريطانية وقوات مجلس الأمن في أحوال الاعتداء " .

كانت هذه المحاولات من الجانب البريطاني قد نشرت جوا من الريبة والشكوك حول المفاوضات ، وكانت المحادثات الفردية بين صدقي باشا واللورد ستانسجت والسير رونالد كامبل قد ظالت ، فأريد انهماؤها والبدء في المفاوضات الرسمية في جو صاف . وتمهيدا لذلك وافق السيد " ريتاني على اصدار تصريح في ٢ مايو سنة ١٩٤٦ جاء فيه ما يأتي :

" نظرا للتكهنات التي تنشأت بشأن مفاوضات المعاهدة ، قرر وفد المملكة المتحدة بموافقة دولة صدقي باشا اصدار البيان التالي : أن السياسة المقررة لحكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة هي توطيد محالفتها مع مصر على أساس المساواة بين أمتين تجمع بينهما مصالح مشتركة . وتطبيقا لهذه السياسة بدأت المفاوضات في جو من الود وحسن النية .

وقد عرضت حكومة المملكة المتحدة اجلاء جميع قواتها البحرية والبرية والجوية عن الأراضي المصرية ، والمفاوضة لتحديد مراحل هذا الجلاء ، وموعد اتمامه ، والتدابير التي ستتخذها الحكومة المصرية لتحقيق تبادل المعونة في زمن الحرب أو في حالة توقع التهديد الوشيك بها طبقا للتحالف .
وقد أزال هذا التصريح من طريق المفاوضات ما كان قبلا يبعث على اليأس ، وفتسح بابا جديدا للأمل .

يخلص من كل ذلك أمران :-

(١) أن انجلترا لم تكن في البداية خالصة النية في الاعتراف بحقوق مصر ، بل كانت تتلمس ، بقدر ما وسعها من جهد ، استبقا سيطرتها على هذه البلاد ، من طريق الاحتفاظ بقاعدة عسكرية في أرضها . والواقع من الأمر أن أمام انجلترا ازاء مصر سياستين متعارضتين ، فهى إما أن تؤثر استبقا مصر ضعيفة حتى تتولى هى الدفاع عنها فتمسك بزمام الأمور فيها ، وأما أن تعدل عن هذه السياسة القصيرة النظر فتعاون مصر عن اخلاص في تقوية جيشها حتى تتمكن من الدفاع عن نفسها بنفسها ، وبذلك يتحقق النعم لمصر وانجلترا على السواء .

(٢) أن مصر لم تدع أمام اصرار انجلترا على احتفاظها بقاعدة عسكرية في أرضها ، بسبل ثبتت على رفض هذا الطلب في جميع الصور التي قدم بها ، ولم تتراجع عن موقفها ، فلمسا ظفرت من انجلترا بتصريح الجلاء سالف الذكر ، كان هذا مشجعا على البدء في المفاوضات .

(٤)

بدأت المفاوضات في جومن التفاؤل ، وهدت جلسة الاقتراح يوم ٩ مايو سنة ١٩٤٦ ، أى بعد يومين من تصريح الجلاء . ولكن المعارضة في مجلس العموم البريطانى ما لبثت أن شنت الغارة على هذا التصريح ، وحملت عليه حملة عنيفة ، وعاونها في ذلك العسكريون في بريطانيا وحكومات الدومنيون . وقامت الصحافة والاذاعة البريطانيتان بحملة شعواء على مبدأ اجلاء القوات البريطانية عن الأراضي المصرية . كل هذا حمل المسترأتلى رئيس الوزارة البريطانية أن يصرح في مجلس العموم أنه اذا لم تسفر المفاوضات عن عقد معاهدة تحالف جديدة ، فإن معاهدة سنة ١٩٣٦ تظل نافذة .

وهنا يتجلى الفرق واضحا بين النظرية البريطانية والنظرية المصرية . فالنظرية البريطانية تذهب الى أن معاهدة سنة ١٩٣٦ صحيحة نافذة ، وان كان من المرغوب فيه أن تعدل ، فاذا لم يتفق الطرفان على هذا التعديل ، فانها تبقى كما هى . أما النظرية المصرية فتعتمد على معاهدة سنة ١٩٣٦ غير قائمة لمخالفتها لأحكام الميثاق ولاستنادها لأغراضها ، واذا كانت مصر تفاوض انجلترا لتقرير سقوط هذه المعاهدة ولعقد معاهدة جديدة اذا أمكن ذلك ، فاذا لم يتم

الاتفاق على عقد معاهدة جديدة ، فإن هذا لا يمنع من أن يتقرر سقوط معاهدة سنة ١٩٣٦ ،
وتصبح لملاقة مصر بانجلترا هي علاقة أى عضو من أعضاء الأمم المتحدة بأى عضو آخر .

ولم يقتصر تأثير حملة المعارضة على رأى العام فى لندن ، بل كان له أيضا صدى
كثير فى المفاوضات التى كانت تدور بالقاهرة . فان الجانب البريطانى ، فى خطاب تكميلسى
للورد ستانسجت ، اقترح انشاء لجنة مشتركة من أركان الحرب تكون أداة دائمة لتسوية
المسائل المتعلقة بالدفاع المشترك ، ويكون الى جانبها مجلس دفاع مشترك فى مستوى وزارى
للنظر فى المسائل التى ترفعها اليه اللجنة المشتركة . فرد الوفد المصرى مبينا أن المعاهدة
الجديدة لا يجوز أن تكون الا معاهدة تبادل معونة ضد الاعتداء ، وذلك استمعا للحق
الطبيعى فى الدفاع الشرعى المعترف به للدول الأعضاء . بمقتضى المادة ٥١ من ميثاق الأمم
المتحدة . وأضاف أن الوفد البريطانى يتقدم باقتراحات ثلاثة هى (١) وضع مخازن للمعدات
الحربية البريطانى فى مصر تحت المراقبة المصرية ولكن يقوم على حراستها عدد وفير من الموظفين
البريطانيين (٢) انشاء لجنة مشتركة من هيئتي أركان الحرب يكون لها طابع الدوام ويعهد
اليها بتقرير التدابير التى يقتضيها تنفيذ المحالفة (٣) انشاء لجنة مشتركة للدفاع ذات
اختصاصات وزارية يعهد اليها بحث المسائل التى ترفعها اليها اللجنة الدائمة لأركان
الحرب . ثم قال تعقبيا على ذلك : " بيد أن هذه الاقتراحات الثلاثة ، لو سلم بها وتحققت ،
لأدت فى الواقع الى انشاء قاعدة بريطانية فى الأراضى المصرية ، وهذا ما يتعارض مع المبدأ
الاساسى الذى تقوم عليه المفاوضات الحالية ، والذي اعترف به المستر بن نفسه منذ البداية ،
وهو أن المعاهدة الانجليزية المصرية القادمة يجب أن تكون اتفاقا بين دولتين متساويتين فى
السيادة معقودا فى نطاق ميثاق الأمم المتحدة . والاحتفاظ فى مصر بعناد حربي بريطانى ،
يجب وضعه فى المخازن المصرية ليكون معدا لاستعمال القوات البريطانية ، وما يستتبع ذلك
من بقاء فصائل بريطانية معسكرة فيها وقت السلم لحراسة هذا العتاد ، كل ذلك فيه اخلاص
بسيادة البلاد وكذلك فان فى انشاء هيئة أركان حرب مشتركة
دائمة ، ولجنة وزارية للدفاع ذات سلطة أعلى من سلطة أركان الحرب ، خروجا على الاجراءات
المألوفة فى معاهدات التحالف التى تبرمها دولتان متساويتان فى الاستقلال لتسوية المسائل
الفنية ذات الصيغة العسكرية ، فان معاهدات تبادل المعونة تنطوى عادة على قيام تعاون
بين هيئتي أركان حرب الدولتين المتعاقدتين عن طريق الاتصالات والمحادثات .
وزيادة على ذلك فان الوفد المصرى يرى أنه ليست هناك ضرورة يقتضيها واقع الحال ما يسوغ
الشروط الاستثنائية التى اقترحها الوفد البريطانى ، وهو يرى أن ما تضمنته مذكرته المؤرخة
٨ مايو الجارى من تأكيدات عن تعاون أركان الحرب ، ومن تصريحات عن تعيين فينسين
بريطانيين ، من شأنه أن يبعث على أطمئنان " .

وتقدم الوفد البريطاني ، في ٢١ مايو سنة ١٩٤٦ ، بمشروع معاهدة تحالف تعقد بين الدولتين وبمشروع لمعاهدة عسكرية تلحق بمعاهدة التحالف . أما معاهدة التحالف فتكاد تكون صورة أخرى لمعاهدة سنة ١٩٣٦ إلا في النقطة العسكرية ، والا في أن مدة التحالف حددت بخمسين سنة . وجاء في مشروع المعاهدة العسكرية نص يقضي بأن " يظل الموقف الدولي محل استعراغ مشترك من السلطات العسكرية المختصة في الحكومتين ، ويساعدهما عند الضرورة الممثلون السياسيون الذين قد تعينهم الحكومتان ، وتتشاور ههنا السلطات في كل الحوادث التي قد تهدد أمن إحدى الحكومتين وعلى الأخص أمن الشرق الأوسط بما في ذلك الأراضي المتاخمة لمصر " ، ونص ثان يقضي بأن " تحتفظ الحكومة المصرية المصرية كذلك في زمن السلم بعتاد ومهمات حربية تظل ملكا للحكومة المملكة المتحدة في حالة يتسنى معها للقوات البريطانية استعمالها على الفور وقت الطوارئ " ، وتكون حكومة المملكة المتحدة هي المسئولة عن تجديد هذا العتاد والمهمات وجعله مسائرا لأحدث طراز ، وتقدم لها التسهيلات اللازمة لهذا الغرض " ونص ثالث يقرر ان الحكومة المصرية ترفب " نفسى استخدام عدد معين من الموظفين الفنيين من الرعايا البريطانيين للمساعدة في الاشراف على هذه المنشآت والعتاد والتسهيلات واستخدامها وصيانتها ، وكذلك في تدريب الموظفين المصريين عليها ، وسيلحق الموظفون الفنيون البريطانيون بخدمة الحكومة المصرية التي ستعمل ايضا على تسهيل استخدام موظفين من الرعايا البريطانيين في الورش التجارية التي تخصص لتحويلها لأغراض الحرب ، وتتشاور السلطات في الحكومتين لكى تشير على الحكومة بعدد ونوع الموظفين اللازمين وشروط استخدامهم ، وتقدم الحكومة المصرية زمن السلم تسهيلات لمرور موظفي القوات البريطانية عبر الاراضى المصرية " .

ولما رفض الوفد المصرى الموافقة على هذين المشروعين لأنهما لا يختلفان كثيرا عن معاهدة سنة ١٩٣٦ ، تأزمت المفاوضات ، وتوسطت حكومة الولايات المتحدة الامريكية في الأمر ، فسلم وزيرها المفوض في مصر لصدقي باشا في ٢٧ مايو سنة ١٩٤٦ رسالة موجهة من ههنا الحكومة الى جلالة ملك مصر ، ورد فيها أنه نظرا للصداقة التي تشعربها حكومة الولايات المتحدة الامريكية نحو مصر وبريطانيا العظمى ، واهتمامها البالغ برفاهية كل شعوب الشرق الاوسط ، فهي تتابع عن كثب تقدم المفاوضات بين بريطانيا ومصر ، وأن حكومة الولايات المتحدة ، وهي تعبر عن رغبتها في نجاح ههنا المفاوضات ، تأمل أنه ما زال ممكنا أن تنتهى بطريقة تكفل لمصر الضمانات المرضية لسيادتها التامة دون ان تخاطر في سبيل ذلك بالقضاء على أمن الشرق الاوسط ، أو تضعف الدفاع عن ههنا المنطقة ، عند اعتداء محتمل الوقوع .

وأضافت الرسالة ما يأتى : " هذا وقد أبلغتني حكومتى في هذا الشأن أن أوضح بجملاء أن الولايات المتحدة تعتبر أمن الشرق الاوسط كله مسألة ذات أهمية اساسية بالنسبة الى أمنها الخاص . وفي الختام كلقت أن أنهى الى دولتكم أن حكومتى مقتنعة بأن الحكومة البريطانية العالية ترفب رغبة صادقة في الوصول الى حل لمسألة أمن الشرق الاوسط خلا يمكن البسلام

الواقعة في تلك المنطقة من التمتع باستقلال غير مقيد ، استقلال لا يفرض - في نفس الوقت - النسي خلق موقف من شأنه أن يشجع وقوع اعتداء من الخارج " . وقد رد رئيس الوزارة المصرية على هذه المذكرة ، وجاء في الرد ما يأتي : " فمصر - باعتبارها من بلاد الشرق الاوسط - تشارك الولايات المتحدة ما تبديه من الاهتمام بأمن تلك المنطقة . ولكن مصر تود ان توضح أن حرصها على هذا الأمن مرتبط لديهما بضرورة استعادة حرياتها كاملة غير منقوصة . وهي تدرك تماما أنه يجدر ألا يغيب عن النظر تلك الضمانات المترتبة على معاهدة سنة ١٩٣٦ مع بريطانيا العظمى . ولكنها تسارع الى التصريح بأن هذه الضمانات لن يكون من شأنها الا ان تزداد ثباتا لو استند التحالف المراد عقده مع بريطانيا العظمى على أساس من الثقة والصداقة ، ولا يتوافر هذا الا باحترام استقلال مصر . وبهذا الشرط وحده - وهو شرط مستمد ايضا من أحكام ميثاق الامم المتحدة وكانت مصر في طبيعة الدول التي انضمت اليه - يتسنى لمصر ان تساهم مساهمة جديده في توطيد السلم العالمي ، وهي ستفعل ذلك بفضل مواردنا الخاصة وشعورها العميق بواجباتها الجديدة التي تقع على عاتقها كدولة مستقلة . وان تجاهل هذه الحالة والتسوف في علاجها لما يخلق جوا من التوتر - فيه اضرار بالقرير، المنشود ، ألا وهو تهيئة الانسجام والتفاهم المتبادل اللازمين لاستقرار السلم في الشرق الاوسط استقرارا نهائيا . وان مصر تتقبل بارتياح تلك الفرصة المتاحة لها ، فتطلب من حكومة الولايات المتحدة ان تضم جهودها القوية الى كافة الجهود الاخرى المبسدة لتهيئة ذلك الانسجام " . وقد وردت برفقة هذا من وزير مصر المفوض بواشنطن ، في ٤ يونيو سنة ١٩٤٦ ، يقول فيها انه اتصل بالمسؤولين عن السياسة في الشرق الاوسط ، وفهم منهم أن الغرض من الرسالة الامريكية لم يكن تعضيد المطالب البريطانية ، وأن الحكومة الامريكية لن تتوانى عن ايضاح موقفها للانجليز . (هذا وقد علمت شخصيا عندما كنت في نيويورك في شهر ديسمبر الماضي أن الحكومة الامريكية اتصلت فعلا بالانجليز في هذا الشأن ، وكان من رأيها في معاهدة سنة ١٩٣٦ أنها (démodé) .

وبنيت أزمة المفاوضات قائمة . وقد علمت الحكومة المصرية في ٢٨ مايو سنة ١٩٤٦ ان ٣٥٠٠ من الجنود البريطانيين أرسلوا من فلسطين الى الاسماعيلية ، وهم من الجنود المدربين على فسح الثروات ، وذلك للدفاع عن المصالح البريطانية في حالة حدوث أي اعتداء عليها من الشعب المصري ، كما ان القوات البريطانية الموجودة بمسكرات الاسماعيلية والتل الكبير توالى التدريب على فسح الاضطرابات تحت اشراف ضباطهم .

وأدت هذه الازمة الى وقف المفاوضات ، وفادر اللورد ستانسجت ومعه بعض أعضاء الوفد البريطاني القاهرة الى لندن في آخر شهر مايو سنة ١٩٤٦

+

ثم بذلت مساعي دبلوماسية لاستئناف المفاوضات ، فاشتراط الجانب البريطاني لذلك في ١٨ يونيو سنة ١٩٤٦ ان تقبل مصر ، بدلا من الاتفاق العسكري ، " وضع مادة جديدة ترمي الى انشاء لجنة مشتركة للدفاع ، وتبين اختصاصاتها بصفة عامة ، وستكون هذه اللجنة ماثلة للجنة المتفق عليها

بين كندا والولايات المتحدة " . وقال في تبرير ذلك : " انه اذا لم يرد ذكر في المعاهدة لتحديد "اييعة ومدى المعونة التي تقدمها مصر لبريطانيا العظمى لتمكن لها اذا انتضى الحال أن تكون معونتها فعالة ، فيجب ان ينص في المعاهدة على انشاء الاداة التي تمكننا نحن الاثنين من التشاور لتنسيق المساعدة المتبادلة ضد الاعتداء " . وستكون اختصاصات هذه اللجنة ، وكذلك تفصيلات المعاهدة الاخرى ، محل مناقشات مقبلة " .

وهي أثر ذلك تقرر استئناف المفاوضات ، وعاد اللورد ستانجيت الى مصر .

وفي ٨ يولييه سنة ١٩٤٦ سلم الجانب المصري للجانب البريطاني مشروع معاهدة تحالف وسلف ومشروع بروتوكول خاصا بالسودان . أما مشروع المعاهدة ، فقد نصت المادة الثانية منه على ما يأتي : " في حالة ما اذا وقع على مصر اعتداء مسلح ، أو في حالة وقوع اعتداء مسلح ضد بريطانيا العظمى في البلاد المتاخمة لمصر ، يتشاور الطرفان الساميان المتعاقدان فوراً لأجل اتخاذ أي عمل مشترك يريان ضروريته ، وذلك حتى يتخذ مجلس الامن التدابير اللازمة لاعادة السلم الى نصابه " وتناولت المادة الثالثة من هذا المشروع موضوع لجنة الدفاع المشتركة على النحو الآتي : " رغبة في كفالة التعاون والمساعدة المتبادلين بين الطرفين الساميين المتعاقدين ، ولكي يتاح بصفة خاصة احكام تنسيق التدابير الواجب اتخاذها للدفاع المشترك عنهما ، اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على انشاء لجنة مشتركة للدفاع مؤلفة من السلطات العسكرية المختصة في الحكومتين يساعدانها الممثلون الآخرون الذين تعينهم الحكومتان . ويكون اختصاص اللجنة أن تدرس - بقصد أن تقترح على الحكومتين التدابير الواجب اتخاذها - المسائل الخاصة بالدفاع المتبادل للطرفين الساميين المتعاقدين في البر والبحر والجو وما يتصل بذلك من مسائل المعتاد والعمال ، وبصفة خاصة الأوطاع الفنية لتعاونهما ، والتدابير الواجب اتخاذها لكي يتاح للقوات المسلحة للطرفين الساميين المتعاقدين أن تكون قادرة بالفعل على مقاومة الاعتداء " . وتجتمع اللجنة كلما دعت الضرورة الى قيامها بهذه المهام . وتجتمع أيضا بناء على دعوة الحكومتين لتبحث - اذا اقتضى الحال - الآثار العسكرية للموقف الدولي ، وخاصة كل الحوادث التي قد تهدد الأمن في الشرق الاوسط ، وتقدم للحكومتين التوصيات المناسبة في هذا الشأن " . أما مشروع البروتوكول الخاص بالسودان فنصه ما يأتي : " يعتمد الطرفان الساميان المتعاقدان بالدخول فوراً في مفاوضات بقصد تحديد نظام الحكم في السودان في نطاق مصالح الاهالي السودانييين على أساس وحدة وادي النيل تحت تاج مصر " .

وبعد انتظار غير قصير أبلغ الوفد المصري أن الحكومة البريطانية قد رفعت التعديلات التي تقدم بها . ثم اقترح الوفد البريطاني في ١٧ يولييه سنة ١٩٤٦ صيغاً جديدة للمادة الثانية من المشروع المصري لم يوافق عليها الوفد المصري . ولم يوافق أيها على أن تكون مدة الجلاء خمس سنوات ، وعرض صدقي باشا من جانبه ألا تزيد المدة على سنتين . ثم أرسل الوفد المصري الي الوفد البريطاني في أول أغسطس سنة ١٩٤٦ مذكرة سياسية مستفيضة تبرز مركز مصر ازا انجلترا . وقد جاء في هذه المذكرة ما يأتي : " لقد صرحت الحكومة البريطانية من جانبها قبل افتتاح المفاوضات ، ثم أيدت تصريحاتها ، بأن بريطانيا العظمى على استعداد لعقد معاهدة على أسس

جديدة من شأنها احترام استقلال مصر وسيادتها ، وذلك طبقاً لأغراض ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ومع ذلك فقد اضطر الوفد المصري الى أن يلاحظ من البداية ميلاً من الجانب البريطاني الى عدم الاكتفاء بمعاهدة من طراز المعاهدات التي تبرم بين الدول المستقلة ، بل اضطر ان يلاحظ ان الجانب البريطاني يميل على العكس الى الاحتفاظ بشكل او بآخر بالشروط الاستثنائية المأخوذة من معاهدة سنة ١٩٣٦ والمستوحاة من روح ظلت سائدة خلال سنوات طويلة . ولقد انبسط من الجانب البريطاني على التوالي ، النزول ، بطريق الايجار طويل الأجل ، عن جزء من الاراضي المصرية ، واستبقاء التشكيلات الجوية في منطقة القتال على وجه مستديم ، وانشاء قواعد عسكرية ادارية في مصر تحت الاشراف البريطاني ، ووضع مركز قيادة عامة (متحالفة) في منطقة القتال لتنفيذ تدابير الأمن التي تتصل بالشرق الاوسط كله ، واستخدام فنيين عسكريين بريطانيين لمدة خمسين محدودة ، وأخيراً ، تكوين لجنتين مختلطتين ليستا استشاريتين لتنفيذ بنود المعاهدة ، واحدة لأركان الحرب والاخرى في مستوى الوزارات . وفضلاً عن ذلك ، طلب الوفد البريطاني أن تتمكن الجيوش البريطانية من الدخول بحرية في مصر ، وأن تتمتع فيها بكل التسهيلات في حالة مجسود التهديد بالحرب او في حالة طارئ دولي يخشى أمره . وأخيراً قدم الوفد البريطاني مشروع اتفاق عسكري لم يكن سوى طبعة معادة من معاهدة سنة ١٩٣٦ . ولم يكف الوفد المصري خلال المناقشات أن يبين بوضوح ان هذه المقترحات ، التي تستوحى الروح التي كانت سائدة في سنة ١٩٣٦ ، تتعارض تعارضاً صريحاً مع المبادئ التي ينبغي أن تكون أساساً للمعاهدة ، وهي المبادئ التي قبلتها الحكومة البريطانية ذاتها ، وذلك فضلاً عن كونها لا تتطابق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة . ولقد حارب الوفد المصري هذه المقترحات التي نزل عنها الجانب البريطاني أخيراً وبعد تبادل وجهات النظر مراراً عدة ، قدم الوفد المصري في النهاية الى الوفد البريطاني مشروع معاهدة روعيت فيه أوفى رعاية التعميدات البريطانية الاخيرة في الحدود الدنيقة لاستقلال مصر . ومع ذلك فقد حرص الوفد المصري بالنسبة الى المادة الاساسية من مشروع المعاهدة وهي المادة الثانية على أن ينص فيها بالتحديد على أن المعاهدة لا تطبق الا في حالة حرب بدون استفزاز من أحد الطرفين المتعاقدين . وتمسك الوفد المصري بعبارة " البلاد المتاخمة لمصر " بدلاً من عبارة " البلاد المجاورة " ، وهي عبارة أكثر اتساعاً تشمل بلاداً تبعد عن مصر كثيراً او قليلاً ، ولا يتأتى لمصر أن تتدخل فيها عسكرياً . وحرص أخيراً على أن ينص صراحة على وجوب اجراء مشاورات بين الحليفين تسبق العمل المشترك الواجب عليهما اتخاذه وانتظار أكثر من أسبوعين ، أبلغ الوفد المصري أن الحكومة البريطانية قد رفضت تعديلاته وعلى أثر ذلك ، وبعد أن اجتمع الوفد المصري لدراسة الموقف البريطاني الأخير ، اقترح الوفد البريطاني شيئاً جديدة للمادة الثانية ، فاستبدل بالتعبير " البلاد المجاورة " التعبير " بالاراضي المجاورة " . واستبدلت بعبارة " تعرض سلامتهما للخطر " التعبير الأدق والأكثر ملائمة وهو " تؤدي الى أعمال عدائية " . وأخيراً أوصى الى المشاورات المنصوص عليها في المادة ٣ . وهذه الصيغة البريطانية الجديدة اذن لا ترضى الوفد المصري فيما يختص بمطالبه المتعلقة بالحسروب

بغير استفزاز وبالأراضي المتاخمة . فضلا عن ذلك ، فإن المشاورات التي تنصر عليها تلك الصيغ هي المشاورات التمهيدية للجنة المشتركة ، في حين أن الجانب المصري يطلب أن تتشاور الحكومتان في الوقت الذي ينبغي فيه اتخاذ قرار خاص بالعمل المشترك الذي يجب القيام به . ومن ناحية أخرى فقد أعلن الشعب المصري بالاجماع ، قبل بدء المفاوضات ، عن أمنيته الأساسيةين ، وهما الجلاء عن بلاد ، ووحدة وادي النيل باتحاد مصر والسودان تحت تاج مصر ، هاتين الأمتيتين اللتين تولى الوفد المصري عرضهما وإيضاح مبرراتهما في مذكرته التمهيدية للمفاوضات صحيح أن الحكومة البريطانية قد أعلنت أن تواتها ستجلو عن مصر ، ولكن حين جاء دور التنقيص يطالب الوفد البريطاني بعملية أقصاها خمس سنوات لاتمام هذا الجلاء . فإذا سلمنا بأن أحكام معاهدة سنة ١٩٣٦ لا تزال نافذة ، لما جاز ألا لكثائب بريطانية طائلة العدد أن تبقى نفس منطقة قناة السويس لمدة عشر سنوات لا أكثر . وهكذا يكون كل ما قد تحصل عليه مصري في شأن هذا الطلب الأساسي ليس إلا تقصير المهلة المنصوص عليها في معاهدة سنة ١٩٣٦ بمقدار خمسين سنوات وفيما يختص بالسودان ، فإن الحكومة البريطانية لم تقبل من جهة أخرى حتى الآن أن تقوم المفاوضات التي ستدور من أجل تصوية نظامه المستقبل على أساس التسليم بوحسبدة وادي النيل تحت تاج مصر ولا يسع الوفد المصري ، بعد أربعة أشهر في مفاوضات مضنية ، إلا أن يعرب عن الخيبة أمله ازاء النتائج التي أسفرت عنها هذه المحادثات ، مع أنه قد دخل المفاوضات وهو راغب في أن يعقد في أسرع وقت معاهدة مع بريطانيا العظمى .

+ +

وصلت المفاوضات على أثر ذلك الى حد من الجمود يهدد بالانقطاع . واتصل السفير المصري بلندن (عبد الفتاح عمرو باشا) بالمستريين ، واتفق معه على صيغ جديدة للمسائل المختلف عليها . ولما وصلا الى مدة الجلاء قال المستريين " انه سيأخذ على عاتقه أن تكون ثلاث سنوات ، لا خمسا كما طلب أول الامر ، ولا أربع كما قال المستر آتلي " . ثم قال " لا تظن ان القرض من هذا كله كسب سنة . ان المسألة أهم من ذلك كثيرا . اننا في الواقع نجتساز مرحلة دقيقة يتهددنا فيها الخطر الروسي تهديدا شديدا . فالمسألة مسألة حياة أو موت لنا ولكم معا . فليس من مصلحة مصر مطلقا في هذه المرحلة أن تكون خالية من الجيوش التي تدافع عنها وعن أنفسنا . وهذا ما قصدت اليه حين قلت اننا لا نستطيع ان نترك وراءنا فراغا Vacuum ثم قال ان هذه المسألة على أقصى درجات الأهمية ، وقد سمعت أنكم تريدون الذهاب الى مجلس الامن ، ولا مانع عندي اذا اخترتم هذا الطريق ، ولا أشعر بالخجل مطلقا أن أذهب بهمسده القضية الى مجلس الامن ، فان عندي حججا قوية استطيع الادلاء بها " .

وسافر سفير مصر الى القاهرة يحمل معه المقترحات الجديدة . وفي يوم ١٩ اغسطس سنة ١٩٤٦ قابل اللورد ستانسجت والسفير البريطاني رئيس الوزارة المصرية ، وأبلغاه هذه المقترحات .

فى الجلاء قصرت المدة على ثلاث سنوات كما سبق القول . واقتراح ان يكون نص المادة الثانية على الوجه الآتى : " اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان - فى حالة ما اذا اصبحت مصر او البلاد المتاخمة لها محل اعتداء مسلح - على أن يقوموا بالتعاون الوثيق فيما بينهما ، بالعمل الذى تتبين ضرورته ، وذلك الى أن يتخذ مجلس الامن التدابير اللازمة لاعادة السلم الى نصابه . واتفق الطرفان الساميان المتعاقدان - فى حالة تهديد سلامة أية دولة مجاورة لمصر - على أن يتشاورا بقصد القيام بالعمل الذى تتبين ضرورته ، وذلك حتى يتخذ مجلس الامن التدابير اللازمة للتدابير اللازمة لاعادة السلم الى نصابه " . وفى السودان عرض مشروع البروتوكول الآتى : " اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن الغرض الاول من ادارتهما للسودان هو رفاهية السودانين واعدادهم للحكم الذاتى ، وأنه حالما يتم الوصول الى هذا الغرض الاخير ، يكون الشعب السودانى حرا فى تقرير علاقته المستقبلية مع الطرفين الساميين المتعاقدين . ويمتزم الطرفان الساميان المتعاقدان تعيين لجنة مشتركة بقصد التقدم بتوصيات خاصة بمستقبل السودان طبقا لهذا المبدأ وبالتشاور التام مع الشعوب السودانية . والى أن يتم ابرام اتفاق آخريين الطرفين الساميين المتعاقدين كنتيجة لتوصيات اللجنة المشتركة ، يبقى العمل مؤقتا بالمادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ مع ملحقها والفقرات ١٤ و ١٧ من المحضر المتفق عليه المرافق للمعاهدة المذكورة ، وذلك استثناء من حكم المادة الاولى من المعاهدة الحالية " .

وفى اليوم التالى ، ٢٠ اغسطس سنة ١٩٤٦ ، أصدر الوفد المصرى قرارا بالاجماع برفض اقرحات البريطانية . وقد جاء فى هذا القرار ما يأتى : " ان هيئة المفاوضات المصرية لا ترى فى البيانات والصيغ التى جاء بها من الجانب البريطانى ما يحملها على تعديل موقفها . وهى بناء على ذلك تتمسك بمذكرتها المقدمة فى أول اغسطس سنة ١٩٤٦ وما صاحبها من النصوص " . وتوقفا لقطع المفاوضات أضاف صدق باشا - عند تبليغ هذا الرفض الاجماعى للجانب البريطانى - ما خفف به من حدة هذا الرفض ، مبينا أنه ينتظر من جانب الحكومة البريطانية أنها ، بعد اعادة النظر فى الموقف ، ستجد وسيلة للاعتراف بالحقوق الشوعية لمصر ، ثم قال : " وستجدون دائما من الجانب المصرى رغبة حارة فى أن يبحث معكم الحلول التى تؤدى الى نتيجة تساون على انهاء العلاقات بيننا نموا مطردا " .

+ +

وفى يوم ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٦ ، تقدم الوفد البريطانى بمقترحات جديدة ، مع استبقاء مدة الجلاء مقصورة على ثلاث سنوات . فعرض أن يكون نص المادة الثانية على الوجه الآتى : " اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أنه فى حالة ما اذا كانت مصر محل اعتداء مسلح ، او فى حالة ما اذا اشتبكت بريطانيا العظمى فى حرب مع البلاد المتاخمة لمصر ، يقومان بالتعاون الوثيق فيما بينهما بالعمل الذى تتبين ضرورته ، وذلك الى أن يتخذ مجلس الامن التدابير اللازمة لاعادة السلم الى نصابه ، وفى حالة تهديد سلامة أية دولة من الدول المجاورة لمصر ، اتفسيق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن يتشاورا معا لأجل القيام بالعمل الذى تتبين ضرورته ،

وذلك الى ان يتخذ مجلس الامن التدابير اللازمة لاعادة السلم الى نصابه " . وفي السودان عرض مشروع البروتوكول الآتي : " ١ . اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن سياستهما الأولية في السودان ستظل منصرفة الى رفاهية السودانين والعمل الجاد على اعدادهم للحكم الذاتي . ٢ . وحالما يتحقق الفرص الاخير فان الشعب السوداني يكون حراً في تقرير مصيره . ومن المتفق عليه أنه اذا قرّر اقرار السودانين على اختيار الاستقلال ، تعقد بين مصر والسودان الاتفاقيات اللازمة بشأن الاستعادة من مياه النيل واستخدامها بما يعود على المصريين والسودانيين بأكبر الفائدة ، وكذلك بشأن ما لمصر من مصالح مادية أخرى في وادي النيل . ٣ . والى ان يتم ذلك تظل ادارة السودان تجري طبقاً لنظام الحكم الثنائي بمقتضى اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ وطبقاً للمادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ . ٤ . وتصرح الحكومة المصرية بأن ليس في أحكام البروتوكول السالفة الذكر مساس بمطالبة ملك مصر بحقه في أن يكون ملكاً على السودان . وحكومة المملكة المتحدة مع تبيانها أن الامر موكول الى الشعب السوداني لتقرير مصيره طبقاً للفقرة الثانية السالفة الذكر ، ومع تجنبها عن الادلاء بأي رأي في شأن مسألة السيادة ، تصرح بأن ليس في البروتوكول السالف الذكر مساس بهذه المسألة . ٥ . سيتلقى الطرفان الساميان المتعاقدان من حاكم السودان الحام بين حين وآخر تقارير عن مدى تقدم الشعب السوداني نحو الحكم الذاتي المنشود . وفي الوقت المناسب يعينان لجنة مشتركة لتضع تقريراً عما اذا كان السودانيون قد تهيأوا للحكم الذاتي الكامل ، وأصبحوا في حالة تمكدهم من تقرير مستقبل السودان ، وتوصي ان كان الامر كذلك بالتدابير المناسبة للتحقق من رغبات الشعب السوداني والعمل على تنفيذها " .

وقد أدلى السفير ، في شأن هذه المقترحات الجديدة ، ببيانات جاء فيها ما يأتي : " لقد اعترضت هيئة المفاوضات المصرية على الفقرة الاولى من نص المادة الثانية التي وضعها المستر بيفن ونصها : " اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان ، في حالة ما اذا أصبحت مصر او البلاد المتاخمة لها محل اعتداء مسلح ، على ان يقوموا بالتعاون الوثيق " ووجه الاعتراض ان النص لا يدل على التكافؤ ، فجاء الآن المستر بيفن وعدل الفقرة بما يحقق رغبة حضراتكم ، فأصبح نص هذه الفقرة كما يأتي : " اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أنه في حالة ما اذا كانت مصر محل اعتداء مسلح ، او في حالة ما اذا اشتبكت بريطانيا العظمى في حرب في البلاد المتاخمة لمصر ، يقومان بالتعاون الوثيق " أما الفقرة الثانية التي اعترضتم عليها ، فان المستر بيفن ما زال عند رأيه فيها مسألة السودان : قد بين اللورد ستانجيت المبادئ الستة تقوم عليها سياستنا الحديثة وهي احترام استقلال الشعوب ، والعمل هنا على رفاهية السودانين كضرر أساسي وكمهيد للحكم الذاتي . ولهذا رأينا أنه لا يجوز ان نعمل ما من شأنه ان يتحساروا مع هذا المبدأ وقد لا يتفق مع رغبات السودانين . ومع ذلك فقد وضع المستر بيفن صيغة جديدة تبرز هذا المعنى وهذا المبدأ ابرازاً تاماً ، وليس فيها فيما نعتقد ما يتعارض مع مطالبة مصر بالسيادة ، وللسودان فيما يختص بتقرير مصيره ان مسألة السيادة قد دخلت في عداد النظريات العلمية او النظريات التاريخية التي انتهت . وواجب بريطانيا ومصر انهما السودانين هو

معاملتهم معاملة عملية لا نظرية ، وعلى طريقة تفتح أمام السودانيين أبواب المستقبل
 على أنه لعلمنا بما تعلقه هيئة المفاوضات المصرية على مسألة السيادة من الأهمية الكبرى ، فسيء
 وضعنا الصيغة الجديدة التي سبق ذكرها . فإذا كانت لديكم ملاحظات عليها او على فلسفات
 فيها فنحن مستعدون لبحثها معكم والتفاهم على ما ينبغي عمله في هذه الحدود . ويتضح لكم
 من هذا كله أن لمصر أن تطالب بمسألة السيادة على السودان وتتمسك بها ، ولبريطانيا ألا تهدى
 رأيا فيها لا بالموافقة ولا بالمعارضة . أما مسألة وحدة وادي النيل ، فاسمحوا لي أن أقول انهما
 تعبير يصعب فهمه ، لأن وادي النيل يتناول بلادا غير مصر والسودان . ومنابع النيل والنيل
 الأزرق موجودة في بلاد أخرى . فوحدة وادي النيل هذه عبارة غير مفهومة . على أننا لا نشكر أن
 لمصر مصالح حيوية في ماء النيل ومسائل أخرى مادية مهمة جدا ، يجب أن نحمل لضمانها لمصر
 عندما يأتي الوقت الذي يتولى فيه السودانيون ادارة شؤون بلادهم ، فلا يجوز لمصر أن تشغسر
 بأي قلق من هذه الناحية " . أما اللورد ستانجيت فقد سبق السفير البريطاني ببيان ذي صبغة
 عامة . وما جاء في هذا البيان : " وأحب أن ألاحظ لحضراتكم أن السياسة الانجليزية كانت في
 القرن التاسع عشر تقوم على تأييد تركيا والحفاظة على سلامتها ، فقد ناهضنا الروس في حروب
 القرم وغيرها . والحفاظة على تركيا ، وناهضنا المصريين أمام محمد علي باشا عندما أوشكوا ان يحطوا
 تركيا ، ولكنه منذ سنة ١٩١٥ تغيرت السياسة وقامت على أساس آخر ، كما يتضح ذلك من مكاتبات
 ماكماهون والشريف حسين ، وهو الاعتماد على الام المصرية في الشرق الاوسط . وعندما نذكر
 الشرق الاوسط والام المصرية تبرز مصر على رأسها جميعا . فنحن وانتم في أشد الحاجة الى عقد
 معاهدة تعاون ومساعدة ، وحاجتنا اليها مشتركة متبادلة المسألة الثانية هي مسألة
 السودان وكان هذه الحرب قد أيقظت جميع الشعوب من سباتها العميق ، وحركت فيها
 الأمانى القومية ، والمطالب السياسية . وقد دبت هذه الروح في السودان نفسه الناس
 أعرف أن حقوق مصر ومصالحها في السودان حيوية جدا وإذا سألتكم ما هو المستقبل
 المنتظر للسودان بعد عشرين او خمسين عاما ، فان أغلب الثن عندى أن السودان سيكسسون
 مرتبلا بمصر ارتباطا وثيقا ، وذلك لوجود لغة واحدة ودين واحد وجنس واحد . هذا ما سيكون
 فلا تخشوا شيئا ، وكل ما أرجو ألا نتفرق الا ونحن على اتفاق " .

ودرس الوفد المصرى المقترحات البريطانية الجديدة ، فلم يسهه قبولها . وأرسل في يوم
 ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٤٦ الى الوفد البريطانى مذكرة بالرفض . وهذا يفتنى ما جاء في هذه
 المذكرة : " المادة الثانية من مشروع المعاهدة — ان المادة الثانية من المشروع البريطانى . . .
 ان تذكر بريطانيا العظمى صراحة . . . قد قررت من جديد مبدأ المعاملة بالمثل . . . ومنبع
 ذلك فقد حذف من النص التشاور الذى يجب ان يسبق العمل المشترك . وقد حرص الوفد المصرى
 في مذكرة سابقة على أن يبين على وجه التخصيص أن هذا التشاور الطبيعى جدا بين حلفاء ليس
 من شأنه أن يحقق أو حتى أن يؤخر العمل المشترك . وتناولت الفقرة الثانية من المادة الثانية

حالة مختلفة كل الاختلاف ، هي حالة تهديد سلامة الدول المجاورة لمصر ، هذا مع ان الوفد المصري ، منذ بدء المفاوضات ، قد أوضح أنه لا يسهه أن يقبل — كما هو الحال في معاهدة سنة ١٩٣٦ — أن تهديد السلامة قد يفضي الى المبادرة بالقيام بعمل مشترك يمكن ان يؤدي بصيغة خاصة الى عودة القوات البريطانية الى الاراضى المصرية في وقت السلم . ومن جهة أخرى فان عبارة " تهديد السلامة " عبارة واسعة المدى تحتل تأويلات متباينة . فمذ سنة ١٩٣٣ حتى الحرب الاخيرة كان لمعظم الدول الاوروبية ان تعتبر نفسها بحق واقعة على الدوام تحت خطسبر هذا التهديد . بل ان جانباً من الراى العام في دول كثيرة يؤمن حتى الوقت الحاضر بأن سلامة بلاده مهددة : وعلى أى حال فقد سلم الوفد البريطانى تمام التسليم بوجهة النظر هذه ، ولم تتعرض النصوص المختلفة التى قدمها في نهاية الامر ، وعلى الاخص الصيغ الثلاث المختلفة للمادة الثانية التى قدمها يوم ١٧ يولييه الا لحالة الحرب . فبناءً على ذلك لا يسع الوفد المصرى قبول النص الجديد الذى يقترحه الوفد البريطانى للفقرة الثانية من المادة الثانية . بروتوكول الجلاء . يرى الوفد المصرى أنه لا يسهه أن يقبل للجلاء أجلاً متداولاً هو ثلاث سنوات ، وخاصة ان سحب القوات البريطانية كان يجب أن يبدأ منذ وقف الاعمال العدائية كما حدث في البسلاد الاخرى . ومن رأيه ايضاً أنه يجب أن يقتصر البروتوكول على تعيين الخطوط الرئيسية للجسلاء ، أما التفاصيل فيمكن تسويتها فيما بعد . بروتوكول خاص بالسودان : ٠٠٠٠٠ . اوضح بجلاء خلال المفاوضات الحالية أن الهدف الذى يرمى اليه الوفد البريطانى هو تسوية نظام الحكم في السودان تسوية نهائية طبقاً لاتفاقية سنة ١٨٩٩ حسبما تطبقها الآن السلطات البريطانية في السودان ٠٠٠٠٠ . ولهذا فان البروتوكول المقدم من الوفد البريطانى يجعل كل مفاوضات لاحقة بشأن السودان عديمة الجدوى وغير ذات موضوع ، اذ أن نظام الحكم في السودان قد سوى نفسى البروتوكول لسنتين عدة مقبلة بطريقة يرفض الوفد المصرى قبولها . ونوق ذلك ينصر البروتوكول على أن غاية الطرفين الساميين المتعاقدين هي اعداد السودانيين اعداداً جاداً لحكم أنفسهم بأنفسهم . وتلك في الواقع ، هي رغبة مصر الصادقة . بيد أن الوفد المصرى يرغب في ألا يكون هذا التصريح مجرد تصريح من حيث المبدأ لا تشارك الحكومة المصرية في تنفيذه . بل ينبغي — على العكس من ذلك — أن تتدخل بصفة فعالة في اعداد النظام الديمقراطى الذى يجب أن يسير تحسباً للسودانيون ، هذا مع أن اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ والمادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ كما تطبق جميعها الآن — والتي يحصر البروتوكول على توكيدها وابقائها نافذة المفعول — لا تمنح للحكومة المصرية أية وسيلة للاشتراك في هذه المهمة . ويمتنع النظام الذى يقترحه هذا البروتوكول سيكون حاكم السودان العام هو الذى يقوم وحده باعداد النظام الجديد للحكم في السودان طبقاً للتوجيهات التى تأتية من لندن . وكل ما يمنحه البروتوكول للحكومة المصرية هو ان تخاطب علماً بين حين وآخر من طريق تقارير من الحاكم العام بتقديم السودانييين نحو الحكم الذاتى . يضاف الى هذا ان تقوم الحكومتان في زمن غير محدد — ويبدو أنه بعيد — بتعيين لجنة مشتركة لتطبع تقريراً لتعرف ما اذا كان السودانيون أهلاً لادارة شؤونهم بأنفسهم ولتقدم التوصيات المناسبة ٠٠٠٠٠ .

ومن ناحية أخرى فان الحكومة البريطانية ترفض أن تقطع برأى فى مسألة السيادة وهذا الموقف لا يمكن ان يدور كثيرا فى الوقت الذى توجد فيه الدولتان أن تسلكا سبلا جديدة الى اتفاق يعقد عن رضا حر . فاما أن تقر بريطانيا العظمى حق مصر فى السيادة ، وفى هذه الحالة لا يمكن أن يكون لديها أى اعتراض على الاعتراف به ، واما أن تنازع فيه ، وفى هذه الحالة يجب أن تعلن ذلك ، حتى يعلم الشعب المصرى أن بريطانيا العظمى تنكر عليه العلاقة الوحيدة التى لا تزال تربطه بالسودان فى نفس الوقت الذى يدّلب منه فيه أن يصبح حليفا لها ، وأن يقاسمها التبعات الخطيرة التى تنجم عن المحالفة . لهذه الاعتبارات جميعها لا يسمح الوفد المصرى أن يقبل مشروع البروتوكول المقدم من الوفد البريطانى .

وبقى الوفد المصرى عند مشروعه الذى قدمه فى ٨ يولييه سنة ١٩٤٦ . وعلى أثر ذلك احتدت الأزمة ، ووقفت المفاوضات مرة أخرى . وسافر اللورد ستانسجت والسفير البريطانى معا الى لندن .

لم تياس مصر رغم كل ما بدا من الجانب البريطانى من استمرار على فصل السودان عن مصر . وعرض صدق باشا ان يذهب بنفسه الى لندن للتحدث الى المستربين شخصا . واذا كانت مصر فى حاجة الى تقديم دليل على أنها لم تأل جهدا فى الوصول بالمفاوضات الى غايتها ، وأنهما تلمست كل السبل لانجاحها ، ايثارا للحلول الودية ، وحرصا على استبقاء علاقات الصداقة التى تربطها بالجلترا ، فهذا هو الدليل .

وتحدث صدق باشا فى ٢ اكتوبر سنة ١٩٤٦ المستر بوكر (نائب السفير البريطانى) فى أمر شخوصه الى لندن وابلاغ ذلك للسفير البريطانى ، فقال : " ترغب حكومتى رغبة ملحة فى أن تصل الى اتفاق مع بريطانيا العظمى فى جو من الصداقة والكرامة . وترى مصر ان الالتزامات التى يجب أن تتحملها من جراء المحالفة والاضطراب التى تتعرض لها تعديها الحق فى أن تعتبر أنها يجب أن تعامل على أساس الصداقة والثقة . ويود صدق باشا أن يؤكد للسفير باخلاص تام أن كل حل للمسألة المصرية لا يتخذ فيه أساسا احترام وحدة بشكل ما رمزية لمصر والسودان تتمثل فى تساج واحد *Unité en quelque sorte symbolique de l'Egypte et du Soudan représentée par une couronne unique.*

وفى نطاق مصالح السودانين أنفسهم ، يؤدى حتما الى خيبة أمل ومرارة يترك صدق باشا للسفير أمر تقدير نتائجها . وأنه لظاهر أن رغبة البلدين فى أن يبنيا علاقاتهما على أساس ترضى كلا منهما تفوق كثيرا الاعتبارات التى أشار اليها الجانب البريطانى والتى ظاهرا أنها غير مقبولة من الجانب المصرى . واذا دعا الأمر فسيوجه صدق باشا ومعه رئيسا الحزبين اللذين على رأس النظام الحاضر الى لندن لشرح وجهة نظر مصر المجمععة على مطالبها . فنقل له المستر بوكير عن السفير البريطانى فى ٧ اكتوبر سنة ١٩٤٦ الرد الآتى : " يشكر سير رونالد كامبل شكيرا جزيل دالة صدق باشا على رسالته ، التى بحثها مع المستربين بحثا مستفيضا . وأن الوزير ليرحب مع السرور باقتراح صدق باشا وزميليه زيارة لندن ، وأن يستأنفوا هناك المناقشات بشأن المعاهدة . وهو أيضا يعتقد أنه مع حسن الاستعداد من الجانبين لا بد ان يكون من المستطاع

الوصول سريعا الى اتفاق على المادة الثانية وعلى مسألة الجلاء ان مشروع البروتوكول الخاص بالسودان الذى يتمسك به الوفد المصرى الآن يثير صعوبات كبيرة لا يجد المستر بيغن أن فى وسعه تذليلها . وأنه لمن الواضح أن هذا البروتوكول يرمى الى ما هو أكثر بكثير من الاعتراف بسيادة " رمزية " مع تأكيدات لاستمرار النظام الحالى للإدارة بخير انقطاع . فبأية صيغة يرى صدقي باشا الاعراب عن اعترافنا بسيادة " رمزية " وعن تأكيدات بشأن استمرار ادارتنا ؟ انه من المفيد للمستريين قبل أن يتقابل مع صدقي باشا فى لندن أن يعلم ، على وجه أكثر دقة ، ما يراه صدقي باشا فى هذه النقطة . ويمكن لدولته أن يكون على ثقة من أن المستر بيغن سيكون مستعدا لبحث كل صيغة جديدة يود اقتراحها ، وتعتبر تعبيراً حقيقياً وعملياً عن طلبات المصريين بالشكل الذى وضعها فيه صدقي باشا .

والظاهر ان صدقي باشا ، وقت أن أبلغه المستر بوكرد السفير البريطانى ، عرض عليه مشروعا لبروتوكول بشأن السودان هذا نصه : " اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على الدخول فوراً فى مفاوضات لتسوية مسألة السودان فى نطاق سيادة مصر وتحت تاجها ، متخذين هدفا لهما مصالح السودانين واعدادهم لأن يتولوا بأنفسهم إدارة شؤونهم الخاصة . ويجوز للطرفيين الساميين أن يرسلوا للأراضى السودانية بعثات مشتركة (أو بعثة لكل منهما) بقصد جمع كل البيانات والمعلومات اللازمة . والى أن يعقد اتفاق بشأن السودان بعد الابحاث المشار اليها ، تبقى المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ مع ملحقاتها والفقرتان ١٤ و ١٥ من المذكرات المرافقة للمعاهدة المذكورة نافذة مؤقتا استثناء من المادة الأولى من المعاهدة الحالية " .

وقد رأى ألا يذهب مع صدقي باشا رئيسا حزبى الأغلبية ، وأن يذهب هو الى لندن باعتبار رئيس الحكومة ويستصحب معه وزير خارجيته . وقد صدر فى ٧ اكتوبر سنة ١٩٤٦ بيان من رئاسة مجلس الوزراء يشعر بذلك ، اذ جاء فيه ما يأتى : " وأما فيما يتعلق باختصاص هيئة المفاوضات فليس للرحلة مساس به ، لأن الرحلة ان تمت فلن تكون لأجل المفاوضة ، بل لتبيان اعتبارات تكون قد فاتت ذوى الشأن فى لندن . ومن حق رئيس الحكومة وواجبه أيضا أن يحرص على ان يطرح كل مستند فى القضية على الفريق الآخر ، اذ ربما لا يكون الفريق الآخر قد تبين على وجه الدقة حقيقة الحالة فى مصر وحقيقة مطالبها وأساليبها ومبلغ تمسك الأمة بها ، فطرح كل هذا لن يكون فيه الا الخير والفائدة . وانا ما صادف التوفيق هذه الرحلة فان رئيس هيئة المفاوضات يكون عليه أن يدلى بنتائجها لهذه الهيئة لتمكن من ابداء رأيها ، وعلى رئيس الحكومة - وهو فى الوقت ذاته رئيس هيئة المفاوضات - أن يعد كل المعدات التى تكفل لها ابداء رأيها فيما هو من اختصاصها " .

وسافر صدقي باشا الى لندن مستصحباً معه وزير الخارجية ، بعد أن رأى رئيسا حزبى الأغلبية أن فى سفر الاثنين الضمان الكافى لبيان وجهة النظر المصرية كما اجتمعت عليها كلمة هيئة المفاوضات .

اجتمع الجانبان المصري والبريطاني لأول مرة في لندن ، يوم ١٨ أكتوبر سنة ١٩٤٦ ،
وعقدوا خمس جلسات آخرها في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٦ . وكانت المسائل الرئيسية التي تناولوها
بالبحث ، فاتفقوا عليها هي : (١) المادة الثانية من المعاهدة (٢) بروتوكول الجلاء
(٣) بروتوكول السودان .

أما المادة الثانية من المعاهدة ، فقد اتفق الجانبان بعد مناقشة طويلة ، على ان تقتصر
على حالة وقوع حرب فعلية ، وفي هذه الحالة تلتزم الدولتان المتعاقدتان أن تتخذا بالتعاون
الوثيق فيما بينهما وبعد التشاور العمل الذي قد يعترف بضرورته . ونقلت الفقرة الثانية من
المادة الثانية - وهي الخاصة بحالة وقوع أحداث مهددة لأمن أى بلد من البلاد المجاورة لمصر -
الى آخر المادة الثالثة ، ونص فيها على أن الحكومتين في هذه الحالة تتشاوران بقصد ان تتخذا
بالاتفاق بينهما التدابير التي قد يعترف بضرورتها .

واتفق في بروتوكول الجلاء على أن يتم جلاء القوات البريطانية عن الاراضى المصرية (مصر)
في أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ .

بقى بروتوكول السودان ، وهذا هو الذى استغرق الجزء الأكبر من المناقشات . وهو الذى
يستجزم منه الصعوبات الكبرى فيما بعد ، وسيكون السبب في فشل المفاوضات . ولذلك نتعقبه في
محادثات صدقي - بين بلندن في شئ من التفصيل .

ان من يطلع على محاضر هذه المحادثات ، ليستخلص منها ما الذى كان صدقي باشا
يقصده حقيقة في شأن السودان ، لا يستطيع الا أن يجزم بأنه كان يقصد قيام الوحدة الدائمة
ما بين مصر والسودان ، وأنه كان يعلق أكبر الأهمية على هذه الوحدة الدائمة ، حتى ليعدها
الصميم في المعاهدة ، ولولاها لما قبل التحالف مع إنجلترا وما يجره هذا التحالف من تكاليف
وأعباء جسام . ونعيم الأدلة القاطعة على ذلك من نفس المحاضر التي وضعها الجانب البريطاني
ليسجل فيها ما دار من المحادثات بين صدقي باشا والمستربين في لندن .

بين صدقي باشا منذ الجلسة الاولى أنه يقصد من السيادة "الرمزية" على السودان ألا
تفهم السيادة بمعناها اللفظي بل بمعناها الرمزي ، فلا تكون السيادة سيطرة واستغلالا ، بسبل
هي وحدة موجودة على الدوام تربط السودان بمصر . وننقل ما ورد في محضر الجلسة الاولى

(ص ١٤) في هذا الصدد :

Sedky Pasha explained that the word 'symbolic' was designed to show the attitude of the Egyptian Government towards the question of the sovereignty of the Sudan. The Egyptians did not seek supremacy to exploit the country , nor did they look for material and moral profit. There was, however, unity with the crown of Egypt and a unity of bond which had always existed between the two countries.

ويقول صدقي باشا قبل ذلك ، في مستهل الجلسة الأولى ، ان السيادة هي رمز الوحدة ، وأنه لا يستطيع أن يتصور فصل السودان عن مصر ، وأن المقصود بالرابطة الرمزية هو أن يبتسبى السودان مواليا لمصر على الدوام ، فان مصر بلد يكمل السودان :

But by the present use of the word "sovereignty" they did not mean the bond of the conqueror. Egyptians would be the first to say that any domination was bad. 'Sovereignty' was an emblem of unity. Egypt and the Sudan had such common interests that the separation of the two could not be envisaged... If Mr. Bevin asked why this bond between the two countries should be symbolic only, he (Sedky Pasha) would reply that the Sudan must remain loyal in order to preserve the common interests of the two countries. Egypt was the continuation of the Sudan There must never be hostility between the two, and they must work harmoniously together. (pp.2-3).

ونظرة صدقي باشا في الوحدة ما بين مصر والسودان - وسنراه يكرر هذه النظرية في أكثر مناقشاته مع المستر بيفن - أنها وحدة يستلزمها وجوب موالاة السودان لمصر تحقيقا لمصالحتهما المشتركة ، فالسودان يجب ان يكون مواليا لمصر على الدوام ، وعلى هذا الولاء الدائم تنسب الوحدة الدائمة . ومتى قام هذا الولاء الدائم وقامت معه هذه الوحدة الدائمة ، فان السودان يكون بعد ذلك حراً تمام الحرية في اختيار نظام الحكم الذاتي الذي يرضاه .
وفي المذكرة التي قدمها صدقي باشا للمسترييفن في لندن عن السودان ، نراه يؤكد فيها ان مصر لن تقبل قسم العري التي تربطها بالسودان ، ولن تقبل أن يقع السودان ، ومنه تستمد صيرحياتها ، تحت سلطة أجنبية قد تصبح معادية لمصر :

Egypt will never be able to accept that this bond should be broken and that the Sudan, whence come the sources of life of Egypt, should be able to fall one day under a foreign domination which could prove hostile. (p.26).

وصدقي باشا عندما يتعمك بالوحدة الدائمة ما بين مصر والسودان ، يعتبر أن تأكيد هذه الوحدة هو الأساس الذي تقوم عليه المعاهدة ما بين مصر وإنجلترا ، وأن مصر اذا كانت قد قبلت محالفة إنجلترا مع ما يجز ذلك عليها من تطحيات جسام ، فليس بالكثير على إنجلترا ان تقبل وجهة نظر مصري هذه الوحدة الدائمة :

Sedky Pasha said that the question of the Sudan was the synthesis of the whole treaty. If Egypt undertook great responsibilities in war in Egypt or in neighbouring countries, thus making great sacrifices and freeing British troops, it was not a great thing to ask in return that their point of view on the Sudan should be accepted. - (p.32).

كل هذا فاطح في أن صدقي باشا تقدم لمفاوضة المسترييفن وقد رسخت عقيدته فبسي أن الوحدة التي تقوم ما بين مصر والسودان يجب أن تكون وحدة دائمة ، وأن هذه الوحدة الدائمة هي الأساس الذي بنيت عليه المعاهدة ما بين مصر وإنجلترا ، ولولاها لما قبل التحالف مع الانجليز . فلننظر الآن هل نزل عن شيء من هذه الآراء في محادثاته مع المسترييفن ؟ سنرى

فيما سنقتطفه من المحاضر أن صدقي باشا لم يتزعزع عن آرائه هذه ، ولم يسلّم مطلقاً بأن يكسبون للسودان حق الاستقلال عن مصر ، بالرغم مما بذله المستر بيغن نفسه من جهود لحمله على هذا التسليم . وإذا أمعن المستر بيغن نفسه في الالاحاح عليه أن يعترف بهذا الحق للسودان ، تراه يتخلص من كل ذلك تارة بقصر هذا الحق على العلاقة فيما بين مصر والسودان مما لا يعنى انجلترا في كثير ولا في قليل ، وطورا بتعليق الحق على رضا مصر مما يجعله حقا صوريا لا غناء فيه .

أما المستر بيغن فقد كان يعنيه أولا - في اعترافه بالوحدة ما بين مصر والسودان - ألا يكون هذا الاعتراف سببا في أى تغيير يقع في النظام الإداري القائم في السودان ، فلا تتخذ منه مصر ذريعة للمطالبة بحق في الإدارة أكبر ، وألا يكون مهيئا للمطالبة بجلاء القوات البريطانية عن السودان . هذان الأمران كان المستر بيغن يعنى بهما كل العناية ، ويطلب فيهما من صدقي باشا - أكثر من مرة - بيانات صريحة . فكان صدقي باشا يجيبه الى ما طلب ، ويقطع له أن وحدة مصر والسودان لا تعنى تغييرا في الإدارة - إلا اذا وقع اتفاق على هذا التغيير بين مصر وانجلترا - ولا تعنى أن يكون لمصر حق المطالبة بجلاء القوات البريطانية عن السودان ، حتى اذا اطمان المستر بيغن على هذين الغرضين ، انتقل الى غرض ثالث هو ألا تكون الوحدة ما بين مصر والسودان دائمة ، وألا تمنع هذه الوحدة حق السودان في أن يستقل عن مصر . يدخسل المستر بيغن الى هذا الغرض تدرجا ، وكأنه قلق يخشى ألا يقر له صدقي باشا به ، فاذا ما تحققت مخاوفه وأنكر صدقي باشا على السودان حق الاستقلال عن مصر ، لجأ المستر بيغن الى الالحاح ليحمله على العدول عن هذا الانكار ، وكلما زاد الحاحا زاد صدقي باشا تخلصا من الجواب . ولا يستطيع المستر بيغن أن يأخذ على صدقي باشا عبارة واحدة يعترف فيها بحق السودان في الاستقلال عن مصر دون أن يكون ذلك برضا من مصر ، أو دون أن يكون مقصورا على العلاقة فيما بين مصر والسودان من غير أن يجاوزها الى العلاقة ما بين انجلترا ومصر . وما نحن نثقل شيئا من هذا الحوار :

بدأ المستر بيغن يسأل صدقي باشا عما اذا كانت الوحدة التي يتمسك بها بين مصر والسودان تتعارض مع بقاء النظام القائم في السودان . فأجاب صدقي باشا : " الى أن تتفق بريطانيا العظمى ومصر على نظام الحكم الذاتي الذي يتخذه السودان ، يبقى النظام الحالي للإدارة " (ص ١٦) .

ثم يسأل المستر بيغن هل اذا اعترف لملك مصر بالسيادة على السودان ، ألا يعطى هذا لمصر حقا أكبر للدخول في الإدارة . فيجيب صدقي باشا بالنفي (ص ١٧ - ص ١٨) .

ويسأل المستر بيغن بعد ذلك هل تتأثر قوة الدفاع السودانية بهذا الاعتراف . فيقول صدقي باشا لا يحدث أى تغيير في السودان (ص ١٩) .

هذا هو ما يعنى المستر بيغن في المقام الأول ، قد اطمان عليه : ألا يحدث أى تغيير في النظام الإداري ، وألا تكون هناك مطالبة بجلاء الجيوش البريطانية عن السودان .

والآن هو ينتقل الى الأمر الثالث - ألا تكون الوحدة مانعة من حق السودان في طلب استقلال عن مصر - فيقرب منه في كثير من الحذر ، بل هو يؤثر عندما يوضح السؤال لأول مرة أن يفرضه محلولاً ، حتى يستعين في هذا الأمر بشي من الأبحاث ، فيقول : إذا اختار السودانيون الاستقلال فالأمر واضح . أما إذا لم يختاروا إلا الحكم الذاتي ، فذلك هو الذي يجعل مركز الحكومة البريطانية بالغ الصعوبة . وأنه ليشعر أن هذا هو الموقف الذي تحاول مصر أن تجره اليه :

Mr. Bevin said that if the Sudanese opted for independence the issue was clear; if only for self-government the situation for His Majesty's Government would be very difficult. He had the impression that that was the position in which Egypt was trying to put him. (p.19).

فلا يعلق صدقي باشا في اجابته بشي على "وضح الأمر" فيما إذا اختار السودانيون الاستقلال . بل يكتفى بأن يقول : ان الحكومة البريطانية هي البادئة في الكلام عن الحكم الذاتي للسودان . ثم يواصل الكلام في هذا القرض الآخر - فرض اختيار السودانين للحكم الذاتي - وهو الفرض الذي تظاهر المستر بيغن باعتقاده أنه هو أصعب الفرضين . ولا يقول كلمة واحدة عن الفرض الأول - فرض اختيار السودانين للاستقلال - وهو الفرض الذي يقول عنه المستر بيغن أنه فرض "واضح" .

لم تجد إذن هذه المحاولة في استخلاص جواب مرض من صدقي باشا عن حق السودان في طلب الاستقلال . وليس الأمر من "الوضوح" بالقدر الذي يريد المستر بيغن أن يصوره . فلا يسد من وضع السؤال بطريق مباشر ، وفي صراحة تامة . وهذا ما فعله المستر بيغن بعد قليل ، إذ قال : إذا اختار السودانيون الاستقلال ، فإن سيادة مصر تنتهي جتما . أليس مطلب مصر أن تبقى

السيادة عند قيام الحكم الذاتي ، ثم أليس المعترف به أن يكون للسودانيين حق البت في الأمر ؟

Mr. Bevin pointed out that, should the Sudanese decide on independence, Egyptian sovereignty must necessarily go. Was it the Egyptian claim, he asked, that sovereignty would remain after self-government had been arranged, and was it recognised that the right of decision would rest with the Sudanese? (p.20).

وإذا كان صدقي باشا يرى أن يكون للسودانيين حق الاستقلال عن مصر ، فإن هذا هو الوقت الذي كان يجب أن يفصح فيه عن هذا الرأي ، فقد دعاه المستر بيغن الى الإفصاح من رايه ، ووضع السؤال واضحاً صريحاً . ولكن صدقي باشا لا يقول شيئاً من ذلك . بل هو يشير الى أن هنساك سنين طويلة لا بد أن تنقضي قبل أن يدرك السودانيون الحكم الذاتي . ثم لا يكتفى بهذه الإجابة ، بل يضيف في صراحة تامة : " ان مصر لا تستطيع أن تتصور وجود بلد معاد على حدودها . ويجب أن يبقى السودان دائماً الجار الموالي " .

Sedky Pasha replied that he thought it would be many years before self-government was attained. Egypt could not envisage a hostile country on her borders, and the Sudan must always remain a friendly neighbour. (p.20).

وقد قد منا أن نظرية صدقي باشا في الوحدة ما بين مصر والسودان أنها وحدة تنقسم على وجوب موالاته السودان لمصر . وهو عندما يتكلم عن ولاء السودان الدائم ، إنما يقصد الوحدة الدائمة . وهذا ما فهمه المستر بين من اجابة صدقي باشا . أي أن صدقي باشا لا يسلم للسودانيين بالحق في طلب الاستقلال عن مصر . وهذا هو الذي كان يخشاه . فلم يسبق اذن الا الحاجة والالاحاح في أن يكون للسودان حق الانفصال عن مصر . وسرعان ما يعهد المستر بين الى هذا الأسلوب ، فيقول لصدقي باشا وهو يحاوره : " ولكننا في بريطانيا العظمى نشهد في أن يكون للشعب التابع ، الذي بلغ مرتبة الحكم الذاتي ، حق الانفصال اذا أراد " . وطوبى الهند مثلا حديثا على هذا الأمر . فيجيب صدقي باشا أنه يوافق على ذلك ، ولكن حق الانفصال يكون في هذه الحالة مبنيا على رضا مصر .

Sedky Pasha agreed, but he pointed out that the right of secession would be a voluntary action on the part of Egypt. (p.20)

ثم يضيف صدقي باشا لتخفيف وقع الاجابة على المستر بين : " على أن مناقشة هذه الشؤون سابقة لأوانها كثيرا ، ولا يستطيع الانسان ان يتبأ عن مستقبل بعيد " . وهذه الاجابة لا تشفى غليلا . ولذلك يطلب المستر بين أن يكون الموقف واضحا تماما ، فيسأل صدقي باشا عما اذا كان للسودانيين حق طلب الانفصال عن مصر ، ويقول انه من الواجب أن يعطوا هذا الحق في صراحة تامة . فلا يسلم صدقي باشا للمستر بين بذلك ، بل يقول ان هذه مسألة لم يخزن وقت حلها ، وأن أولادنا هم الذين سيقع على عاتقهم عبء هذا الحل . هذا الى أن هيئة الأمم المتحدة آخذة في بحث هذه المسائل تتلمس لها الحلول . فيقول المستر بين انه لا يريد منذ الآن أن يخل أيدي هؤلاء الأولاد عندما يحين الوقت الذي يتلمسون فيه حل هذه المسألة . وأنه يريد أن يتلقى تأكيدا في أن المعاهدة لم تثقل ياب الاستقلال في وجوب السودانين الى الأبد . وأنه يوجه نظر صدقي باشا الى أن مصر وانجلترا تتعاقدان الآن على مستقبل شعب ثالث . وأنه يريد أن يكون واضحا للشعب البريطاني أن قرارا لم يتخذ يخل بحق تقرير المصير . فيجيب صدقي باشا - وقد نقل الموضوع من دائرة العلاقة فيما بين مصر وانجلترا الى دائرة العلاقة فيما بين مصر والسودان - أنه لا يشك في أن السودان يستقل اذا وصل الى درجة معينة من التقدم . وأن الشعب الذي يريد الاستقلال لا يرتبط بما يكتب في المعاهدات ، ولا يحول دون بغيته ما يسجل في الأوراق . وهذا مبدأ انعقد عليه الاجماع ، فلا يصح أن يسجل في معاهدة . ثم ان مشروع المعاهدة بين مصر وانجلترا قائمة على أساس ميثاق الأمم المتحدة ، والميثاق يقرر مبدأ استقلال الشعوب ، فما الحاجة اذن أن تكرر المعاهدة ما هو مكتوب في الميثاق ؟ فيطلب المستر بين وقتا للتفكير

وصدقي باشا في اجابته هذه يعجز ، في شأن استقلال السودان ، بين علاقة مصر بانجلترا وعلاقتها بالسودان . ففي علاقة مصر بانجلترا لا يكون للسودان حق طلب الانفصال عن مصر ،

ولا تستطيع إنجلترا ان تنسب نفسها ازا" مهر تدافع عن هذا الحق للسودان . أما في علاقة مصر بالسودان فالأمر يختلف ، ولا شئ" يمنع السودانين من أن يطالبوا الانفصال عن مصر اذا أرادوا ذلك ، على أن تكون هذه المسألة داخلية بين مصر والسودان ، لا تعنى إنجلترا في كثير أو نسي قليل ، واذن لا يصح أن تكون محلا للتعاقد في معاهدة بين مصر وإنجلترا .

ونورد هنا - منقولاً بالنسبة عن المحاضر التي سجلها الجانب البريطاني (ص ٢١ - ص ٢٢) -

ما لخدماء من الحديث فيما تقدم لأهميته :

Mr. Bevin insisted that the situation should be made perfectly clear. He asked Sedky Pasha to say if the Sudanese were being given a chance to be free, or if the Egyptians were seeking a lasting settlement of sovereignty. It must be quite clear that the Sudanese were free to renounce the sovereignty of Egypt if they so wished. Great Britain has hold a position in the Sudan which she was being asked to surrender, and before she did so he must be perfectly clear on this particular point.

Sedky Pasha replied that nothing in the Sudan would be changed vis-à-vis England. On the question of sovereignty he felt it was impossible to speak now. No one knew what developments would be taking place over the next half-century, and he felt that the question Mr. Bevin had asked him was a matter for our children to decide. Furthermore, the United Nations Organisation was discussing all these things and seeking their solution. There was a forward movement of ideas and in his opinion it was not possible to look so far ahead.

Mr. Bevin asked for provision for these difficulties to be made now, and said he sought to avoid handicapping our children when the time came to seek a solution to this problem. He said frankly he must have an assurance that a situation was not created where the Sudanese could never be independent. He pointed out to Sedky Pasha that the Egyptians had sought to embody in a protocol between two Powers the future of a third party to which Great Britain and Egypt would feel committed in the future. He repeated that the position must not be brought about in which the Sudan, struggling for independence, would forever be under Egypt. He wanted to make it quite clear to the British people that nothing was being done to prejudice the right of self-determination.

Sedky Pasha replied that if the Sudanese reached a certain point of development they would surely become independent. Nothing on paper could prejudice the right of independence not could it bind a people in search of liberty. It was a universal principle and not a matter of incorporation in a treaty. He went on to say that as the proposed treaty was based on the United Nations Charter, which affirms the independence of nations, he felt it unnecessary in any new agreement to repeat what had already been specified in the United Nations Charter.

Mr. Bevin felt that the reference to the spirit of the Atlantic Charter should be incorporated in the treaty.

Sedky Pasha felt that this was already covered in the preamble.

Mr. Bevin asked for time to study the matter further.

والذى يؤكد ان المستر بيفن لم يطمئن الى أنه قد حصل على جواب مرض من صدق باشا بشأن حق السودانين في أن يطلبوا الانفصال عن مصر، أنه عاد في الجلسة الثالثة الى هذا الموضوع، فسأل صدق باشا عما اذا كان يقصد أن يكون للسودانيين حق المطالبة بالاستقلال، فرجع صدق باشا الى اجابته المعهودة من أن السودان حيوى لمصر وأنه يجب أن يكون مواليا لها. وزاد على ذلك أن قال ان المصريين، في مطالبتهم بالوحدة، لا يطلبون أن يعترف لهم بحق جديد، بل كل ما يطلبون هو عدم الاخلال بالحق الموجود.

Mr. Bevin asked whether Sedky Pasha meant that when it came to the question of self-government or independence, then the Sudanese would also be free to determine their own sovereignty as well? Sedky Pasha replied that as explained in his note there was no doubt that the Sudan was vital to Egypt, and must be friendly to Egypt. (p.30). The Egyptians were not claiming rights or recognition of something new. They only asked that something already existing should be disturbed. (p.31).

ولما رجع المستر بيفن للموضوع مرة أخرى في الجلسة التالية، وطلب ان يضيف عبارة "بعد التشاور مع السودانين" مراعاة لبدا حق تقرير المصير، احتاط صدق باشا للأمر، وسأل المستر بيفن هل التشاور مع السودانين من شأنه ان يخل بما أعطاء مشروع المعاهدة للطرفين المتعاقدين (مصر وانجلترا) في أن يكون لهما وحدهما، بمقتضى اتفاق فيما بينهما، حق البت في الامر. فأجاب المستر بيفن ان لهما وحدهما حق البت في الأمر، ولكن بعد استشارة السودانين. فعلم صدق باشا من ذلك أن أمر انفصال السودان عن مصر مرهون برضا مصر نفسها، فاطمان وسجل ما سمعه، ووافق بعد ذلك على الاضافة التي اقترحتها المستر بيفن:

Sedky Pasha asked whether this affected the intention of the draft that the objective should be realised in full common agreement between the two Contracting Parties, which meant that the decision lay with these two parties. Mr. Bevin said that this was not the intention, but there should be consultation of the Sudanese before the two contracting parties reached their agreement. Sedky Pasha took note of this, and agreed to the proposed insertion with the substitution of "after consultation" for "in consultation". This would make the point clear. Mr. Bevin agreed. (p. 36-37).

هذه هي المعادلات التي دارت بين المستر بيفن وصدق باشا في لندن بشأن الوحدة الدائمة بين مصر والسودان، نرى منها أن صدق باشا لم يسلم مطلقا - في الملاقة ما بين الدولتين المتفاوضتين - بأن يكون للسودان حق الانفصال عن مصر، ولم يرفض أن يكون هذا الحق محلا للتعاقد بين مصر وانجلترا. واذا كان قد تكلم عن استقلال السودان واحتمال وقوعه، فانه لم يتكلم عن هذه المسألة الا باعتبار أنها مسألة داخلية بين السودان ومصر، لا شأن لانجلترا بها، فلا يجوز ان يتعاقد عليها مع انجلترا. وهو نفسه يذكر ذلك في صراحة ووضح في المرد الذي أرسله للحكومة البريطانية في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٦ - وسيأتى ذكره فيما يلى - فيقول:

ومن الجائز مستقبلا أن يفضل السودانيون الاستقلال على الوحدة ، وحينئذ تتخذ مصر القرار الذي عليه عليها روابط الأخوة التي تجمعها بالسودان . ولكن الاستقلال مسألة ثومية لا تعنى إلا الشعب الذي يطالب به والدولة التي ينبغي أن يرجع إليها أمر منحه وإقراره ، وليس لأية دولة أخرى ، حتى ولو كان لها الحق في إدارة هذا الشعب ، أن تتدخل لتطالب بالاستقلال باسم شعب لم تتوفر له أهلية المطالبة به .

لذلك يكون صدقى باشا على حق ، عندما رجح الى مصر وطبع مذكرة في موضوع المعاهدة ، أن يكتب في شأن الوحدة الدائمة بين مصر والسودان ما يأتي : " لقد بينت في وضح في مناسبات متعددة أننا نرغب في أن يتولى السودانيون إدارة شؤونهم بأنفسهم ، وأنه ليس في ذلك ما يتناقض مع ما لمصر من حق السيادة على السودان . ولكن ما كان يشغل بال مستر بن على الخصبوص احتمال أن يطالب السودانيون بالاستقلال . فقد كان يرى في بدء المحادثات أن عليه التزامات قبل السودانيين ، ولا يستطيع أن يربطهم بمصر برباط لا تفصم عراه . لذلك كان يرى أن يدخل في المعاهدة نصا يتضمن تأكيدات للسودانيين عن مسألة الاستقلال ، وقد نص في أحد المشروعات المقدمة من الجانب البريطاني على أن أحكام البروتوكول لا تمنع السودانيين من أن يختاروا نسي المستقبل نظاما يتضمن استقلال بلادهم استقلالا كاملا وفقا لأحكام ميثاق الاطلنطي . ولكنني حذفنا هذا النص ، ورفضت رفضا باتا أن ترد في البروتوكول أية إشارة تفيد التنازل ، ولو بطريق الغرض ، عن سيادة مصر على السودان . لقد بينت لمستر بن أنه لا يتصور أن يطالب السودانيون يوما ما بانفصالهم عن مصر ، وأن هذا على كل حال مجرد فرض قد لا يقع الا في المستقبل البعيد ، بينما الاتفاق بين مصر وبريطانيا العظمى حدد له مدة عشرين سنة ، بانتهاءها يسترد كل بلد حريته ، كما أوضحنا له من جهة أخرى أنه اذا أثبتت هذه المسألة فان مصر على استعداد لحلها مسرع السودان بروح تسود الصداقة الكاملة طبقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة . غير أن مستر بن مسع استبعاد فكرة الاستقلال والتنازل فيما بعد عن السيادة المصرية كان يريد أن يعطى السودانيين تأكيدات عن مصيرهم ، لذلك أصر على أن يضمن البروتوكول إشارة عن النظام المقبل للسودان . ان كلمة نظام (statut) ليس لها تعريف قانوني يحددها كعبارة (self-government) بل هي كلمة عامة تتسع لشتى التفسيرات تبعا للمناسبة التي تستعمل فيها . وثلاثيا للعيوب التي قد تنشأ من عدم وجود تعريف لكلمة نظام (statut) انتهى الجانب المصري بعد بحث مختلف الصيغ الى اختيار الصيغة الواردة في البروتوكول ، وهي الصيغة التي وافق المستر بن في نهاية الأمر على قبولها . وهذه الصيغة ترتب على الحكم الذاتي الحق للسودانيين في أن يختاروا نظام الحكم في المستقبل . واذن فان هذا النص لا يمنع السودانيين بادي الامر الحكم الذاتي ثم يمنحهم فيما بعد شيئا يخرج عن نطاق الحكم الذاتي ، وهو حق اختيار نظام سياسي دولي قد يتضمن الانفصال عن مصر ، بل على العكس ان هذا النص يبين بجلاء أن حق اختيار نظام الحكم في المستقبل انما يأتي كنتيجة تبعية لتطبيق الحكم الذاتي . ولما كان الحكم الذاتي لا يمدوان يكون استقلالا اداريا ، فان النظام المقبل لا يمكن أن يتجاوز الحدود المرسومة للاستقلال الذاتي ،

ولا يمكن أن يكون سوى مجرد نظام إداري أو استقلال داخلي . هذا إلى جانب أنه إذا أُريد
الادعاء بأن نظام الحكم المقبل (statut futur) المنصوص عليه في البروتوكول هو
نظام سياسي دولي ، فإن في ذلك ما يتعارض مع صريح نص البروتوكول نفسه . فإن البروتوكول
يوضح أن سياسة الحكومتين المتعاقبتين " ستجرى في نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج
واحد هو التاج المصري " ، وأذن تكون هذه السياسة خاضعة لمبدأ سيادة مصر . وعلى ذلك
لا يمكن أن تتضمن هذه السياسة تدابير تتعدى حدود السيادة ، أو تخرج عن نطاق وحدة
البلدين تحت تاج واحد ، وفي ذلك ما ينفي حق الانفصال أو حق مطالبة السودانيين بقطوع
رابطة السيادة التي لمصر عليهم . وزيادة على ما تقدم ، فإن الفقرة الثانية من البروتوكول تضمنت
أن نظام الحكم المقبل سيتقرر باتفاق المتعاقدين بعد استشارة السودانيين . فإذا كان حقيق
اختيار نظام الحكم في السودان المتفرع عن الحكم الذاتي يشمل حق السودانيين في الانفصال عن
مصر ، فإنه من الواضح أن نظام الاستقلال التام إذا ما اختاره السودانيون يجب أن يتم بسيدون
تدخل مصر ، لا أن يكون بموافقة الحارفين المتعاقدين بمجرد استشارة السودانيين . ومهما يكن
وجه التفسير الذي يراد أن يعطى للنصوص الحالية ، فإن سيادة مصر على السودان لا يمكن أن
تزل إلا بمقتضى تنازل صريح يصدر من مصر في المستقبل ، وذلك إما عقب ثورة يقوم بها الشعب
السوداني أو انفصال بالقوة فترضخ له مصر ، وأما بتنازل اختياري وذلك في حالة التسليم جدلاً بأن
للسودانيين حق إعلان رغبتهم في الاستقلال على ما في ذلك من الخروج على أحكام البروتوكول .
فالواقع أنه ليس للسودانيين بمقتضى نص البروتوكول حق المطالبة بالانفصال . يضاف إلى هذا أن
النص على التنازل عن سيادة مصر وإنهاء هذه السيادة ولو بالنسبة للمستقبل ليس مما يجوز درجه
في بروتوكول من هذا القبيل يلحق بمعاودة ثنائية . إن إحداث مثل هذا التغيير الخطير في
علاقة مصر بالسودان لا يمكن أن يتم إلا بإعلان صريح ورسى يعلن أولاً للشعب السوداني ويجوز
قبوله ، ثم يعلن بعد ذلك إلى جميع الأمم المتحدة . إن سيادة مصر قائمة قبل المعاهدة وذلك
بالنسبة لجميع الدول . وقد تضمن البروتوكول موافقة بريطانيا العظمى على هذا الوضع فيما يتعلق
بها ، فهو لم ينشئ هذه السيادة .

+ +

تم الاتفاق إذن بين المستر بفن وصدقي باشا على مشروع معاهدة وبروتوكولين أحدهما
للجلاء والآخر للسودان ، ولم يوقع الجانب المصري على هذه الوثائق إلا وهو على أتم اليقين أنه لم
يسلم بجواز انفصال السودان عن مصر ، بل على العكس من ذلك قد أيقن أن الجانب البريطاني
هو الذي اعترف بالوحدة الدائمة التي تقوم بين مصر والسودان .

والحق بمشروع المعاهدة والبروتوكولين مشروع محضر متفق عليه خاص بالجلاء ، يشتمل على ست
فقرات : تقضي الفقرة الأولى بتقديم مصر المصونة والتسهيلات التي تحتاج إليها بريطانيا في تنفيذ
أحكام بروتوكول الجلاء . وتقضي الفقرة الثانية بأن الموظفين البريطانيين للمحطات اللاسلكية

في العباسية والمعادي وهليوبوليس يبقون في محطاتهم حتى يعثر على مكان آخر لهذه المحطات ، على أن يتم ذلك في أسرع وقت ممكن . وتقضى الفقرة الثالثة بأن المتاد الحرى الذى تركه انجلترا في مصر يتفق عليه فيما بين الحكومتين بعد استشارة كل حكومة لخبرائها . وتقضى الفقرة الرابعة بأن الشروط المالية التى تحصل في مقابلها الحكومة المصرية على شئ من الأجهزة أو المخازن أو المعدات أو وسائل المخابرات تكون محلا لمناقشات مقبلة فيما بين الحكومتين . وتقضى الفقرة الخامسة بأنه حتى يتم الجلاء طبقا لأحكام البروتوكول تبقى القوات البريطانية متمتعة بحقوقهم الحالية في المرور بمصر والخليان فوقها . ومن المفهوم أن الحكومتين بعد توقيع معاهدة التحالف سيتفاوضان بغرض الوصول الى اتفاق على حق المرور الذى ستمتع به الطائرات البريطانية في جو مصر بعد اتمام الجلاء . وستعامل بالمثل الطائرات المصرية فتتمتع بحق المرور في جو بريطانيا . وتقضى الفقرة السادسة بأن الفاء معاهدة سنة ١٩٣٦ لا يؤثر في مركز كل من الطرفين من حيث حقوقهما وواجباتهما الحالية بمقتضى هذه المعاهدة وقت نفاذ المعاهدة الجديدة التى ألغتها . وقد وقع كل من الجانب المصرى والجانب البريطانى على هذه الوثائق بالأحرف الأولى من أسمائهما ، في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٤٦ ، على أن تقدم للحكومة المصرية لتتخذ في الموافقة عليها . وصدرت الوثائق بالعبارة الآتية : " اتفق على أن الوثائق المرافقة قد أعدت فقط قيد النظر فيها فيما بعد ، على أنه اذا قدمت رسميا من الحكومة المصرية دون أى تغيير ، فان المستر بن سيزكيها لدى حكومة صاحب الجلالة البريطانية " .

ونورد هنا ، للتسجيل ، نصوص هذه الوثائق ، أى نصوص مشروع صدق - بن ، مقارنة

بنصوص المشروع الذى قدمته هيئة المفاوضة المصرية في ٨ يولييه سنة ١٩٤٦ .

مشروع صدق - بن	مشروع هيئة المفاوضات المصرية : ٨ يولييه سنة ١٩٤٦
<p><u>المادة الاولى</u></p> <p>ينتهى العمل بمعاهدة التحالف الموقع عليها في لندن في ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ ، وكذلك الحظر المتفق عليه والمذكرات والاتفاق الموقع في ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ بشأن الاعفاء والميزات المرفقة بها ، وذلك بمجرد سريان المعاهدة الحالية .</p> <p><u>المادة الثانية</u></p> <p>اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان نسي حالة ما اذا أصبحت مصر محلا لاعتداء مسلح او في حالة ما اذا أصبحت المملكة المتحدة مشتبكة في حرب نتيجة لاعتداء مسلح على الدول المتاخمة لمصر ، يتخذان بالتعاون الوثيق فيما بينهما وبعد التشاور ، العمل الذى قد يعترف بضرورته ، وذلك الى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لاعادة السلم .</p>	<p><u>المادة الاولى</u></p> <p>(نص مطابق)</p> <p><u>المادة الثانية</u></p> <p>في حالة ما اذا وقع على مصر اعتداء مسلح او في حالة وقوع اعتداء مسلح ضد بريطانيا العظمى في البلاد المتاخمة لمصر ، يتشاور الطرفان الساميان المتعاقدان فورا لأجل اتخاذ أى عمل مشترك يريان ضرورته ، وذلك حتى يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لاعادة السلم الى نصايه .</p>

المادة الثالثة

رغبة في كفالة التعاون والمساعدة المتبادلة بين الطرفين الساميين المتعاقدين ، وتمكيننا لتنسيق التدابير الواجب اتخاذها للدفاع المشترك عنهما ، اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على إنشاء لجنة مشتركة للدفاع مؤلفة من السلطات العسكرية المختصة في الحكومتين يساعد بها الممثلون الآخرون الذين تعينهم الحكومتان .

وهذه اللجنة هي هيئة استشارية اختصاصاتها أن تدرس - بقصد أن تقترح على الحكومتين التدابير الواجب اتخاذها - المسائل الخاصة بالدفاع المتبادل للطرفين الساميين المتعاقدين في البر والبحر والجو بما في ذلك مسائل القتاد والمستخدمين المتصلة بها ، وبصفة خاصة المقتضيات الفنية لتعاونهما والخطوات الواجب اتخاذها لتمكين القوات المسلحة للطرفين الساميين المتعاقدين من أن تكون قادرة على أن تقاوم الاعتداء بطريقة فعالة .

وتجتمع اللجنة للقيام بهذه المهام كلما دعت الضرورة . وللجنة ، إذا ما دعت الحاجة ، أن تبحث أيضا ، بناء على دعوة من الحكومتين وعلى أساس البيانات المقدمة منهما ، الآثار العسكرية التي قد تنشأ عن الموقف الدولي ، وبخاصة الآثار التي قد تنشأ عن الأحداث التي قد تهدد أمن الشرق الأوسط . ويتعلق سبق بالحكومتين في حالة وقوع أحداث مهددة لأمن أي بلد من البلاد المجاورة لمصر أن تتشاورا . بقصد أن تتخذا ، بالاتفاق بينهما ، التدابير التي قد يعترف بضرورتها .

المادة الرابعة

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان ألا يبرما تحالفا أو يشتركا في أي حلف موجه ضد أحدهما .

المادة الخامسة

ليس في أحكام هذه المعاهدة ما يمكن أن يمس بأي حال من الأحوال الحق - وحيث والالتزامات المترتبة أو التي قد تترتب لأحد الطرفين الساميين المتعاقدين أو عليه بحق ميثاق الأمم المتحدة .

المادة الثالثة

رغبة في كفالة التعاون والمساعدة المتبادلة بين الطرفين الساميين المتعاقدين ، ولكي يتاح بصفة خاصة أحكام تنسيق التدابير الواجب اتخاذها للدفاع المشترك عنهما ، اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على إنشاء لجنة مشتركة للدفاع مؤلفة من السلطات العسكرية المختصة في الحكومتين يساعد بها الممثلون الآخرون الذين تعينهم الحكومتان .

ويكون اختصاص اللجنة أن تدرس - بقصد أن تقترح على الحكومتين التدابير الواجب اتخاذها - المسائل الخاصة بالدفاع المتبادل للطرفين الساميين المتعاقدين في البر والبحر والجو وما يتصل بذلك من مسائل القتاد والعمال وبصفة خاصة الأوضاع الفنية لتعاونهما والتدابير الواجب اتخاذها لكي يتاح للقوات المسلحة للطرفين الساميين المتعاقدين أن تكون قادرة بالفعل على مقاومة الاعتداء .

وتجتمع اللجنة كلما دعت الضرورة إلى قيامها بهذه المهام . وتجتمع أيضا بناء على دعوة الحكومتين لتبحث - إذا اقتضى الحال - الآثار العسكرية للموقف الدولي ، وبخاصة كل الحوادث التي قد تهدد الأمن في الشرق الأوسط ، وتقدم للحكومتين الترميمات المناسبة في هذا الشأن .

المادة الرابعة

(نص مبدئي سابق)

المادة الخامسة

(نص مطابق)

المادة السادسة

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن أي خلاف ينشأ بينهما بصدد تطبيق أحكام المعاهدة الحالية أو تفسيرها ، ولا يتسنى لهما حله بمفاوضات مباشرة ، يسوى طبقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ، وذلك مع عدم الإخلال بالتصريحات التي أعلنها كل من الطرفين الساميين المتعاقدين بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من نظام محكمة العدل الدولية .

المادة السابعة

يصدق على المعاهدة الحالية ، ويتبادل التصديق عليها في القاهرة في أقرب وقت . ويبدأ بتنفيذها من تاريخ تبادل التصديق عليها . وتبقى المعاهدة الحالية سارية لمدة عشرين عاماً من تاريخ بدء سريانها ، وتظل بعد ذلك سارية إلى أن ينقضى عام على إعلان أحد الطرفين الساميين المتعاقدين للأخسر بانهايتها بالطرق الدبلوماسية .

بروتوكول الجلاء

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن جلاء القوات البريطانية عن الأراضي المصرية (مصر) يجب أن يكون قد تم تماماً في أول سبتمبر سنة ١٩٤٦

ويجب أن يتم الجلاء عن مدينتي القاهرة والاسكندرية وكذلك عن الدلتا قبل ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ . ويجب أن يسير الجلاء بصفة مطردة مستمرة عن بقية الأراضي المصرية خلال المدة التي تنتهي في التاريخ المحدد في الفقرة الأولى من هذا البروتوكول .

ويستمر تطبيق أحكام اتفاق ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ الخاص بالاعفاءات والميزات بصفة مؤقتة على القوات البريطانية في خلال مدة انسحابها من مصر .

وكل تعديل في هذا الاتفاق قد تدعو إليه الضرورة بسبب وجوب انسحاب الجيوش البريطانية من الدلتا والمدينتين المذكورتين قبل ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ يسوى باتفاق أخير بين الحكومتين تجري المفاوضة بشأنه قبل حلول هذا التاريخ .

المادة السادسة

اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على أن أي خلاف ينشأ بينهما بصدد تطبيق أحكام المعاهدة الحالية أو تفسيرها ، ولا يتسنى لهما حله بمفاوضات مباشرة ، يسوى طبقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة .

المادة السابعة

(نص مطابق)

بروتوكول الجلاء

(لم يوضع نص لبروتوكول الجلاء ، ولكن المفهوم أن هيئة المفاوضات المصرية تفهم نص بروتوكول صدق - بفرن على أن تكون مدة الجلاء النهائي سنتين لا أكثر) .

بروتوكول السودان

ان السياسة التي يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان باتباعها في السودان في نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ستكون اهدافها الاساسية تحقيق رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم واعدادهم اعدادا فعليا للحكم الذاتي وتبعاً لذلك ممارسة حقوق اختيار النظام المستقبلي للسودان . والسى ان يتسنى للطرفين الساميين المتعاقدين ، بالاتفاق التام المشترك بينهما ، تحقيق هذا الهدف الاخير بعد التشاور مع السودانيين ، تظلل اتفاقية سنة ١٨٩٩ مارية وكذلك المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ مع ملحقها والقرارات من ١٤ الى ١٦ من المحضر المتفق عليه المرافق للمعاهدة المذكورة نافذة ، وذلك استثناء من حكم المادة الاولى من المعاهدة الحالية .

بروتوكول السودان

يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بالدخول فوراً في مفاوضات بقصد تحديد نظام الحكم في السودان في نطاق مصالح الاهالى السودانيين على اساس وحدة وادى النيل تحت تاج مصر .

ورجع صدق باشا الى القاهرة ، وبدأ بعرض مشروعه على مجلس الوزراء على الوجه الذى فهم به بروتوكول السودان . فأقره المجلس . ثم عرضه على هيئة المفاوضة المصرية ، فناقشت المقترحات التى تضمنها وبحثها بحثاً مبدئياً أثبتت خلاله جملة اعتراضات من بعض الاعضاء . ثم عقدت الهيئة اجتماعاً آخر استأنفت فيه البحث فى ضوء المذكرة التى أعدها صدق باشا للرد على الاعتراضات التى أبدت فى الجلسة الاولى . وقد تبين من البحث والمناقشة فى هذا الاجتماع أن سبعة من أعضاء الهيئة - وهم أغلبية - لا يرون اقرار المقترحات على صورتها المعروضة . وقد بنوا رأيهم على الاسباب الآتية (كما نشرت فى الصحف) : (١) الفقرة الثانية من المادة الثانية (وهى الخاصة بحالة تهديد سلامة دولة مجاورة) من المشروع البريطانى - وهى الفقرة التى رفضتها الهيئة بالاجماع - أضيفت فى مشروع صدق - بنى الى آخر المادة الثالثة بما يحقق كل معناها . (٢) تقديراً لمدّة الجلاء بأجل نهايته أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ تقديراً مبالغ فيه ، إذ الجلاء يستطيع فى أقل من هذا الأجل . (٣) فى بروتوكول السودان كما جاء فى مشروع صدق - بنى تقرّر الفقرة الاولى وحدة مصر والسودان ولكن الفقرات التالية تجرد الوحدة من كل خصائصها ، فهى تحتفظ بالنظام القائم دون وعد باجراء أية مفاوضات لتعديله بما يتفق مع الاعتراف بوحدة البلدين ، فهل ان هناك نصاً على تحويل السودان حق اختيار نظامه المستقبلي وهو نص يهدد السبيل لفصل السودان عن مصر . وختمت الأغلبية بيانها بالعبارة الآتية : " وفى من البيان أن حرصنا على تحقيق وحدة وادى النيل وحدة فعلية لا ينطوى على أية نية من نوايا التوسع والاستعمار ، ولكنه حرصنا على تحقيقها لما تجلّى من رغبة شعب وادى النيل فى تأليف وحدة تؤكد لها الروابط التاريخية والجغرافية والاقتصادية والروحية ، ولا تتعارض مع رغبة المصريين والسودانيين معاً فى اقرار الحكم الذاتى للسودان بل تساعد عليه " .

وقد رد صدق باشا على هذا البيان بفند الاسباب التي تدرجت بها الأغلبية لرفض المشروع .
ويتلخص رده فيما يأتي : (١) ان الفقرة التي أضيفت الى المادة الثالثة تجعل من اللجنسة
المشتركة مجرد لجنة استشارية لا تستطيع أن تقرر عودة الانجليز الى مصر بغير قبول الحكومة
المصرية نفسها وبغير موافقة المصريين من أعضائها وهم النصف . وقد قبلت هيئة المفاوضات
النصر على خطر الحرب في الشرق الأدنى ، فأولى بها ان تقبله بالنسبة الى الاقطار المجاورة ،
فان هذه ما هي الا قسم من الشرق الأدنى ، بل هي ذلك القسم الداخلي في نطاق السدول
العربية التي بيننا وبينها ميثاق يقض علينا بالاهتمام بشؤونها اذا وقعت في خطر . (٢) لا
مبالغة في الأجل الأتني المحدد لانتهاء الجلاء ، فقد قدر الخبراء العسكريون المصريون الحسد
الأدنى لاستطاعة الجلاء بسنتين ، فاذا زيد هذا الأجل أشهرا لم نطلب عنها ، واذا روعي أن
النصر المعروض يحدد للجلاء تاريخا معينا لا أجلا يبدأ من التصديق على المعاهدة ، ضاقت
الشقة بين الأجلين الى حد يجعل الاعتراض مجردا من أية أهمية عملية . (٣) بروتوكول السودان
يرسم خطة العمل المقبلة بين مصر وبريطانيا ، وبينهما وبين أهل السودان رسما دقيقا ، انه يقض
بتشاور الدولتين وبمشاورتهما لأهل السودان بحيث لا يمنع مصر مانع بمجرد ابرام المعاهدة من
بدء المشاورات المذكورة والشروع في تنفيذ تعهداتها قبل أهل السودان ، هذا ويقرر البروتوكول
المبدأ الاساسي وهو الوحدة الدائمة ما بين مصر والسودان تحت التاج المصري المشترك .
والتفسيرات التي تقدم بها في هذا الشأن ما هي في الواقع الا ايضاحات لنصوص كان ينبغي أن
تعتبر واضحة . فمتى اقتنع الجانب المصري بوجاهة هذه التفسيرات ورجاحتها لا تبقى حاجة
الى الانجليز لكي يؤمنوا عليها .

وكان صدق باشا استصدر مرسوما في هذه الاثناء بحل هيئة المفاوضات . ثم تقدم الى مجلس
النواب للرد على استجواب خاص بالمفاوضات ، فأدلى هو ووزير الخارجية ببيانات عن الخطط
التي تمت . وعلى أثر سماع البيانات أصدر المجلس في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٦ القرار الآتي :
" بعد سماع البيانات التي أدلى بها رئيس الحكومة ومعالى وزير الخارجية عن الخدوات التي تمت
حتى الآن في المفاوضات ، وبعد المناقشة في وجهات النظر المختلفة ، يقرر المجلس التمسك
بالحكومة ، ويطلب اليها المضى في جهودها المؤدية الى تحقيق الاهداف القومية بالجلاء ووحدة
وادي النيل ، وعرض النتيجة على البرلمان " .

الى هنا رأى صدق باشا أنه حقق الشرب الذي طلبه الجانب البريداني من عرض المشروع
على الحكومة المصرية ، فقد عرضه على مجلس الوزراء وأقره المجلس كما قدمنا . وفي ٢٧ نوفمبر سنة
١٩٤٦ أرسل وزير الخارجية برقية لسفير مصر في لندن جاء فيها ما يأتي : " تقدمت الوزارة أمس
الى البرلمان للرد على استجواب خاص بالمفاوضات ، والمحادثات التي جرت بين رئيس الحكومة
ووزير الخارجية من جانب ومستتريق من جانب آخر . ورأت الحكومة من الأوفق طلب سرية الجلسة
لتفادي مناورات المعارضة لعرقلة المفاوضات وخصوصا لتحتفظ السرية التي اتفق عليها في هذا
الدور . انك تعلم أن المعارضة استغلت تكتم الحكومة وحرمانها على السرية المتفق عليها ، وقد
نشرت المعارضة أخيرا نصوصا مختلفة فسرتها تفسيراً مشوها لهذا الاسباب جميعها

ومصلحة البلدين القصوى في اتمام المفاوضات أرى من الأوفق ألا يطول تكتفنا ، ولن يكون هذا إلا بالاسراع بأطباء النصوص من الحكومتين وعرضها على البرلمان المصرى والبريطانى ، وأنا في انتظار ردكم لتحديد موعد سفرتنا .

وأبطلأ رد الحكومة البريطانية

وفي ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦ أرسل صدقي باشا الى سفير مصر بلندن برقية أخرى جاء فيها ما يأتي : " أرجو أن توضح لوزارة الخارجية بجلاء أن التأخير في الاجابة بشأن سفر المفوضين المصريين فوراً يحدث هجراً متزايداً ، ويشجع العناصر التي تعمل على نشر الاضطرابات ، وهذا يضيع شيئاً فشيئاً ما غنمناه من تقدم محسوب في الرأي العام الذي يميل اليوم الى المعاهدة . واني مطر الى رفض تحمل مسئولية النتائج الناجمة عن هذا التأخير الذي ليس له ما يبرره ، وذلك على حين أن الجانب المصرى يراعى اللياقة والتكتم ، وعلى حين أنكم أبلغتمونا من قبل أن وزارة الخارجية مستعدة للقاء مندوبينا . وإذا كانت الانباء المفروضة تصور مصر في صورة بلد تعتمسه الاضطرابات ، ويسوده التدمير ، فنرجوكم تكذيبها بصفة قاطعة ، لأن البلاد حادثة وتنتظر عيشة المعاهدة ، وذلك باستثناء الوفد الذي يلعب ورقته الاخيرة . وإذا طال تأخر وصول رد مصر فقد يضيع كل شئ " ، ونرجوكم الابرار بنتيجة مقابلاتكم اليوم .

+

ونقف الآن قليلاً ، لنستخلص بعض الحقائق ما تقدم :

(١) كان الانجليز منذ البداية يريدون استبقاء مصر تحت سيطرتهم من طريق الاحتفاظ بقاعدة عسكرية . ولم يسلموا باستبدال لجنة الدفاع المشترك بالقاعدة العسكرية الا بعد ثبسات مصر واصرارها على رفض الاحتلال في أية صورة كانت . وهم على كل حال لم يسلموا بالجلاء الا مؤجلاً الى أواخر سنة ١٩٤٦ ، ولم يخلصوا عن مظالمهم في السودان ، وأصروا على تحالف يلقى على مصر كثيراً من الاعباء . فلم كل الغم ، وعلى مصر كل الخرم .

(٢) أمام هذا التعارض اليق بين مطالب مصر العادلة ومطامع انجلترا الجائرة ، تخسل المفاوضات كثير من الشد والجذب ، وكاد يستحيل التوفيق . وظهر أثر ذلك في العقبات المتتالية لمرتبقات المفاوضات ، فقد وقفت مرتين ، وتأزمت عدة مرات ، واقتضى الامر ان تتدخل لولايات المتحدة الامريكية ، ودعت الضرورة الى سفر صدقي باشا ووزير خارجيته الى لندن .

وللمستربفن في محادثات مع صدقي باشا في لندن كلام ذو معنى في هذا الشأن . فقد قال صدقي باشا ذات مرة انه يصرف ما تريد مصر ، فأجاب المستربفن : وأنا ايها أعرف ما تريد بريطانيا ، ولكن الصعب هو التوفيق بين الأمرين (ص ٣٢) .

(٣) وسط هذه المحاولات الحثيفة للتوفيق ، كانت مصر تقوم بدور نبيل ، وتبذل أقصى الجهود للوصول بالمفاوضات الى غايتها . فلم تدخر في ذلك وسعاً . وكانت خالصة النية في الوصول الى اتفاق .

(٤) أمكن بعد كل هذه الجهود الحثيثة أن يتفق المتفاوضان ، وتمت المعجزة • ولكن القوة البشرية لها حدود تقف عندها • ومن هذه الحدود عدم إمكان المستحيل • وقد كسان مستحيلا أن تجاب مصر الى مطالبها العادلة وان يتحقق في الوقت ذاته لانجلترا أطماعها في السودان • وإذا كان الاتفاق قد تم ، فانما تم على الالفاظ والعبارات أكثر مما تم على الحقائق والمعاني • وكانت هبة ربح واحدة كافية أن تعصف بكل ما تم من اتفاق •

+
+ +

(٥)

ولم تلبث الرياح أن هبت ، فمصفت بمشروع المعاهدة • كان صدقي باشا يعتقد بإخلاص ، كما قدمنا ، أنه اتفق مع المستر بفن على أن يبقى السودان في نطاق الوحدة الدائمة مع مصر ، تحت تاج مشترك هو التاج المصري • فأدلى بحديث في هذا المعنى الى إحدى المجلات المصرية • فلم يلبث وزير الخارجية أن وافته برقية في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٦ من سفير مصر بلندن ، يقول فيها : " سلمنى مسترها • • • • • كتابا موقعا عليه من وكيل وزارة الخارجية البريطانية يحتج فيه بشدة على الحديث الذى أدلى به حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء الى احسان عبد القدوس ونشرته مجلة روزا ليوسف • وقد بعثت بالكتاب المشار اليه فى الحال بالبريد الى معاليكم " •

ما الذى جرى منذ غادر صدقي باشا لندن الى القاهرة ، وغادر المستر بفن لندن الى نيويورك ، والاثنان على أتم اتفاق ؟ كان الحاكم العام للسودان - وهو الحاكم العام السابق - فى لندن ، وقد خلا له الجو بعد سفر المستر بفن ، فاستطاع الوصول الى المستر أتلى على مسا سنى • وكانت المعارضة فى القاهرة والمعارضة فى لندن يعملان لغرض واحد ، وكأنهما يتعاونان • ومهما يكن من أمر ، فان دهشة صدقي باشا كانت لا بد شديدة عندما تلقى من لندن الرد الذى طال انتظاره اياه • وكان الرد فى صورة فكرة أرسلتها الحكومة البريطانية الى سفير مصر بلندن فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، وألحق بالمفكرة كتاب اقترح على صدقي باشا أن يوقعه •

أما المفكرة فنصها ما يأتى : " (١) تود حكومة صاحب الجلالة الملك أن تذكر صدقي باشا بالنقاط المتفاهم عليها فى لندن • فان حكومة جلالته الملك تجد نفسها الآن فى موقف حرج جيداً من جراء تسرب الأخبار وتفسيرات صدقي باشا من جانب واحد • اذ ان لديها مجلس عموم ورأيها عام لا يمكن ان يوافق على أن السودان بدلا من أن يوجه الى طريق الحكم الذاتى ، يؤخر السى الورا مرحلة ، ويجعل خاضعا للحكومة المصرية فيما يتصل بحرية اختيار السودانيين • لذلك تطلب حكومة جلالته الملك خطابات تفسيرية لا تمس مركز مصر بأى حال ، ولا تتعدى بأى حال ما اتفق عليه صدقي باشا فى لندن ، ولكنها تسرد بتفصيل أكبر الغرض من بروتوكول السودان كما تفهم منه حكومة جلالته الملك • ولقد حاول مستر بيغن أن يهدد لصدقي باشا بالصعوبة حول الخطاب ، فكتب صيغة يظن أنها ستكون مقبولة لديه • ونصها مرافق لهذا • (٢) يود مستر بفن أن يعلىسم عمرو باشا ويوضح لصدقي باشا أنه اذا لم تحصل حكومة جلالته الملك على الخطابات التفسيرية

فسيفطر الى القاء بيان شامل في مجلس العموم عند التصديق على المعاهدة يشير فيه الى جميع ما اتفق عليه صدق باشا في لندن والى تفسير حكومة جلالة الملك الواضح لمعنى البروتوكول . واذا اظهر مستر بنفن الى القاء بيان كهذا فقد يكون أشد صعوبة على صدق باشا من خطاب تفسيري على قرار المشروع المرافق . (٣) وسيوضح بيان مستر بنفن في المجلس ما وراء بروتوكول السودان أي أولا اعداد السودان للحكم الذاتي وثانيا استحصال حقوقهم عندما ينضجون للحكم الذاتي نفس اختيار وضع حكومتهم في المستقبل ويشمل الاستقلال . وسيحاط المجلس علما كيف ذهبت جلسة "تحت تاج مشترك" في البروتوكول . فقد كانت اعترافا بالسيادة الرمزية ولم يقصد منها بقائا أن تكون أداة لوقف عجلة تقدم السودانيين نحو الاستقلال . وأن حكومة جلالة الملك لا تستطيع أبدا في هذا المصروع استرشادها بروح ميثاق الامم المتحدة في سياستها الخارجية ان تقبل فكرة ان البروتوكول يفرض على السودان بداريق ما ما يمنعه من اختيار وضع حكومته في المستقبل . (٤) أما فيما يتصل بمركز السودان الحاضر فيقول مستر بنفن في المجلس ان البروتوكول لا يتضمن أي تغيير ولم يزد على كونه مجرد تأكيد للحالة القائمة . وستستمر حكومة جلالة الملك بمقتضى البروتوكول في تأمين الدفاع عن السودان بجميع ما يقتضيه من التسهيلات .

واما الكتاب الذي يقترح المستر بنفن على صدق باشا أن يوقعه فقصه ما يأتي : " يترأس في اللحظة التي توقع فيها المعاهدة اليوم أن أسجل ادراكي لاتفاقنا فيما يتصل بمعنى أجزاء خاصة في بروتوكول السودان الملحق بالمعاهدة .

قد اتفقا على أن نصوص بروتوكول السودان لا تتضمن تغييرا في حالة السودان في الوثيقة الحاضرة وأن البروتوكول لا يزيد على كونه تأكيدا للحالة القائمة . وعلى ذلك فلن يكون ثمة أية تغييرات في الادارة الحالية الا فيما هو ضروري لاعداد السودانيين للحكم الذاتي . أما فيما يتعلق بمستقبل السودان فان البروتوكول ينص على أن يكون للسودانيين عند ما ينضجون للحكم الذاتي الحرية في اختيار وضع حكومة السودان في المستقبل . وقد يتخذ هذا الوضع أشكالا عدة : فقد يختار السودانيون اتحادا مع تاج مصر على غرار اتحاد حكومات الدومينيون المستقلة مع التاج البريطاني ، وقد يختارون شكلا آخر من الاتحاد المستقل مع التاج المصري ، أو قد يختارون الاستقلال . وقد اتفقا على أن بروتوكول السودان مفهوم منه حرية الاختيار التامة للسودانيين .

كذلك اتفقا على أن بروتوكول السودان لا يمس بأية حال حق المملكة المتحدة في تأمين الدفاع عن السودان بأية قوات وتسهيلات قد تتطلبها .

كذلك اتفقا على أنه الى حين اتمام الجلاء وفق نصوص بروتوكول الجلاء تظل القوات البريطانية متمتعة بحقوقها الحالية في المرور بمصر والطيحان فوقها . ومن المفهوم أيضا ان تدخل الحكومتان بعد توقيع معاهدة التحالف في مباحثات للوصول الى اتفاق متبادل بشأن حقوق المرور السلمي ستتمتع بها طائرات القوات البريطانية بعد اتمام الجلاء عن مصر . وستمنح القوات المصرية الجوية كذلك المعاملة بالمثل في الاراضي البريطانية .

وأخيرا اتفقا على أن القاء معاهدة سنة ١٩٣٦ لا يسر مركز أحد الطرفين فيما يتعلق بالحقوق المالية والتبعات التي نشأت بمقتضى معاهدة سنة ١٩٣٦ عند تنفيذ معاهدة التحالف الجديدة التي تلقيها .

+ +

لقد انهدم مشروع المعاهدة بهذا الكتاب . والذي هدمه هم الانجليز . وهم البادئون بنقض ما تم الاتفاق عليه ، وهذه حقيقة يدركها من اطلع على ما قدمناه من الوثائق . ان نقطة الخلاف الجوهرية بين صدقي باشا والمستربين هي مسألة الوحدة الدائمة ما بين مصر والسودان . ولكن ألم يتناقشا في هذه المسألة طويلا ، وفي عدة مناسبات ، وعرف كل منهما رأى صاحبه فيها ، وقد رأينا كيف أن صدقي باشا لم يترشح عن موقفه من أن الوحدة دائمة . فإذا كان المستربفسن قد وقع مع ذلك مشروع المعاهدة ، فإنه يكون بذلك قد سلم لصدقي باشا بوجهة نظره . ورجوعه الآن فيما سلم به ، واصراره على أن يكون للسودان حق الانفصال عن مصر ، هو نقض للاتفاق نسبي أهم مسألة من مسائله . ولما كان صدقي باشا قد بين في وضوح تام ، في خلال محادثاته مع المستربفسن في لندن ، أنه يعتبر هذه الوحدة الدائمة هي الأساس الذي تقوم عليه المعاهدة ، وأن مصر اذا كانت قد قبلت مخالفة انجلترا وما تلقيه المخالفة عليها من أعباء ، فمن أجل السودان تسدد فعلت ذلك ، فإن من حق صدقي باشا أن يعتبر أن مشروع المعاهدة كله قد سقط ، وأن الانجليز هم الذين أسقطوه ، ورجعوا فيما سبق لهم أن التزموا .

ولم يسع صدقي باشا ، قبل ان يقدم استقالته ، الا أن يرد على الحكومة البريطانية بأسباب . وقد وصلها الرد عن طريق السفارة المصرية في لندن في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٦ .

وما جاء في هذا الرد : " ف فيما يتعلق بالسودان يدل مشروع الكتاب الذي أعده مستربفسن على أن بروتوكول السودان يسمح بمنح السودانيين منذ الآن الحق في الاستقلال التام ، أو بكلمة أخرى الحق في الانفصال بتاتا عن مصر والواقع أن في مشروع البروتوكول اقترحه المفاوضون البريطانيون قد ورد ذكر لما قد يؤول للسودانيين من حق في إعلان استقلالهم ، فرفض المفاوضون المصريون هذا النص ، واقتنع الجانب البريطاني بهذا الرفض . أما النص النهائي للبروتوكول فإنه — على العكس — لا يهدف الا الى نظام الحكومة الذاتية (self-government) وقد عني البروتوكول فوق ذلك بأن يوضح أن حق السودانيين

في اختيار نظام بلادهم مستقبلا هو حق مستمد من نظام الحكومة الذاتية ، فهو لا ينبغي له أن يجاوز حدود الاستقلال الداخلي (autonomy) ، ولا ينبغي له أن يشمل الانفصال السياسي عن مصر . وهلاوة على ذلك فإن سياسة الطرفين الساميين المتعاقدين في السودان ينبغي أن تسير في نطاق وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري ، وهذا ما يحول دون اعتراف مصر وبريطانيا المظني بحق السودانيين في فهم الروابط التي تجمع بينهم وبين مصر وتاجها . فلا يسمح الحكومة الملكية المصرية الا أن تبدي دهشتها لهذه المعاني التي تفسر بها الحكومة البريطانية تصور البروتوكول ، وهو تفسير مجرد من كل معانيه ومرامي . وتحصر الحكومة الملكية المصرية على أن تخلص ، بالذكر مرة أخرى أن سيادة مصر على السودان قائمة بذاتها شرعا وبحكم

التاريخ ، وفي غنى عن اعتراف الحكومة البريطانية بها ، فهذا الاعتراف لا ينشئ " حادثا جديدا " يغير من نظام السودان ، بل ما هو الا تقرير لحالة قائمة لا ينازعها فيها منازع في أي مجمع دولي . ومن الجائز مستقبلا ان يفضل السودانيون الاستقلال على الوحدة ، وحينئذ تتخذ مصر القرار الذي تليه عليها روابط الأخوة التي تجمعها بالسودان . ولكن الاستقلال مسألة قومية لا تعنى الا الشعب الذي يطالب به والدولة التي ينبغي أن يرجع اليها أمر منحه واقراره ، وليس لأية دولة أخرى ، حتى ولو كان لها الحق في ادارة هذا الشعب ، أن تتدخل لتطالب بالاستقلال باسم شعب لم تتوفر له أهلية المطالبة به ويطلب مستر بنفن كذلك أن يصبح من المفهوم بصورة صريحة قاطعة أن نظام الحكم الحاضر في السودان سيظل مصونا . وقد وافق المفاوضون المصريون في لندن على استمرار سريان النظام الإداري الموضوع للسودان بمقتضى اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ في حدود التعديلات التي جاءت بها معاهدة سنة ١٩٣٦ . ولكن قبول استمرار نظام معين للإدارة لا يفيد مطلقا القول بأن هذا النظام ينبغي له أن يظل معمولا به في المستقبل كما هو دون أن يدخل عليه تعديل ما . بل ان البروتوكول ذاته يرمى — على العكس — الى أن يكون الهدف الرئيس لسياسة الطرفين الساميين المتعاقدين هو رفاهية السودانييين وتنمية مصالحهم واعدادهم بدأب للحكومة الذاتية وممارسة ما يترتب عليها من حق في اختيار النظام القادم للسودان هذا على أن الوفد البريطاني كان قد قدم في القاهرة مشروعا للبروتوكول يقضى بإنشاء لجنة مشتركة مصرية بريطانية تتولى تقديم التوصيات فيما يتعلق بالتدابير الواجب اتخاذها بشأن مستقبل السودان ، وتتولى كذلك الايام برغبات الشعب السوداني والعمل على تحقيقها . وكذلك اقترح مستر بنفن في لندن تأليف لجنة مشتركة دائمة تتولى دراسة تطور السودانييين ورفاههم ، فاحتفظ المفاوضون المصريون برأيهم في هذه المسألة الى أن يتقرر فيما بعد كيف يكون تدخا مصر في السودان في هذا الصدد

. ويتضمن مشروع الكتاب الاعتراف أيضا بحق بريطانيا العظمى في تأمين الدفاع عن السودان بما يلزم له من ثوات وتسهيلات ، فيلج من هذا النص أن واجب الدفاع عن السودان يقع على عاتق بريطانيا العظمى وحدها ، في حين أن لمصر حقا في هذا الصدد معادلا — على الأقل — لحق بريطانيا العظمى ويتناول مشروع الخطاب مسألتين أخريين (حق المرور الجوي والتبعات المالية) وقد تم التفاوض في لندن على أن مسألة المرور الجوي بعد الجلاء ستكون موضع مناقشات لاحقة لتوقيع المعاهدة أما تصفية الحقوق والتبعات المالية لكل من الطرفين المتعاقدين فهي لا تحدث الا بعد ان توضح المعاهدة موضع التنفيذ وتحرص الحكومة المصرية من جهة أخرى على أن تلفت النظر الى أن ديباجة النصوص الموقع عليها بالأحرف الأولى في لندن تشير الى أنها ستعمر على الحكومة المصرية ، حتى اذا نالت موافقتها قدم المستر بنفن الى الحكومة البريطانية توصياته بقبولها . وقد تحقق هذا الشرط من قبل الجانب المصري ان وافق مجلس الوزراء على هذه النصوص وليس هذا فحسب بل ان مجلس النواب أقر السياسة التي اتبعتها الحكومة . فكان يجب أن تدخل المفاوضات في طورها الأخير باعداد هذه النصوص وقيام الحكومتين بالتصديق عليها .

ولكن الحكومة البريطانية تريد - فيما يبدو - استئناف المفاوضات حتى تدخل بذلك في طور جديد لا يعترف المفاوضات المصريون مسايرتها فيه ، لأن الحكومة الملكية المصرية لا يسحبها الا التمسك بالنصوص التي وافقت على عليها والتي ارتضاها المستر بفن

ثم استقال صدقي باشا من رئاسة الحكومة بعد ذلك . وخلفه فيها النقراشي باشا .

+
+

(٦)

وحاول النقراشي باشا أن يصفى الجو ، وأن ينقذ المفاوضات من الفشل للمرة الأخيرة . فبذل في ذلك جهودا متواصلة ، ولقد كان أمامه أن يكفي بما قام به صدقي باشا في هذا السبيل ، وأن يعتبر الرد الذي أرسله صدقي باشا على كتاب الحكومة البريطانية عن طريق السفارة المصرية هو رد الحكومة الجديدة . وقد تساءلت الحكومة البريطانية فعلا ، عندما وصلها رد صدقي باشا ، عما اذا كان هذا الرد يمثل رأى خلفه . فكتبت الى سفير مصر في لندن ، في ١٢ ديسمبر من سنة ١٩٤٦ ، تقول انها تحتفظ برأيها في رد صدقي باشا (وان كانت تعترض حالا على ما جاء فيه من أن تفسير الحكومة البريطانية لبروتوكول السودان يسمح بمنح السودانيين منذ الآن الحق فيسي الاستقلال التام) ، وتريد أن تعرف هل هذا الرد يمثل رأى الحكومة الحاضرة التي خلفت حكومة صدقي باشا

وخطت الحكومة البريطانية في الوقت ذاته خطوة في سبيل التفاهم مع الحكومة الجديدة . فأرسلت تبليغا للنقراشي باشا عن طريق السفارة البريطانية في مصر ، في نفس اليوم أي في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، تعرب فيه عن أملها في أن تقبل الحكومة الجديدة ما جاء في الكتاب الذي أرسل لصدقي باشا . وهذا هو نص التبليغ : " يسر حكومة صاحب الجلالة الملك أن تتاح لها الفرصة مرة أخرى للتعاون مع النقراشي باشا في تنمية العلاقات الانجليزية المصرية . وقد تقلد النقراشي باشا الحكم في وقت عاق فيه سوء التفاهم الانتها إلى عقد محالفة عمل لها الطرفان عملا شاقا طويلا . والخطوة التالية على مصر ، وهي أن تجيب على المفكرة التي سلمت لعمرو باشا في لندن في ٦ ديسمبر ، ويود المستر بفن ان يؤكد للنقراشي باشا شخصيا أنه لا يحاول أن ينسب للحكومة المصرية القول بأنها وافقت على منح الاستقلال للسودان ، ويدرك المستر بفن كل الادراك أن صدقي باشا لم يرتبط بذلك في محادثاتها بلندن . ولكننا كذلك لا نستطيع أن ندع الحكومة المصرية تستشير أن حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك قد قيدت في بروتوكول السودان حرية السودانيين في اختيار الاستقلال اذا كان هذا ما يقر عليه قرارهم عندما يحين الوقت . والواقع ان البروتوكول لا يرسط لا حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك ولا الحكومة المصرية بشكل وضع السودان في المستقبل ، ويقرر أن هذا من حق السودانيين أنفسهم عندما يحين الوقت . وقد دوننا هذه الآراء في الخطابات التي نود تبادلها . ويود المستر بفن أن يشير إلى أنه لا يستطيع أن يوضح في مركز يمكن أن يتهم فيه

بالعمل ضد مبادئ هيئة الأمم المتحدة ، ويمكن ان يقال فيه ان أمتين كبيرتين قد أساءتا في معاهدة بينهما الى مستقبل أمة صغيرة لم يؤخذ رأيا في المعاهدة .

فكان على النقراشي باشا أن يبذل مجهودا أخيرا في سبيل انجاح المفاوضات ، وألا يتسرع في قطعها . ولكنه رأى واجبا عليه في الوقت ذاته أن يعلن أنه لن يتخرج عن مطالب مصر الحق ، وهي الجلاء ووحدة وادي النيل ، وأنه سيسلك للوصول الى تحقيقها كل سبيل ، فلا يقتصر على المفاوضات . وهذا ما أعلنه في كتاب تشكيل وزارته وفي البيان الذي ألقاه في مجلس النواب في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، ان جاء فيه : " ولقد جعلت هذه الوزارة أمر تحقيق المطالب الوطنية مطمح عمدها ، ورأس برنامجهما في كتاب تشكيلها الذي تشرفت برفعه الى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك ، تلك المطالب التي نغشت على قلب كل مصري ، وهي الجلاء ووحدة وادي النيل . وبفضل ثقتكم وحبكم للأمة سنمضي في كل طريق يوصل البلاد الى هدفها الحق . ولعلنا لم نهمل بالفعل طريقا يؤيد حقنا الا سلكناه .

..... اننا حين نقرر وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر دائما لا نعبر الا عن مشيئة أهل هذا الوادي ورغبته ، وهي رغبة طبيعية تنبعث من وحدة المصلحة واللغة ، وتتصل بوجسود مشترك وروابط شتى هي أقدم وأقوى من أن تفصم أو تنال . ولن ندخر جهدا في السير بالسودان الى الحكم الذاتي وتميئة أهله لتولي شؤونهم والعمل على اسعادهم وتوفير رفاهيتهم " . ثم زاد النقراشي باشا صراحة في تعقيبين له أمام المجلس ، قال في أولهما : " وأرجو أن يعلم العالم أجمع أنني عندما أقول ان وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر انما هي وحدة دائمة انما أعبر عن رأي جميع المصريين والسودانيين " . وقال في التعقيب الثاني : " أما فيما يتعلق بالوسائل فقد قلت بصريح العبارة انني سأسلك كل طريق واننا نحالج الموقف بكل الوسائل ، ومنها المفاوضات ومنها الالتجاء الى مجلس الأمن .

+ +

بعد أن حدد النقراشي باشا موقفه نحو بلده ، بقي عليه أن يعالج الموقف مع الحكومة البريطانية . وكانت الخطة التي اتبعها الحاكم العام للسودان منذ عهد غير قصير والتصريحات التي أدلى بها . وسيأتي ذكر كل هذا فيما يلي . — قد أقلقت الرأي العام المصري وأزعجته احتجاجا شديدا . فاقترح النقراشي باشا — منذ قابل المستر بوكرفي ١٢ ديسمبر والآنور ابل سيسل كامبل في ١٤ ديسمبر — أن تقوم الحكومة البريطانية بعمل يكون من شأنه تصفية الجو تمهيدا لاستئناف المفاوضات . ورأى أن يكون هذا العمل تصريحا يصدر من المستر بفن لتهدئة الرأي العام المصري ، يكون في المعنى الآتي : ان الحكومة البريطانية ، بسياساتها التي أعانتها من حق السودانانيين في الاستقلال ، لم تقصد أن تعارض في استمرار الوحدة ما بين مصر والسودان ، أو أن تشجع السودانانيين على الانفصال عن مصر ، بل اذا رأى السودانانيون أن يبقوا في وحدة مع مصر ، فإن الحكومة البريطانية تكون سعيدة بهذا الحل . وطلب النقراشي باشا فوق ذلك ألا يدلي الحاكم العام بتصريحات أو يأتي بأعمال من شأنها أن تشجع السودانانيين على طلب الانفصال عن مصر ، ما دامت الحكومة البريطانية بعيدة عن تشجيع أية حركة للانفصال .

ثم تحدث الى السفير البريطاني - وكان قد عاد الى مصر - في هذا المعنى . وأشار في هذا الحديث الذي دار بينهما في يوم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٦ الى أمر جوهري ، هو بسيط التحالف مع إنجلترا بالوحدة الدائمة مع السودان ، وجعل قبول مصر عن رضا واختيار بالمسألة الأولى معلقا على تسليم إنجلترا بالمسألة الثانية ، اذ قال للسفير : " اننى لا أتكلم الآن عن تقرير المصير ، وانما أقول ان مصر اذا نادت بالوحدة واستمرارها ، فانها تقول ذلك نتيجة شمولها بمشقة أهل السودان . ومن حقنا أن نعترف بسياسة بريطانيا في هذا الصدد ، هل هي تشجع الانفصال ، أم ترحب باستمرار الوحدة . ان مصر ليست مبالغة في هذا السؤال ، فائسنا حلفاء ، وسنكون حلفاء باذنه تعالى ، وسنحارب جنبا الى جنب دفاعا عن مبادئ الديمقراطية ، ومن حقنا أن نعترف ماذا ستكون سياسة بريطانيا مع حليفاتها ، هل هي ستعمل على انفصال ما هو أكثر من خط الحياة لنا عنا ، أو ستشجع على اتصاله بنا . هل تريدون أن نحارب جنبا الى جنب دفاعا عن الديمقراطية ضد الطغيان على أننا حلفاء شركاء في المبادئ ، أم كما جاورين مسخرين ؟ " ثم قال النقراشي باشا بعد ذلك انه يرى أن بروتوكول صدقي - بين الخاضع بالسودان أصبح ، بعد التفسيرين المتعارضين اللذين صدرا من الجانبين ، غير صالح ، فيجب البحث اذن عن صيغة أخرى .

وفي جلسات متعاقبة أخذ النقراشي باشا والسفير البريطاني يبحثان عن هذه الصيغة . وبدأ السفير بأن عرض ، نيابة عن المستر بن ، اقتراحين للأخذ باحدهما . وكان فحوى الاقتراح الأول هو ما يأتي : " ان حكومة جلالة الملك على استعداد لأن توقع معاهدة التعاون المشترك بما في ذلك بروتوكول الجلاء الموقع عليهما من صدقي باشا بالأحرف الأولى ، ولكن باستثناء بروتوكول السودان ، على أن تظل اتفاقية سنة ١٨٩٩ والمادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ معمولا بهما ، وأن تدخل بعد ذلك في مباحثات عن السودان تمثل فيها المملكة المتحدة ومصر والسودان . " أما الاقتراح الثاني فهو : " ان حكومة جلالة الملك على استعداد لأن توقع معاهدة تتضمن بروتوكول السودان ، ولكن على أن يكون مفهوما : (١) ان حق السودانين في اختيار وضعهم المستقبلي غير مقيد (٢) انه مهما يكن اختيارهم تعطى حكومة جلالة الملك عهدا وثيقا على نفسها بتقديم جميع الضمانات المناسبة لمصالح مصر الدائمة . وبمعنى آخر يوضح فيما يتعلق بالفقرة (١) أن مستر بن لن يضحى لأي اعتبار حقوق شعب . وهو ، سواء وقعت المعاهدة أو لم توقع ، على غير استعداد لفعل ذلك ، وخاصة اذا كانت هذه الحقوق قد تمارس على حد قول صدقي باشا نفس الظروف لا يمكن التكهن بها الآن . "

فاعتذر النقراشي باشا على كلا الاقتراحين ، أما الاقتراح الأول فلأنه لا يذكر شيئا عن الوحدة القائمة ما بين مصر والسودان وهي مسألة لا يجوز إغفالها ، وأما الاقتراح الثاني فلأنه هو نفس الاقتراح الذي رفضه صدقي باشا لأسباب وجيهة ولأنه فوق ذلك لا يدع ضمانا لمصر لعدم التشجيع على حركة الانفصال .

ثم عود النقراشى باشا على السفير أن يقتصر بروتوكول صدقى - بفرن على الجزء الأول منه (لخاية عبارة اعدادهم للحكم الذاتى) دون ذكر لممارسة حق اختيار النظام المستقبل للسودان . فاعتذر السفير على ذلك بأن حذف الجزء الاخير من البروتوكول يشعر بأن بريطانيا قد سلمت بأن ليس للسودانيين حق فى اختيار نظامهم فى المستقبل .

وبعد مناقشة وبحث وقف الجانبان - دون ارتباط منهما - عند النص الآتى : " انفسق الطرفان الساميان المتعاقدان ، بغية ضمان رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم والعمل الدائب على اعدادهم للحكم الذاتى ، وعلى أساس وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ، على الدخول فوراً فى مباحثات عن السودان تمثل فيها مصر والمملكة المتحدة ويستشار فيها السودانىون . والى أن يبلغ السودان الحكم الذاتى تستمر اتفاقية ١٨٦٩ سارية وتظل المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ مع ملحقها والفقرات ١٤ الى ١٦ من المحضر المتفق عليه والملحق بالمعاهدة المذكورة معمولاً بها ، وذلك استثناء من حكم المادة الاولى من المعاهدة الحالية " . وبعد السفير أن يتصل بالمستربفن ليصرر عليه هذه الصيغة .

وفى الوقت ذاته كان رئيس حزب الاحرار الدستوريين ، هيكى باشا ، قد طلب الى النقراشى باشا أن يقترح اضافة جملة فى نهاية المادة الثالثة من المعاهدة على الوجه الآتى : " حتى يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لاعادة اقرار السلام " ، وضافة الفقرة الآتية على السيادة السابعة : " علاوة على هذا فلكل من الطرفين الساميين المتعاقدين أن يطلب الى الطرف الآخر اعادة النظر فى المعاهدة الحالية عندما يأخذ مجلس الأمن فى ممارسة سلطاته العسكرية والتفذية بخصوص عليها فى ميثاق هيئة الامم المتحدة ، وبعد ان يعقد مجلس الأمن اتفاقاً مع مصر يمتشى مع الميثاق . والضرر من اعادة النظر هو أن يوفق بين هذه المعاهدة وبين اجراءات الاتفاق المعقود بين مصر ومجلس الأمن " . وقد أشار النقراشى باشا ، فى حديثه مع السفير ، الى هذه الاقتراحات ، وطلب ادماج عبارة فى مشروع المعاهدة مؤداها وجوب تنسيق المعاهدة مع توصيات مجلس الأمن العسكرية عندما ينتهى المجلس الى قرار فيها .

وفى يوم ١٢ يناير سنة ١٩٤٧ أبلغ السفير النقراشى باشا أن المستربفن يجد صعوبة فى قبول الصيغة التى أرسلت اليه ، وهى الصيغة التى اقترحها النقراشى باشا وتقدم ذكرها ، لأنها خلو من الاشارة الى حرية الاختيار عند السودانيين ، ولأن حذف العبارة التى تؤدى هذا المعنى يشعر بأن حرية السودانيين فى الاختيار قد قيدت . ولذلك هو يقترح نص البروتوكول الأصلى (صدقى - بفرن) على أن يرفق ببيان مشترك من الجانبين المصرى والبريطانى فى مثل المعنى الآتى : نظراً لأن الاختيار سيحصل فى ظروف غير معروفة ، فقد رأى الطرفان تأجيل البت فى هذه المسألة ، ورأيا أيضاً أن يدونا وجهة نظر كل منهما ، فالجانب المصرى يرى أنه لا يمكنه الارتباط منذ الآن بأن يكون للسودانيين حرية الاختيار ، ويرى الجانب البريطانى أن يكون لهم هذه الحرية ولو أنه لا يشجعهم على الانفصال فاذا رأوا أن يستمروا فى وحدة مع مصر فبريطانيا لا تعارض ، وعلى أى حال هى تضمن أن المصالح المصرية الدائمة فى السودان تكون مضمونة . فأجاب النقراشى باشا ان هذه الصورة غير عادلة بالنسبة لمصر لأنها تصور المصريين كأنهم يخطون السودانيين

حقهم في تقرير مصيرهم مع أنه أكد أن الوحدة مستمدة من مشيئة أهل البلدين مصر والسودان على السواء . وأضاف الى ذلك ان فكرة البيان المشترك فكرة غير منتجة من الناحية البسيكولوجية لأنها تشعر بعدم التفاهم على النهر ومحاولة كل من الجانبين إبراز وجهة نظره ، والبيان المشترك على كل حال يسجل وجهتي نظر مختلفتين فهو لا ينطوي على اشتراك بل ينطوي على اختلاف ، ثم ان وراء كل هذه : تراخات فكرة مؤلمة للمصريين هي أن البريطانيين ينصبون أنفسهم حراسا على المصالح السودانية التي يحاول المصريون المدوان عليها .

وفي ٢٤ يناير سنة ١٩٤٧ سلم السفير للنقراشي باشا صيغة جديدة اقترحها المستر بنفن ، وهذا هو نصها : " ان السياسة التي يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان باتباعها فيسسي السودان في نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ستكون أهدافها الأساسية تحقيق رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم واعدادهم اعدادا فعليا للحكم الذاتي . وقد اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على الاجراءات الآتية لتنفيذ ما تقدم : (ا) يتشاور الطرفان الساميان المتعاقدان معا ومع السودانيين من وقت لآخر في مسائل السياسة المتعلقة بالسودان ورفاهية السودانيين واعدادهم للحكم الذاتي . (ب) يقرر الطرفان الساميان المتعاقدان وفقا لهذا الاجراء أنه عندما يبلغ السودانيون المرحلة التي يقررون فيها نظامهم المستقبل تكون لهم الحرية في ممارسة حق الاختيار تبعا لمطامعهم السياسية ، وطبقا لمبادئ ميثاق هيئة الامم المتحدة الخاصة بالاقاليم التي لا تحكم نفسها بنفسها . (ج) والى أن يتسنى للطرفين الساميين المتعاقدين بالاتفاق التام المشترك بينهما تحقيق هذا الهدف الاخير بعد التشاور مع السودانيين تظل اتفاقية سنة ١٨٩٦ سارية وكذلك المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ مع ملحقاتها والفقرات من ١٤ الى ١٦ من المحضر المتفق عليه المرافق للمعاهدة المذكورة نافذة ، وذلك استثناء من حكم المادة الاولى من المعاهدة الحالية . (د) وفي كل الاحوال اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان أن يتخذوا الاجراءات اللازمة لضمان المصالح الخاصة بكل منهما " . وفي الوقت ذاته كان سفير مصر في لندن نقل الى النقراشي باشا أنه في حالة قبوله للصيغة المقترحة يلقى المستر بنفن بيانا فسي مجلس العموم البريطاني يقول فيه " اذا اختار السودانيون في النهاية أن يظلوا في وحدة مع مصر تحت تاج مصر المشترك ، أو أن يولفوا اتحادا أوثق مع مصر ، فان حكومة جلالة الملك لن تقيم عراقيل في هذا السبيل " . وقد نقل السفير البريطاني، صيغة لهذا البيان تختلف عن الصيغة المتقدمة على النحو الآتي : " ان حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة تقرر أن حرية اختيار السودانيين لنظامهم المستقبل لا يمتن تقييدها ، على أنه اذا اختار السودانيون في النهاية أن يظلوا في نطاق الوحدة بين مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ، فان حكومة جلالة الملك لن تطبع عراقيل في هذا السبيل " . واشترط على كل حال ألا يلقى هذا البيان الا بعد الاتفاق على صيغة لبروتوكول السودان .

وقد اعترض النقراشي باشا على الصيغة الاخيرة التي اقترحها المستر بنفن لبروتوكول السودان لأنها تعطى مراحة للسودانيين حق الانفصال عن مصر . وسأل السفير عن المقصود بما ورد في

الفقرة الرابعة من هذه الصيغة - وهي التي تتكلم عن المصالح الخاصة لمصر وبريطانيا في السودان - فأجاب السفير انها تتضمن صيانة المصالح التي طالما أعربت عنها مصر ، فسأل النقراشي باشا وما هي المصالح البريطانية في السودان فأجاب السفير اننا ما دنا حلفاء فمصلحتنا واحدة . وجواب السفير هذا فيه مخالطة مكشوفة ، فان سفير مصر في لندن قد تحدث في هذه الفقرة مع مستر بن وعلم ان المقصود بالمصالح البريطانية في السودان هو ان الانجليز يعتبرون السودان واقعا هو ايضا في خطوط المواصلات الامبراطورية ، فطلب حذف هذه الفقرة فأجيب الى طلبه . وقد كان جرأة أن يتكلم الانجليز عن مصالحهم الخاصة في السودان ، وهذه هي المرة الاولى التي يتقدمون فيها بهذه الدعوى منذ زمن طويل .

وقد كان منتظرا ان يرفض النقراشي باشا الصيغة الاخيرة التي اقترحها المستر بن ، فمضى دون الصيغة التي اقترحها هو بدرجة كبيرة . واذا قورنت الصيغتان احدهما بالآخرى برز في الحال أن صيغة النقراشي باشا ، فوق أنها لا تعطي السودانيين حق الانفصال عن مصر ، تحدد لأول مرة نهاية لاتفاقية سنة ١٨٩٦ وهي بلوغ السودانيين مرتبة الحكم الذاتي . أما صيغة المستر بن فهي ، فوق أنها تثبت للسودانيين حق الانفصال عن مصر - تتكلم لأول مرة عن المصالح البريطانية في السودان .

على ان الأمر الجوهرى الذى كان الصراع واقعا عليه في كل هذه المحادثات هو ان انجلترا تريد ان تعطي للسودانيين حق الانفصال عن مصر ، ومصر تأبى الا الوحدة الدائمة وترسد من انجلترا أن تقر لها بذلك . هذا هو الخلاف الجوهرى بين مصر وانجلترا في مسألة السودان . وهو خلاف يرجع الى اتجاه السياسة الانجليزية في السودان وتشجيعها للحركة الانفصالية . وكثيرا ما نعى النقراشي باشا هذه السياسة في أحاديثه مع السفير البريطانى ، ويبن أنه لا مصلحة للسودان في تشجيع الانجليز لعناصر لا يعملون الا لتحقيق أطماعهم ، وفي حملهم على تكوين ما يسمى بالجهمة الانفصالية .

والدليل على أن هذه هي سياسة الانجليز في السودان ليس فحسب ما رأيناه فيما تقدم من محاولتهم في كل صيغة يقترحونها أن يثبتوا للسودانيين حق الانفصال عن مصر ، بل هو ايضا ونوع خاص فيما كان يقوم به الحاكم العام للسودان في هذه الاثناء من تصريحات ومن أعمال ترمى كلها الى هدف واحد ، هو تشجيع السودانيين على أن يعتنقوا فكرة الانفصال عن مصر . وهذه هي الظاهرة التي سادت السودان منذ بدأت المفاوضات مع صدقي باشا ، ولكنها زادت قوة وعنفا اثناء محادثات النقراشي باشا مع السفير البريطانى ، وكانت هي السبب الجوهرى في انقطاع هذه المحادثات . فلننتقل الآن اليها .

+ +

يرجع نشاط الحاكم العام للسودان ، السير هادلستون ، الى المرحلة الاولى من مفاوضات صدقي باشا . ففي ١٨ ابريل سنة ١٩٤٦ ألقى خطبة الافتتاح لدورة المجلس الاستشارى الخامسة ، وقال فيها ما يأتى : " ان الوقت لم يحن بعد لمناقشة مسألة السودان مناقشة رسمية ،

وأن الحكومتين قد أعلنتا استعدادهما لبحث المعاهدة ، وعينتا ممثلين لهذا الغرض . وقد بدأت المحادثات التمهيدية منذ حين . وأؤكد لكم مرة ثانية ان مسألة مستقبلكم لن يبت فيها قبل أخذ رأيكم وأن الحكومة تهدف الى سودان حر مستقل ، يستطيع حينما يصل الى ذلك الاستقلال أن يحدد بنفسه نوع علاقته مع بريطانيا ومصر . واني على تمام الثقة أنه بعد مدة عشرين سنة سوف يحكم السودانيون بلادهم بأنفسهم يعاونهم عدد من الخبراء والفنيين من خبر السودانين . وأن الحكومة ستواصل العمل فيما تكفلت به من مجهودات لابرار سودان مستقل الى حيز الوجود .

وفي ٢٠ مايو سنة ١٩٤٦ أذاع روتر أن في النية انشاء مجلس تشريعي ومجلس وزراء في السودان . فأرسل صديقي باشا كتابا للحاكم العام في ٣٠ مايو سنة ١٩٤٦ جاء فيه ما يأتي :

" جاء في برقية لرويترواردة من لندن بتاريخ ٢٠ مايو الحالي نشرتها الجرائد المصرية في اليوم التالي أن حكومة السودان تبحث الآن في انشاء مجلس تشريعي ومجلس وزراء في السودان . ونظرا لاتصال هذين الموضوعين بنظام الحكم في السودان ، فان الحكومة المصرية ترى ، فيما لو صرح الخبر ، ألا يتخذ أي إجراء في هذا الشأن قبل الاتصال بها واعلان موافقتها على مسنده التدابير " . وفي اليوم نفسه ، ٣٠ مايو ، أرسل للسفير البريطاني كتابا يحتج فيه على تصرفات الحاكم العام ، ويشير الى حادث سابق وقع في سنة ١٩٤٤ هونبا انتواء حكومة السودان المعلنين قانون عن الجنسية السودانية واحتجاج الحكومة المصرية على هذا العمل . وقد جاء في كتاب صديقي باشا للسفير البريطاني ما يأتي : " نشرت وكالة رويتر التلغرافية أخيرا أن حكومة السودان تنوي انشاء جمعية تشريعية ومجلس وزراء للسودان . ومما لا يدع مجالا للشك أنه لا يمكن اتخاذ تدابير من هذا القبيل ، بل لا يصح مجرد النظر فيها ، قبل استشارة الحكومة المصرية والحصول على موافقتها . وأن أي تصرف غير هذا يعد بالفصل اعتداء على حقوق سيادة مصر على السودان واخلالا بروح اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٦ ونضها . وأرى من واجبي أن أذكر سعادتكم أنه في سنة ١٩١٠ في ظرف مماثل للظرف العالي ، ولكنه دونه أهمية انه تعلق الأمر انذاك بمجلس الحاكم العام ، ورد في مقدمة الامر الخاص بتشكيل هذا المجلس نص صريح على موافقة الحكومتين بالعبرة الآتية : " حيث ان الحكومتين اتفقتا على أنه يجب تشكيل مجلس يشترك مع الحاكم العام في مباشرة السلطات التنفيذية والتشريعية المخولة له . وكذلك عندما نشرت الصحف سنة ١٩٤٤ نبا انتواء حكومة السودان اعلان قانون عن الجنسية السودانية ، طلب رئيس مجلس وزراء مصر في ذلك الحين الى حاكم السودان العام ألا يتخذ أي تدبير في هذا الشأن قبل الاتفاق مسبقا مع الحكومة المصرية . فأجاب الحاكم العام مصرحا ان اعلان قانون الجنسية السودانية ليس محل نظر ، وان اتفاق الحكومتين قبل اعلان مثل هذا التشريع يعد أمرا أساسيا . ومن جهة أخرى ، فانسي أحرر على أن أبين لسعادتكم أنه لو صرح النبا الذي أشارت اليه وكالة رويتر ، فالإجراء السدي اتخذته الحاكم العام بأن يضع موضع الدرس ، أو يقدم تعديلا في نظام الحكم الحالي في السودان ، أمر غير جائز في الوقت الحاضر ، انه ان الوضع المستقبل للسودان يجب أن يكون أحد الأغراض التي

ينتظر بين آونة وأخرى أن تجرى بشأنها المفاوضات بين الحكومتين المصرية والبريطانية " . وقد نفت الحكومة السودانية هذا الخبر ، كما نفت خبر قانون الجنسية السودانية ، ولكنها عادت فسي سبتمبر سنة ١٩٤٦ فأرسلت للحكومة المصرية توصيات بشأن إنشاء جمعية تشريعية ومجلس تنفيذى فى السودان قالت انها صادرة من لجان قومية لمؤتمر يبحث هذا الامر ، ثم أبلغت الحكومة المصرية بعد ذلك ، فى مايو سنة ١٩٤٧ ، توصيات المؤتمر نفسه . فأرسلت الحكومة المصرية كتابين للسفير وللحاكم العام فى مثل المعنى الذى تقدم . ووردت الانباء أخيرا ان حكومة السودان عرضت على المجلس الاستشارى مشروع قانون للجنسية السودانية ، تحت ستار عنوان آخر (تفسير وتحديد من هو السودانى) ، فأرسلت الحكومة المصرية كتابا للحاكم العام تدلىب منه ابالقها صورة من هذا المشروع ، بعد أن كانت قد احتجت على هذا الامر فى كتابين سابقين أرسلتهما فى سنتى ١٩٤٤ و ١٩٤٥ وبينت فيهما ضرورة موافقتها عليه مقدا . ولفتت الحكومة المصرية نظر الحاكم العام فى كتابها الاخير الى ما سبق أن كتبه فى هذا الشأن .

وحدث بعد أن تم الاتفاق على مشروع صدقى - بقرى ، أن صرح صدقى باشا فى ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٤٦ انه نجح فى تثبيت الوحدة الدائمة ما بين مصر والسودان تحت التاج المصري ، وقال انه فى ستة أيام من اتصال مباشر بالمستربقن خطا خطوات أوسع مما خطاه فى ستة أشهر صرفها فى كتابة التقارير والمذكرات . فسرمان ما رد عليه المسترأتلى فى مجلس العموم البريطانى ، ففى ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٤٦ ، يقول ان ما دار بين صدقى باشا والمستربقن انما هى محادثات لا

مفاوضات وهى لا تقيد أيا من الحكومتين ، وقد اتفق على سرتهما لما لها من صبغة شخصية ، وأن ما أدلى به صدقى باشا من تصريحات يورد الحقائق غير كاملة وعلى وجه يؤدى الى التضليل . وأضاف المسترأتلى ان هذه المحادثات لم تمس حق السودانين فى المستقبل أن يقرروا مصيرهم بأنفسهم ⁿ no impairment of the right of the sudanese people ultimately to decide their own future . ولا شك فى أن تصريح المسترأتلى ينقض ما تم عليه الاتفاق فى مشروع صدقى - بقرى من قيام

الوحدة الدائمة ما بين مصر والسودان ، على ما بينا فيما تقدم . ومن السهل أن نلمح يد الحاكم العام للسودان فى كل ذلك ، فقد كان وقت ذاك فى لندن ، واتصل بالمسترأتلى بعد ان غادر المستربقن لندن الى نيويورك . ثم رجع الى السودان مزودا بتفوييفر مكتوب من المسترأتلى ففى بيان أصدره للصحف فى ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٦ يقول فيه : " لقد عدت ثوبا من لندن والقاهرة حيث قضيت قرابة الشهر فى صدد مفاوضات المعاهدة بين بريطانيا العظمى ومصر . ولم تقل هذه المفاوضات دائمة . ولكن مهما تكن النتيجة ، فان مسترأتلى رئيس وزراء بريطانيا قد فوضنى كتابة أن أعلن للسودانيين التأكيد الآتى : ان حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك مصممة من جانبها على ألا تسمح بأى شئ يؤدى الى أن تحيد حكومة السودان - التى يظل نظامها وسلطاتها قائمة لا يعترها تغيير بالمحادثات الاخيرة - من المهمة التى أخذت على عاتقها القيام بها ، وهى اعداد السودانين للحكم الذاتى ، وحرية اختيارهم للوضع الذى يكونون عليه فى المستقبل ولا يمكن بغير خلوص النية فيما بينكم وتعاونكم مع الحكومة أن تبلغوا الحكم الذاتى الذى

تشده جميع الطبقات والاحزاب . لذلك أناشدكم أن تنبذوا خلافاتكم الداخلية وان تتحدوا نفسى العمل جاهدین لبلوغ أهدافكم وفى الختام أكرر دعوتى الى التعاون والاتحاد وببذل الجهد المتصل لاستمرار العمل الذى بدأناه . فانه لا يمكن ان تقوم حكومة سودانية فى القريب بغير عملنا عملا متصلا لا تعثر فيه وبغير الاتحاد ، وبذلك تستطيعون ان تقرروا بحرية وضح حكومة بلادكم . . . وقد ذكر الحاكم العام أيضا فى هذا البيان تفسيراً لبروتوكول صدقى - بفن الخاص بالسودان من شأنه أن يجعل للسودانيين حق الانفصال عن مصر ، مما دعا صدقى باشا ان يصدر فى اليوم التالى ، ٨ ديسمبر ، بيانا رسميا يكذب فيه ما جاء فى بيان الحاكم العام .

وكان المهدى باشا - زعيم الحزب الموالى للحركة الانفصالية بتشجيع من حكومة السودان والحكومة البريطانية - قد سافر الى لندن بايعاز من حكومة السودان ، وأصدر عند عودته فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٦ بيانا جاء فيه : " قبل أن أسافر الى لندن قد أوضحت لكم الأسس التى أعمل عليها والتى لا أزال متمسكا بها ، وأثبتت لكم أن غرض الرحلة هو عرض وجهة نظرنا بعد أن أبدت الحكومة البريطانية استعدادا للاستماع اليها . تحقيقا لهذا الغرض قد قمت بعدة اتصالات وقد وضح أثر تلك الجهود مع جهود المواطنين الذين سبقونى من أعضاء حزب الأمة والجبهة

الاستقلالية على رأى العام البريطانى . ورغم ان الظرف الحاضر لا يسمح لى بأن أقضى بكل ما دار بينى وبين رئيس الوزارة البريطانية من حديث وافق عليه وزير الخارجية البريطانية بعد عودته من أمريكا ، الا اننى استطيع أن أشرب بعض توكيدات المسترأتلى الآتية : اننا نعترف بحقوق الشعب السودانى فى تقرير مصيره وفى رأينا ان البروتوكول لا يمكن أن يمس حقوق السودانين لنيل استقلالهم اذا هم قرروا ذلك عندما يحين الوقت "

وفى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٤٦ عقد الحاكم العام فى الأبيش اجتماعا حضره كبار الموظفين السودانيين ونظار القبائل وممثلو الهيئات السياسية والأدبية ، وألقى بيانا جاء فيه (نقلا عن الاهرام) " ان مصر تطالب بأن تتحد مع السودان تحت التاج المصرى تحت سيادة فعلية ، وهو ما لم يوافق عليه حكومة السودان ولا السودانىون الذين يريدون سودانا حرا مستقلا بغير سيادة تسيطر عليهم ، وهو المطلب نفسه الذى ترمى اليه حكومة السودان برياستى . وسوف تسيطر حكومة السودان سيرا حثيثا الى أن ينال السودان استقلاله بعد استكمال رشده ، ويحق للسودانيين انذاك أن يقرروا مصيرهم مع مصر وغيرها . وسيكون السودان فى فترة الحكم الثنائى التى تنتهى بالحكم الذاتى تحت السيادة المصرية الرمزية التى لا تؤثر على الحكم القائم لا فى قليل ولا كثير . وذكر الحاكم العام أنه لو كان فى مقدوره أن يتخلص من السيادة الرمزية لفعل ، ولكن القوانين أثبتت لمصر هذه السيادة من عهد محمد على .

ولم يقتصر الحاكم العام على هذه التصريحات ، بل عمدا الى قطع الصلة الدينية بين مصر والسودان بانبياء خدمة قاضى القضاة - وهو المصرى الوحيد الذى يشغل وظيفة عالية فى حكومة السودان - امعانا منه فى سياسة فصل السودان عن مصر ، وكتب فى هذا الشأن لرئيس الحكومة المصرية كتابا رسميا فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٦ . فاحتج النقرشى باشا على هذا العمل غير المناسب ، واستغرق اعتراضه جزا غير صغير من محادثات مع السفير البريطانى .

ولما تعددت المظاهر التي لجأ اليها الحاكم العام في تنفيذ سياسته الانفصالية ، وتواثرت الأدلة على امعانه في السير على هذه السياسة المرسومة ، ألقى النقراشي باشا في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٦ بيانا في مجلس النواب جاء فيه ما يأتي : " . . . ولكن الموقف جعل يتحول من سيئ الى أسوأ ، فقد أرسل الى الحاكم العام خطابا يقول فيه ان مدة خدمة الشيخ حسن مأمون في حكومة السودان تنتهي في يناير سنة ١٩٤٧ . . . فلما وصلني هذا الخطاب تحدثت الى السفير البريطاني عن أهمية هذا المنصب ، وعن أنه رباط روحي وديني بين مصر والسودان لا يصح قصمه وبعد ذلك استمرت الانباء ترد من السودان عن نشاط ملحوظ . وكان آخر الانباء ما روته الصحف عن خطبة ألقاها جناب الحاكم العام في ٢٢ ديسمبر وهي التي ظهرت في جرائد الأمس وقد جعلت في هذه المدة أيّين للسفير ، كما جعل سفيرنا يبين لوزارة الخارجية ، ضرورة بيان سياسة الحكومة البريطانية في السودان ازا مصر ، هل هي تشجع السودانيّين على الانفصال أم لا ، وألححت فسي ضرورة بيان مرامي السياسة الانجليزية في هذه الناحية ، وأن تصرّح الحاكم العام في ٧ ديسمبر المعزّز بتفويض رسمي من رئيس الحكومة البريطانية يعتبر دون شك تشجيعا للسودان على الانفصال عن مصر . . . ان السودان بالنسبة لنا هو خط الحياة ، بل هو أكثر ، وأن أهمية مصر للسودان لا تقل شأنًا عن ذلك . والسودان في وحدة مع مصر ، مستمدة من رغبة الشعب في كل من شقي الوادي ، فالسياسة التي ترمي الى قسم هذه الوحدة ، أو تحصل عملا من شأنه اضعاف هذه الصلة ، تكسون ولا شك عملا عداويا لمصر " .



لا يمكن اذن أن يتهم النقراشي باشا أنه قصر في اتخاذ أية وسيلة للوصول بالمفاوضات الى غايتها ، على أساس تحقيق المطالب القومية ، وأنه لم يبذل كل ما في وسعه لتتقية الجو تمهيدا للاتفاق مع الحكومة البريطانية . ولم تخط هذه الحكومة خطوة واحدة لمقابلته . لقد طلب السفير البريطاني أن تصدر الحكومة البريطانية تهريحا لتمدئة الرأي العام في مصر ، فلم يجب الى طلبه . وتقدم الى السفير في أن يكف الحاكم العام للسودان عن تصرفاته التي تسم الجو وتشيع القلق في النفوس ، فكانت النتيجة أن أمعن الحاكم العام في هذه التصرفات ، وبين للسفير أن مخالفة حرة مختارة تعقد بين مصر وبريطانيا مرهونة باعتراف بريطانيا بالوحدة الدائمة التي تقوم ما بين مصر والسودان ، فكان جواب بريطانيا أن تبصر في جميع الميخ التي عرضتها لبروتوكول السودان أن ينص على حق السودان في الانفصال عن مصر ا. ا. ا.

وهو في أثناء كل ذلك يتدرب بالصبر ، ويوهي به ، ليهدّي من ثائرة الرأي العام . ولما أحس أن قلق مجلس النواب قد بلغ غايته ، تقدم اليه في ٢٠ يناير سنة ١٩٤٧ ببيان قال فيسببه : " اني أعلم وأقدر قلق المجلس ورغبته الاكيدة في الوصول الى نتيجة لهذه المباحثات تظنّ اليها البلاد . وحضراتكم تذكرون ولا شك ما سبق أن صرحت به في هذا المجلس في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦ من أن الحكومة ستعطي في كل طريق يوصل البلاد الى هدفها الحق . فاذا لم تسفر المباحثات الحالية عن اتفاق أعرضه على البرلمان محققا لمطالب البلاد ، وهي جلاء الجنود الاجنبية ووحدة وادي النيل ، فاني أسلك سبيلا آخر لتحقيق هذه المطالب . والله المستعان " .

وأفضت المحادثات التي دارت بين النقراشي باشا والسفير البريطاني إلى النتيجة التي بيناها فيما تقدم ، ولم يستطع الجانبان أن يصلا إلى صيغة يتم عليها الاتفاق . فعرض النقراشي باشا الأمر على مجلس الوزراء في ٢٥ يناير ١٩٤٧ ، فأصدر المجلس القرار الآتي : " لقد ذهبت الحكومة المصرية في سبيل الاتفاق مع الحكومة البريطانية إلى أبعد حد ممكن ، ورغم ذلك لم تجد في الاقتراحات والعروض التي جاء بها الجانب البريطاني ما يرضي حقوقنا الوطنية . لذلك يقرر مجلس الوزراء عرض قضية البلاد على مجلس الأمن . "

وفي ٢٧ يناير ١٩٤٧ تقدم إلى مجلس النواب ببيان يعلن فيه هذا القرار ، وقد جاء فيه ما يأتي : " أعلنت في جلسة الاثنين ٢٠ يناير ١٩٤٧ من فوق هذا المنبر أنه إذا لم تسفر المباحثات التي كانت جارية بين الحكومتين المصرية والانجليزية عن اتفاق أعرضه على البرلمان محققا لمطالب البلاد ، وهي جلاء الجنود الأجنبية ووحدة وادي النيل ، فأنني أسلك سبيلا آخر لتحقيق هذه المطالب . ولقد عرضت على مجلس الوزراء يوم السبت الماضي ٢٥ يناير ١٩٤٧ ما وصلت إليه المباحثات بيني وبين سعادة السفير البريطاني ، فأصدر المجلس بعد استعراض الموقف من كافة نواحيه القرار الآتي نصه ولقد بذلت كل ما في الطوق من صبر وأناة ودأب وصدق ونية لتقريب وجهات النظر ، ولكن ذلك لم يثمر ان مصر حين تتحدث عن رفاة السودان لا تزخرف القول ، ولكن تقرر واقعا من الأمر شواهد قائمة ناطقة ، فليس في نواحي العمران والرقى في السودان أثر إلا ومصر التي بذلت تكاليفه وحملت أعباءه . لم تؤد عن فائز وفر ، ولكنها أدته في أدق أوقاتها المالية وأحلكها بنفس الدافع والمحافظة التي تؤدي به واجب الإصلاح في أية بقعة من بقاع الوجهين البحري والقبلي . ذلك نهج مصر دائما ، وتلك وجهتها من قديم نحو مواطنينا وأخواننا السودانيين من قبل أن يقيم أحد نفسه للتحدث عنهم . فندأونا اليوم بأن مصر لا تبني من قيام الوحدة الدائمة مع السودان تحت تاج مصر إلا ازدهار السودان ورفاة أهله نداء مسبق بعمل طويل من جانب مصر ، يدل عليه ويؤكد صدقه . ان وجودنا المشترك هو الضمان الوحيد لأمن الوادي وسلامته ، ورفاة أهل السودان لا تتحقق إلا بدوام هذه الصلة وتسميتها . وأن رغبة أهل السودان ومشيئتهم في الوحدة مع مصر تحت تاجها لا تلبث أن تبدو كالشمس إذا غلب بينها وبين الظهور ان السياسة التي تتجه إلى فصل السودان عن مصر كانت ولا تزال محل شكوانا . فقد كانت تصرفات حاكم السودان الأخيرة ناطقة بأن سياسة فصل السودان عن مصر متصلة الحلقات مطردة السير ان قضية وادي النيل قضية واحدة لا تتجزأ ، ولذلك فقد تقرر طرحها على مجلس الأمن برمتها . "

وطرح النقراشي باشا الثقة بوزارته على المجلس ، فقالها بأغلبية عظيمة . ولا يعدل قرار الثقة بوزارة صدق باشا بعد أن تم الاتفاق على مشروع صدق . — بين أن قرار الثقة بوزارة النقراشي باشا يوم أعلنت الالتجاء إلى مجلس الأمن : في الحالتين كان مجلس النواب آمينا في التعبير عن إرادة البلاد . فلما ظن أن المفاوضات لم تحقق مطالب البلاد ، قرر الثقة بالوزارة التي قطعها . فالقراران بالثقة يتقابلان عند غاية واحدة هي تحقيق مطالب مصر الحققة . وقد ارتفع مجلس النواب بقراره هذين إلى المستوى العالي الذي يتطلبه تحمل التبعات الخطيرة التي ألقت على عاتقه الظروف الدقيقة التي تمر بها البلاد . "

وفي نفس الليلة التي ألقى فيها النقراشي باشا بيانه في مجلس النواب ، أدلى بتصريح للمصحف في أنه ينتوى أن يتمسك أمام مجلس الأمن بأن معاهدة ١٩٣٦ غير قائمة .

(٧)

على أثر انقطاع المفاوضات ألقى المستر بينفيل بياناً في مجلس العموم البريطاني ، في ٢٧ يناير سنة ١٩٤٧ ، أى في نفس اليوم الذى ألقى فيه النقراشي باشا بيانه في مجلس النواب .
ونورد فيما يلي بيان المستر بينفيل :

"أبلغتني الحكومة المصرية أنها قطعت المفاوضات الخاصة بتعديل المعاهدة المصرية البستية أبرمت سنة ١٩٣٦ ولا يجهل المجلس أنها كانت قد طلبت من الحكومة البريطانية فتح هذه المفاوضات فأجابتهما الى طلبهما عن طيبة خاطر ، مع أن نصوص المعاهدة لم تكن لتحتم على الحكومة البريطانية تلبية هذه الدعوة " .

"وفي مايو الماضي اقترحت الحكومة البريطانية سحب جميع قواتها من مصر ، على أن تتفاوض مع الحكومة المصرية لتحديد المراحل التي يتم عليها الجلاء والاتفاق على نظام لدفاع مشترك يحل محل النظام الذى تنصر عليه معاهدة ١٩٣٦ . وقد حرصت الحكومة البريطانية على مصارحة الحكومة المصرية بأنه اذا لم تسفر المفاوضات عن عقد معاهدة جديدة ، بقيت معاهدة سنة ١٩٣٦ نافذة " .
"وسارت المفاوضات في القاهرة سيرا بطيئا ، الى أن انتصف شهر اكتوبر فجاء رئيس الوزارة المصرية في ذلك العهد الى انجلترا يحاول ازالة الحقيبات الكبرى التي قامت في سبيل الاتفاق " .
"وكانت هذه الحقيبات تتعلق بما يلترمه كل من الفريقين ، فيما لو وقع عليهما عدوان ، وأندرت الحال بنشوب حرب في منطقة الشرق الاوسط ، ثم بالمدة التي يجب أن يتم في خلالها جلاء القوات البريطانية من مصر ونقل المنشآت العسكرية منها ، وأخيرا بمسألة السودان " .

"وأسفرت مباحثاتي مع صدقي باشا عن انتباهنا الى اتفاق تام على نصوص معاهدة لتبسيادل المعونة بين البلدين ، تشمل بروتوكولا للجلاء وآخر للسودان ، على أن تقر هذا الاتفاق الهيئة الدستورية المختصة في كل من الدولتين لأنه كان اتفاقا شخصيا " .
"وتعهد صدقي باشا أن يوصي حكومته بقبول هذا الاتفاق كما تعهدت أن أوصي الوزارة بقبوله اذا أقرته مصر وعرضته عليّ رسميا " .

"وكانت مسألة السودان أعقد المسائل المتنازع عليها ، وكنت قد وعدت المجلس في ٢٦ مارس الماضي بالألا ينتاب نظام السودان أى تغيير ناشئ عن تعديل المعاهدة الا اذا استفسرتني السودانيون في شأنه بالطرق الدستورية " .

"وبعد أن استشرت أكرام الثقات في علم القانون رأيت من الخير تمهيد السبيل الى الاتفاق ، اعتقادا مني أنه يحون مصالح السودان على قدر ما ينصون مصالح الطرفين المتعاقدين بالاشارة في بروتوكول السودان الى قيام الوحدة الرمزية بينه وبين مصر ، ممثلة في الأسرة المالكة ، ولكن على شرط ألا يتغير النظام الحالي لإدارة السودان الموكولة الى حاكمه الحام ، وهو النظام المارى عليه اليوم بمقتضى الاتفاق الذى عقد سنة ١٨٩٩ ، فيبقى كما فسرته معاهدة سنة ١٩٣٦ بمسند تأييده ، ثم على شرط أن تظل التدابير المتفق عليها لتحقيق الدفاع عن السودان فلا يطسرا

عليها أي تفهيم . " وفيما يلي النص الذي اتفقت عليه مع صدقي باشا :

....

" وأود توجيه النظر على الخصوص الى ما كفلنا للسودانيين من الحق في اختيار الوضع المقبل لنظام السودان . "

" فقد تناولت محاولتنا هذه المسألة المرة بعد المرة . وأبرزت أنه يجب الامتناع عن كل مسعى يهدر حق السودانين في اختيار مصيرهم وضمان نموهم بعد ممارستهم حكما ذاتيا يدل على كفايتهم وأن يكن ذلك يستغرق بعض الزمن ، وفي وسعي التوكيد للشعب البريطاني أنه لم يبدل أي مسعى يهدر هذا الحق . "

" ووافقني صدقي باشا على أنه لا يسوغ التعاقد على اهدار الحق في الاستقلال ولا تقييد الشعب الذي ينشد الحرية . "

" وكان من اجماع الرأي في العالم على هذا المبدأ ما يفني عن ادراجه في المعاهدة وعلى ذلك كان لدي على ما اعتقد ، من الاسباب القوية ما يدعوني الى الظن أننا متفقان على أنه اذا آن الأوان لاختيار السودانين الوضع المقبل لنظام السودان فلن ينكر عليهم الحق في اختيار الاستقلال التام كما أنهم يكون لهم الحرية في اختيار نوع من أنواع الاشتراك مع مصر بل الاتحاد التام معها . "

" وما أن غادر صدقي باشا إنجلترا حتى جاءت الأنباء بأن الحكومة البريطانية قد سلمت بوحدة مصر والسودان دون الحق للسودانيين في تقرير مصيرهم بعد ربح من الزمن . "

" وكان في نشر هذه الأنباء ما حفز ميستر آتلي الي الإلقاء البيان الذي أدلى به في ٢٨ أكتوبر الماضي ، وتلت هذه الأنباء تصريحات أخرى ثم أحاديث رسمية أظهرت بجلاء أن تطور السودان السياسي يجب في نظر المصريين أن يقف عند حد الحكم الذاتي تحت تاج مصر وأنه لا يجوز بخاطرهم أن ينال السودان الاستقلال . "

" فلما ولي الإنقراشي باشا الحكم صرح في مجلس النواب بقوله : حين أقول وحدة مصر والسودان تحت التاج المصري أعني الوحدة الدائمة . "

" وكان أول أثر لذلك أن نشأت في السودان حالة على أعظم جانب من التوتر ، ففي السودان أحزاب قوية بعدد أعضائها تنشد الاستقلال فاتهمت الحكومة البريطانية بالتهمة بنقض العهد وببيع السودان لمصر . "

" وقد حدث بمصر الاضطراب ، على أن الحاكم العام استخدم ما اكتسب من كبير النفوذ والثقة فوفق الى تهدئة خواطر السودانيين واعادة الثقة بالادارة واقناع حزب الاستقلال السوداني بعد أن كان قد قرر المقاطعة السياسية بالحدود الى التعاون مع أعضاء الحكومة السودانية . "

" وقد استهدف الحاكم العام لنقد من في مصر أعداء لا مبرر له ، ولكن كان من الواضح أن تهدة الخواطر في السودان لم تصل بذاتها الى الحد الكافي . "

" ولم يكن في وسعي بعد ما حدث ، أن أوصي الوزارة أو البرلمان بقبول البروتوكول الخاص بالسودان دون الحصول على تفسير متفق عليه لنصوص هذا البروتوكول لا يتعارض مع ما يهده أهل هذا البلد موافقا لطبيعة الأشياء وهو أن يكون للشعب الذي مارس الحكم الذاتي الحق في طلب الاستقلال اذا آثره . "

"وأسفني أن فشلت جميع ما بذلت من الجهود للوصول إلى شيء يعد تفسيراً متفقاً عليه سواء في صورة بيانات يفضى بها متحدث بلسان حكومته في كلا البلدين أو حتى في صورة بيانات يقربها صاحبها في صراحة بما بين الفريقين من خلاف على أمل أن يسوى الخلاف فيما بعد ، ما دامت المسألة التي يتناولها البحث لن تنشأ إلا بعد بضع سنوات ."

"ثم إنني عرضت إذا قرأ القرار على أحد هذه المقترحات أن ألقى أنا نفسي بياناً عاماً يطمئن مصر فيما يتعلق بمقاصد السياسة البريطانية بشأن السودان وقد عرضت كل ضمان يصون المصالح المصرية في السودان ، فلا أحد أعلم من الحكومة البريطانية بما لمصر من المصالح الحسنة في مياه النيل مثلاً ، وعرضت توثيق معاهدة لتبادل المصونة مع بروتوكول خاص بالجلال محققاً هكذا أمنية من أغلى الأمناء المصرية ، على أن نعود إلى بحث المسألة السودانية في مؤتمر يأتلف منا ومن المصريين والسودانيين ."

"فكان ما تلقينته من الردود على هذه المقترحات أمّا رداً سليماً لا يقصح المجال لحل وسط ، وأمّا مقترحات تقتضي فتح مفاوضات جديدة وتقوم على أساس أن يرتبط حق السودانيين في تقرير مصيرهم بشرط الاتحاد الدائم بين مصر والسودان ."

"بل وجدتني متهماً بأنني أسلك سياسة أحاول بها اختلاس السودان من مصر ."

"وأولي أن يتغلب في القاهرة رأي أوسع أنفاً وأقل عناداً . فمن الجلي أن مصالح البلد بمن تقتضي عقد معاهدة جديدة وتبرر بذل مجهود آخر للوصول إلى اتفاق يرضى للفريقين التعاون على صون مصالحهم والدفاع عن بلد يدم ."

"وما يأسف له أنه كان على الحكومة البريطانية التفاوض مع حكومة من الأقلية على أنني قد صرحت هذا المجلس بأن المسألة المتعلقة بلون الحكومة مسألة تخص المصريين أنفسهم ."

"ولكن إذا استطعنا أن نحال الأمر مع حكومة مصرية أكمل تمثيلاً وتجنبنا مفاوضات تأشير السياسة الحزبية المصرية فإن احتمال سيرها إلى نتيجة موفقة بروح قوية ، يزداد ألباً زيادة ."

"أما خلال ذلك فأننا سنتمسك بمعاهدة سنة ١٩٣٦ ."

ولفت النظر في بيان المستر بيغن أمور ثلاثة :

(١) هو لا يجزم بأن صدقي باشا تعاقد معه على إعطاء السودانيين الحق في الانفصال عن مصر ، وكل ما يقوله في هذا الصدد أن صدقي باشا وافقه "على أنه لا يسوغ التعاقد على إهدار الحق في الاستقلال ، ولا تقييد الشعب الذي ينشد الحرية" ، وأن في أجماع "العالم على هذا المبدأ ما يفني عن إدراجه في المعاهدة" . وقد قدمنا أن صدقي باشا أراد بهذا القول ألا ينكر على السودانيين حقوقهم في طلب الاستقلال إذا أرادوا ذلك ، على أن يكون هذا أمراً داخلياً بين مصر والسودان لا شأن لبريطانيا به ، ولا يجوز التعاقد معها عليه . والمستر بيغن نفسه لا ينسب إلى صدقي باشا أكثر مما قاله في هذا الشأن ، ولا يجزم بأنهما كانا متفقين على معنى واحد ، ولكنه يعتقد أنه كان لديه من الأسباب القوية ما يدعو إلى الظن أنهما كانا متفقين . ولا شك في أن المستر بيغن أراد أن يكون أمينا في تصويره للواقع — وهي أمانة يشكر عليها — فهو لا يقول أنه اتفق فعلاً مع صدقي باشا ، بل يقول أن أسباباً قوية كانت تدعوه إلى الظن أنه اتفق معه .

اتفاق صدقي باشا مع المستر بيغن أمر مشكوك فيه ، والمستر بيغن لا يستخلصه إلا من القرائن .
فإذا جاء صدقي باشا بعد كل هذا وأكد أنه اتفق مع المستر بيغن على الوحدة الدائمة ما بين
مصر والسودان ، ألا يحق لنا أن نقرر أن صدقي باشا يستطيع في هذه الظروف أن يقول على أقل
تقدير ما يقوله المستر بيغن من أن هناك أسبابا قوية كانت تدعو صدقي باشا إلى الاعتقاد بأنه
اتفق مع المستر بيغن على الوحدة الدائمة ما بين مصر والسودان ؟

(٢) يقرر المستر بيغن النظرية البريطانية في معاهدة سنة ١٩٣٦ . وقد قدمنا أن هناك خلافا
جوهريا بين النظرية البريطانية والنظرية المصرية في شأن هذه المعاهدة . فالنظرية البريطانية
تعتبرها صحيحة نافذة ، وقد يكون هناك من الأسباب ما يجعل تعديلها مرغوبا فيه ، ولكن إذا
لم يتم الاتفاق على التعديل بقيت نافذة . أما النظرية المصرية فتعتبرها غير قائمة لأنها استنفدت
أفراضها ولأنها تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ، وسواء تم الاتفاق على تعديلها أو لم يتم فإنها
لا تكون نافذة على أي حال . وما تحسن الإشارة إليه في هذا الجدد أن المستر بيغن اعترف في
كثير من المناسبات أن معاهدة سنة ١٩٣٦ تنقصها " الروح المصرية " . صرح بذلك في مجلس
العموم البريطاني في ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٧ فقال : " وفي رأينا أن معاهدة سنة ١٩٣٦ قد
أبقت مصر ، بل أنقذت الحلفاء ، وجنبتنا جميعا كارثة لا كارثة بعدها . ولكننا نود أن نبسث
فيها روحا عصرية فنستبدل بالاحتلال صداقة تحالفية " . وكرر هذا المعنى في نفس المجلس في
بيان القاء في ١٦ مايو سنة ١٩٤٧ فقال : " وكان سعيي يتجه إلى وضع العلاقات بين بريطانيا
ومصر على أساس يختلف عن الأساس الذي كانت عليه ، ويكون عصريا أكثر منه ، فتقوم العلاقات بين
البلدين على أساس محالفة الند للند لا على أساس الاحتلال " . ثم ألم بتم الاتفاق على هذا
المعنى في الديباجة التي صدر بها مشروع صدقي - بيغن ، فأشير إلى الرغبة في إقامة العلاقات
ما بين مصر وبريطانيا على أسس أكثر صلاحية ، وإلى التعاون على حفظ الأمن الدولي طبقا
لأحكام ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وترتب على ذلك أن نص في أول مادة في المشروع على
إنهاء العمل بمعاهدة سنة ١٩٣٦ ؟

(٣) يتنصل المستر بيغن من التدخل في شئون مصر الداخلية فيقول " انني قد صرحت هذا
المجلس بأن المسألة المتعلقة بلون الحكومة مسألة متعلقة بمصر المصريين أنفسهم " . ولكن ذلك لم يمنع
من التدخل في صميم الشئون الداخلية لمصر ، فوصف الحكومة التي كان يتفاوض معها بأنها حكومة
من الأقلية ، مجازا في ذلك مجازة لا مبرر لها . بل هو قد ذهب في التدخل إلى حد أبعد ،
فطلب أن يعالج الأمر مع " حكومة مصرية أكمل تمثيلا " .

+ + +

وفي ٣ مارس سنة ١٩٤٧ أدى النشراشي باشا ببيان إلى الصحافة هذا نصه :
" بدأت المفاوضات بين مصر وبريطانيا الحظي في أبريل سنة ١٩٤٦ واستمرت عشرة أشهر بسذل
فيها الجانب المصري جهودا جديّة متوسلا بكل الوسائل للوصول إلى اتفاق . وليس أدل على
ذلك من الرحلة التي قام بها رئيس وزراء مصر إلى لندن بغية الاتصال بمستر بيغن اتصالا شخصيا .

"وقد انتهت هذه المفاوضات المضنية بالقطع ، ذلك لأن مصر لم تستطع أن تجد ما يرضيها بشأن النقطتين الجوهريتين اللتين أجمع الشعب المصري على المطالبة بهما ."
وهاتان النقطتان هما :

أولا - جلاء الجنود البريطانية عن مصر

ويجب أن يكون هذا الجلاء جلاءً ناجزًا تامًا غير مشروط بمعاينة .

ثانيًا - الاحتفاظ بوحدة مصر والسودان وقيام الحكم الذاتي للسودانيين واسترداد حقوق مصر في إدارة السودان لتيسير إعداد السودانيين للحكم الذاتي .

"أن وحدة مصر والسودان هي مشيئة المصريين والسودانيين على السواء ، على حين أن السياسة البريطانية ترمي إلى تحريض السودانيين على الانفصال عن مصر ."

"أما فيما يتعلق بالحكم الذاتي فلم تكن مصر قد حرمت على الرغم منها من حقوقها في إدارة السودان ، لما تأخير إعداد السودانيين للحكم الذاتي ."

"أن مصر في مركز أكثر ملائمة من بريطانيا العظمى ، وهي أشد حرصًا منها على إعلاء السودانيين للحكم الذاتي وهم شعب يتحد المصريون وأباة في الجنس واللغة والدين ، ويعتمد كل منهما في وجوده على نيل واحد ."

"ومخير تريد أن يتمكن السودانيون في أقرب فرصة من التعبير عن آرائهم بحرية ، وهذا أمر لا يمكن أن يتحقق إلا بعد جلاء الجنود البريطانية عن السودان ."

"ولمست النقطتان السابقتان إلا تطبيقًا عادلاً لمبادئ ميثاق هيئة الأمم المتحدة ."

"ولهذا قررت الحكومة المصرية - بعد مفاوضات استطال أمدها وبعد أن أبقت وهي آسفة أن المباحثات المباشرة لا تنطوي على أمل في النجاح - أن ترفع الأمر إلى مجلس الأمن . وقد أيد الشعب المصري بأجمعه هذا القرار تأييدًا حماسيًا حارًا ."

"وأن مصر لتؤمن إيمانًا ثابتًا بهيئة الأمم المتحدة وتثق ثقة مطلقة في أن العدل سيكون في جانب أمة صغيرة آمنت وبستظل تؤمن دائمًا بمبادئ وسلطان القانون الدولي ."

وظاهر من هذا البيان الصريح أن مصر تطالب بجلاء الجنود البريطانية جلاءً ناجزًا تامًا غير مشروط بمعاينة . فالخلاص بينها وبين بريطانيا ليس مقصورًا على مسألة السودان ، بل يمتد إلى التحالف نفسه فلا تريد مصر أن تجعل الجلاء مشروطًا به . ولا ترضى أن يكون التحالف ثمنًا له .

وقد رد المستر أتلي على هذا البيان في مجلس العموم البريطاني في ١١ مارس سنة ١٩٤٧ ،

فقال في مقام الرد على سؤال وجهه إليه المستر أيدن :

جاء في بيان رئيس الوزارة المصرية بشأن المفاوضات أن قطعها النهائي يرجع إلى عجز مصر عن الفوز بمطالبها في المسألتين الأساسيتين التاليتين : أولاً ، جلاء القوات البريطانية عن مصر جلاءً ناجزًا كاملاً غير مشروط بمعاينة . وثانيًا ، الإبقاء على وحدة مصر والسودان ، وتخويل السودانيين الحق في الحكم الذاتي ، واسترداد مصر لحقوقها في إدارة السودان كما تتعجل إعادته لذلك الحكم . وأقوم سنيل إلى القطع برأي في هذا البيان بحته على ضوء الاتفاق الذي

تم بين هدي باشا ومستريبن في شهر أكتوبر الماضي وهو ينص على بعض أحكام تتعلق بالدفاع والجلاء والسودان ، فقد وقعا هذه الأحكام بالأحرف الأولى من اسميهما وعرضت الحكومة المصرية هذا الاتفاق على مجلس النواب المصري ففازت بالثقة . ومن ثم أبلخت الحكومة المصرية الحكومة البريطانية في أول ديسمبر الماضي أنها على استعداد لامضاء معاهدة مع ملحقين يتعلقسان بالجلاء والسودان .

ومضى مستر آتلي يقول : أوضح مستريبن كل الايضاح ، في البيان الذي ألقاه يوم ٢٧ يناير الماضي ، السبب الوحيد الذي حال دون امضاء المعاهدة ، وهو أن الحكومة المصرية حاولت تفسير عبارة في بروتوكول السودان بمعنى أنه من حق مصر أن تستند الى تأييد الحكومة البريطانية لتتكر على السودانين الحرية التامة في تقرير مصيرهم متى حان وقت الاختيار .

وكانت الحكومة البريطانية قد قبلت جلاء قواتها عن مصر جلاء تاما في سنة ١٩١٩ ، عسلي أن يكون هذا القبول جزءا من الاتفاق السالف الذكر . وليست هذه المملة بمديدة اذا قيست بما يقتضيه تدبير الشؤون المتعلقة بأعباء الجيش البريطاني في مصر ، وهي أعباء فادحة ، ومصر كانت قاعدة هذا الجيش الرئيسية ، وهو الجيش الذي دأ عنها خطر الغزو الألماني .

وكذلك تؤيد الحكومة البريطانية تخويل السودانين الحق في الحكم الذاتي بعد حين ، على ما جاء في بيان وزير الخارجية . فاذا حان الوقت الملائم لم يحرموا من الاستقلال التام عن مصر ، أو نوع من أنواع الاشتراك مع مصر ، أو الاتحاد التام معها ، وفقا لرغبتهم .

فليس بصحيح القول أن السياسة البريطانية تهدف الى حمل السودانين على الانفصال عن مصر ، وجاء أيضا في البيان المصري أن السودانين شعب تجميعه بالمصريين وحدة الجنس واللغة والدين . غير أن السودانين على أجناس عدة ، منها الميلوتيكية ، والهامتيكية ، والزنجية ، فضلا عن العرب .

هذا ومن السودانين ، وبناهز عدد هم سبعة ملايين نسمة ، مليونان ونصف مليون غير مسلمين وليست لغتهم العربية .

وجاء أيضا أن السودانين لا يستدلون الاعراب عن رغبتهم اعرابا حرا الا اذا جلت القوات البريطانية عن السودان . على أن القوات البريطانية والقوات المصرية تقيم في السودان تحت امرة الحاكم العام للدفاع عن هذا القطر . وليس من الصواب القول أن وجود القوات البريطانية أو وجود القوات المصرية يجعل من المحال على السودانين الاعراب عن آرائهم اعرابا حرا .

والنقطة البارزة في بيان المستر آتلي قوله أن السبب الوحيد الذي حال دون امضاء المعاهدة هو خلاف على تفسير عبارة في بروتوكول السودان . وهذا تدوين من شأن الخلاف ما لا يتفق مع الواقع . وسنعود الى ذلك فيما يلي .

ونكر المستر آتلي على شعب وادي النيل وحدته ولم يقدم لهذا الانكار إلا سببا واحدا ، هو أن هناك مليونين ونصف غير مسلمين وليست لغتهم العربية . ونحن اذا سلمنا بالاحصاء السدي أورد المستر آتلي لبلغ شعب وادي النيل ستة وعشرين مليونا . فاذا لم يكن بينهم الا مليونان

ونصف أقلية دينية وجنسية ولغوية ، فلشعب وادي النيل أن يفتبط بأن نسبة الأقليات فيه أصغر من نسبتها في البلاد الأخرى . ومن المعروف أن عدد الزنوج في الولايات المتحدة الأمريكية يناهز أربعة عشر مليوناً في شعب يبلغ عدده مائة وعشرية من الملايين . ولم ينكر أحد على الولايات المتحدة الأمريكية وحدتها القومية .

+ + +

وفي ١٦ مايو سنة ١٩٤٧ أدلى المستر بين ببيان أمام مجلس العموم كرقية نظريته من أن معاهدة سنة ١٩٣٦ باقية ما دام الاتفاق لم يتم على تعديلهما . وقال أنه لم يحاول في المفاوضات السابقة تهدئة مصر على حساب السودان . وكان سعيه يتجه إلى إقرار العلاقات ما بين مصر وبريطانيا على أساس أحدث ، فيستبدل بالاحتلال محالفة اللند للند . ثم قال ان الحكومة البريطانية لا تستطيع أن تتقدم أبعد مما فعلت ، في سبيل مقابلة المصريين والسودانيين . وقد أدلى النقاشي باشا للصحف في ١٨ مايو سنة ١٩٤٧ ^{تعليقاً} على هذا البيان ، بتصريح هذا نفسه :

"ان بقاء الجنود البريطانية في أراضينا يخل بسيادة أمتنا الحرة المستقلة ، وان الحكومة البريطانية لتعلم علم اليقين أن وجود قواتها في بلادنا هو ضد مشيئة الأمة . فانا نطالب جميعين بهؤلاء هذه القوات عن البلاد جلاء تاماً ناجزاً وأن لا يكون هذا الجلاء معلقاً على إعادة النظر في معاهدة قديمة أو على إبرام معاهدة جديدة ."

"يقول البريطانيون أنهم على استعداد للجلاء على شرط أن توافق مصر على معاهدة معينة يريدونها ويقولون أنه إذا لم توقع تلك المعاهدة فان معاهدة ١٩٣٦ تبقى نافذة المفعول . وهذا معناه بقاء الجنود البريطانية في مصر ."

"لقد أبرمت معاهدة ١٩٣٦ في ظروف خاصة زالت ولم يبق لها وجود الآن . فان الحرب التي كانت على الأبواب قد انتهت من زمن بعيد . وقد استنفدت معاهدة ١٩٣٦ أغراضها في هذه الناحية وفي نواح أخرى . ولن نستطيع أن نقبل استمرار سريان معاهدة تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة . واني ليواثق أنه لا توجد دولة من أعضاء هيئة الأمم المتحدة ترضى بإقامتنا على قسول جنود أجنبية في أراضيها ."

"لقد انتهجت بريطانيا في السودان سياسة ترمي إلى تشجيع السودانين على الانفصال عن مصر ، وهي سياسة عدائية لمصر والسودان على السواء ."

"أن وحدة مصر والسودان هي مشيئة أهل وادي النيل ."

"وأن حرية السودانين لم تضروا ولن تضار يوماً من هذه الوحدة . إذ هي أساسية لا مسس السودان وتنمية مصالح السودانين الحيوية . فان الوحدة ستتمكن السودانين من إدارة شئونهم على الوجه الذي يرتضونه لأنفسهم ."

"أن وجود الجنود البريطانية في السودان هو نتيجة لاحتلالهم السابق لمصر وليس لهؤلاء الجنود حق للبقاء في السودان أكثر مما لها في مصر ."

"أنا ناهبون الى هيئة الأمم المتحدة للحصول على تسوية عادلة للنزاع القائم بيننا وبين بريطانيا . ولا يخامرنا شك في أن مبدأ المساواة في السيادة لجميع الأمم الأعضاء وهو المبدأ الذي قامت عليه هيئة الأمم سوف يكفل لمصر حقوقها كاملة غير منقوصة ."

وأهم مسألة تلفت النظر في هذا البيان أنه يصرح بوجوب جلاء الجنود البريطانية من السودان . فيقول " أن وجود الجنود البريطانية في السودان هو نتيجة لاحتلالهم السابق لمصر ، وليس لمدى الجنود حق للبقاء في السودان أكثر مما لها في مصر ."

وهكذا تبين من مجموعة التصريحات والبيانات التي أدلى بها النقراشي باشا أنه سيطلب أمام مجلس الأمن بجلاء الجنود البريطانية عن مصر والسودان معا ، جلاء تاما ناجزا غير مشروط بمعاهدة .

+ + +

وقد حاولت سورية ولبنان بذل وساطتهما في هذا الخلاف . ولكنهما لم تلبثا أن وجدتا أنه خلاف جوهري لا تجدي فيه الوساطة . وهذا هو نص المذكرة التي وجهتها الحكومة السورية الى الحكومتين المصرية والبريطانية :

"تتبع الحكومتان السورية واللبنانية باهتمام زائد تطور المفاوضات بين بريطانيا العظمى ومصر بشأن إعادة النظر في معاهدة سنة ١٩٣٦ - ولما كانت تعدد وهما عواطف الصداقة الخاصة التي تتصف بها علاقاتهما ببريطانيا العظمى وكذلك عواطف الاخوة التي تربطهما بمصر في نطاق جامعة الدول العربية ، فأنهما ترجوان أن تسفر هذه المفاوضات عن نتائج مرضية . ولذلك فقد كان لأعلان قطع المفاوضات أثر عميق في سوريا ولبنان . ولهذا اتفقت الحكومتان على الاعراب عن رجائهما في أن تجدد الحكومتان البريطانية والمصرية مساعيهما لإعادة النظر في الموقف الحالي - والحكومتان السورية واللبنانية على استعداد - بالاتفاق فيما بينهما - لمرضى وساطتهما لاستئناف المفاوضات وسعدهما قبول هذا العرض ."

وأرسلت الحكومة اللبنانية هي أيضا مذكرة في هذا المعنى للحكومتين المصرية والبريطانية . فردت الحكومة البريطانية على الحكومتين السورية واللبنانية بتطلب منهما أن يتقدما بأية مقترحة تكون مقبولة من الحكومة المصرية ، لتتدارفهما . وهذا هو نص المذكرة التي أرسلتها في هذا المعنى :

"يؤم حكومة صاحب الجلالة الملك أن لا يعمل أى عمل يكدر صفو الصداقة التقليدية المتوطدة بين بريطانيا العظمى والعالم العربي . ومسألة بروتوكول السودان هي المسألة الوحيدة الباقية دون حل بين حكومة صاحب الجلالة الملك والحكومة المصرية والأمريكية . يتطرق على الأكثر بمسألة تفسير يشعر الشعب البريطاني والبرلمان نحوها شخورا قويا . وقد صرح وزير خارجية جلالة الملك في مجلس العموم يوم ٢٧ يناير بعد أن تقدم بعدة اقتراحات للتغلب على الصعوبات التي تلقاها مصر في هذا الموضوع أن مصالح كل من البلدين تدعو الى عقد معاهدة جديدة وتبرر بذل مجهود آخر للوصول الى اتفاق . لذلك فان حكومة جلالة الملك ترحب بعرض الحكومتين اللبنانية والسورية خدمتهما الودية بغية الوصول الى حل ودي . كما ترحب باقتراحهما أن يكونا تحت تصرف الحكومتين صاحبتى الشأن للبحث عن أى اجراء حبي يرضى عنه الطرفان ."

"وسرّ حكومة جلالة الملك أن تنظر في أية اقتراحات تراها الحكومتان اللبنانية والسورية تنفيذاً للأجراً المذكور وأن تعلم إذا كان هذا الاقتراح مقبولاً لدى الحكومة المصرية • وإذا كانت للحكومة الأخيرة أية اقتراحات جديدة فإن حكومة جلالة الملك يسرها أن تنظر فيها •"

ثم ردت الحكومة المصرية على الحكومتين السورية واللبنانية بمذكرة هذا نصها :

"تشرف الحكومة الملكية المصرية بتقديم تحياتها الدائمة الى حكومتي سوريا ولبنان وهي إذ تشكر لهما حسن مسعاهما الذي حفزهما عليه عواطف الأخوة التي تربطهما بمصر في نطاق جامعة الدول العربية وإيمانهما المبين بمبادئ العدل والحرية التي قام عليهما ميثاق الأمم المتحدة وحرصهما على أن يسود الأمن والسلم مندقة الشرق الأوسط ، تشرف بإبلاغهما ما يأتي :

(١) على أثر انتهاء الحرب العالمية الثانية دخلت الحكومة الملكية المصرية مع حكومة المملكة المتحدة في مفاوضات بقصد تحقيق المطالب التي أجمعت عليها البلاد والتي تلخص في الجبل ووحدانية وادي النيل • وبالرغم من وضوح هذه الحقوق ومن قيام الأسباب التي تهيئ بالملكة المتحدة الى المبادأة بالتسليم بها بعد أن أصبحت معاهدة سنة ١٩٣٦ غير قائمة لتعارضها مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة تباً لآيات المفاوضات نحو عشر أشهر دون أن تفضي الى اتفاق •

(٢) وقد ذكر وزير خارجية المملكة المتحدة في مجلس العموم بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٤٧ أن انقطاع المفاوضات يرجع الى الخلاف على تفسير بروتوكول السودان وتود الحكومة المصرية أن تؤكد أن النزاع القائم بين مصر والمملكة المتحدة ليس في الواقع من الأمر خلافاً ثانوياً مقصوراً على تباين وجهات النظر في تفسير أو صياغة بل هو خلاف جوهري يتناول القضية المصرية كاملة ، ذلك أن مصر لم تلق من جانب المملكة المتحدة ما كانت تتوقع من استجابة لمطالبها الحقبة بل تبين لها على النقيض من ذلك أنها تقوم بأعمال تعتبرها مصر غير ودية ، لا بعد قطع المفاوضات فحسب بل وفي أثناء قيامها أيضاً •

(٣) وإلى جانب ذلك فقد عملت بريطانيا على اتباع سياسة خديرة ترمي الى اشاعة روح الانفصال بين أهالي السودان والحضر عليه بمختلف الأساليب وهذا يؤدي حتماً الى ايجاد حالة من شأنها إذا استمرت أن تعرض السلم والأمن الدولي للخطر • ولا ريب في أن هذا الموقف الذي اتخذته حكومة المملكة المتحدة يجافي روح الصداقة التي كانت مصر تنتظر أن يريدها تقدرها بعد ما أدت مصر من خدمات ووفاء بالتزامات • وان الوحدة القائمة بين مصر والسودان والصلات التي تربطها بين المصريين والسودانيين كقيلة بأن تجعل الحكومة المصرية أولى من غيرها بأن تعلن الترحيب بتمتع السودانين بالحكم الذاتي في أقرب وقت •

(٤) بسبب هذا كله رسخ اليقين لدى الحكومة الملكية المصرية والشعب المصري بأسره أن حكومة المملكة المتحدة لم تعمل على أجابة مطالبنا وإنما على النقيض من ذلك تتبع نحو مصر والسودان سياسة مخالفة لمبدأ التحالف في ذاته مانعة من إبرام معاهدة تحالف بين الدولتين ، وأن ما أبدته الحكومة الملكية المصرية من الرغبة الصادقة في التفاهم أثناء المفاوضات التي استمرت مدة طويلة بعد أن انقضت أكثر من مرة حرصاً منها على إثارة الوسائل الودية قد أصبح دون

جدوى . وقد صرح رئيس الوزارة المصرية فعلا في مجلس النواب في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٦ بشأن هذه السياسة ترمي الى فصل وحدة وادي النيل أو فصل عملا من شأنه إضعاف الصلة بين مصر والسودان تكون ولا شك عملا عدائيا لمصر ، وكان أن قررت الحكومة المصرية في ٢٥ يناير سنة ١٩٤٧ قطع المفاوضات ورفض قضية البلاد برمتها على مجلس الأمن .

(٥) وقد أعلنت الحكومة المصرية أنها تلتجئ الى مجلس الأمن دون ما قيد يقيدها غير مرتبطة بأية مفاوضات سابقة لأن الحكومات لا تتقيد بنصوص معينة جرى بحثها في مفاوضات لم تفض الى اتفاق نهائي . وقد سبق أن تمسكت بذلك حكومة المملكة المتحدة ذاتها في مذكرة وجهتها الى مصر بتاريخ ٧ فبراير سنة ١٩٣٦ .

(٦) لذلك تتصرف الحكومة الملكية المصرية بأن تضع الأمر على حقيقته تحت نظر حكومتي سوريا ولبنان حتى اذا حصلت على تأكيدات رسمية بأن حكومة المملكة المتحدة قد عدلت عن سياستها واعتزمت أن تنهض لأجابه حقوق مصر كاملة كان في ذلك ما يبشر بنجاح المسمى والا فالحكومتان مشكورتان على كل حال .

وبمعناها . أن نقف من ريد الحكومة المصرية على العبارات الثلاث الآتية :

(١) "تود الحكومة المصرية أن تؤكد أن النزاع القائم بين مصر والمملكة المتحدة ليس في الواقع من الأمر خلافا ثانويا . . . بل هو خلاف جوهري يتناول القضية المصرية كاملة" وهذا نجسيد الحكومة المصرية تضع نظريتها بوضوح ، فتكرر على الحكومة البريطانية دعواها بأن الخلاف محصور في تفسير على عبارة وردت في بروتوكول السودان .

(٢) "بسبب هذا كله رشح اليقين . . . أن حكومة المملكة المتحدة . . . تتبع نحو مصر والسودان سياسة مخالفة لمبدأ التحالف في ذاته ، مائعة من إبرام معاهدة تحالف بين الدولتين" . ويتبين من هذه العبارة السبب الحقيقي الذي قطعت من أجله المفاوضات . فان مصر اذا كانت قد قبلت التحالف مع انجلترا فذلك عن اخلاص وصدقة . فاذا تبينت بعد ذلك أن حليفتها تتبع نحوها سياسة عدائية ترمي الى فصل السودان عن مصر ، كان من حقها أن ترجع في التحالف . وهذا ما فعلته .

(٣) "لذلك تتصرف الحكومة الملكية المصرية بأن تضع الأمر على حقيقته تحت نظر حكومتي سوريا ولبنان ، حتى اذا حصلت على تأكيدات رسمية بأن حكومة المملكة المتحدة قد عدلت عن سياستها ، واعتزمت أن تنهض لأجابه حقوق مصر كاملة ، كان في ذلك ما يبشر بنجاح المسمى ، والا فالحكومتان مشكورتان على كل حال" . وهذه العبارة معناها أن مصر لا تقبل المساومة في حقوقها ، فبسي تعتبر ملبيها في الجلاء والوحدة بما لا يجوز الأخذ والرد فيه . ومن هنا لم تمض الحكومتان السورية واللبنانية في بذل وساطتهما .

+

وقد أبد مصر في موقفها جامعة الدول العربية ، كما أبدتها الحكومات العربية كل حكومة بمفردها . وحسبنا هنا أن نورد قرارات مجلس الجامعة المتعاقبة التي تؤكد مصر كل التأيد . صدر أول قرار في ٢٥ مارس سنة ١٩٤٦ ، في أول مرحلة للمفاوضات ، ونصه كما يأتي :

"يتميز المجلس فرصة أول اجتماع له في دورته الثالثة لمعلن تأييده مصر في مطالبها القومية . وهو ينتظر تحقيق هذه المطالب وجلاء القوات البريطانية عن أراضيها في وقت قريب ويعتبر ذلك من أقوى الأسباب لدوام العلاقات الحسنة والصدقة بين الدول العربية وبريطانيا العظمى ."

ثم صدر بيان عن اجتماع ملوك العرب ورؤسائهم وأمرائهم في زهراء أنشاس ، وكان ذلك في ٢٩ مايو سنة ١٩٤٦ . وقد جاء في هذا البيان بخصوص المسألة المصرية ما يأتي :

"ثم اقترح بعض أعضاء المؤتمر التشاور في المسألة المصرية ، فبعد المداولة وجدوا أنفسهم متفقين على أن تحقيق مطالب مصر القومية واستكمال سيادتها وجلاء القوات البريطانية عنها أمر لا بد منه ، وأن قضية مصر قضية عامة لهم . وهم يؤيدون مطالبها الحققة ويسندونها بكل مساعي في استقلالهم . وقد سرهم ما سارعت اليه الحكومة البريطانية في تدميرها الذي ألقاه المستر آتلي رئيس وزارتها في مجلس العموم بتاريخ ٧ مايو الذي أعلن فيه غزم حكومته على سحب قواتها البرية والبحرية والجوية من الأراضي المصرية مما كان له أحسن الأثر في نفوسهم ونفوس حكوماتهم وشعوبهم والذي يأملون أن تستفتح به الحكومة البريطانية عهدا جديدا في علاقاتها مع مصر الشقيقة ، تلك العلاقات التي يرون أن تقام على أمتن أسس الصداقة والثقة بين دولتين متساويتين . وهم يعلمون أن في هذه الصداقة والثقة أكبر أسباب الاستقرار والسلام في هذه الناحية من العالم ."

وصدر بعد ذلك قرار من مجلس الجامعة في بلودان في الدورة الرابعة غير العادية بجلسته ١١ يونيو سنة ١٩٤٦ ، هذا نصه :

"إن الدول العربية الممثلة في مجلس الجامعة العربية تعلن تأييدها المطلق لأهداف مصر القومية من وحدة وادي النيل وجلاء الجيوش البريطانية عنها جلاء تاما ، وتبدى قلقها من وقف المفاوضات المصرية البريطانية ، وترى أن الصداقة القائمة بينها وبين بريطانيا العظمى لا يمكن أن تستمر إلا إذا حققت مطالب مصر تحقيقا كاملا يحوي لها وللبلاد العربية المركز الدولي الجدير بها ."

"وتقرر تبليغ هذا القرار الى الحكومتين المصرية والبريطانية ."

وصدر أخيرا قرار من المجلس في القاهرة في الدورة السادسة العادية بجلسته ٢٣ مارس سنة ١٩٤٧ . وهذا نصه :

"لما كانت الدول العربية قد أعربت في مناسبات مختلفة عن تأييدها التام لمصر في قضيتها الوطنية ومطالبها القومية ، وأكدت هذا التأييد في اجتماع رؤساء دولها في زهراء أنشاس في ٢٨ ، ٢٩ من مايو سنة ١٩٤٦ ، كما أكدت في الدورة الاستثنائية لمجلس الجامعة التي انعقدت في بلودان من ٨ الى ١٢ يونيو سنة ١٩٤٦ ."

"ولما كانت المفاوضات بين مصر وبريطانيا لم تؤد الى اتفاق وكانت الحكومة المصرية قد أعلنت التزامها عرض قضيتها على منظمة الأمم المتحدة ."

"فان مجلس الجامعة ينتهز فرصة انعقاده في دورته الحالية ليقرر مرة أخرى تأييد السندول العربية المطلق لمصر في مطالبها القومية بالجلاء الناجز التام ووحدة وادي النيل الدائمة تحسنت تاج مصر ."

(٨)

هذه هي قمة المفاوضات الأخيرة وما تلاها من حوادث ، أسدينا في سردها حتى تكشف عن مخالطات أذاعها الجانب البريطاني عن هذه المفاوضات ، وأمعن في اذاعتها .
فقد نشرت الحكومة البريطانية على العالم كله أن الحكومة المصرية هي المسئولة عن قطع المفاوضات ، بعد أن تم الاتفاق أو كاد ، أثاراً للمخاصمة وعدوا عن التفاوض .
والآن نستطيع أن نتيقن وجه الحق في هذه المزاعم الثلاثة :

(١) فأما أن الحكومة المصرية هي المسئولة عن قطع المفاوضات ، فإن هذا غير صحيح . سئل المسئول عن ذلك هي الحكومة البريطانية . حقا أن الحكومة المصرية هي التي بدأت رسمياً بقطع المفاوضات ، ولكنها لم تقبل على ذلك إلا بعد أن نفذ الصبر وضاقت السبل . وقد رأينا كيف أن صدقي باشا ومن بعده النقراشي باشا لم يتركا وسيلة إلا وتذرعوا بها ، ولا سبيلا إلا وسلكاه ، عساهما يزعجنا أن الحكومة البريطانية عن ملامعها في مصر والسودان ، فلم يستطعها ذلك . وقد سارت المفاوضات تتصغر من خلو إلى خلو ، وبعد جهود شاقة مذهبة ظنت الحكومة المصرية أن الاتفاق قد تم ، فإذا بها تفاجأ بمذكرة بريطانية يتيقن منها أن الانجليز لا يرضون إلا بفصل السودان عن مصر ، ويستندون في ذلك إلى سياسة عدائية منظمة رسمياً يحاكم العام للسودان ، ومضى في تنفيذها دون تراخ أو توان . فالحكومة المصرية اضطرت اضطراراً إلى قبح المفاوضات . وحسبى الحكومة البريطانية وحدها تقع المسئولية كاملة في قطعها .

(٢) وأما أن الاتفاق بين الحكومتين المصرية والبريطانية كان قد تم أو كاد ، فهذا وهم آخر . فقد رأينا أن الخلاف بين مصر وانجلترا كان في أمور جوهرية ، وأن الاتفاق بينهما كان في الألفاظ والعبارات لا في الحقائق والمعاني . أن مشروع صدقي - بيقي - وهو المشروع الذي قيل أن الاتفاق قد تم عليه - لم يلبث الجانبان أن اختلفا على تفسيره . واختلاف جد خطير . فأنه يقع على أهم مسألة في القضية ، وفي أهم جانب من جوانب هذه المسألة . فلا يجدى اذن التمهين من شأن هذا الخلاف ، والزعم بأنه خلاف على تفسير عبارة واحدة في بروتوكول السودان . فهذه العبارة الواحدة هي الصميم من مسألة السودان : أيبقى في وحدة مع مصر أو ينفصل عنها ؟ وهل الوحدة هي وحدة حقيقية دائمة تنتج كل آثارها ، أم هي وحدة رمزية مؤقتة تتجرد عن كل خصائصها ؟ وهل يجوز للانجليز وقد انفردوا بإدارة السودان ، وأبوا أن يدخلوا أي تعديل على النظام الإداري القائم ، وأصروا أن يبقوا قواتهم العسكرية فيه بل صرحوا أن في نيتهم أن يزيدوها ، هل يجوز لهم بعد ذلك أن يصفوا نظرية يجعلونها تكتة لهم في تشجيع الحركة الانفصالية ، باسم حق السودان في تقرير مصيره ، فتكون في أيديهم كل الوسائل العملية ، ويكون إلى جانبهم القانون ؟ ثم إذا كان الجانب البريطاني قد سلم بوحدة مصر والسودان تحت تاج مشترك هو التاج المصري ، فكيف يصير مع هذا التسليم أن يتعاقد مع مصر على حق السودان في الانفصال ، وقد أصبح هذا الحق - ما دام قد اعترف بالوحدة - مسألة داخلية بين السودان ومصر لا شأن

له فيها ، ولا صفة له في التعاقد عليها (على أنه إذا سلمنا جدلا أن السودان ليس جزءا من مصر ، وأنه شعب لا يحكم نفسه في لغة الميثاق ، فإصرار الانجليز على أن يكون للسودان حسيق الاستقلال التام عن مصر يتعارض مع تصور هذا الميثاق التي لا تذهب مع الشعوب المحكومة بغيرها إلا إلى حد الحكم الذاتي ، ولا تعترف بحق الاستقلال التام إلا للشعوب التي توضع تحت الوصاية (وهل الانجليز ، في مطالبتهم للسودان بحق الاستقلال التام عن مصر ، مدفوعون حقا بالفسيرة على مصلحة السودانين وهم يعلمون أن مصلحة السودان الحقيقية هي في الانضمام إلى مصر (وهل هم مدفوعون إلى ذلك بعبادى الميثاق في حريات الشعوب وحقوق تقرير المصير ، وهم يعلمون ألا شيء من هذه العبادى يتعارض مع بقاء الوحدة الدائمة ما بين شطرى الجسم الواحد (أم هم مدفوعون إلى المطالبة بحق السودان في الانفصال عن مصر بهذا النية المبيتة ، التي تواتسرت عليها الأدلة ، في أن يعملوا عند سنح الفرصة المواتية لاستقلال السودان ، على أن يربطوه بخيوط دقيقة من هذه الخيوط التي تعودوا أن يربطوا بها أجزاء إمبراطوريتهم المتفرقة (فتكون المسألة إذن ليست هي : أيبقى السودان في وحدة مع مصر أو يكون مستقلا . بل هي : أيبقى السودان قوميته وكيانه بالبقاء مع مواليه وأبنائه جنسه ، أو يفقد هذه القومية وهذا الكيان بالانضمام إلى الإمبراطورية البريطانية حيث لا تزيد مرتبته في وسط أجزاء هذه الإمبراطورية على مرتبته المستعمرات (هذا هو الخلاف الحقيقي بين مصر وبريطانيا . لذلك لا يمكن أن يقال أنه خلاف يسير . وإذا كان المستر بينغ يقول أنه اتفق مع صدقي باشا على حق السودان في الانفصال ، وكان صدقي باشا يقول بل أنه اتفق مع المستر بينغ على الوحدة الدائمة ، فإن هذا دليل على أنهما مختلفان لا على أنهما متفقان . وإذا قال كل منهما أن المسألة لا تزيد على أن تكون مسألة أكاديمية مرهون حلها بمستقبل مجهول ، فأنهما يتظاهران كلاهما بالخفض من شأن مسألة خطيرة ، حتى يدسوا كل منهما على الآخر أن يتفق معه فيها على وجهة نظره . وألا فأنهما في قرارة نفسيهما يعلمان خطر المسألة ، وهذا وحده هو الذى يفتر كيف أصركل منهما على موقفه منها ولم يترجح وذهب في ذلك إلى حد قطع المفاوضات . فالخلاف إذن ، في شأن السودان ، بين مصر وبريطانيا هو كما قلنا جد خطير . هو خلاف على السودان نفسه : أيبقى أم يضيع ؟

وإذا كانت مصر تختلف مع إنجلترا إلى هذا الحد في شأن السودان ، فأنها ليست أقبل اختلافا معها في شأن معاهدة سنة ١٩٣٦ . مصر ترى - كما قلنا - أنها معاهدة غير قائمة وأن حقها في جلاء الجيوش البريطانية عن أراضيها هو أن حق طبيعي لا يحول دونه خائن . فلا يجوز أن تشتري هذا الحق بالمخالفة مع بريطانيا . ولا يجوز أن يكون الجلاء معلقا على شرط التحالف . بل يجب أن يكون جلاء ناجزا تاما عن مصر والسودان . أما إنجلترا فتذهب إلى أن معاهدة سنة ١٩٣٦ صحيحة نافذة ، وأن هذه المعاهدة تجعل لها الحق في احتلال مصر عشر سنوات أخرى على الأقل ، وفي التحالف معها إلى الأبد . فهي إذا لم تتفق مع مصر على تحالف آخر يحل محل التحالف الأول ، فأنها تنسك بمعاهدة سنة ١٩٣٦ . فالجلاء عن مصر

يجب إذن أن يكون مسبوقا بمعااهدة جديدة ومعلقة على شرط تحالف جديد .
فكيف يقال بعد كل ذلك أن الخلاف بين مصر وإنجلترا خلاف يسير ، وأن الاتفاق بينهما
قد تم أو كاد !!!

(٣) بقي الزعم الثالث وهو أن مصر قد آثرت المخاصمة وعدلت عن التفاوض . ومصر لم تؤثر المخاصمة
حبا في المخاصمة ، ولم تعدل عن التفاوض زهدا فيه ، بل هي قد دلتنا تجاربها القاسية — وتطرح
المفاوضات الأخيرة والمفاوضات الكثيرة المتعاقبة التي سبقتها ماثل أمام عينينا — على أن محاولة
الحلول الودية مع بريطانيا لا تجدى . وقد كان من الخير لمصر منذ البداية أن تسلك الطريق
المنطقي ، فتقتصر في مفاوضاتها مع إنجلترا على المطالبة بالجلاء وبوحدة وادي النيل ، دون أن
تربط هذه المطالب بمحالفة تمقدها معها . ذلك أن ربط الجلاء بالمحالفة يسيء إلى كل من
الجلاء والمحالفة . فهو يخرج الجلاء عن أن يكون حقا طبيعيا لمصر ينبغي الاعتراف لها به
دون أي مقابل ، إلى أن يكون منحة من إنجلترا تتقاضى في نظيره عوضا هو المحالفة . وهو في
الوقت ذاته يسيء إلى المحالفة بأن يجعلها أمرا مفروضا على مصر في نظير الجلاء ، فيخرجها عن
الوضع الطبيعي لكل المحالفات التي تقوم على البرضا والاختيار والاحلاص للأغراض التي عقد الحلف
من أجلها ، إلى أن تكون ضريا من ضروب التبعية تشد به بريطانيا في عجلة أمرا بطوريتها الضخمة .
لذلك كان من الطبيعي أن تعيد مصر النظر في المحالفة نفسها ، بل وفي مبدأ المفاوضات
كوسيلة لاستخلاص حقوقها الطبيعية . فبدأت أن تفلح عن سياسة المفاوضة كطريق عملي لحمل إنجلترا
على الاعتراف بهذه الحقوق ، بعد أن رأت من تجارب الماضي القريب والبعيد ، كما قدمنا ، مسا
يجعلها تجزم بأن التفاوض مع إنجلترا عقيم إذا أرادت أن تستخلص حقوقها كاملة . فالمفاوضة في
نظر إنجلترا ضرب من المساومة . ومصر لا تستطيع أن تسامح لا في استقلالها ولا في وحدتها .
فلم يبق إذن أمام مصر إلا أن تلجأ إلى مجلس الأمن لاستخلاص حقوقها كاملة .

القسم الرابع

أمام مجلس الأمن

تمهيد

عرضت مصر قضيتها على مجلس الأمن ، وقد طلبت الجلاء التام الناجز غير المشروط بمعا هذه .
وقبل أن تبيّن الاسانيد التي ترتكن اليها مصر في هذا الطلب العادل أمام مجلس الأمن ،
يحسن أن نرد على بعض الدفوع التي تجوز اثارها .

فقد يقال هل الخصومة القائمة بين مصر وانجلترا تعتبر — من ناحية نصوص الميثاق — نزاعا
أو موقفا ؟ ثم اذا كانت الخصومة نزاعا ، فهل هو نزاع من شأنه ان يحرض السلم والامن الدولي
للخطر ، حتى يكون مجلس الأمن مختصا بنظر هذا النزاع ؟ ثم ألا يجوز ، بعد أن سارت المفاوضات
بين مصر وانجلترا هذا الشوط البعيد ، أن يوصى مجلس الأمن الفريقين المتنازعين بالعودة الى
المفاوضة لاستكمال الاتفاق على المسألة الوحيدة التي لم يتم الاتفاق عليها ، فان هجرا عن الاتفاق
عليها ، جاز التفكير في احالتها على محكمة العدل الدولية ؟
هذه هي الدفوع التي يحسن منذ الآن الرد عليها .

(١)

هل الخصومة نزاع أو موقف

أهمية هذه المسألة تظهر عند الرجوع الى نصوص الميثاق . فقد نصت المادة السابعة
والعشرون بأن قرارات مجلس الأمن ، في حل المنازعات حلا سلميا ، تصدر بموافقة سبعة من أعضائه
يكون من بينهم أصوات الأعضاء الدائمين متفقة بشرط أن يمتنع من كان طرفا في النزاع عن التصويت .
وبريطانيا عضو دائم في مجلس الأمن ، فاذا قلنا ان الخصومة القائمة بين مصر وبينها هي نزاع ،
وجب عليها أن تمتنع عن التصويت طبقا للنص المتقدم . أما اذا قلنا ان الخصومة موقف لا نزاع ،
فانه يترتب على ذلك نتيجة خطيرة : أن يكون لانجلترا حق التصويت ، بل ويكون صوتها ضروريا
في أي قرار يصدر من مجلس الأمن في هذه الخصومة . ومعنى ذلك أن مصر لن تكسب قضيتها في
مجلس الأمن ، لأن خصمها فيه هو الحكم .

ونبادر الى القول أنه ليس من شك في أن الخصومة بين مصر وبريطانيا هي نزاع لا موقف ،
ونبيّن ذلك فيما يلي .

يمكن القول بادي ذي بد أن كل نزاع ينطوي على موقف ، وليس كل موقف ينطوي على
نزاع . فالنزاع احدي صور الموقف . وتتخصر هذه الصورة بأن الموقف فيها يقوم بين طرفين ، اذ
لا يتصور النزاع الا بين متنازعين . فكل خلاف يقوم بين دولتين على مسائل محددة تعنى هاتين
الدولتين بالذات وبطريق مباشر يعتبر نزاعا . وهناك رأي يذهب الى ان النزاع هو كل خلاف
بين دولتين بلغ المرحلة التي يقدم فيها كل جانب طلبات محددة ، تصلح للمرجع على محكمة دولية
أو أية هيئة أخرى معدة للتسوية السلمية . أما الموقف فهو ان تسوء العلاقات بين دولتين ، ويتبين
من سلوك كل منهما أن هناك تعارضا في الأغراض والمصالح ، دون أن يبلغ الأمر حد تقديم طلبات

محددة كما هو الحال في النزاع .

وهناك رأى قال به المستر بن عندما عرضت مسألة سوريا ولبنان على مجلس الأمن . ففسد ذكر أنه اذا وجهت دولة اتهامات الى دولة أخرى ، وأنكرتها هذه الدولة ، فهناك نزاع . ومعنى ذلك أن العبرة هي بانكار الدولة للتهمة الموجهة اليها أو باعترافها بها . فاذا اعترفت بالتهمة كان هناك موقف لا نزاع ، أما اذا أنكرتها فالخلاف نزاع لا موقف .

وقال الميسو فيشنسكى ، في صدد مسألة سوريا ولبنان ، ان شكوى هاتين الدولتين ورد فيها ثلاث مسائل : (أولا) ان وجود القوات البريطانية والفرنسية هو اعتداء على سيادة البلدين . (ثانيا) انه تبين من الماضي ان وجود هذه القوات كان اعتداء على سيادة البلدين (ثالثا) ان وجود هذه القوات مما قد يثير منازعات جديدة . وخاتمة هذه الطلبات هي سحب القوات البريطانية والفرنسية . وقال ان الواجب هو أن تحدد وصف هذه التصريحات الثلاثة . وشبهها بالدعوى بين الأفراد . وأشار الى فرض يقتحم فيه شخص مسكن شخص آخر ، فيطالبه هذا بالاخلاء ، فيرفض ، فيتوجه صاحب المسكن الى المحكمة ويطلب منها حكما بالاخلاء . وانتهى الى القول بأن المعروض على المجلس ، مسألة سوريا ولبنان ، هو نزاع لا موقف .

وأيا كان الرأى الذى نأخذ به ، فلا شك فى أن بقاء قوات مسلحة لبلد فى أرض بلد آخر يولد نزاعا بين البلدين اذا أنكر هذا البلد على هذه القوات حقها فى البقاء فى أرضه ، وأصرت القوات على البقاء . ففي هذه الحالة يوجد خلاف بين دولتين بلخ مرحلة التقدم بطلبات محددة من كل جانب ، وفقا للرأى الاول ويوجد اتهام أنكرته الدولة التى وجه اليها هذا الاتهام ، وفقا للرأى الثانى . ويوجد اقتحام من جيوش دولة لأرض دولة أخرى ، وفقا للرأى الثالث .

فلا شك اذن فى أن الخلاف القائم بين مصر وبريطانيا بشأن جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان هو نزاع لا موقف . بل هو نزاع خطير من شأنه أن يهدد السلم والأمن الدولى ، وننتقل الآن الى هذه المسألة .

(٢)

النزاع بين مصر وبريطانيا من شأنه أن يهدد السلم والأمن الدولى للخطر

وجود قوات عسكرية لدولة فى أرض دولة أخرى ، دون رضاها ، باق مستمر من هذه الدولة ، هو أمر ينطوى فى ذاته على خطر محقق . فأول احتمال يتبادر الى الذهن هو ان يقع احتكاك بين القوات الأجنبية وأهل البلد الذى ترابط فى أرضه ، والاحتكاك يثير الخواطر ، واذا ثارت الخواطر فإن العاقبة لا تؤمن . وقد يقال ان هذا أمر يتعلق بالأمن الداخلى لا بالأمن الدولى . وهذا صحيح لو كان من المحقق ان الأمر يقف عند هذا الحد . ولكن اذا كانت الدولة التى ترابط القوات الاجنبية فى أرضها فى موقع جغرافى من أشد المواقع حساسية فى العالم ، بحيث تتنافس فيها مصالح الدول المتصارعة ، وتتصادم التيارات السياسية المتعارضة ، فلا شك فى أن النزاع الذى يقوم بشأن جلاء هذه القوات يكون من شأنه لو استمر أن يعرض السلم والأمن الدولى للخطر .

وهذه هي حالتنا بالذات . فان قوات بريطانية ترابط في مصر . وتزعم بريطانيا ان هناك معاهدة بينها وبين مصر تبرر هذا الوضع . وتكرر مصر عليها ذلك ، وتقول ان هذه المعاهدة اصبحت غير قائمة ، فلا سند اذن لبقاء القوات البريطانية في مصر ، وان الجلاء التام واجب في الحال .
 ليس هذا الوضع مفعما بالاحطار ؟ مليئا بالاحتمالات ؟ وليس من المصلحة في شيء ، لا مسس من مصلحة مصر ولا من مصلحة بريطانيا ولا من مصلحة الأمن الدولي ، أن يبقى هذا النزاع دون حل .
 ينقطع في ذلك الماضي القريب ، والحاضر القائم ، ومركز مصر في العالم ، ومركزها من جامعة الدول العربية ، والسوابق الدولية التي عرضت حتى اليوم على مجلس الأمن .

أما عن الماضي القريب ، فلا يزال ماثلا في الأذهان ما قام من اضطرابات ، وما نشب من معارك بين الجنود البريطانية والاهالي في العام الماضي . فقد هب الشعب المصري عن بكسرة أبيه يطالب بالجلاء ، وينادي بوحدة وادي النيل . وهو لا يكاد يمسك نفسه عن الانفجار . وكان ذلك قبل بدء المفاوضات الاخيرة . واصطدمت الاهالي بالجنود البريطانية ، وانجلى الاصطدام عن قتلى وجرحى من الجانبين . ولا تزال النفوس متوترة الى اليوم من جراء هذه الحوادث . ولا تزال السلطات البريطانية تطالب بالتعويض عن خسائرها . ولا تزال الضحايا من الاهالي تترك في كسل منزل مأساة وفجيعة ، وفي كل نفس حنقا ومرارة . وهذه الاضطرابات والمعارك هي بنت الأس لم تبرح بعد عن الذاكرة . واذا احتاجت الى دليل ، فهذه هي الوثائق الرسمية من مطالبات وتحقيقات ، بل هذه هي مطالبة السلطات البريطانية بالتعويض لا تزال قائمة حتى اليوم . وهذه هي صيحة الانجليز عندما يلحقون قرب حدوث اضطراب ، فينادون بالخطر على ارواح الاجانب وأموالهم ، وقد رأيناهم يعززون جيوشهم ، فيستدعون قوات مدنية من فلسطين استعدادا لقمع الثورة المنتظرة !

وأما الحاضر القائم فهو يجري أمام أعيننا كل يوم . فعند انسحب الجنود البريطانية السى منطقة القتال والمنازعات قائمة بينها وبين السلطات المصرية . هل يجوز لأفراد هذه الجنود أن تعود الى القاهرة والاسكندرية ، وقد حاول بعضها العودة فعلا فمنعت السلطات المصرية بجهد ومشقة ! وهل يجوز رغم تحديد منطقة خاصة بجوار القتال لاقامة القوات البريطانية أن تتسرب هذه القوات الى المدن المصرية كما تسربت فعلا الى بورسعيد والسويس وبورفؤاد دون أى مبرر ! وهل يجوز بقاء مداخل البلاد مفتوحة للقوات البريطانية تغذو منها وتروح ، ومصر تتمسك بانقضاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وتحصر على ألا تطبق منها حكما ! وهل تبقى الاعفاءات والميزات التي تتمتع بها القوات البريطانية والتي نص عليها الاتفاق الملحق بمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، ومصر تعتبر أن وجود هذه القوات حتى في منطقة القتال أمر غير مشروع ! وهل يجوز ان تستفيد السلطات البريطانية من التوسع في نطاق امتيازاتها أثناء الحرب في انشاء محطات لاسلكية ، ثم تحاول التمسك به عند انتهاء الحرب بأن لمثل هذه المنشآت صفة دائمة ! وما الحكم لو وقع خلاف بين أفراد القوات البريطانية والاهالي ، والى أية جهة يكون التقاض ! . . . الى غير ذلك من المشاكل التي تتجدد كل يوم دون انقطاع ! تقول بريطانيا ان هذه المسائل ينبغي أن تحل جميعها بمقتضى أحكام معاهدة سنة ١٩٣٦ . وتقول مصر ان معاهدة سنة ١٩٣٦ لم تعد قائمة ، فلا يجوز تطبيقها .

ولا يعلم الا الله الى أين ستجرنا هذه المشاكل والمنازعات ، والأهالي لا يهدأ لها بال حسنى ترى آخر جندى بريطانى يغادر مصر ! لقد شغلت المفاوضات الرأى العام . ولما انقطعت سبيل تطلع الشعب المصرى الى مجلس الأمن وهو لا يكاد يكظم غيظه . والله وحده يعلم عاقبة الأمور اذا لم نبادر الى معالجتها قبل أن تستفحل . وليس ما نقوله جديدا ، بل قاله قبلنا الرئيسان اللذان توليا المفاوضات ، واحدا بعد الآخر ، وصارحا به مثلى الحكومة البريطانية . وقد تسرك لهؤلاء الممثلين " أن ينقلوا لحكومتهم الأثر الذى يشعرون به هم أنفسهم من جراء بطل الوصول الى نتيجة ، ونفاد صبر الرأى العام من جراء الوقت الطويل الذى استغرقته المفاوضات " وعلموا " أن البلاد الآن فى حالة غليان فكرى . واذا كان هذا الغليان لم ينتقل بعد الى حالة مسن العنف الواضح ، فالفضل للأجراءات والتدابير والمساعى التى تقوم بها الحكومة لتطمئن الناس . (وفى) البلاد الآن هيئات متعددة لها صبغات متنوعة ، وكلها فى حالة تحفز . ومن هـيئات الهيئات ما هو سياسى ، ومنها ما هو لطوائف صاخبة ومنها هيئات اشتراكية واجتماعية . . . ومنها الهيئات السرية كل هذا يندربانفجارا اذا لم تستجب مطالب البلد " ١١

وأما مركز مصر من العالم فمعروف . وهذه معاهدة سنة ١٩٣٦ نفسها تشهد أن مـصـير والقنال طريق عالى للمواصلات . ولا يستطيع أحد أن ينكر الأهمية الاستراتيجية التى لمصر ، وأن هذا البلد هو الميدان الذى تتعارك فيه المصالح الدولية ، والمجال الذى تتصارع فيه الأطماع السياسية

ومركز مصر من الجامعة العربية — أى من الشرق الأوسط — واضح يـتـن . فمصر أكبر دولة عربية . وشقيقاتها الدول العربية الأخرى تتناصرها وتنازرها . وهذه هى قرارات الجامعة العربية المتعاقبة تشهد بذلك . ف قضية مصر هى قضية الدول العربية جمعا ، بل هى قضية الشرق الأوسط . ولا يخفى ما للشرق الأوسط فى الوقت الحاضر من أهمية بالغة فى مجال السلم والأمن الدولى .

وسوابق مجلس الأمن هى أيضا تقطع فى ذلك . فما من شكوى تقدمت بهذا دالة تطلب فيها جلاء قوات أجنبية عن أرضها ، أو عن أرض غيرها من البلاد ، الا ورفعتها الى مجلس الأمن على اعتبار أن وجود القوات الأجنبية من شأنه لو استمر أن يهدد الأمن الدولى . وقد قبل مجلس الأمن أن ينظر فى هذه الشكاوى جميعها على هذا الأساس . فنظر فى شكوى الدولتين السورية واللبنانية عندما طلبتا جلاء القوات الفرنسية عن بلادهما . ونظر فى شكوى الدولة الإيرانية عندما طلبت جلاء القوات السوفيتية عن أرضها . ونظر فى شكوى الاتحاد السوفيتى عندما طلب جلاء القوات البريطانية عن اليونان . ونظر فى شكوى الدولة الأوكرانية عندما طلبت جلاء الجيشين البريطانيين عن أندونيسيا . ولا يجوز أن يقال اعتراضا على ذلك ان الحالات المتقدمة لم تكسب فيها معاهدات تنج بقاء القوات الأجنبية بخلاف قضيتنا هذه حيث تتمسك بريطانيا فيها بمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، فقد قدما ان هذه المعاهدة تنكر مصر قيامها وتعتبر أنها غير موجودة . وهى اذا لم تتول القاءها بعمل منفرد من جانبها قبل أن تأتى الى مجلس الأمن ، فلأنها تؤثر احترامها للحياة الدولية أن تحتفظ بإعلان هذا الالفاء فى مجلس الأمن نفسه . وفيما يتعلق بتهديد

السلم والأمن الدولى ، لا فرق بين أن تكون الجنود الأجنبية مرابطة دون سند من معاهدة ، أو أن ترابط على زعم وجود معاهدة تنكرها عليها الدولة صاحبة الشأن . فالنزاع فى الحالتين لا يختلف من حيث تهديد السلم والأمن الدولى . ذلك لأن الدولة التى ترابط القوات الأجنبية فى أرضها وهى تنكر أن هناك معاهدة تبرر وجود هذه القوات ستتصرف دون شك نحو هؤلاء الجنود كما لو لم تكن هناك أية معاهدة . ومن هنا يأتى الخطر على الأمن الدولى .

بل ان مجلس الأمن اعتبر الأمن الدولى مهددا فى حالات هى دون الحالات السابقة شأنا ، وأقل منها خطرا . من ذلك شكوى اليونان من العصابات اليوجوسلافية التى تغير على حدودها ، فقد رفعت الأمر الى مجلس الأمن . ومن ذلك نزاع رفعتته بريطانيا ضد ألبانيا الى مجلس الأمن ، فى ١٠ يناير سنة ١٩٤٧ ، تشكو فيه من أن سفينتين بريطانيتين اصطدمتا بالغام فى قناة كورفو . وقد اعترض ممثل الاتحاد السوفيتى أمام المجلس على اختصاصه بنظر هذا النزاع على اعتبار أنه لا يهدد السلم والأمن الدولى ، فأجاب الممثل البريطانى أنه من الصعب وطبع تعريف للنزاع الذى من شأنه تهديد السلم الدولى ، ولكنه يشير الى ما وقع فى الحادث السذى تشكو منه بريطانيا حيث قتل أربعة وأربعون بحارا ، ويجوز أن تتكرر حوادث من هذا القبيل ، فكلمنا أسرع مجلس الأمن فى نظر المسألة بعذاقيرها كان ذلك أوفق سهلا . وقد أخذ مجلس الأمن بوجهة نظر بريطانيا ، وأقر بالاجماع وضع شكواها ضد ألبانيا فى جدول أعماله .

يتبين من كل ذلك أن النزاع القائم بين مصر وبريطانيا بشأن جلاء القوات البريطانية هو دون شك نزاع من شأنه لو استمر أن يعرض السلم والأمن الدولى للخطر .

ونلاحظ أخيرا أن الشرط المطلوب توافره فى النزاع ليس هو أن يهدد الأمن الدولى فعلا ، فان محل اشتراط ذلك انما يكون فى حالة فخر النزاع بقوات مجلس الأمن المسلحة . أما عند فخر النزاع بمحل سلمى ، فلا يشترط أن يكون الأمن الدولى قد حدد فعلا ، بل يكفى أن يكسبون النزاع من شأنه لو استمر أن يهدد الأمن الدولى . وهذه حالتنا على أقل تقدير .

(٣)

لا محل للتوصية بالرجوع الى المفاوضة

اولاحالة النزاع الى محكمة العدل الدولية

كثر اللغط عن المفاوضات الأخيرة ، ومن أن بريطانيا متمسك بها أمام مجلس الأمن . ولقد أنقضا فى سرد حوادث هذه المفاوضات فيما تقدم ، حتى نحدد وقائعها تحديدا دقيقا ، وحتى لا يكون هناك مجال لسوء التأويل أو لسوء الفهم .

وبعد فعلى أى وجه يمكن أن يحتج بهذه المفاوضات على مصر ؟ قد يكون من المفيد أن نستعرض هنا كل الفروض المحتملة :

(١) تنص المادة ٣٣ فقرة أولى من ميثاق الأمم المتحدة بأنه يجب على أطراف أى نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولى للخطر أن يلتمسوا حله بحدى ذى بد . بطريق المفاوضة فهل يمكن أن يقال ان مصر عرضت نزاعها على مجلس الأمن قبل أن تستنفد

باب المفاوضة ؟ فتحت بابها الوزارة الأولى ، وسارت فيها الوزارة الثانية ، وقطعتها الوزارة الثالثة (وهي نفس الوزارة الأولى التي فتحت بابها) ، وفيما رويناء من العقبات التي قامت في سبيل هذه المفاوضات ، وكيف بذلت مصر كل ما في وسعها لتذليل هذه العقبات ، وكيف وقفت المفاوضات أكثر من مرة ، وكيف كانت الحكومة المصرية صادقة الرغبة في المضي بها الى غايتها ، فلم تدخر في ذلك جهدا ، ولم تقف عند حد ، ان فيما رويناء من كل ذلك ما لا يدع مجالا للشك في أن مصر قد سارت في طريق المفاوضة الى النهاية ، وانها اذا كانت قد رجعت عن هذا الطريق فلأنها وجدته مغلقا : أغلقته بريطانيا وأحكمت اغلاقه . وقد بينا فيما تقدم أن الحكومة المصرية اذا كانت هي التي أعلنت الالتجاء الى مجلس الأمن ، فليست هي المسئولة عن قلع المفاوضات ، بل ان المسئولية في ذلك تقع على عاتق الحكومة البريطانية وحدها . فانها بتأثير الحاكم العام للسودان ، وخشية من المعارضة ، نكصت الى الوراء ، وفست مشروع صدق - بفن تفسير لا يتفق مع روحه ولا ميسر نصوصه ، وجعلت المفاوضة مستحيلة باصرارها على اعطاء السودان حق الانفصال عن مصر . فكيف يمكن أن يقال بعد كل ذلك أن مصر ، في نزاعها مع بريطانيا ، لم تتلمس حل هذا النزاع بساى ندى بدى بطريق المفاوضة !

(٢) وتقضى المادة ٣٣ فقرة ثانية من الميثاق بأن مجلس الأمن يدعو أطراف النزاع الى أن يسروا ما بينهم من النزاع بالطرق الودية (كالمفاوضة) اذا رأى ضرورة لذلك . وهذا النص معناه أن الدولتين المتنازعتين اذا لم تكونا قد التمتا بادى ندى بدى حل النزاع بالطرق الودية كما تقضى بذلك المادة ٣٣ فقرة أولى ، بل لجأتا مباشرة الى مجلس الأمن ، فان هذا المجلس يدعوهما الى أن يتداركا ما فاتهما وأن يحاولا أولا تسوية النزاع بالطرق الودية . وهذه ليست حالة مصر في نزاعها مع بريطانيا . فان مصر لم يفتها قبل ان تلجأ الى مجلس الأمن أن تلتبس حل النزاع بطريق المفاوضة ، وقد سارت في هذا الطريق الى النهاية كما قد منا . فلا محل إذن لأن يدعوها مجلس الأمن الى أن تعود الى المفاوضة بعد أن فرغت منها . على أنه اذا فسر نص الفقرة الثانية من المادة ٣٣ على وجه أوسع ، وقيل ان مجلس الأمن يدعو أطراف النزاع الى تسوية نزاعهم بالطرق الودية ، ولو كانوا قد حاولوا ذلك بادى ندى بدى وقبل الالتجاء الى مجلس الأمن ، فان هذا التفسير على أنه غير ظاهر الوجهة - ليس من شأنه أن يجعل مجلس الأمن يدعو مصر الى أن تعود لمفاوضة بريطانيا . فان محل ذلك أن يكون الرجوع الى المفاوضة ينطوى على احتمال في تسوية النزاع ، ولذلك يشترط النص ، في دعوة مجلس الأمن لأطراف النزاع الى الالتجاء لهذه الطرق ، وتعين عليه أن يوضح هو بما يراه ملائما لحصل النزاع . وفنى عن البيان أن رجوع مصر الى مفاوضة بريطانيا لا ينطوى على أى احتمال لتسوية النزاع فيما بينهما ، فقد قدما أن مصر سارت في طريق المفاوضة الى نهايتها فوجدت الطريق مسدودا ، وذلك لأن هوة سحيقة تفصل ما بين مصر وبريطانيا في شأن السودان كما بينا ، ولا تستطيع المفاوضة بأى حال أن تقيم جسرا يصل ما بين البلدين فوق هذه الهوة السحيقة . ويبين من ذلك أنه لا محل مطلقا الى أن يدعو مجلس الأمن الحكومة المصرية الى الرجوع لمفاوضة بريطانيا ، وأن هذه الدعوة عن طريق تطبيق المادة الثالثة والثلاثين من الميثاق متتمة ،

سواء أريد تطبيق الفقرة الأولى من هذه المادة أو الفقرة الثانية .

(٣) ولا يمكن أن يقال انه لا حاجة للرجوع الى المفاوضات فانها قد انتهت، وأفضت الى معاهدة وقع عليها بالحروف الاولى ، فهي ملزمة لمصر . ان هذا القول من الناحية القانونية غير جدي ولا يستحق المناقشة . ولكننا مع ذلك نناقشه في جميع فروضه واحتمالاته ، فانه مع ما فيه من مخالفة ظاهرة قد كان له حظ من الرواج ، وانتشر انتشارا كان من شأنه أن يضل الرأي العام في مصر .

وينبغي تحديد مصدر الالتزام اذا كان مشروع صدقى - بفن ملزما حقا :

أ - الآن الجانب المصرى وقع في لندن بالحروف الاولى من الأسماء ؟ ان الجانب المصرى لم يوقعه الا على اعتبار أن بروتوكول السودان لا يعطى السودانين حق الانفصال عن مصر ، وله في ذلك حجج قوية مثبته قد استعرضناها فيما تقدم ، مما يرجح أن الجانب البريطانى هو الذى نكل بتأثير الحاكم العام للسودان وتحت ضغط المعارضة على ما بينا . وسواء كان الجانب البريطانى قد لكل بعد أن رضى بالوحدة الدائمة ، أو كان وقت أن وقع المشروع يعتقد خطأ أنه يعطى السودان حق الانفصال عن مصر ، فان الثابت في الحالتين أن الجانب المصرى وقت أن وقع المشروع كان يعتقد هو الآخر ، ولأسباب على أكبر جانب من الوجاهة ، أن المشروع الذى وقعته لا يقصد به التعاقد مع الجانب البريطانى على حق السودان في الانفصال عن مصر . فلا يجوز بعد كل ذلك أن يحتج على الجانب المصرى ، لا بكل المشروع طان الوجه الذى فسره به الجانب البريطانى ، ولا بالجزء الذى ارتضاه منه ، فانه لم يرد ، بالمخالفة وتأجيل الجلاء الا في نظير اعتراف الجانب البريطانى بالوحدة الدائمة ما بين مصر والسودان . وقد بين صدق باشا فى محادثاته مع المستر بفن بوضوح تام أنه لم يقبل المخالفة على ما فيها من تكاليف وأعباء الا من أجل السودان ، وقد سبقت الاشارة الى ذلك . فالمشروع اذن وحدة لا تتجزأ ، اذا انهدم ركن منه انهدمت الأركان الأخرى . وما دامت المفاوضات لم تفجر الى اتفاق حقيقى على جميع نصوص المشروع ، فان المبدأ المعمول به هو " ان الحكومات لا تنفذ بنصوص معينة جرى البحث فيها في مفاوضات لم تفجر الى اتفاق نهائى " . وهذا مبدأ كانت بريطانيا هي السابقة الى تذكير مصر به عند افتتاح المفاوضات في سنة ١٩٢٦ كما قدمنا ، وقد احتجت به حتى لا تنفذ بمشروع منسوبة ١٩٣٠ بالرغم من أنها أعلنت ، بعد انقطاع المفاوضات في تلك السنة ، أنها تستبقى هذا المشروع معروضا على مصر ، وتركت الباب مفتوحا لتقبله .

ويتبين مما تقدم أن مشروع صدقى - بفن لا يلزم الجانب المصرى الذى وقعته ، لا في مجموعه

ولا في جزء منه .

ب - على أننا لو فرضنا جدلا أن المشروع ملزم للجانب المصرى ، فيما اذا يلزمه ؟ ان ديباجة المشروع نفسها تتكفل بالرد على هذا السؤال ، فقد رأينا أن هذه الديباجة تنص على ما يأتى :

" اتفق على ان الوثائق المرافقة قد أعدت فقط قيد النظر فيها فيما بعد ، على أنه اذا قدمت رسميا من الحكومة المصرية دون أى تغيير ، فان المستر بفن سيتركها لدى حكومة صاحب الجلالة البريطانية " فكل الذى تعهد به الجانب المصرى بتوقيعه المشروع هو أن يتركه لدى الحكومة

المصرية حتى قبله دون أي تغيير . ولم يكن من المستطاع الاتفاق في لندن على أكثر من ذلك ، فان صدقي باشا هو وزير خارجيته قد سافرا الى لندن لا كهيئة للمفاوضة ، ولا كممثلين لهيئته الهيئته ، بل ذهبوا دون تفويض من الهيئة للاتصال مباشرة بالمستربين علمهما يستطيعان تدليس العقبات التي قامت في طريق المفاوضات فأدت الى وقفها ، فاذا وفقا في ذلك ، لم تكن لهما سلطة البت في الموضوع ، بل رجعا الى هيئة المفاوضات يحملان لها ما وهما اليه من النتائج ، فامسا أن قبلهما واما أن ترفضها . والمستربين نفسه كان يعلم ذلك حق العلم ، ولذلك تراه في محادثاته مع صدقي باشا يقول ، ويكرر القول الى حد يلفت النظر ، انه يريد أن يستوثق من أن الآراء التي يبدونها صدقي باشا تمثل حقيقة آراء هيئة المفاوضات . ثم ينتس الى أن يقرر في مراحة لامة أنه لا هو ولا صدقي باشا بمستطيعين أن يقبلوا نهائيا أي مشروع ، لأنهما لا يحملان تفويضا فسي ذلك ، وأنه من الواجب أن يصرح المشروع على الحكومة المصرية

Mr. Bevin said that neither he nor Sedky Pasha was in a position to accept any draft finally as they were not plenipotentiaries. Drafts would have to be put before the Egyptian Government. (p.32).

ثم يقول في مناسبة أخرى ان كل هذه المحادثات ليست الا محادثات تمهيدية ، وانه من الصعب التقدم في المفاوضات ما لم ترد مقترحات من مصر تكون قد حصلت على تأييد هيئة المفاوضات

المصرية
Mr. Bevin said so far the discussions had only been exploratory. It was difficult to make progress until proposals came from Egypt, which were known to have the Egyptian Delegation behind them (p.33).

جـ - ولما رجع صدقي باشا الى هيئة المفاوضات ، رفضت أغلبية هذه الهيئة المشروع حتى على الوجه الذي فسره صدقي باشا بروتوكول السودان . وكان صدقي باشا قد عرض المشروع على مجلس الوزراء ففسروا اياه بأنه يقرر الوحدة الدائمة ما بين مصر والسودان ، فأقره مجلس الوزراء على هذا الأساس . ولما تقدم صدقي باشا الى مجلس النواب ليرد على استجواب في شأن المشروع ، أدلى ببيانات للمجلس تؤكد أن هذا المشروع يقرر الوحدة الدائمة بين شطري الوادي ، وعلى أثر ذلك أصدر المجلس كما قدمنا قرارا يقول فيه " بعد سماع البيانات التي أدلى بها رئيس الحكومة ومحالي وزير الخارجية عن الخطوات التي تمت حتى الآن في المفاوضات ، وبعد المناقشة فسي وجهات النظر المختلفة ، يقرر المجلس الثقة بالحكومة ، ويطلب اليها المضي في جهودها المؤدية الى تحقيق الأهداف القومية بالجملاء ووحدة وادي النيل وعرض النتيجة على البرلمان " . وهو قرار في منتهى الحيطة كما نرى ، ويعلق اقرار المجلس للمشروع على مطابقته لمطالب البلاد .

فاذا قيل ان المشروع ، بالرغم من أن الأغلبية في هيئة المفاوضات قد رفضته ، قد أقره مجلس الوزراء ، ونال صدقي باشا ثقة مجلس النواب على أساس البيانات التي قدمها عنه ، فيجب ألا يغيب عن النظر أن كلا من مجلس الوزراء ومجلس النواب لم يصدر قراره الا على اعتبار أن المشروع يؤكد الوحدة الدائمة ما بين مصر والسودان .

د - وعلى هذا الأساس وحده عرض صدقي باشا على الحكومة البريطانية أن توافق هي الأخرى على المشروع . وكانت هذه الحكومة قد أرسلت تبليغا لصدقي باشا تبين له فيه ، كما سبق القول ،

تفسيرها لبروتوكول السودان ، وان هذا البروتوكول يجعل للسودان حق الانفصال عن مصر .
فاعتذر صدقي باشا على هذا التفسير ، وعزز اعتراضه بحجج لا شك في وجاهتها . والى هنا
وقف المشروع ، فلا الحكومة البريطانية قبلته على الوجه الذي فسره به صدقي باشا ، ولا الحكومة
المصرية قبلته على التفسير الذي ذهبت اليه الحكومة البريطانية ، ولا البرلمان المصري وافق عليه ،
بل على العكس من ذلك كان نصيبه من مجلس الشيوخ الاعتراض والانكار ، وكان نصيبه من مجلس
النواب بعد تفسير الحكومة البريطانية أن قرر الثقة بالوزارة التي قطعت المفاوضات ولم تقبله .
فكيف يكون المشروع بعد كل ذلك ملزما لمصر !!!

هـ - ولا يجوز أن يقال أخيرا ان المسألة التي اختلف على تفسيرها في المشروع هي مسألة
السودان ، فتحال على محكمة العدل الدولية لتفصل في هذا الخلاف على التفسير . فان محكمة
العدل الدولية لا يحال عليها للتفسير الا معاهدات ملزمة ، حتى يكون للتفسير نتيجة عملية .
والا فما جدوى تفسير مشروع غير ملزم ! واذا فرضنا ان محكمة العدل قد كشفت عن وجه التفسير
الصحيح للمشروع ، فما نتي الفائدة العملية من ذلك ؟ ان المحكمة اذا فسرت المشروع على الوجه
الذي يقول به المستر بنفن ، فان الحكومة المصرية سوف لا تقبله . واذا فسرت على الوجه الذي يقول
به صدقي باشا ، فان الحكومة البريطانية سوف لا تقبله . فهو مرفوض في الحالتين . ولا فائدة
اذن من احالته على محكمة العدل الدولية .

بعد كل هذا الايضاح لم يعد هناك أي شك في أن مشروع صدقي - بنفن لا يلزم مصر ،
لا في مسألة السودان ولا في تأجيل الجلاء ولا في المحالفة ، سواء فسرت محكمة العدل الدولية
أو بقي من غير تفسير . على أن الحكومة البريطانية نفسها لم تتمسك بهذا المشروع ، وانما تمسكت
بمعاهدة سنة ١٩٣٦ . ولو كان هناك وجه للتمسك به لآثرت ذلك على التمسك بهذه المعاهدة
المثيقة البالية .

(٤) يبقى أخيرا احتمال في أن يحتج بالمفاوضات على أساس غير الأسس التي قد تناها .
فقد نصت الفقرة الثانية من المادة السادسة والثلاثين من الميثاق بأن مجلس الأمن عليه أن يراعى
ما اتخذته المتنازعون من اجراءات سابقة لحل النزاع القائم بينهم . فيقال اذا كان مجلس الأمن
لا يدعو مصر الى الرجوع للمفاوضة مع بريطانيا ، لأنه قد ثبت أن طريق المفاوضة عقيم ، ولا يأخذ
مصر بمشروع صدقي - بنفن لأن هذا المشروع غير ملزم ، الا انه يجب عليه أن يراعى ما اتخذته مصر
وبritانيا من اجراءات سابقة لحل النزاع القائم بينهما . والاجراءات السابقة هنا هي اجراءات
المفاوضة .

ويجب ، قبل ان يطبق هذا النص على قضيتنا ، أن نفسره على الوجه الصحيح . فان المادة
السادسة والثلاثين من الميثاق التي تشتمل على هذا النص - وهو نص أضيف في سان فرانسيسكو
ولم يكن موجودا في مقترحات دومبارتون أوكس - تعرض لحالة ما اذا كان النزاع الذي ينظره
مجلس الأمن لم يزل في مرحلة يجوز حله فيها بالطرق الودية . فأجيز لمجلس الأمن ، بالرغم من ان
النزاع لا يزال في هذه المرحلة ، أن ينظر فيه دون أن ينتظر الى الوقت الذي يصبح فيه النزاع

غير قابل لتسوية ودية . وفى هذه الحالة ليس له أن يوصى بحل موضوع النزاع ، بل يقتصر على التوصية بما يراه ملائما من الاجراءات وطرق التسوية . فهو يشير بطريقة للوصول الى تسوية النزاع ، ولا يشير بالتسوية ذاتها . وعلى ذلك يجوز له أن يشير على أطراف النزاع بالمفاوضة ، او بالتحكيم ، أو بالالتجاء الى محكمة العدل الدولية (وهذا واجب بصفة عامة فى المنازعات القانونية) ، أو بغير ذلك من طرق التسوية الودية . ولكن لما كان المفروض أن النزاع لا يزال فى مرحلة يجوز حله فيها بالطرق الودية ، فانه من الجائز أن تكون أطراف النزاع قد اتخذت اجراءات لحله فبسل أن يتولى مجلس الأمن نظره . فيكون المتنازعون مثلا قد بدأوا المفاوضة لتسوية النزاع . أو يكونون قد اتفقوا على التحكيم . فالواجب على مجلس الأمن فى هذه الحالة أن يراعى ما اتخذته المتنازعون من هذه الاجراءات السابقة لحل النزاع القائم بينهم . فيوصى مثلا بالاستمرار فى المفاوضة او بالمضى فى اجراءات التحكيم .

ويتبين من ذلك أن النص الذى نحن بصدده لا يطبق الا على نزاع لا يزال قابلا للتسوية بالطرق الودية . أما اذا كان نزاعا أخفق المتنازعون فى حله بهذه الطرق — وهذه هى حالة النزاع القائم بين مصر وبريطانيا كما سبق القول — فان المادة ٣٧ من الميثاق هى التى تطبق لا المادة ٣٦ . ولا محل فى هذه الحالة لأن يوصى مجلس الأمن بمراعاة ما اتخذته المتنازعون من اجراءات سابقة ، لأن المفروض أن هذه الاجراءات قد أخفقت ، وأن النزاع لم يعد قابلا للحل من طريقها . ويترتب على ذلك أنه لا يجوز لمجلس الأمن أن يوصى مصر بالرجوع الى المفاوضات ، بدعوى أنه يراعى الاجراءات السابقة ، ما دامت هذه المفاوضات قد أخفقت بعد أن سیر فيها الى النهاية .

هذا هو التفسير الصحيح لنص المادة ٣٦ . فهو نص لا يطبق فى النزاع القائم بين مصر وبريطانيا ، والنص الذى ينطبق على هذا النزاع هو المادة ٣٧ . فقد أخفقت الدولتان فى حل النزاع الذى قام بينهما عن طريق المفاوضة ، فوجب على كل منهما أن تصور النزاع على مجلس الأمن . وقد عرضته مصر فعلا ، فعلى مجلس الأمن أن يقرر ، وفقا للفقرة الثانية من المادة ٣٧ ، ما اذا كان يوصى بما يراه ملائما من شروط حل النزاع (أى يوصى بحل موضوع النزاع) ، أو يقوم بعمل وفقها للمادة ٣٦ (أى يوصى بما يراه ملائما من الاجراءات وطرق التسوية) . ولا يدخل فى الاجراءات وطرق التسوية هذه الرجوع الى المفاوضة ، فقد قد منا أن المفاوضات أخفقت بعد أن سارت فيها مصر الى آخر الطريق . فلا معنى للرجوع اليها بعد ذلك . والذى يقترح فى صحة هذا التفسير أن المادة ٣٧ عندما أشارت الى المادة ٣٦ لم تقصد أن تشير الا الى الفقرة الاولى منها ، وهى النص الوحيد الذى كان موجودا فى مقترحات دومبارتن أوكس . فهى لا تشير الى الفقرة الثانية من المادة ٣٦ ، لأن هذه الفقرة لم تكن موجودة فى هذه المقترحات كما قد منا . وبذلك يستقيم التفسير ، ويمتنع أن يكون واضح الميثاق قد أراد أن يجعل مجلس الأمن يوصى المتنازعين بالرجوع الى نفس الطريق الذى فشل نهائيا فى تسوية النزاع ، فان هذا غبث لا يجوز .

وإذا قلنا - جد لا - بل يجوز ، ويؤول النبر على أن المراد بالرجوع الى نفس الطريق الذى فشل فيها فى تسوية النزاع هو ألا يرجع اليه المتنازعون أنفسهم ، بل يرجع اليه مجلس الأمن للاستئناس به فيما عساه أن يوصى به من حل موضوعى للنزاع . إذا قلنا ذلك كان المطلوب إذن من مجلس الأمن ، فى النزاع القائم بين مصر وبريطانيا ، أن يستأنس بها وصلنا اليه فى المفاوضات الاخيرة . فهل وصلنا فى هذه المفاوضات الى شئ يصح الاستئناس به ؟ ان المسائل التى اتفق عليها فى مشروع صدق - بغير لا تصلح أساسا لحل النزاع . فان الجانب المصرى اذا كان قد رضى بالحالفة وتأجيل الجلاء فلأنه اعتقد أن الجانب البريطانى قد اعترف له بالوحدة الدائمة لوادى النيل . فما الذى يأخذ مجلس الأمن من هذا وما الذى يدع ، وكلها أمور مرتبطة بعضها ببعض أوثق الارتباط ! ان مجلس الأمن لا يستطيع أن يوصى مصر بقبول الحالفة اذا هو لم يوصى بريطانيا فى الوقت ذاته أن تعترف بالوحدة الدائمة لوادى النيل . ومجلس الأمن لا يستطيع أن يوفق بين الاخلاص الواجب للحليف على حليفه وبين هذه السياسة العدوانية التى تتبعها بريطانيا فى السودان وهى تحاول فصله عن مصر . فليس من المستماغ أن يطلب الحليف حقوق حليفه ، ويطلب بعد ذلك أن يبنى الحلف بينهما قائما ، ما لم يكن حلفا يفرضه القوى على الضعيف ليكون سلطانا مبسوطا وسيطرة مفروضة .

وبعد فان مشروع صدق - بغير - كما يفهمه الجانب البريطانى - يجعل مصر تشتري حقها الطبيعى فى الجلاء بحالفة تعقدها مع انجلترا وبضياح السودان . فهل هذا مشروع يستحق الاسترشاد به فى حل النزاع القائم بين البلدين ! وإذا كانت انجلترا تأبى أن تعترف لمصر بوحدها ، وهى بعد ذلك لا تسلم لها بالجلاء الا مؤجلا ، وتتأخر الحالفة ثما لهذا الجلاء المؤجل ، كان من حق مصر أن ترفض هذه الحالفة رفضا باتا ، بل ترفض مجرد التحدث عندها ، وذلك حتى تتقاضى أولا حقوقها الطبيعية من جلاء ناجز واعتراف بوحدة وادى النيل .

+

والآن ننقل الى الأسانيد التى ترتكن اليها مصر أمام مجلس الأمن فى مطالبتها بالجلاء الناجز . ونقرر منذ الآن أن الجلاء عن مصر جلاء تاما ناجزا غير مشروط بمعاهدة هو حق لمصر بمقتضى أحكام الميثاق ، لا يحول دونه أى حائل . وما نحن نبيّن ذلك فيما يلى :-

أ . الجلاء حق لمصر بمقتضى أحكام الميثاق

دخلت مصر عضوا مؤسسا فى هيئة الأمم المتحدة ، فأصبح لها من الحقوق ما لسائر أعضاء هذه الهيئة . ومن حقها أن تطالب بجلاء الجنود البريطانية عن أرضها جلاء تاما ناجزا وهى تعتمد فى ذلك على نصوص الميثاق من وجوه أربعة :

الوجه الاول : الأحكام العامة فى الميثاق

ورد فى الفصل الأول من الميثاق ، وهو الفصل الذى يبين مقاصد الهيئة ومبادئها ، نصوص صريحة تقرر بوضوح أن هيئة الأمم المتحدة قامت على مبدأ المساواة الثابتة فى السيادة ما بين جميع أعضائها .

والنص الأساسي في هذا المعنى هو الذي ورد في المادة الثانية من الميثاق . ففسد
تكلت هذه المادة ببيان المبادئ السبعة التي تعمل الهيئة في تحقيق مقاصدها وفقا لها .
والمبدأ الأول هو مبدأ المساواة في السيادة وهذا نصه : " تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في
السيادة بين جميع أعضائها " .

وهناك نصوص أخرى في الميثاق تتضافر على تأييد هذا النص الأساسي . بعضها ينطس
للشعوب وللأمم ، كبيرها وصغيرها ، بحقوق متساوية ويجعل لها حق تقرير المصير . فقد جاء في
المادة الأولى التي تبين مقاصد الهيئة : " مقاصد الأمم المتحدة ما يأتي : . . . " انبساط
العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي ينص للشعوب بحقوق متساوية ،
ويجعل لها تقرير مصيرها . . . وجاء في الديباجة ما يأتي : " نحن شعوب الأمم المتحدة
وقد آلمنا على أنفسنا . . . وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان ، وبكرامة
الفرد ولدوره ، وبما للرجال والنساء والأمم ، كبيرها وصغيرها ، من حقوق متساوية " .
وبعض النصوص يحرم استخدام القوة . فقد جاء في المادة الثانية ما يأتي : يمنع أعضاء
الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن أن يهددوا بالقوة أو أن يستخدموها ضد سلامة الأراضي
أو الاستقلال السياسي لأي دولة أو أي وجه آخر يتفق ومقاصد (الأمم المتحدة) . وجاء في
الديباجة ما يأتي : " . . . وأن تكفل بقبولنا مبادئ معينة ورسم الخطط اللازمة لها إلا
تستخدم القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة " .

+

فالنصوص إذن متوافرة متضافرة على تأكيد المساواة في السيادة ما بين الأعضاء .
ومنفص المساواة في السيادة ألا تسيطر دولة مهما كانت كبيرة على دولة أخرى مهما كانت
صغيرة . ويخل بالمساواة في السيادة أن ترابط جيوش دولة في أرض دولة أخرى إلا إذا رضيت ،
على أن يكون هذا الرضا باقيا مستمرا . فلا يكفي الرضا ابتداء إذا زال بعد ذلك وانعدم .
فلو أن دولة رضيت بدخول قوات أجنبية في أرضها ثم بدا لها أن تعدل عن هذا الرضا وطلبت
جلاء هذه القوات فالجلاء واجب في هذه الحالة والا كان بقاء القوات الأجنبية في أرضها بالرغم
من أنها طلبت جلاءها ضربا من ضروب السيطرة فرضته عليها الدولة صاحبة القوات المرابطة ،
وفي هذا انتقاص من سيادتها وإخلاء ظاهر بمبدأ المساواة في السيادة يحرمه الميثاق .
وهذا التفسير الصحيح لمبدأ المساواة في السيادة أكد المستر بن في القضية اليونانية
عندما رفعت حكومة الاتحاد السوفيتي أمربقاء الجيوش البريطانية في اليونان أمام مجلس الأمن
وطالبت بجلائها . فدفع المستر بن هذا الطلب بأن الجيوش البريطانية موجودة في اليونان
بدعوة من الحكومة اليونانية ، وفي أي وقت تطلب هذه الحكومة جلاء الجيوش البريطانية فإن هذه
الجيوش تجلو ولا تفرض بقاءها على اليونان . وهذا ما قاله بالحرف الواحد منقولا عن المحضر

الرسمي للجلسة : "Surely an allied country, bound by an alliance and a guarantee, such as Britain is with Greece, is entitled to have troops in a country if invited by that country's government. If the Greek Government decide they do not want us, we are not going to impose ourselves upon them."

وتعليل ذلك ان الأصل هو أنه لا يجوز أن ترابط جيوش دولة في أرض دولة أخرى وقت السلم لأن هذا مظهر من مظاهر السيطرة التي تخل بالمساواة . فإذا أذنت دولة لدولة أخرى فسي أن ترابط قواتها في أراضيها ، حمل هذا الاذن على أنه عمل من أعمال التساح *acte de tolérance* لا على أنه عمل من أعمال الالتزام والا كان الالتزام فيه سيطرة مفروضة من دولة على أخرى ، فانتقاص من سيادة هذه الدولة ، فاخلال بالمساواة في السيادة ، فانتهاك لحرمة الميثاق . ولا يجوز لدولة هي عضو في هيئة الأمم المتحدة أن تنتقص ولو برضاها من سيادتها مع بقائها عضوا في هذه الهيئة . اذن يجب أن يحمل الاذن على أنه عمل من أعمال التساح . ولا تعدو الحال اذن أن تكون القوات مرابطة لمصلحة الدولة التي ترابط القوات في أراضيها أو لمصلحة الدولة صاحبة هذه القوات المرابطة ، أو لمصلحة الدولتين معا . وفي كل هذه الأحوال تكون الدولة التي ترابط القوات في أراضيها لها حق التقدير المطلق في تحديد الوقت الذي تجلو فيه هذه القوات ، ذلك لأن وجود القوات اذا كان لمصلحتها فهي التي تقيس هذه المصلحة وتقدر مقتضياتها ، وان كان لمصلحة الدولة صاحبة القوات المرابطة أو لمصلحة الدولتين معا فالأمر لا يزيد كما قد منا على أنه عمل من أعمال التساح يجوز الرجوع فيه والعدول عنه في أي وقت .

ويخلص من ذلك أن الدولة التي ترابط قوات أجنبية في أرضها برضاها لها الحق المطلق في أن تطلب جلاء هذه القوات في أي وقت تريد . ويجب في هذه الحالة — كما يقول المستر بفسن — أن تجلو هذه القوات وأن لا تفرض بقاءها على الدولة التي ترابط في أراضيها . وتطبيقا لهذا المبدأ ، يكون وجود القوات البريطانية في مصر ، ومصر تنادي كل يوم بوجوب جلائها فوراً ، عملاً غير مشروع ، ومخلاً بمبدأ المساواة في السيادة ما بين مصر وانجلترا ، ومتعارضاً مع أحكام الميثاق . ويكون من الواجب أن تجلو الجيوش البريطانية عن مصر في الحال ، اذا أرادت انجلترا أن تحترم ميثاق الأمم المتحدة .

الوجه الثاني : نظام الدفاع الجماعي الذي قام عليه الميثاق

على أن وجود نقطة عسكرية لدولة في أرض دولة أخرى وقت السلم لا يخل فحسب بمبدأ المساواة في السيادة ، بل هو أيضا يخل بنظام من النظم الأساسية التي قام عليها الميثاق ، وهو نظام الدفاع الجماعي . وحسبنا أن نقرر في هذا الصدد أن ميثاق الأمم المتحدة أحل لأول مرة في التاريخ نظام الدفاع الجماعي محل نظام الدفاع الفردي . فهيئة الأمم المتحدة تتولى هي — دون غيرها — حفظ السلم والأمن الدولي ، يتولاه من فروعها بالذات مجلس الأمن بصفة رئيسية ، وتوضع قوات عسكرية تحت تصرفه لهذا الغرض . وهذا هو لب الميثاق .

ويستخلص من نصوص الميثاق المبادئ الآتية :

- (١) لا يجوز لدولة ان تلجأ الى القوة ، حتى لو كان ذلك لاقتضاء حق لها ، بل يجب عليها أن تحل منازعاتها بالطرق السلمية طبقا لأحكام الميثاق .
 - (٢) لا يجوز لدولة من باب أولى أن تقوم بأى عمل من أعمال الاعتداء .
 - (٣) هيئة الأمم المتحدة وحدها — دون غيرها — هى التى تمنع الاعتداء قبل أن يقع ، وتدفعه اذا وقع ، وهى التى تقوم بوجه عام بمهمة حفظ السلم والأمن الدولى . ومجلس الأمن هو الذى عهد اليه بالتبعات الرئيسية فى ذلك .
 - (٤) على أنه يجوز استثناء أن تدفع الدولة الاعتداء عن نفسها طبقا للمادة ٥١ من الميثاق وتضع هذه المادة شروطا أربعة لهذا الدفاع الفردى :
 - أ — أن يكون دفاعا عن اعتداء مسلح وقع فعلا على الدولة .
 - ب — أن تبلغ مجلس الأمن فورا تدابير هذا الدفاع .
 - ج — أن يكون لمجلس الأمن أن يتخذ فى أى وقت ما يرى ضرورة لاتخاذ لحفظ السلم والأمن الدولى أو اعادته الى نصابه .
 - د — أن ينتهى الدفاع الفردى بمجرد أن يتخذ مجلس الأمن هذه التدابير .
 - (٥) قد يكون الدفاع الفردى عن طريق الجماعات ولا يتصور ذلك الا فى حالة التنظيمات الاقليمية وتقوم هذه التنظيمات عادة على محالقات دفاعية ما بين الدول الاعضاء . ومن المهمات الأساسية لهذه التنظيمات الاقليمية ما يأتى :
 - أ — تدبير الحل السلمى للمنازعات الاقليمية .
 - ب — القيام بدفاع فردى — عن طريق الجماعة — ضد كل اعتداء يقع على أية دولة تنتمى الى التنظيم الاقليمى ، وذلك بنفس الشروط الواجب توافرها فى كل دفاع فردى .
- ويستخلص من كل ما تقدم أن الدفاع الجماعى قد حل محل الدفاع الفردى ، وأن الدفاع الفردى أصبح محرما الا فى حدود ضيقة .
- ويترتب على ذلك أن كل تدبير دفاعى لا يكون جائزا الا اذا كان صادرا عن نظام الدفاع الجماعى لأنه هو وحده النظام المشروع . أما التدابير الدفاعية التى تصدر عن نظام الدفاع الفردى فهى غير جائزة الا فى الحدود الضيقة التى يجوز فيها الدفاع الفردى .
- ولا شك فى أن وجود نقطة عسكرية لدولة فى أرض دولة أخرى هو تدبير دفاعى صادر عن نظام الدفاع الفردى ، فلا يجوز الا حيث يجوز الدفاع الفردى وبالشروط المطلوبة فيه . وأول هذه الشروط هو أن يقع الاعتداء فعلا . فوجود نقطة عسكرية قبل وقوع الاعتداء — أى فى وقت السلم — أمر لا يصدر عن نظام الدفاع الجماعى الذى هو الأصل ، ولا يصدر عن نظام الدفاع الفردى فى الحدود التى أبيع فيها استثناء — فهو اذن غير مشروع طبقا لأحكام الميثاق .
- وهذا هو السبب فى أن الميثاق لم ينص الا على حالة واحدة يجوز فيها لدولة أن يكون لها نقطة عسكرية فى بلد وقت السلم ، هى حالة بلد وضعت تحت الوصاية . فنصت المادة ٨٢ على

أنه " يجوز أن يحدد في أى اتفاق من اتفاقات الوصاية مساحة استراتيجية قد تشمل الاقليم الذى ينطبق عليه نظام الوصاية بعضه أو كله " ، فالبلد تحت الوصاية وحدها هى التى يجوز أن توجد فيها نقطة عسكرية . أما الدولة كاملة السيادة ، التى هى عضو فى هيئة الأمم المتحدة ، فلا يجوز أصلا فى وقت السلم أن توجد فيها نقطة عسكرية ، الا برضاها على أن يكون هذا الرضا ملامسا لأعمال التسامح كما سبق القول .

ثم ان وجود نقطة عسكرية ليس أمرا يتعارض مع نظام الدفاع الجماعى فحسب ، بل هو أيضا أمر يتماشى مع نظام توازن القوى ومناطق النفوذ . ذلك ان وجود نقطة عسكرية لدولة فى أرض دولة أخرى يخل بالمساواة بين الدولة الأولى وبين سائر الدول التى ليست لها مثل هذه النقطة العسكرية ، فيعتبر هؤلاء أن الدولة صاحبة النقطة العسكرية تسعى فى أن تبسط نفوذها على حساب نفوذهم ، فيسعون هم الآخرون الى الحصول على نقطة عسكرية فى أراض أخرى حتى تتوازن قواهم ، فنعود إذن الى سياسة توازن القوى ومناطق النفوذ ، وهى السياسة العتيقة الجباليسية التى قضى عليها ميثاق الأمم المتحدة .

+ +

الوجه الثالث : السوابق

وجلاء القوات الأجنبية عن الأرض التى ترابط فيها أمر أيدته سوابق مجلس الأمن وأكدته المبادئ التى استرشد بها . واعتبرته الدول الأعضاء فى هيئة الأمم المتحدة واجبا عليها لا يجوز التفكير فى الاخلال به ، ولا التردد فى التزامه . هكذا فعلت فرنسا عندما سحبت جيوشها التى كانت ترابط فى أرض الدولة السورية وفى أرض الدولة اللبنانية . وهكذا فعلت الولايات المتحدة الأمريكية عندما سحبت قواتها العسكرية من أيسلندة . وهكذا فعلت دولة الاتحاد السوفيتى عندما أخلت الأراض الإيرانية من جيوشها . ثم ان هذا هو المبدأ الذى ساد كل المناقشات فى مجلس الأمن عندما عرضت عليه القضية اليونانية والقضية الأندونيسية . وقد تساءل ممثل الحكومة السوفيتية المسيو فيشنسكى - فى مناسبة القضية اليونانية - عن الأسباب التى تبرر وجود قوات دولة فى أرض دولة أخرى من الدول الأعضاء فى هيئة الأمم المتحدة ، وقال انه سؤال على أعظم جانبيب من الأهمية السياسية والأدبية ، واستطرد فقال ان الوفد السوفيتى ، متمشيا فى ذلك مسع رأى حكومته ، يرى أن هذه الأسباب لا تخرج عن اثنين :

أ - مساعدة إحدى الدول المتحالفة على اخراج جيوش معادية .

ب - حماية مواصلات القوات المتحالفة التى تحتل أراض دولة كانت معادية .

وهذا يفسر وجود القوات البريطانية والأمريكية فى فرنسا وبلجيكا وهولانده لأنها لازمة لحماية الجيوش البريطانية والأمريكية التى تحتل ألمانيا الآن . كما يفسر وجود القوات السوفيتية فى بولنده لحماية القوات السوفيتية التى فى ألمانيا ، ووجود القوات البريطانية فى إيطاليا لحماية القسوسات البريطانية فى النمسا . وأضاف ممثل بريطانيا - المستر بفن - سببا ثالثا هو أن يكون وجود هذه القوات بناء على طلب الحكومة التى ترابط القوات فى أرضها . وقد قصد - كما سبق القول - أن

يكون رضا هذه الحكومة باقيا مستمرا . ذكر ذلك بوضوح في غير مكان ، فقال في احدى المناسبات " ان بريطانيا لا تريد البقاء في اليونان ، والحكومة اليونانية هي التي تلح عليها أن تبقى " وهذا ما قرره فعلا مندوب اليونان المسيو أغنيدس في نفس الجلسة إذ قال " ان الحكومة اليونانية تقرر أن الشعب اليوناني لا يرى أن وجود القوات البريطانية واقع رغم ارادته ، بل ان الحكومة اليونانية هي التي استدعت هذه القوات بناء على اتفاق تم في ايطاليا بين جميع الأحزاب اليونانية ومنها حزب اليسار " . وقال المستر بفن في مناسبة أخرى " والآن اذا ما قررت الحكومة اليونانية عدم حاجتها الى القوات البريطانية فانها لا تبقى في أرضها رغم ارادتها " وقد سبقت الاشارة الى ذلك .

هذه اذن هي الأسباب الثلاثة التي تبرر وجود قوات دولة في أرض دولة أخرى من الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة ، ذكرت على سبيل الحصر ، وبعد مناقشات طويلة ، أثناء عرض القضية اليونانية على هذا المجلس .

ولا يوجد سبب واحد من هذه الأسباب يجوز اعتباره قائما في القضية التي نعرضها على مجلس الأمن ، فالجيوش البريطانية مرابطة في مصر اليوم ، لا لخراج جيوش معادية . فقد خرجت منذ مدة طويلة جيوش المحور من الأراضي المصرية الى غير رجعة ، ولا لحماية مواصلات القسوات البريطانية التي تحتل أراضي دولة كانت معادية ، فان هذا السبب غير قائم في قضيتنا . ولا يجوز القول ان الجيوش البريطانية موجودة في الأراضي المصرية برضا من مصر ، فان مصر حكومة وشعبا تطلب وتلح في الطلب أن تجلو هذه القوات في الحال .

+
+ +

الوجه الرابع : قرار الجمعية العامة

وهناك أخيرا قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة الذي صدر في ١٣ ديسمبر سنة

١٩٤٦ وهو يقضي بما يأتي : "The General Assembly, regarding the problem of security as closely connected with that of disarmament, recommends the Security Council to accelerate, as much as possible, the placing at its disposal of the armed forces mentioned in article 43 of the Charter. It recommends the government to undertake, in a progressive and balanced manner, the reduction of national forces, the withdrawal of the forces stationed in foreign territories, and the withdrawal without delay of forces stationed in the territories of member States without their consent freely and publicly expressed in treaties or agreements consistent with the Charter and not contradicting international agreements."

وأول ما يلفت النظر في هذا القرار أنه يربط بحق بين نظام الدفاع الجماعي الذي يقوم عليه الميثاق ووجوب سحب القوات الأجنبية من الأراضي التي ترابط فيها ، لأن وجود هذه القسوات يتعارض - كما قد منا - مع نظام الدفاع الجماعي .

ولنذكر هنا في ايجاز كيف صدر هذا القرار اليهام من الجمعية العامة ، وما أدلى به ممثل مصر من بيانات أمام هذه الجمعية تفسيرا لهذا القرار .
في الدورة العادية الماضية للجمعية العامة (سنة ١٩٤٦) انتهز وفد مصر ظرفا مواتيا عندما أخذت اللجنة السياسية في بحث موضوع خفض السلاح واقامة رقابة دولية على التسليح ، وكان الوفد الفرنسى قد قدم في هذا الموضوع اقتراحا هذا نصه :

"The General Assembly, linking closely the problem of disarmament with that of security, recommends the Security Council to proceed with all possible speed to make available to it the armed forces referred to in article 43 of the Charter. It recommends governments to commence the gradual and balanced withdrawal of their forces stationing outside their own territories and demobilization of their own forces."

فقدم وفد مصر اقتراحا بتعديل يضيف الى الاقتراح الفرنسية الفقرة

التالية :

"However, taking into consideration the letter and the spirit of the Charter, the armed forces stationed by States members of the United Nations on the territories of other States members without the free consent of the latter members must be withdrawn without delay."

وحول التعديل الى لجنة فرعية مهمتها بحث الاقتراحات التي قدمتها الوفود المختلفة في موضوع خفض السلاح وتنسيقها بقدر المستطاع . فاقترح المندوب الهندي ادماج الاقتراح حسين الفرنسى والمصرى في عبارة جديدة هذا نصها :

"The General Assembly regarding the problem of security as closely connected with that of disarmament recommends the Security Council to accelerate as much as possible the placing at its disposal of the armed forces mentioned in articles 43 of the Charter. It recommends the governments to undertake in a progressive and balanced manner the reduction of national forces, the withdrawal of the forces stationed in foreign territories, and the withdrawal without delay of forces stationed in the territories of States members without their free consent."

فقبل وفد مصر هذا الادماج اللفظى ان رآه لا يغير شيئا في المعنى الذي أراد . واتصل بالوفد الأمريكى بتحسين رأيه ، فرأى هذا الوفد مصرا على أن يضيف الى التعديل في شكله المدمج المتقدم ذكره العبارة الآتية : "expressed in treaties or agreements or any other agreements."
وقد قصد الوفد الأمريكى بهذه الاضافة أن يكون القرار عند تطبيقه على الحالات السابقة على صدوره - غير ملزم للدول التي لها قوات عسكرية في أراضي دول أخرى بمقتضى معاهدات أو اتفاقات أن تسحب هذه القوات .

ولما كان اقتراح الوفد الأمريكى على هذا الوجه يتضمن اقرارا لمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، فتصبح هذه المعاهدة سببا مشروعا لبقاء الجنود البريطانية في مصر ، فقد قرروا وفد مصر أن هذا يضر بالقضية المصرية . وأصر على أن يضاف الى التعديل الأمريكى عبارة تميز بين المعاهدات الستة تتفق مع هذا الميثاق وتدخل فيها معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وهذه غير جائزة .

فقبل الوفد الأمريكى وجهة نظروند مصر، ورضى أن يكون التعديل الذى يتقدم به على الوجه

الآتى : "...expressed in treaties or agreements or any other arrangements, consistent with the Charter."

وعندما أخذت اللجنة الفرعية فى بحث الموضوع، تقدم الوفد الأمريكى بالتعديل المتفق عليه
فناقشته اللجنة، واقترح الوفد السوفيتى إضافة تزيد تحديدًا. وانهت اللجنة من مناقشتها بإقرار

التعديل المصرى مضافا إليه التعديل الأمريكى والتعديل السوفيتى على الوجه الآتى :

"...withdrawal without delay of forces stationed in the territories of member States without their consent freely and publicly expressed in treaties or agreements consistent with the Charter and not contradicting international agreements."

وأقرت اللجنة الأصلية التعديل على النحو المتقدم، ثم أقرته بعد ذلك الجمعية العامة
فى هيئتها الكاملة، وكان ذلك باجماع الآراء .

+
+

وقد رأى رئيس وفد مصر أن يبرز ما ينطوى عليه هذا التعديل من مسائل هامة تتصل اتصالا
وثيقا بالقضية المصرية، فألقى خطابين فى الجمعية العامة، أحدهما عند نظر الاقتراح الروسى
الخامس بالقوات العسكرية المرابطة فى الخارج، والثانى عند نظر التعديل المصرى بالذات .
وننقل هنا بعض فقرات من هذين الخطابين لما يصحح أن يكون تفسيراً معتمداً للتعديـل
المصرى .

وهذه هى بعض فقرات من الخطاب الأول :

"Le désarmement et la mise à la disposition du Conseil de Sécurité des forces armées impliquent une politique de défense par l'entremise des Nations Unies. Le stationnement des forces armées sur le territoire d'autres Etats implique une politique de défense par action unilatérale. Ces deux systèmes sont donc opposés l'un à l'autre. La politique de défense à travers l'organisation des Nations Unies est la seule qui puisse servir la paix et la sécurité internationales. Au contraire la politique de défense par action unilatérale impliquant le système suranné de l'équilibre des pouvoirs et des sphères d'influence conduit, et a déjà conduit effectivement dans le passé, au sacrifice de l'indépendance des petites nations et à des guerres mondiales. Nous en avons déjà subi deux dans les trente années qui viennent de s'écouler. L'esprit de la Charte favorise la politique de défense à travers les Nations Unies, et condamne la politique de défense au moyen de l'action unilatérale. Même lorsque la Charte aborde dans son article 51 la possibilité de défense par action unilatérale, qu'elle soit individuelle ou collective, cette mesure est considérée comme ayant un caractère exceptionnel et provisoire, et comme devant toujours être exécutée sous le contrôle du Conseil de Sécurité. En d'autres mots, la Charte met un terme au système suranné et qui a fait faillite de la défense unilatérale, et inauguré une ère nouvelle, celle de la défense coopérative et universelle."

Tout Etat membre jouit de sa pleine souveraineté. C'est la base même de notre Organisation. On trouve cette base définie dans

la Charte de la façon la plus claire et la plus explicite. L'article 2 dit en effet que l'organisation est fondée sur le principe de l'égalité souveraine de tous ses membres. L'un des buts principaux des Nations Unies selon la Charte elle-même est d'ailleurs de développer entre les nations des relations amicales fondées sur le respect du principe de l'égalité des droits des peuples et de leur droit à disposer d'eux-mêmes. L'égalité souveraine est par conséquent une règle d'ordre public international. Aucun Etat membre ne peut, même par un acte volontaire, abolir ou diminuer son égalité souveraine sans encourir par cela même la déchéance de son droit à être membre de notre Organisation. Or, il va sans dire que la présence de troupes étrangères sur le territoire d'un Etat membre pourrait constituer une violation de son indépendance, une diminution de sa souveraineté. C'est notamment le cas lorsque le stationnement de troupes est doublé d'un droit d'occupation et de contrôle imposé au pays. C'est en partant de ce principe que le paragraphe 7 de la résolution en cours d'examen recommande le retrait sans délai des troupes étrangères stationnées sur le territoire d'un Etat membre. Telle est la règle générale en cette matière. Il faut la retenir. Il est cependant une exception à cette règle. C'est le cas dans lequel les troupes étrangères se trouvent stationnées sur le territoire d'Etat intéressé avec son consentement librement et publiquement exprimé. Comme d'autres exceptions cette exception doit être limitativement interprétée. Il faut tout d'abord qu'on se trouve devant un consentement libre et public de la part de l'Etat sur le territoire duquel les troupes étrangères sont stationnées. Ce consentement peut revêtir la forme d'un traité, d'un accord ou de tout autre arrangement. Mais quelle que soit la forme qu'il prenne, il ne doit pas être entaché d'un vice de violence ou de pression. Il doit être libre, spontané et public. Le consentement arraché par la force, par l'intimidation, par la contrainte, par la menace des forces armées n'est point valable. Là où la force apparaît, le libre consentement disparaît. Cette condition du libre consentement n'est pas la seule. Il est une autre condition à remplir pour que le stationnement des troupes étrangères sur le territoire d'un Etat membre se justifie. Il faut que le consentement sous quelque forme qu'il se présente, qu'il soit exprimé dans un traité, un accord ou tout autre arrangement, soit compatible avec la lettre et l'esprit de la Charte. Bien que nécessaire, le libre consentement n'est pas suffisant. Le consentement doit en outre ne point déroger aux principes fondamentaux établis impérativement par la Charte. Or, nous venons de voir qu'un de ces principes impératifs est celui de l'égalité souveraine de l'Etat membre. En vertu de ce principe nous avons déjà fait constater que l'Etat membre ne peut, même par un traité librement négocié, renoncer à un attribut essentiel de sa souveraineté. Je m'arrête quelque peu sur ce point. Lorsque des troupes étrangères se trouvent stationnées sur le territoire d'un Etat membre, même avec le consentement de celui-ci, il n'est pas possible de déclarer de prime abord si ce stationnement est compatible avec le principe de l'égalité souveraine de cet Etat ou lui est contraire. Tout dépend du but et du caractère de la présence de ces troupes. Si le stationnement a lieu pour une durée prolongée et dans un but de domination, il y a atteinte à l'indépendance et à la souveraineté de l'Etat. Si, au contraire, le stationnement n'implique aucune idée de domination et a pour but uniquement de s'acquitter d'une tâche légitime et conforme aux fins et principes assignés par la Charte aux Nations Unies, un tel état de chose ne se heurte point au principe de l'égalité souveraine de l'Etat. La présence de troupes étrangères est alors

compatible avec la Charte. Tel est le critère auquel on doit s'arrêter pour déterminer si un accord ou traité portant sur le stationnement de troupes étrangères est compatible ou non avec la lettre et l'esprit de la Charte. C'est un critère tiré de la nature des choses, des textes de la Charte, et des principes fondamentaux du droit international."

+
+ +

ولا شك أن قرار الجمعية العامة هو قرار عام يطلق ، لا يقتصر تطبيقه على ما يجد مـن الأحوال بعد صدوره ، بل يتناول أيضا الأحوال السابقة على ذلك . وقد فهمته مصر وبريطانيا معا على هذا الوجه ، وأراداه كذلك . وهذا واضح كل الوضوح من الظروف التي تقدم فيها التعديل المصري وما تلاه من التعديلات الأخرى ، كما بينا فيما تقدم . فهو إذن قرار ينطبق على مصر كل الانطباق ، بل هو قرار صنع من أجل مصر . ولما كان القرار يوصى بسحب القوات الأجنبية دون ابطاء من الأراضي التي ترابط بها في دولة هي عضو في هيئة الأمم المتحدة ، وكانت هناك قوات بريطانية ترابط في أرض مصر ، فيجب على بريطانيا أن تقوم بسحبها دون ابطاء إذا أرادت أن تحترم قرار الجمعية العامة .

وقد ذكر القرار استثناء واحد من هذه القاعدة هو أن يكون هناك رضا صادر عن حرسـة واختيار وفي صورة علنية ، تشتمله معاهدات أو اتفاقات تكون متفقة مع الميثاق وغير مناقضة لاتفاقات دولية .

ولا يصح أن يقال ان معاهدة سنة ١٩٣٦ التي عقدتها مصر مع إنجلترا في الظروف المعروفة ينطبق عليها هذا الاستثناء ، ويكون من شأنها أن تبرر بقاء القوات البريطانية في مصر . فإن هذه المعاهدة ينقصها كل الشروط التي نص عليها القرار ، فهي لم تعقد عن حرية واختيار ، ثم هي على كل حال غير قائمة لتغير الظروف التي عقدت فيها ، وهي بعد لا تتفق مع الميثاق كما سبق أن بينا ، وتناقض في الوقت ذاته اتفاقية دولية هامة هي اتفاقية قناة السويس .

وقد آن لنا أن نتناول هذه المعاهدة ببيان حاسم من جميع هذه الوجوه .

+
+ +

ب . معاهدة سنة ١٩٣٦ غير قائمة

قلنا ان معاهدة سنة ١٩٣٦ لا يصح أن يحتج بها تبريرا لبقاء الجنود البريطانية في مصر .
فهى معاهدة غير قائمة . ونستعرض هنا أسباب عدم قيامها ، مرتبين هذه الأسباب بحسب تاريخ ظهورها .

فأول سبب يؤدى الى عدم قيام معاهدة سنة ١٩٣٦ هو أنها منذ البداية لم نعقد عن حرية واختيار ، وقرار الجمعية العامة صرح فى أن المعاهدة التى تبرر بقاء القوات الأجنبية يجب أن تقوم على رضا حر مختار .

والسبب الثانى هو أن المعاهدة منذ أبرمت وهى تتعارض مع اتفاقية قناة السويس المعقودة فى سنة ١٨٨٨ . وهنا أيضا قرار الجمعية العامة صرح فى وجوب أن تكون المعاهدة غير مناقضة لاتفاقات دولية .

والسبب الثالث هو أن المعاهدة قد تغيرت ظروفها ، فهى قد عقدت لمواجهة الحرب العالمية الثانية ، فتكون قد استنفدت أغراضها بانقضاء هذه الحرب ، ولم يعد هناك مبرر لبقائها .
والسبب الرابع هو أن المعاهدة ، بقيام ميثاق الأمم المتحدة ، قد أصبحت تتعارض مع أحكام هذا الميثاق . وقرار الجمعية العامة يستوجب أن تكون المعاهدة متفقة مع أحكام الميثاق اذا أريد بها أن تكون سببا مشروعا لمرابطة قوات عسكرية أجنبية فى أرض دولة هى عضو فى هيئة الأمم المتحدة .

وسنرى أن هذه الأسباب الأربعة من الواضح بحيث تسوغ لمصر أن تطلب من مجلس الأمن أن يعلن عدم قيام معاهدة سنة ١٩٣٦

+
+

(١)

معاهدة سنة ١٩٣٦ لم تعقد عن حرية واختيار

أكرهت مصر على قبول أحكام معاهدة سنة ١٩٣٦ المبهمة التى بينها فيما سبق ليس فقط تحت ضغط احتلال أراضيها بالقوات البريطانية بل الى ذلك تحت تأثير تهديد مباشر خطير سبق المفاوضات التى أفضت الى عقد هذه المعاهدة . وقد سبق أن سقنا لبيان هذا التهديد وثيقتين رسميتين تبادلتهما رئيس الوزارة المصرية والمندوب السامى البريطانى فى ١٣ فبراير سنة ١٩٣٦ تكفى تلاوتهما دون ما تعليق لكى يبدو التهديد - متى جرد عن اللبس الدبلوماسية التى صيغ فيها والمجاملات المعتادة التى صحبتها - سافرا غير مستور . ونعيد هنا بعض الفقرات من تلك الوثائق :

يقول رئيس الوزارة " قد نوهتم بأن الإخفاق فى عقد اتفاق قد يترتب عليه نتائج جدية مما قد يحمل الحكومة البريطانية على إعادة النظر فى سياستها نحو مصر . ولا يسع الشعب المصرى وحكومته ومنذ وبوه ناطقين بلسانه أن يعتقد أن محادثات أو مفاوضات تعالج فى ظل مثل تلك التصريحات يمكن أن تكون خالصة أو حرة " .

فيرد المندوب السامي " أخبركم بناءً على تعليمات حكومتى أنها ترى أنها بينما تجد مسن الواجب أن تحتفظ لنفسها بحرية العمل بالنسبة لمستقبل مجهول المدى فإنها ترى أنه ليس من الضروري أن يترتب على الفشل تأثير فى حسن العلاقات بين البلدين . "

اللهم اذا لم يكن هذا هو التهديد المباشر فكيف يكون التهديد ؟

وما حكم معاهدة ديباجتها هذا التهديد وأطرافها من تعلمون ؟

أول أطرافها بريطانيا التى بعد أن احتلت مصر احتلالا غير مشروع منذ أواخر القرن الماضى لأغراض أنانية بحت وخلقت لنفسها مركزا مقتصبا فيها وظلت تحتلها وتتدخل فى شئونها تريد لها قواتها وأساطيلها أحست خيال خطر الحرب الداهم بأنها فى حاجة الى مزيد من السلطان فى هذا البلد المغلوب على أمره لتجعل منه قاعدة عسكرية منظمة تحتل أراضيه ومداراته وموانئه وطسرق مواصلاته ولا سبيل لها الى تنظيم ذلك الا بمعاهدة تفرضها على هذا البلد تجعل تشريعاته فى خدمتها وتحت امرتها . وهى فى نفس الوقت لا تتحرف عن سياستها التقليدية القائمة على التوسع فى سيطرته على أن تضيق على مركزها المقتصب ثوبا مشروعا يجعل من مصر تابعة لها فى سياستها الخارجية معادية لأعدائها ، لا أعداء الحاضر فقط بل أعداء المستقبل ، لا الى أجل موقت بل الى أبد الآبدين .

وترى : لها الى ذلك أن تلج لمصر تذكرها بأنها سبق لها أن فرضت حمايتها عليها فى حرب سابقة وأنها مستطبعة أن تعيد الكرة فى تلك الحرب المقبلة فلتركن مصر الى سبيل العقل ولترضخ للقوة ولتتحمل تلك الالتزامات ولتقبل هذا الوضع الجديد خير لها وأبقى ، وطرفها الثانى مصر التى تعلم أن مركز بريطانيا فى أراضيهما انما هو مركز غير مشروع يمس باستقلالها ويخسدها كرامتها والتى ما زالت تنوء بحمل الاحتلال لم تستطع الفكك عنه لأنها لم تجد أمامها هيئة دولية تنصفها ، تدرك أن بريطانيا جادة فى طلب المزيد من سلطتها تأهباً للحرب الداهمة . وتستمع الى التهديد قريب التحقيق فتجد نفسها خيال ثلثين : اما أن تطلق لنفسها حريتها فى طلب حقوقها كامليتين منقوصة فتفشل المفاوضات فيضيق بها صدر بريطانيا فتفرض عليها الحماية ، واما أن تطأ رأسها للعاصفة مؤقتا فتتخذ من سيادتها ما يمكن انقاذه وتنتزع من فك الأسد ما تطيق انتزاعه ، ثم هى توقن بأن معاهدة تقضى بتلك الأحكام التى تفرضها عليها بريطانيا انما هى معاهدة باطلة لا خلالها بأحكام اتفاقية دولية هى اتفاقية قناة السويس ، وتقرر أن بريطانيا انما تريد أن تفرض عليها تلك الالتزامات المبهضة خدمة لضرورة عاجلة ثم ما تلبث أن تنقض تلك الالتزامات بزوال تلك الضرورة وتؤمن بأن الأوضاع الدولية ما تلبث بعد جلاء تلك الأحداث الداهمة وصفاً الجو أن تقوم على أسس جديدة تنحو بالسياسة الدولية منحى قويا وأن بريطانيا كما هو مفروض فيها ومطلوب منها سوف تأخذ نفسها بالعهد الجديد .

مصر خيال كل ذلك تقبل مرغمة تحت تأثير هذا التهديد توقيع المعاهدة .

وهل تجهل بريطانيا أن مصر لا تقبل أقل من الاستقلال التام وضعيا دائما لها . ألم يكتب

اللورد ألتبى المندوب السامى البريطانى فى مصر الى اللورد كيرزون وزير خارجية بريطانيا فى ١١ ديسمبر سنة ١٩٢١ يقول " لا يسعنى الا أن أطلب اليكم والى حكومة جلالة الملك أن تصدقوننى

إذا قلت انه ليس ثم مصرى كائنا ما كانت آراؤه الشخصية يستطيع أن يوقع أية وثيقة لا تتفق في رأيه مع الاستقلال .

وهل كان من المعقول أن تقبل مصر فرض هذه القيود الأبدية عليها لولا هذا التهديد المباشر تسند القوات البريطانية المراقبة في مصر ولولا علمها أن هذه المعاهدة مصيرها السيئ الزوال بانتهاج الحرب التي كانت هي الدافع المباشر لمعقديها ، ويقينها أن تلك الحرب سوف تطالعنا نهايتها بفجر عهد جديد وقيام هيئة دولية تستطيع أن تلجأ اليها تطلب منها انصافها ، تلك الهيئة التي ظلت تفتقد لها في الماضي .

وإذا قيل ان هذا التهديد لا يحول دون نفاذ أحكام المعاهدة لأن المكره أراد ولأن الاكراه ليس وجهاً للطعن في المعاهدات الدولية ، كان ردنا على ذلك أننا في عهد ميثاق الأمم المتحدة وأن الاكراه اذا لم يكن معتبراً عيباً يعيب رضا الدول وفقاً لأحكام القانون الدولي في ظل العهد القديم فلأن الحرب كانت وسيلة مشروعة لفرض المنازعات ، فكان من الجائز للمنتصر أن يفرض شروطه على المهزوم في معاهدات الصلح ولا يقبل من هذا الأخير أن يحتج بأنه قبل هذه الشروط تحت ضغط الاكراه . أما الآن في عهد ميثاق الأمم المتحدة فان الحرب قد استبعدت من وسائل فرض المنازعات ، وأقيمت علاقات الدول على أساس مبدأ المساواة في السيادة ، ومنعت الدول مسن استخدام القوة على أي وجه لا يتفق وأحكام الميثاق وتلك أسباب تتضافر كلها لمنع اكراه دولة دولة أخرى على القيام بعمل ما أو قبول التزام ما . ليس وزير الخارجية البريطانية نفسه هو القائل

" The British Government would regret any arrangement which might appear to have been extracted from the Government of Iran by compulsion, whilst the Soviet Government was still occupying a part of Iran.

" It was inadmissible to negotiate, attempt to negotiate, or seek to obtain concessions from a small power in favour of a large power through the occupation of that country by armed forces."

ثم هو الذي يقول في نفس المناسبة :

" We are powerful countries, we are what is sometimes described as the Big Three. But we do represent power, and power does count in negotiations.

" Yet, Iran, that small power has to negotiate, with an army of I cannot tell how many thousands, on her territory at this moment. But it does seem to me for them to have to negotiate alone with, shall I say, the watchfulness, the sense of justice and the holding of the balance of this new United Nations Organisations at their disposal, would be most unfortunate and would be misunderstood:

" Indeed, I personally take the view, if I was in this position and it was my Government, with the power, military and economic, that we represent that was in conflict or dispute or disagreement with any small power, I should welcome that small power having at its elbow the assistance of a Council of this character."

ولا ريب أن المبادئ التي نادى بها الميثاق تجعل أمرا غير لائق أن تقام أوضاع أو مراكز دولية على أساس رضا يعيبه الضغط أو الإكراه ، وأن يعترف بهذه الأوضاع أو المراكز بحق البقاء في ظل الميثاق . بل إن الذي يتفق وحده دون غيره مع أحكام الميثاق هو أن المراكز الممتازة التي تحصل عليها دولة عظمى برضا دولة صغرى انتزعت منها بالقوة أو الضغط أو التهديد سافرا كان أو مستورا يجب أن يعتبر الرضا في شأنها معيبا .

ويجب أن يعتبر الرضا معيبا حتى لو كان سابقا على ميثاق الأمم المتحدة على الأقل متى كان هذا المركز الممتاز المنتزع بطريق الإكراه ما زال له مظهر ممتد مجاف لمبادئ الميثاق . والجمعية العامة عندما اشترطت أن يكون رضا الدولة التي ترابط القوات الأجنبية في أراضيها رضا حرا لم تفرق بين رضا صدر قبل الميثاق أو بعده .

+ +

(٢) معاهدة سنة ١٩٣٦ تناقض اتفاقية قناة السويس

عقدت اتفاقية قناة السويس في عام ١٨٨٨ وتتلخص أحكامها في حكمين رئيسيين :
الاول - تقرير حيادة القناة وحرية المرور فيها لجميع السفن على وجه المساواة حتى للسفن الحربية ولو كانت هذه السفن تابعة لاحدى الدول المحاربة .
الثاني - اعتبار مصر وحدها (وتركيا صاحبة السيادة الاسمية وقتئذ) صاحبة الحق في اتخاذ التدابير اللازمة لاحترام أحكام الاتفاقية والدفاع عن سلامة القناة وحيدتها وحرية المرور فيها . وهذا الحق لا يعطله ولا يحول دون استعماله الأحكام الواردة في الاتفاقية لتنظيم حراسة المرور في القناة كما لا تحول تلك الأحكام دون اتخاذ مصر التدابير اللازمة للدفاع عن أراضيها . أما الحكم الأول فأساسه اعتبار القناة طريقا عالميا للمواصلات ، وأما الحكم الثانى فأساسه أن مصر هي الدولة صاحبة السيادة عليها .

ومعاهدة سنة ١٩٣٦ في المادة الثامنة منها تستحدث حكما جديدا هو حق بريطانيا في وضع قوات لها بجانب القناة لتشارك مع مصر في الدفاع عنها . وأساس هذا الحكم ما تقضى به تلك المعاهدة من اعتبار القناة طريقا أساسيا للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية . وهذا الاعتبار إذا قالت به بريطانيا يجوز أن تقول به دول أخرى أوروبية مثل فرنسا وهولندا والبرتغال فمن تمتد أملاكها في أفريقيا أو آسيا . إذ القناة طريق أساسى للمواصلات بين الأجزاء المختلفة لأملاكها جميعا . واعتبار القناة طريقا للمواصلات العالمية يستغرق تلك الاعتبارات جميعا ويستظهر هذا المعنى بالنسبة لهذه الدول كافة إذا قصد به أن تكون القناة طريقا أساسيا لمواصلات كل منها دون ما تخصيص . أما تخصيص بريطانيا دون غيرها بوصف القناة طريقا أساسيا لمواصلاتها وترتيب أثره على هذا التخصيص هو تقرير حقها في ابقاء قوات لها على ضفاف القناة للدفاع عنها كما تنص معاهدة سنة ١٩٣٦ فهو حكم متعارض كل التعارض مع أحكام الاتفاقية متناف مع مبدأ الحيادة والمساواة الذى تقضى به . وهذا التعارض لا يعنى الا بطلان معاهدة سنة ١٩٣٦ وهى معاهدة ثنائية لخلالها بأحكام اتفاقية دولية معقودة بين عدة دول

اذ لا تملك دولتان بمحض ارادتهما الاخلال بالأحكام التي اتفقت عليها مجموعة من الدول لانشاء وضع دولي مثل الوضع الذي أنشأته اتفاقية قناة السويس . واذ كانت بريطانيا قد أبدت بعض التحفظات على الاتفاقية المذكورة فهي قد عادت بعد ذلك الى الاقرار بتنفيذ أحكامها أكثر من مرة .

فعلت ذلك في الاتفاق الذي تم بينها وبين فرنسا في سنة ١٩٠٤ ، اذ أعلنت نفس المادة السادسة من هذا الاتفاق انضمامها الى أحكام اتفاقية القناة المقنونة في ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ وقبولها تنفيذ هذه الأحكام (ولم تستثن الا النص القاضي باجتماع ممثلي الدول في القاهرة للسهر على تنفيذ المعاهدة) .

وفعلت ذلك أيضا في سنة ١٩٣٨ - أي بعد ابرام معاهدة سنة ١٩٣٦ - في التصريح الذي وقعته مع ايطاليا في روما في ١٦ ابريل سنة ١٩٣٨ ، وقد أعلنت الدولتان فيه ما يأتي :
 " ان حكومة المملكة المتحدة البريطانية والحكومة الايطالية تؤكدان هنا مرة أخرى عزمهما الدائم على احترام الشروط الواردة في الاتفاقية التي أمضيت في الاستانة يوم ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ وعلى العمل بها ، وهي الاتفاقية التي تضمن في جميع الأوقات ولجميع الدول حرية استخدام قناة السويس " . وقد أبلغ كل من السفير البريطاني في روما والحكومة الايطالية نص هذا التصريح في يوم توقيعهما الى وزير مصر المفوض في روما بصفته ممثلا لدولة المملكة صاحبة السيادة على القناة . وقد رد عليهما وزير مصر المفوض في نفس اليوم بما يأتي : " أشرف باخطار سعادتك بوصول المذكرة المؤرخة بتاريخ اليوم التي بلغتموني سعادتك بها التصريح الخاص بقناة السويس الذي وقع اليوم منكم ومن سعادة ولى الشرف بإبلاغ سعادتك أن الحكومة المصرية باعتبارها حكومة الدولة المالكة للقناة تثبت نية حكومة المملكة المتحدة والحكومة الايطالية وتشترك معهما فيها " .
 ولا شك في أن وجود نقطة عسكرية في منطقة القناة يعتبر خرقا لحياة هذه القناة المضمون باتفاقية سنة ١٨٨٨ . وهذا هو ما يقوله اللورد ملرن نفسه في تقريره المعروف ، فقد ورد في هذا التقرير ما يأتي : " ان وجود جنود بريطانية في منطقة القناة المحايد يمكن أن يخلق المشاكل بين بريطانيا العظمى والدول الأخرى التي لها مصلحة في تلك التركة الدولية ، اذ حياة القناة مضمون باتفاقات دولية ، فاحتلال جنود دولة واحدة لمنطقة القناة اخلالا دائما يعد خرقا لذلك الحيايد " .

ولا شك أيضا في أن وجود القوات البريطانية في منطقة القناة لمدة لا تقل عن عشرين سنة يجعل لبريطانيا امتيازاً على جميع الدول بالنسبة الى هذه المنطقة . وهذا يتعارض مع المادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٨٨٨ ونصها ما يأتي : " تقرر الدول الموقعة أنه تطبيقاً لمبدأ المساواة فيما يتعلق بحرية الملاحة في القناة ، وهو المبدأ الذي يعتبر احدي دعائم هذا الاتفاق ، أنه لا يجوز لاحد ان يحاول الحصول على مزايا اقليمية أو تجارية ولا على مزايا بالنسبة الى القناة في الاتفاقات الدولية التي يجوز عقدها في المستقبل " . هذا مع الاحتفاظ بحقوق تركيا باعتبارها صاحبة السيادة " .

كذلك النص في معاهدة سنة ١٩٣٦ على اشتراك بريطانيا وحدها - دون غيرها - من الدول - مع مصر في الدفاع عن حيدة قناة السويس وحرية المرور فيها وسلامتها - يتعارض مع المادة ٩ من اتفاقية سنة ١٨٨٨ التي تجعل هذا الحق لمصر وحدها ولا تطلب في ذلك معونة الا من تركيا (صاحبة السيادة وقت ذاك) وهذا هو نص المادة ٩ : " تتخذ الحكومة المصرية في حدود سلطاتها المستفادة من القرارات ومن الشروط الواردة في هذا الاتفاق الاجراءات اللازمة لاحترام تنفيذ هذا الاتفاق " واذ لم يتوفر للحكومة المصرية الوسائل الكافية لذلك ، فعليها أن تطلب معونة حكومة الدولة العلية

يخلص ان من كل ذلك أن معاهدة سنة ١٩٣٦ تتعارض مع اتفاقية سنة ١٨٨٨ من الوجوه

الآتية :

(١) بينما تقرر اتفاقية سنة ١٨٨٨ ان القناة اقليم مصرى وهو طريق عالمى للمواصلات ، اذ تخفيف معاهدة سنة ١٩٣٦ معنى جديدا غير موجود في اتفاقية سنة ١٨٨٨ ، هو ان القناة طريق للمواصلات بين الاجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية . واتفاقية سنة ١٨٨٨ تقصد بجعل القناة طريقا عالميا للمواصلات ان يستغرق هذا العموم كل تخصيص للقناة في أن تكون طريقا لدولة بالذات .

(٢) بينما جعل اتفاقية سنة ١٨٨٨ حق الدفاع عن حرية المرور في القناة وحيادها وسلامتها لمصر وحدها ، ولا تطلب المعونة في ذلك الا من تركيا وقت ان كانت لها السيادة ، اذا بمعاهدة سنة ١٩٣٦ تجعل بريطانيا - وحدها دون غيرها من الدول - شريكة لمصر في هذا الحق . والواجب ان يكون الحق في الدفاع عن القناة - فيما لو عجزت مصر عن ذلك - لجميع الدول الموقعة على اتفاقية سنة ١٨٨٨ لا لبريطانيا وحدها .

(٣) بينما تمنع اتفاقية سنة ١٨٨٨ ان تعطى أية دولة امتياز بالنسبة الى القناة ، اذا بمعاهدة سنة ١٩٣٦ تجعل لبريطانيا امتياز اذا خطر كبير هو أن ترابط بقواتها العسكرية في منطقة القناة لمدة لا تقل عن عشرين سنة .

(٤) بينما تكفل اتفاقية سنة ١٨٨٨ حياد القناة ، اذا بمعاهدة سنة ١٩٣٦ تخرق هذا الحياد لمصلحة بريطانيا عن طريق قواتها العسكرية المراقبة في هذه المنطقة .

+ +

ومن المجيب ان بريطانيا لا ترى أن وجود قواتها العسكرية في منطقة القناة اخلا لا باستقلال مصر ، بل هي تزعم أن معاهدة سنة ١٩٣٦ التي تجعل لقواتها العسكرية هذا الحق لا تنطوى على اخلا بالمساواة في السيادة بينها وبين مصر . وبريطانيا هي نفسها التي ترى ان وجود قاعدة عسكرية للروسيا في الدردنيل فيه اخلا باستقلال تركيا لا تجوز الموافقة عليه . وقد صرحت الحكومة البريطانية بذلك اكثر من مرة . وآخر مرة صرحت فيها بذلك كانت على لسان المستر بن في مؤتمر العمال في مارجيت في ٢٩ مايو سنة ١٩٤٧ ، ان قال (نقلا عن البرقيات الواردة في الصحف : انظر الاهرام عدد ٣٠ مايو سنة ١٩٤٧) ما يأتي : " ان بريطانيا سنا

لا تزال تريد ان تعيد الدول التي وقعت اتفاقية مونتره النظر في المعاهدة الخاصة بالردنيل . ولكنها - أى بريطانيا - لا تستطيع بحال ما أن توافق على مطالب روسيا الخاصة بالحصول على قاعدة في المضائق . ان روسيا تريد الحصول على قاعدة في تلك المضائق ، ومن شأن ذلك أن يجعل تركيا تفقد جانبها لا يستهان به من استقلالها . ولهذا نرى لزاما علينا ان نرفض طلب روسيا .

(٣) معاهدة سنة ١٩٣٦ غير قائمة لتغير الظروف التي عقدت فيها

لا حاجة بنا ان نفيض في تقرير القاعدة الدولية المعروفة من ان تغير الظروف من شأنه أن يسقط المعاهدات . وهذا هو مقتضى الشرط المصروف في القانون الدولي بشرط بقاء الشئ على حاله *clause rebus sic stantibus* . فكل معاهدة تعتبر منطوية على شرط ضمنى هو بقاء الشئ على حاله ، فاذا تغيرت الظروف التي عقدت في ظلها المعاهدة ، او انقضت الاسباب التي أدت الى ابرامها فان ذلك يستتبع حتما انقضاء المعاهدة .

ومعاهدة سنة ١٩٣٦ لا تنطوي على شرط ضمنى ببقاء الشئ على حاله فحسب ، بل هى تنطوي على شرط صريح بذلك . جاء ذكره في عدة مواضع نكتفى بالاشارة الى أهمها :

(١) قصد بالمعاهدة ان تساير الظروف العالمية العامة ، فنصت المادة العاشرة على انه ليس في احكام هذه المعاهدة ما يمس او ما يقصد به ان يمس باى حال من الاحوال الحقوق والالتزامات المترتبة او التي قد تترتب لاحد الطرفين المتعاقدين او عليه بمقتضى عهد عصبة الامم او ميثاق منع الحرب الموقع عليه في باريس في ٢٧ اغسطس سنة ١٩٢٨ . ومعنى ذلك ان المحالفة التي فرضتها المعاهدة وان كانت ابدية ، الا انها في نظر واضعيها يجب ان تكون خاضعة للنظام الدولي الذى يحكم السلم العالمى .

(٢) رأينا ان المادة العاشرة من المعاهدة تنص على ان احكامها لا تمس احكام عهد عصبة الامم . والمادة ١٩ من هذا العهد تجعل للجمعية العامة للعصبة الدور فى توجيه نظر الطرفين فى معاهدة الى وجوب اعادة النظر فيها اذا اصبحت لا تتلاءم مع ما استجد من الظروف . ومعنى ذلك ان مصر عندما وقعت على معاهدة سنة ١٩٣٦ جعلت هذه المعاهدة خاضعة لاعادة النظر وفقا لاحكام المادة ١٩ من عهد العصبة .

(٣) تنص المادة ١٦ من المعاهدة فى صراحة تامة باعادة النظر فيها بعد مدة معينة بما يلائم الظروف السائدة حينذاك .

ويمكن القول بوجه عام ان واضعى معاهدة سنة ١٩٣٦ قصدوا اخضاعها للظروف الدولية التى كانت سائدة وقت ابرامها ، كما فعلوا فى نظام الحلف والدفاع وفى نظام الامتيازات الاجنبية . ونصدوا كذلك اخضاعها للظروف التى ستسود فى المستقبل وقد نصوا صراحة على ذلك فى المادة ١٦ كما سبق القول .

ومن اليسير علينا بعد ذلك ان نثبت ان معاهدة سنة ١٩٣٦ قد تغيرت ظروفها . ويكفى أن نشير الى الحقائق الآتية :

(١) ان الاماكن التى حددت فيها النقطة العسكرية ، والشروط التى فرضت على مصر ، والطرق والسكك الحديدية التى ورد ذكرها فى المعاهدة ، وغير ذلك من الملاحظات ، كل هذا قاطع فى ان المقصود من المعاهدة هو التحصن ضد الحرب التى كان العالم يتوقعها وقت ابرام المعاهدة ، وهى الحرب التى نشبت فعلا بين الحلفاء ودول المحور ، وانتهت باندحار دول المحور اندحارا نهائيا . فتكون المعاهدة بذلك قد استنفدت أغراضها . ويمكن القول أن المعاهدة قد رهنّت بشرط فاسخ هو هذه الحرب العالمية الثانية ، وقد انقضت الحرب ، فتحقق الشرط ، فانفسخت المعاهدة .

(٢) ان الحرب العالمية الاخيرة قد استحدثت من الجديد فى الفن الحربى وفى الاسلحة الحربية ما جعل الاحتياطات العسكرية التى اتخذت فى سنة ١٩٣٦ لا غناء فيها . ولا شك ان هذا يقتضى على الامبراطورية البريطانية بمراجعة خططها الاستراتيجية ، وواضح انها قد فعلت ذلك بدليل أنها أعلنت فى ٧ مايو سنة ١٩٤٦ استعدادها للجلاء عن مصر .

(٣) ان نظام الدفاع الفردى الذى قامت عليه معاهدة سنة ١٩٣٦ قد حل محله منذ قيام الميثاق نظام الدفاع الجماعى كما سبق القول . فاصبح من غير المفهوم التمسك بهذه المعاهدة بعد أن تغير الاساس الذى تقوم عليه هذا التغير الجوهرى .

على ان انجلترا نفسها قد سلمت بتغير ظروف المعاهدة فى الرد الذى استجابت فيه بفتح باب المفاوضات ، وفى تسليمها فى المفاوضات التى جرت بعد ذلك بالغاء هذه المعاهدة جملة واحدة .

وتسعى انجلترا مع ذلك ان تحل معاهدة جديدة محل المعاهدة التى انقضت بتغير الظروف ، وفاتها ان الميثاق قد اغناها عن ذلك ، فمصر يحكم انها عضو فى هيئة الامم المتحدة ، قد قبلت التبعات التى تقع على عاتقها بمقتضى المادتين ٤٣ و ١٠٦ من الميثاق . وهى تعلن أنها على أتم استعداد للاتفاق مع مجلس الامن على أن تضع تحت تصرفه ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والامن الدولى ، وفقا للمادة ٤٣ من الميثاق .

وتعلن فوق ذلك انها على كامل الاستعداد ، وفقا للمادة ١٠٦ ، للتشاور مع الدول الخمسة ومع اعضاء الامم المتحدة الآخرين ، كلما اقتضت الحال ، للقيام نيابة عن الهيئة بالاعمال المشتركة التى قد تلزم لحفظ السلم والامن الدولى ، وذلك الى ان يصحح الاتفاق الذى تعقده مع هذا المجلس معمولا به على الوجه الذى يرى معه انه اصبح يستطيع البدء فى احتمال مسؤولياته .

+
+ +

(٤)

معاهدة سنة ١٩٣٦ تتعارض مع احكام الميثاق

سبق ان استعرضنا احكام معاهدة سنة ١٩٣٦ . ورأينا أنها تقوم على نقطة عسكرية تحتفظ بها انجلترا فى منطقة القتال وقت السلم ، وعلى تحالف دائم ابدى يقوم بين مبريطانيا .

وكلا الأمرين بتعارضهما صريحا مع أحكام الميثاق .

+
+

أما النقطة العسكرية التي تحتفظ بها انجلترا وقت السلم ، فقد بينا فيما تقدم أن أحكام الميثاق تتعارض مع وجودها . ورأينا أن هذه الأحكام تميز ما بين وقت الحرب ووقت السلم . ففي وقت الحرب لا تجوز مرابطة جنود أجنبية في أرض دولة من أعضاء هيئة الأمم المتحدة إلا تطبيقا للمادة ٥١ وبعد استئناء شروطها كما قدمنا . وتكون المعاهدة التي ترابط بمقتضاها مسندة القوات ضريا من ضروب التنظيمات الإقليمية التي نص عليها الميثاق .

وفي وقت السلم لا يجوز أن ترابط جنود أجنبية في أرض إلا لبلد تحت الوصاية . وذلك طبقا للمادة ٨٢ من الميثاق ، وهي تنص على أنه " يجوز أن يحدد في أي اتفاق من اتفاقات الوصاية مساحة استراتيجية قد تشمل الإقليم الذي ينطبق عليه نظام الوصاية بعضه أو كله " . أما البلد الذي لا يكون تحت الوصاية ، ويكون عضوا في هيئة الأمم المتحدة ، فلا يجوز أن يكون مساحة استراتيجية ، ولا أن ترابط في أرضه قوات أجنبية وقت السلم ، لأن في هذا فرض سيطرة عليه ، وفي فرض السيطرة عليه إخلال بمبدأ المساواة في السيادة . ويؤكد هذا الحكم المادة ٢٨ من الميثاق ، وهي تنص على أنه " لا يطبق نظام الوصاية على الأقاليم التي أصبحت أعضاء في هيئة الأمم المتحدة " ، إذ يجب أن تقوم العلاقات بينها على احترام مبدأ المساواة في السيادة . وما يقطع في ذلك أيضا أن فرنسا تقدمت في سان فرانسيسكو باقتراح يرمي إلى إنشاء مناطق استراتيجية وقوة بوليس دولية مما يستتبع إقرار مبدأ مرابطة القوات الأجنبية في أراضي دولته لا تكون تحت الوصاية ، ولكنها سحب اقتراحها أمام المعارضة الشديدة التي وجهت إليه ، فلم يتقرر مبدأ إنشاء المناطق الاستراتيجية إلا في البلاد الموضوعة تحت الوصاية كما قدمنا . وفي مناسبة مناقشة القواعد العسكرية التي سينشئها مجلس الأمن اقترح مندوب أوجواي التعديـل الآتي : " يتلنى البلد الذي ستنشأ فيه قواعد كبيرة للعمليات الحربية أو البحرية أو الجوية ولا يستطيع تمويلها وحده معونة اقتصادية وفنية إذا طلب ذلك ، على أن تضاف تلك القواعد تحت إمرة ذلك البلد ، وعلى أن يديرها رجال من رعايا البلد المذكور دون غيرهم " . وقد قدمت أخيرا لجنة أركان الحرب لمجلس الأمن أول تقرير لها إلى المجلس ، ويتبين من هذا التقرير أن الدول الكبرى ليست متفقة فيما بينها هل يجوز للقوات التابعة لمجلس الأمن أن ترابط في نـقـط عسكرية داخل أراضي الدول الأعضاء ، أو لا يجوز لها إلا حق المرور باتفاقات خاصة وفي الوقت المناسب ؟ وهذا يدل على التشدد في السماح لقوات عسكرية أن ترابط في غير بلدها ، حتى لو كانت هذه القوات هي القوة التابعة لمجلس الأمن .

ولا يوجب الاستثناء واحد يجوز فيه أن ترابط قوات أجنبية في أرض دولة من الأعضاء ، هو أن يقع ذلك برضا هذه الدولة رضا باقيا مستمرا . وقد رأينا فيما تقدم أن هذا الجواز مبني على أن الرضا الباقي المستمر إنما هو رخصة يجوز في أي وقت الرجوع فيها ، فبنتفى احتمال السيطرة . ولا يكفي الرضا ابتداء ، بل يجب أن يكون هذا الرضا باقيا مستمرا ، لأن الرضا إذا انقطع وبقيت الجنود الأجنبية مرابطة بالرغم من انقطاع الرضا ، كان في هذا معنى السيطرة .

ويترتب على ذلك أن المعاهدة التي تجعل الحق لقوات دولة من الأعضاء أن ترابط في أرض دولة أخرى من الأعضاء في وقت السلم تكون متعارضة مع أحكام الميثاق ، لأن المعاهدة تتضمن معنى الالتزام ، والالتزام يتنافى مع الرخصة .

ويستخلص من ذلك أن قيام قوات أجنبية في أرض دولة من الأعضاء غير جائز ، سواء أفرضته القوة ، أم أدى الواقع إلى ارتضائه ، أم نشأ عن تنفيذ : معاهدة . فتكون معاهدة سنة ١٩٣٦ متعارضة إذن مع أحكام الميثاق فيما يخص النقطة العسكرية .

+ +

وهي متعارضة أيضا مع أحكام الميثاق فيما يخص المحالفة الأبدية . وقد قدمنا أن المحالفة الأبدية لا تقوم إلا بين أجزاء الدولة الواحدة أو بين التابع والمتبوع . ولما كانت مصر ليست جزءا من المملكة المتحدة ، فلا يبقى إلا أن تكون تابعة لها . والتبعية خلال مبدأ المساواة نفسى السيادة .

ويكفى للتثبت من ذلك الرجوع إلى أحكام التحالف في معاهدة سنة ١٩٣٦ . فهي تفرض على مصر واجبات ثقيلة في حالة الحرب ، ولكنها واجبات تقف عند حدود الأراضي المصرية . فالمساعدة التي تقدمها مصر لـ إنجلترا في وقت الحرب ليست مساعدة الند للند ، بل هي مساعدة تقدمها مصر لـ إنجلترا في حماية مصر نفسها . فهل يكون تحالفا حقا أن تتعهد دولة بأن تحمى دولة أخرى ، فتتعهد الدولة الأخرى أن تساعد الدولة الأولى في قيامها بهذه الحماية ؟ ليس هذا تعاقد يقع في الأصل وبالذات على حماية الدولة الأخرى ، حتى لو كان في هذه الحماية حماية للدولة الأولى ؟ ثم يكون هذا التعاقد إلى الأبد ! أليست هذه صورة مستورة أو مكشوفة من صور الحماية ! وهي حماية لا تقتصر على وقت الحرب ، بل تمتد إلى وقت السلم إذ تتعهد مصر ألا تتخذ في علاقاتها مع البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة . وهذا معناه أن جميع علاقات مصر الخارجية تخضع لأشراف إنجلترا ورقابتها ! ويكون هذا أيضا إلى الأبد ! وما يلتفت النظر أنه بالرغم من أن المادة الرابعة عشرة من معاهدة سنة ١٩٣٦ تقضى بأن هذه المعاهدة تلغى ^{جميع} بالاتفاقات أو الوثائق القائمة التي يكون استمرار بقائها منافيا لأحكام هذه المعاهدة ، فإن فرنسا لا تزال تتمسك باتفاقية سنة ١٩٠٤ ، وقد صرحت بذلك في إحدى المناسبات !

لا شك إذن في أن هذا التحالف الأبدى بما يجره من واجبات في وقت الحرب وفي وقت السلم مما يتضمن معنى من معاني التبعية . والتبعية تتنافى مع المساواة . والمساواة واجبة بمقتضى أحكام الميثاق . فالتحالف الأبدى يتعارض مع هذه الأحكام .

+ +

ثبت إذن أن معاهدة سنة ١٩٣٦ تتعارض مع أحكام الميثاق . وقرار الجمعية العامة صريح في أن المعاهدة التي تتعارض مع أحكام الميثاق لا تصلح سببا مشروعا لبقاء قوات أجنبية في أرض دولة من أعضاء هيئة الأمم المتحدة .

وليس يعنينا بعد صدور قرار الجمعية العامة أن نرجع إلى المادة ١٠٣ من الميثاق . وتنص هذه المادة على أنه " إذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها أعضاء الأمم المتحدة وفقا لأحكام هذا الميثاق مع أى التزام دولي آخر يرتبطون به ، فالعبرة بالالتزاماتهم المترتبة على الميثاق " . وقد قيل في صدد هذه المادة إنها أضيق مجالا من نظيرتها في عهد عصبة الأمم . فقد كانت المادة ٢٠ من هذا العهد تقضى بالقضاء المعاهدات التي تتعارض معه . أما الميثاق فيكتفى بترجيح الالتزامات الناشئة عنه على الالتزامات الناشئة عن المعاهدات الأخرى . فهو لا يلغى بطريق مباشر المعاهدات التي تتعارض مع أحكامه ، ولا يصرف ذلك إلا بدليل غير مباشر نفسى . ثانيا المادة ١٤ حيث أجاز للجمعية العامة أن توصي باتخاذ التدابير لتسوية أى موقف أيا كان منشأه تسوية سلمية متى رأت أن هذا الموقف قد يضر بالرفاهية العامة أو يعكر صفو العلاقات الودية بين الأمم .

ومهما يكن من أمر تفسير المادة ١٠٣ من الميثاق ، فإن فيها الضناء للقضاء على معاهدة سنة ١٩٣٦ . وأقل ما يمكن أن تفسر به هذه المادة هو أنه متى وقع تناقض بين الالتزامات الواجبة بالميثاق والالتزامات الواجبة بمعاهدة أخرى ، فلا تلغى هذه الالتزامات الأخيرة ، ولكن لا يعمل بها إلى الحد الذي تتعارض فيه مع الالتزامات الأولى . ويستوى أن يكون التعارض راجعا إلى طبيعة الالتزامات نفسها أو يكون نتيجة لتطبيق أحكام الميثاق في ظروف معينة . والالتزامات مصر الواجبة بالميثاق تتعارض مع التزاماتها الواجبة بمعاهدة سنة ١٩٣٦ . ذلك أن التزاماتها الواجبة بالميثاق تصدر عن فكرة الدفاع الجماعي ، تشترك فيه مصر مع سائر الدول ، لا مع إنجلترا وحدها ، تحت رقابة وتوجيه من مجلس الأمن . أما التزاماتها الواجبة بمعاهدة سنة ١٩٣٦ فتصدر عن فكرة الدفاع الفردى ، تنفرد به مصر وإنجلترا وحدهما ، دون سائر الدول ، فتلتزم مصر أن تبذل لإنجلترا المعونة وقت الحرب وأن تقبل بقاء قوات بريطانية في أرضها وقت السلم ، دون أن تكون هناك رقابة أو توجيه من مجلس الأمن ، ودون مراعاة للشروط المنصوص عليها في المادة ٥١ من الميثاق . فالتعارض ظاهر بين هذين النوعين من الالتزامات ، ويرجع إلى طبيعة الالتزامات نفسها . فالواجب إذن تعطيل الالتزامات الواجبة بمعاهدة سنة ١٩٣٦ إلى الحد الذي تتعارض فيه مع الالتزامات الواجبة بالميثاق . فلا تعود مصر ملتزمة بدفاع فردى مع إنجلترا وحدها إلا في حدود المادة ٥١ من الميثاق ، ولا تعود بوجه خاص ملتزمة باستبقاء قوات بريطانية في أرضها وقت السلم .

على أننا إذا أردنا أن نخرج من هذا المجال الضيق الذى تدور فيه المادة ١٠٣ مسن الميثاق إلى المجال الواسع الذى يسمح مباشرة بإعادة النظر في المعاهدات التي لم تعد صالحة للتطبيق كما كان عهد العصبة يقضى ، لوجدنا سندا لذلك في المادة العاشرة من معاهدة سنة ١٩٣٦ . فقد قدمنا أنها تقضى بأن معاهدة سنة ١٩٣٦ لا تمس أحكام عهد عصبة الأمم ، بما في ذلك المادة ١٩ من هذا العهد التي تبيح إعادة النظر في المعاهدات .

فمصر اذن قد تعاقدت مع انجلترا في سنة ١٩٣٦ على أساس عدم عسبة الأمم ، أى على أساس وجوب إعادة النظر في المعاهدة متى أصبحت غير مألحة للتطبيق .

فلمصر اذن أن تستند الى المادة ١٠٣ من الميثاق والى المادة ١٩ من العهد . ولكنها تستند فوق هذا وذاك الى قرار الجمعية العامة ، فقد جاء هذا القرار صريحا ، وخدا بنا خطوة أوسع من الميثاق . وهو كما رأينا لا يعتبر سندا مشروعا لبقاء القوات الأجنبية في أرض دولة مسن الأعضاء أية معاهدة تكون متعارضة مع الميثاق .

+ +

(٥)

هذه هي الأسباب التي من أجلها تعتبر مصر أن معاهدة سنة ١٩٣٦ غير قائمة . فهي لا تصلح اذن أن تكون مبررا لبقاء الجيوش البريطانية في مصر .

والأسباب التي بسطانها فيما تقدم هي من الواضح بحيث لا يحتاج مجلس الأمن الى استشارة قانونية خاصة للحكم على عدم قيام معاهدة سنة ١٩٣٦ . وكيف يمكن أن يتردد مجلس الأمن — وأمامه معاهدة تفرض على مصر تحالفا أبديا مع انجلترا ، واحتلالا عسكريا لمدة عشرين سنة — على الأقل — كيف يتردد في أن يقول ان هذه معاهدة تتعارض مع الميثاق ، وأن هذا التعارض ظاهر من عبارات المعاهدة نفسها ، فليس في حاجة الى بحث قانوني خاص أو الى أى عناء نفسى استظهاره .

ان المستر بن نفسه كثيرا ما وصف معاهدة سنة ١٩٣٦ بأنها معاهدة عتيقة تنقصها الروح العصرية ، وبأنها تقرر الاحتلال . وقد أوردنا أقوالا له في ذلك . وها هو في الشهر الماضي (٢٩ مايو سنة ١٩٤٧) يعيد هذا القول في مؤتمر حزب العمال الذي انعقد في مارجيبت ، فيصح بما يأتي نقلا عن البرقيات المنشورة في الصحف (الأهرام ٣٠ مايو سنة ١٩٤٧) : " ولما خف الخطر وولينا الحكم ، لم نؤثر قط بالنزول عن مركزنا ، والذي أبدينا استعدادنا لقبوله هو استبدال معاهدة بين تدين بالمعاهدة القائمة على أساس الاحتلال وهو أساس عتيق " .

وبريطانيا نفسها اعترفت بوجوب إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ، ووافقت مصر على ذلك ، فكانت أول مادة في مشروع صدق — بن هي التي تنص على هذا الإلغاء .

+ +

لذلك تحرص مصر على أن تبين أن النزاع القائم بينها وبين بريطانيا ليس نزاعا قانونيا مما يدخل في نطاق الفقرة الثالثة من المادة ٣٦ من الميثاق ، وأن الخلاف بين الدولتين ليس هو مجرد خلاف على تقرير ما اذا كانت معاهدة سنة ١٩٣٦ قائمة أو غير قائمة . ان الخلاف أكبر من ذلك خطرا ، فان ابريطانيا سلمت لمصر بوجوب إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ، فلا خلاف اذن في أن هذه المعاهدة ، مهما كان الأمر في صحتها أو في بطلانها ، واجبة الإلغاء . وانما الخلاف هو فيما يأتي : ما الذي يقوم مقام معاهدة سنة ١٩٣٦ بعد إلغائها ؟ انجلترا تقول معاهدة تحالف أخرى تتعاقد عليها مع مصر . ومصر تقول بل يجب أولا أن ترد الى مصر سيادتها ، وأن يعترف

لها بحقوقها الطبيعية في استقلالها وفي وحدتها ، ثم ينظر بعد ذلك في أمر التحالف ، فالنزاع اذن بين مصر وانجلترا يتعلق بسيادة مصر واستقلالها ووحدتها لا بمجرد خلاف على مسألة قانونية .

+

وبعد فان الفقرة الثالثة من المادة ٣٦ تنص على ما يأتي : " على مجلس الأمن وهو يقدم توصياته وفقا لهذه المادة أن يراعى أيضا أن المنازعات القانونية يجب على أطراف النزاع - بصفة عامة - أن يعرضوها على محكمة العدل الدولية وفقا لأحكام النظام الأساسي لهذه المحكمة . " ونحن نقرر أن هذا النص لا يجيز لمجلس الأمن أن يوصى مصر وانجلترا أن يعرضا نزاعهما على محكمة العدل الدولية ، وذلك لأسباب ثلاثة :

السبب الأول هو أننا لسنا بصدد منازعة قانونية محضة ، بل ان العنصر الثالب في نزاع مصر مع انجلترا هو ، كما قدمنا ، العنصر السياسي ، اذ الأمر يتعلق بالاستقلال والسيادة .

والسبب الثاني هو أن النص - وهو اذا طبق على النزاع فلا يطبق الا من طريق الاحالة عليه من المادة ٣٧ لأن هذه المادة وحدها هي المنطبقة كما قدمنا - لا يلزم مجلس الأمن بالتوصية بالعرض على محكمة العدل . بل كل ما يقوله النص هو أن مجلس الأمن يراعى ذلك بصفة عامة . ومراعاة المجلس ذلك بصفة عامة تقتضى أن يميز بين منازعات قانونية يوصى بعرضها على محكمة العدل ، وأخرى يحتفظ بها ليوصى هو نفسه بتسوية لها . وأفضل معيار للتمييز بين هذين النوعين هو ما قدمناه من أن المنازعات التي لا تحتاج الى بحث خاص أو الى عناية للكشف عن وجه الحقيقة فيها يستقيها المجلس ليقوم بتسويتها بنفسه ، لا حاجة لعرضها على محكمة العدل ما دام الأمر فيها ظاهرا بين الواضح . وقد قدمنا أن هذه هي حالتنا .

والسبب الثالث هو أن النص يشترط في التوصية بالعرض على محكمة العدل الدولية أن يكون ذلك وفقا لأحكام النظام الأساسي لهذه المحكمة . واذا رجعنا الى النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية وجدناه يقضى في المادة ٣٦ بجواز أن تقر الدولة الولاية الاجبارية للمحكمة ، بمحض اقرار منها ، في جميع المنازعات القانونية المتعلقة بمسائل معينة . وقد سبق للحكومة المصرية في سنة ١٩٣٨ أن صرحت بقبولها الولاية الاجبارية للمحكمة القديمة - وهذا يسرى مفعوله على المحكمة الجديدة - في المسائل المعينة المشار اليها في المادة ٣٦ وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ التصديق على التصريح . ولكن الحكومة المصرية علقت قبولها هذا على تحفظات يعيننا أن نستظهر منها التحفظ الثالث ، وهو يقضى بأن يستبعد من ولاية المحكمة الخلاف المتعلق بحقوق سيادة مصر أو بمسائل

تدخل طبقا للقانون الدولي في صميم ولايتها . ولا شك في أن مصر لا تستطيع أن تجعل المسائل التي تتعلق بسيادتها واستقلالها ووحدتها موضوعا للتحكيم . ولا توجد دولة في العالم ترضى بذلك . وقد قدمنا أن عرض معاهدة سنة ١٩٣٦ على محكمة العدل الدولية هو تحكيم في سيادة مصر واستقلالها ووحدتها . وهذا ممتنع ليس فحسب بمقتضى التحفظ الذي تقدمت به مصر ، بل أيضا بمقتضى القواعد الدولية المستقرة في هذا الشأن . ويترتب على ذلك أن النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية لا يسمح بعرض معاهدة سنة ١٩٣٦ على هذه المحكمة . ولما كان مجلس الأمن لا يوصى بعرض نزاع على محكمة العدل الا وفقا لأحكام نظامها الأساسي ، فهو اذن لا يستطيع أن يوصى بعرض النزاع القائم ما بين مصر وانجلترا على هذه المحكمة .

السودان

القسم الأول

وحدة وادى النيل

=====

عناصر الوحدة

=====

"If the reader will look at a map of the Nile system, he cannot fail to be struck by its resemblance to a palm-tree. At the top the green and fertile area of the Delta spreads like the graceful leaves and foliage. The stem is perhaps a little twisted, for the Nile makes a vast bend in flowing through the desert. South of Khartoum the likeness is again perfect, and the roots of the tree begin to stretch deeply into the Sudan. I can imagine no better illustration of the intimate and sympathetic connection between Egypt and the southern provinces. The water - the life of the Delta - is drawn from the Sudan, and passes along the channel of the Nile, as the sap passes up the stem of the tree, to produce a fine crop of fruit above. The benefit to Egypt is obvious; but Egypt does not benefit alone. The advantages of the connection are mutual; for if the Sudan is thus naturally and geographically an integral part of Egypt, Egypt is no less essential to the development of the Sudan. Of what use would the roots and the rich soil be, if the stem were severed, by which alone their vital essence may find expression in the upper air? Here, then, is a plain and honest reason for the River War. To unite territories that could not indefinitely have continued divided; to combine peoples whose future welfare is inseparably intermingled; to collect energies which, concentrated, may promote a common interest; to join together what could not improve apart - these are the objects which, history will pronounce, have justified the enterprise."

ان الذى قال هذا عن وحدة وادى النيل ليس مصريا كما قد يظن . لقد جرى هذا التشبيه الدقيق الرائع على قلم رجل من الانجليز . لا بل على قلم قدامى من أقطاب الاستعمار البريطانى ، هو المستر تشرشل رئيس حزب المحافظين ، وأكبر غلاة المستعمرين . وقد ختم بهذه العبارات الرائعة كتابه المعروف ، " The River War. 1902 pp. 363-364 " وله تشبيه آخر لا يقل فى الروعة عن هذا التشبيه ان يقول : " ان السودان كخطاس ، مصر أنبوتة التى يشبه تشبه منها الهواء " . فاذا فصل السودان عن مصر ، انقطع عنه الهواء فمات مختنقا " . وليس من شك فى أن السودان يضمه الى مصر عناصر وحدة وثيقة ، وهى عناصر متنوعة ، لعلنا نستطيع جمعها اذا قسمناها الى عناصر طبيعية واجتماعية واقتصادية .

+
+

١- العناصر الطبيعية

هى عناصر جغرافية واثولوجرافية واستراتيجية .

(١) العناصر الجغرافية

" والواقع ان شمال الوادى مدين بوجوده ، وخصوبته للجنوب ، فقد كان مجرى النيل فيه كمسا كان الوادى لسانا بحريا فى الصهود الجيولوجية القديمة ، ثم انحسر البحر عنه ، وبدأت مياه النيل تجرى فيه ، وتحمل اليه من الجنوب تلك العناصر التى كونت أراضيه . فترة مصر تربة منقولة

لم تتكون محليا ، والمعادن التي تتركب منها انما يمكن أن ترد الى تكوينات معينة في الأرض التي يجرى فيها النيل قرب منابعه المختلفة ولا تزال هذه المصادر التي خلقت تربة مصر تمدنا مع كل فيضان بما يجدد حيوية الأرض ، ويغوضها مما فقدته من الخصوبة .

" والملاحظ أن الطبيعة قد أكدت هذه الوحدة بين شطرى الوادى بما هو واضح من تدخل كثير من المظاهر الطبيعية في الشمال والجنوب . فمظاهر السطح تكاد تجرى بنظام واحد ، وحالة المناخ والنبات انما هي حالة تدرج طبيعى لا يحس الانسان فيه بانتقال فجائي بين مصر والسودان ، وليس هنالك عقبات لم يمكن التغلب عليها ويمكننا أن نقرر . . . أن الحدود الفاصلة بين الأرض المصرية والأرض السودانية لا يمكن إلا أن تكون حدودا صورية أو اتفاقيات ادارية . ان الأساس الجغرافية للحدود الصحيحة لا يتوافر منها أساس واحد يمكن أن يستند اليه ، فليس هنالك تماريس تستدعى هذا الفصل ، وليس هنالك انتقال طبيعى فجائي يمكن أن نبرره بهذا التحديد . وانما تؤيد العوامل الطبيعية كلها الاتصال والاندماج . سيما أن هذه الحدود القائمة انما تقسم أراضى القبيلة الواحدة بمراعيها وآبارها ، فتترك جزءا منها داخل حدود مصر ، وتترك الجزء الآخر منها في حدود السودان . "



(٢) العناصر الاتوجرافية

" نحن اذن في حوض النيل أمام تدرج هبطى " لمسناه في المظاهر الطبيعية بمناخها ونباتها . وسنلمسه هنا ونحن نتعرض للجماعات المختلفة التي تسكن وادى النيل ، وتتوزع بين أقاليمه في الشمال والجنوب . وسواء أخذنا لون البشرة أو شكل الأنف أو تركيب الشعر ، فستظل هذه الحقيقة قائمة . ان من المستحيل أن نرى تغيرا فجائيا في أحدها ونحن ننتقل من منطقة الى منطقة أخرى مجاورة . وعلى هذا فان الخط الذى يرسمه بعض الكتاب فاصلا بين ما يسمونه أفريقيا الزنجية وأفريقيا القوقازية ويقسمون السودان على أساسه الى السودان الشمالى وقوقازى وسودان جنوبى زنجى ، هذا الخط ينبغى ألا نخالى في أهميته العلمية ، وأن ننظر اليه كمحاولة من تلك المحاولات التي تقرب بها صور الأشياء الى أذهان العامة أو صغار التلاميذ .

والتاريخ الاتوجرافى لسكان وادى النيل يدل على أن هناك عنصرين غالبين تعاقبا على الوادى ، هما العنصر الحامى ثم العنصر العربى .

أما العنصر الحامى فقد تحرك في موجات مختلفة متعددة . ووصلت الحركات الشمالية منه الى مصر ، وأعطت لسكانها طابعهم الأساسى . كذلك طبع العنصر الحامى سكان النوبة بطابعهم الجيسى . ووصلت الموجات الحامية الى السودان نفسه ولكنها اختلطت هناك بالأنس الزنجى . ولما كان هذا الأثر لا يحول دون وصوله الى جهات السودان حواجز طبيعية ، فانه أصبح أبرز وأظهر كلما تحركنا جنوبا في حوض النيل . على أن العنصر الحامى ظل هو المتغلب في سكان السودان حتى سكان الجنوب . ومن الخطأ أن ندخل جنوب السودان في النطاق الزنجى ، ويبرز هذه الحقيقة الاستاذ سليجمان أكبر ثقة انجليزى في النواحي الاتولوجية

للسودان ، ان يقول في مقال له عن " المشكلة الحامية في السودان المصرى الانجليزى " (مجلة المعهد الملكى للعلوم الانتروبولوجية مجلد ٣٣) : " فاذا التفتنا الى القبائل شبه الزنجية التى يبدو فيها مظاهر الدم الحامى ، فان الجماعات النيلوتية - وهى التى تسكن أعالي النيل - أول ما يستحق الاعتبار . فليس من شك فى وجود عنصر غريب غير زنجى بين الشلوك - أشيد الجماعات النيلوتية تطرفاً نحو الشمال - وعلى الرغم من أن هذا العنصر الغريب لا يظهر بنفس الوضوح فى الدنكا والنوير فلا يمكن أن يكون هنالك شك فى وجوده فيهما أيضاً . وان صلتهم الوثيقة بالشلوك فى صفاتهم الجثمانية وفى حضارتهم لما قد يبين أن نفس العناصر - وان كانت بنسب مختلفة نوعاً ما - قد تغلغلت فى القبائل الثلاث كلها " . لذلك لم يكن غريباً أن يطلق الكتاب على سكان الجزء الجنوبي من السودان اسم " أشباه الزنوج " حتى لا يخلطون بينهم وبين الزنوج الحقيقيين . وهذه أيضاً تسمية غير موفقة لأن فيها معنى تغليب العنصر الزنجى ، مع أن العنصر الحامى هو المتغلب . ولذلك كان الأولى أن تسمى بأنصاف الحاميين أسوة بجماعات تقرب فى صفاتها من سكان جنوب السودان ، كسكان المظبية الاستوائية ، وقد أطلق عليها هذا الاسم . أما الجزء الشرقى من وادى النيل بين المطبرة والبحر الأحمر ، فان الأثر الحامى فيه قوى جداً . فهناك تسكن جماعات البجاء ، وهم يمثلون الصفات التى عرفت فى مصر منذ عهود ما قبل الأسرات ، وينقسمون أربعة أقسام رئيسية : العبادية ويسكنون صحراء مصر الشرقية ، والبشاريون وتقسمهم الحدود الادارية بين مصر والسودان ، والهاد ندره وينتشرون جنوب أرض البشاريين فى منطقة تصل الى طوكر ، وينوعام ويسكنون جنوب منطقة الهاد ندره متدين الى الارتبه بل والى الحبشة نفسها .

ثم يأتى بعد العنصر الحامى العنصر العربى يربط سكان وادى النيل برباط وثيق ، بخصائصه السامية وثقافته الاسلامية . على أن وصول المؤثرات السامية الى حوض النيل أقدم بكثير من ظهور الاسلام . فقد كان هناك تجار من العرب ينتقلون الى أفريقيا بحثاً عن الذهب والعاج والعبيد والبهار . وقد عبروا البحر الأحمر وباب المندب وبرزخ السويس منذ عهود بعيدة ، ونشأت حركتهم بصفة خاصة أيام الرومان والبطالسة . ولا شك فى أن عدداً غير قليل من هؤلاء قد استقروا فى مصر والسودان ، ولحق بهم عدد كبير من أقاربهم وأهلهم . كذلك عبر عدد كبير من الحبشيين ، فى القرنين السابقين للعصر المسيحى وفى القرن الأول لظهور المسيحية ، مطريق باب المندب ، فاستقروا فى الحبشة ، وتحرك عدد كبير منهم الى بلاد النوبة . ثم جاء العرب المسلمون . على أن دخولهم السودان بعد فتحهم لمصر لم يكن أمراً ميسراً فى أول الأمر ، ان حال دولتهم ملكة النوبة المسيحية ، ثم تغلبوا عليها ، ومنها تسربوا الى السودان . والثابت أن عملية التعريب التى حدثت فى السودان قد تمت بدائق سلمية ، وكان الاختلاط والاندماج والانصهار وسيلتهما فى غالب الأحيان . وهذه مسألة يذكرها ماكمايكل فى كتابه " A History of the Arabs in the Sudan " فاختلط العنصر العربى الجديد بالعنصر الحامى القديم ، واندمجا حتى انصهرا ، ولم ينمزل العرب عن السكان الأصليين ، حتى يوجد هذا " الحاجز اللونى " " Colour-bar " الذى زعم

وجوده الفارسيون في نشرتهم عن السودان . وهذا ما كتبه الاستاذ برتشارد رئيس المدرسة الانثروبولوجية باكسفورد : " اننا لن نقوم بأى مجهود لتقسيم سكان القطر (السودان) الى أقسام جنسية فرعية ، فالاختلاط كان مستمرا منذ زمن طويل جدا ، ويندر أن تصادف شيئا يقرب مسين العناصر النقية . وكثير من يسمون عربا متأثرون قطعاً بالزنج ، كما هو الحال في قبائل البقسارة والشعوب الاسلامية في دارفور ، على حين أنه بين الشعوب السوداء قد يتصادف وجود أفراد يبدون تقاطيع قوقازية كما هو الحال في الشلوك . لهذا وجب أن ننظر الى شعب السودان على أنه تشكيلات مختلفة . ان العادة لم تجر على أن نتكلم عن سكان السودان الجنوبي على أنهم زنج ، بل يشار اليهم على أنهم متأثرون بالزنج " . وما لا شك فيه أن سكان السودان كانوا في طريق الانصهار الجنسي ، وكان في الامكان أن يتكون لهم جميعا طابع جنسى مشترك لو تركت عملية التعمير والانتشار والخلط تسير في طريقها الطبيعي على النحو الذى بدأت به ، ولم يحل الانجليز دون اتصال سكان الشمال بسكان الجنوب .

ويثبتون ما تقدم أن سكان وادى النيل — حتى من كان منهم في جنوب السودان — يشتركون جميعا في خصائص عنصرين أساسيين تعاقبا على الوادى ، العنصر الحامى والعنصر العربى . أما خصائص العنصر الزنجى فأثرها يكاد يكون مقصورا على جنوب السودان ، ثم هي ليست بالأثر المتغلب في هذه المنطقة ، فان قبائل الشلوك والنوير والدنكة قبائل حامية أصلا تأثرت بالعنصر الزنجى الذى أتى من البلاد المجاورة للسودان لا من السودان نفسه . فليس في السودان اذن ، لا في شماله ولا في جنوبه ، أية منطقة يمكن أن يقال عنها " منطقة زنجية " ، بل السودان كله من شماله الى جنوبه بلاد حامية عربية . وتتغلب الخصائص العربية على الخصائص الحامية كلما تحركنا في وادى النيل من الجنوب الى الشمال . ولا يجوز أن يفهم من تعاقب العنصرين الحامى والعربى على سكان وادى النيل أن السكان ينقسمون الى حاميين وعرب ، يتميز كل منهما عيين الآخر . بل واضح ما قدمناه أن عملية الاختلاط والامتزاج والانصهار خلطت ما بين العنصرين خلطا تاما ، وأدجت أحدهما في الآخر ، فانصهرا في جنس واحد ، له خصائص حامية وخصائص عربية ، غير أن الخصائص العربية تتغلب على الخصائص الحامية كلما تحركنا من الجنوب الى الشمال .

+ +

(٣) العناصر الاستراتيجية

ان وضع السودان الجغرافى بالنسبة الى مصر ، والتصاقه بها في الجنوب التصاقا تاما ، وربط نهر النيل لهما بهما يتحكم في حياة مصر ، كل ذلك يجعل مصر والسودان وحدة استراتيجية من الناحيتين الايجابية والسلبية .

فمن الناحية الايجابية تحتاج مصر الى الاستفادة من المساحات الشاسعة في السودان ، قبل الحرب وفي أثنائها ، اتقاء للأسلحة المدمرة الجديدة ، سواء من جهة أوضاع قواتها أو أوضاع سكانها المكتظين في مدنها . ومن هنا كانت الوحدة بينهما ضرورة جدا . والى جانب

ذلك يمكن اعتبار السودان بمثابة الباب الخلفى لمصر اذا ما اضطرت قواتها ، سواء كانت بمفردها أو مع قوات حلفائها ، الى الانسحاب الى الجنوب تحت ضغط القوات المعادية .
ومن الناحية السلبية يمكن القول أن قوات عسكرية معادية في السودان سواء كانت هذه القوات لدولة أجنبية أو كانت قوات وطنية - تهدد مصر بأشد الأخطار . هذا الى أن القوة التي تحكم السودان تتحكم في مياه النيل ، فتجعل مصر تحت رحمتها من طريق هذا الضغط الاستراتيجى . ولا يمكن لمصر استراتيجيا أن تطمئن الى أى ضمان .

ويلاحظ في هذا الصدد أن العالم في الوقت الحاضر ينقسم الى كتلتين يفصل بينهما حاجز فولاذى على طول الحدود الكائنة بين أراضي الاتحاد السوفيتى وما يتبعه من دول ، وبين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وما يتبعهما من دول أخرى . وقد أصبح هذا الحاجز بمثابة الخط الاستراتيجى العام ، ويقع في ثلاث مناطق : أوروبا والشرق الأوسط والشرق الأقصى .
وقد أوجدت الاستراتيجية البريطانية أثناء الحرب العالمية الثانية طريقا مائيا آخر حول أفريقيا ، وهو الطريق القديم الذى كان مستعملا قبل حفر قناة السويس . ولكنها لاحظت أن هذا الطريق الطويل معرض للأخطار من جراء الغواصات والغارات الجوية والألغام ، فأنشأت خط مواصلات أرضى في أفريقيا باسم (African Lines of Communications) (خط مواصلات أفريقيا) ، ويبتدىء من ميناء ماتادى في الكونغو البلجيكية ويسير بالسكة الحديدية الى ميناء ليوبولدفيل على نهر الكونغو . ومن هذه الميناء تستمر السكة الحديدية الى أكتي " Aketi " وبوليس " Paulis " ثم يصير الخط طريقا برى الى جوبا على نهر النيل في مديرية خط الاستواء في السودان . ومن جوبا الى الجبلين بطريق النيل ، ثم الى وادى حلفا بالسكة الحديدية السودانية ، ثم بنهر النيل ثانيا الى الشلال ، وبالسكة الحديدية المصرية الى القاهرة . وأنشأت فرعا من هذا الطريق الى كينيا في شرق أفريقيا . وتفكر الآن في انشاء ثلاثة طرق أخرى نفس أفريقيا : من الكاب الى القاهرة ، ومن غرب أفريقيا الى الخرطوم ، ومن غرب أفريقيا الى نيجيريا .
وقد تتعارض الاستراتيجية البريطانية مع الاستراتيجية المصرية . ولكن نقطة التوفيق بينهما هي مستعمرة كينيا البريطانية في شرق أفريقيا ، فهي أقرب قاعدة مستوفاة للشروط الضرورية للنجاح في حرب عالمية ثالثة بدلا من مصر والسودان ، لأن وضعها الجغرافى في رأس الممتلكات البريطانية ذات المساحات الشاسعة في وسط وجنوب أفريقيا يجعلها مع هذه الممتلكات قادرة على الثبات لأطول مدى ضد حرب من النوع الجديد . هذا الى أن صداقة مصر والدول العربية تصبح ذات قيمة كبرى لبريطانيا ، فستكون تركيا والدول العربية ، بما فيها مصر والسودان ، عائقا أمام العدوان المحتمل وانبعثاته من شرق الخط الاستراتيجى العام . فمصلحة انجلترا إذن في أن تكون مصر قوية حتى تكون معاونتها فعالة .

(٢) العناصر الاجتماعية

هي عناصر تاريخية وثقافية .

(١) العناصر التاريخية :

Admission: يقول اديسون " Archeological Survey of the Sudan p. 21 " "ارتبط تاريخ السودان دائما بتاريخ مصر ، ارتباطا قويا كان أضعيفا " . ويقول ريسنر "Reisner : Sudan Notes and Records 1918, vol I, p. 4" "ولما كانت مصر تتصل بوسط أفريقيا عن طريق أثيوبيا (تسمية المؤرخين القدماء للسودان من الشلال الى الخرطوم) ، فقد أصبح تاريخ هذا الاقليم لا يمكن فصله عن تاريخ مصر ، كما أن ذلك التاريخ لا يمكن فهمه الا على ضوء تاريخ مصر ، جارة أثيوبيا الكبرى من ناحية الشمال " . ويقول بديج "Budge : The Egyptian Sudan. 1907, I p 526" "والواقع أن السودان اعتبر منذ العصور القديمة امتدادا لمصر " .

فالعلاقات التاريخية ما بين شمال الوادي وجنوبه لم تنقطع منذ فجر التاريخ . وقد دلست الأبحاث التاريخية في عصر فجر التاريخ على أن المنطقة التي تقع بين الشلالين الأول والثاني قد كانت معمورة بأقوام من جنس المصريين الذين كانوا يسكنون شمال الوادي ، وكان أهل دنقلة من حول الشلال الرابع من نفس الجنس .

ولم تكن تقوم الدولة المصرية القديمة في أول عصورها حتى ارتبط تاريخها بتاريخ النوبة . فحمل مينا على شمال النوبة ليخمد الثورة فيها وليؤمن حدودها ، وكانت أقاليمه في ذلك الوقت تمتد من وراء الشلال حتى اقليم ادفو . وأخضع "زوسر" رأس الأسرة الثالثة شمال النوبة ومسند حدود مصر الى الجنوب . وبقيت الروابط قائمة بين شقي الوادي فيما تلا الأسرة الثالثة من الأسر . وتشير الكتابات الدينية المنقوشة في صخور الأهرام أن المصريين من الأسرتين الخامسة والسادسة كانوا يعتبرون النوبة جزءا لا يتجزأ من مصر إذ جعلوا معبودها "ددون" ضمن معبوداتهم المصرية . وبدأت رحلات الكشف والتجارة في الأسرة السادسة ، وأشهر الرحالة المصريين في ذلك العهد هو "خوف حور" ، قام بأربع رحلات الى قلب أفريقيا ، وبلغ شمال دارفور الى النيل الأبيض ، وأقليم سنار على النيل الأزرق . واندمج جنوب الوادي بشماله اندماجا تاما ، حتى أن التقاليد قد استقرت أن يختار رجل من رجال الدولة القادرين يكون مقره جزيرة فيلة ويسمى حاكم الجنوب ، فيدير شئون أقاليمه من ادفو الى أقصى ما بلغ المصريون من جنوب الوادي .

ولما اضمحلت الدولة القديمة ، أهمل شأن الجنوب ، فأغارت قبائل الزنوج على السودان الشمالي . ثم قامت الدولة الوسطى ، وعلى رأسها أمنمحات وكانت أمه من نساء النوبة ، فاتجه الى الجنوب يعيد اليه استقراره . وأتم ابنه عمله فبعث بحملات الى بلاد النوبة ودنقلة ليؤمن حدودها . واستقرت الأمور ثم اضطربت . فخرج فرعون ، وهو حينئذ سنوسرت الثالث الذي يعد بحق صاحب السودان ، وضرب العصاة ، ونظم الإدارة ، ودعم الحصون وترك فيها ألواحاً تذكارية دون عليها جهودهم ، وأوصى خلفاءه من بعده بالحفاظ على حدود الوادي . وهنا يقول بريستيد "Breasted; History of Egypt 1946, p. 446" "تمصرت بلاد النوبة وانطبعت بطابع

الحضارة الفرعونية انطبعا لم يبق " .

ثم يجتاح مصر الهكسوس . فإذا ما أجلاهم عنها أحس ، نراه يرجع الى الجنوب فيرد على الوادى وحدته . وبقى خلفاؤه من ملوك الأسرتين الثامنة عشرة والتاسعة عشرة يحافظون على كيان وحدة الوادى . ومنذ عهد أمونميس الأول يعود "حاكم الجنوب" ينوب عن فرعون نفسى ادارة السودان ، يحمل لقب "ابن الملك وحاكم السودان" ، وقد جعل عرشه فى "نباتا" على شاطئ النيل . ونزح كثير من الأسر المصرية الى السودان ، كما نزحت أسر سودانية الى مصر وبلغ بعض رجالها أرفع مناصب الدولة . وأصبح الوادى من الشلال الرابع جزءا أصليا من مصر .

ولما ضعفت الإمبراطورية انقسمت مصر امارات صغيرة سيطرت عليها أسرة ليبية . فالتجسأ كهنة آمون الى السودان ، وأقام كبيرهم فى "نباتا" ملكا جديدا ، وأتيح لخلفائه من بعده أن يستعيدوا وحدة الوادى زما ، ثم رجعوا الى الجنوب .

وبقى الجنوب منفصلا عن الشمال فى عهد البطالسة ، إذ ان هؤلاء قد انصرفوا الى تكوين إمبراطورية بحرية حول شواطئ البحر الأبيض لما بينهم وبين الاغريق من الصلات الوثيقة ، وكان طبيعيا ألا يفكروا فى إعادة الإمبراطورية الفرعونية التى قامت على توحيد الوادى خشية ايقساط الشعور القومى فى نفوس المصريين . ولكنهم عقدوا أواصر الصداقة مع الجنوب ، وعنوا بالتجارة معه عن طريق البحر الأحمر ، استكمالا لإمبراطوريتهم البحرية . وكان هذا الانفصال من الأسباب التى دعت الى وقوع الشمال تحت سيطرة الأجانب والى انحطاط حضارة الجنوب . على أن ملكية الجنوب حافظت على استقلالها ، وسيطرت على مديريات حلفا ودنقلة وبربر والخرطوم والنيل الأزرق والجزيرة ، وامتد نشاطها الحربي الى كسلا والبحر الأحمر وكردفان وانقسمت ثم عادت موحدة ، وتعاقب عليها الانقسام والتوحيد ، حتى غشيتها عوامل الضعف ، وآلت السلطة الحقيقية فى البلاد الى زعماء القبائل . ولكنها فى كل ذلك استبقت الحضارة المصرية لاستمرار الصلات التجارية بين شتى الوادى ولاستمسك الجنوب بالديانة المصرية .

وبقى انفصال الجنوب عن الشمال قائما فى عهد الرومان . ولكن الشمال بقى دائما الطريق الذى تسلكه الحضارة نحو الجنوب . وقد وفد على السودان وثنية مصر ، ثم وفد عليه المسيحية دينها الجديد .

ثم ظهر الاسلام . وفتح العرب مصر . واستقرت فيها القبائل العربية بعد أن اندمجت فى السكان . وفى عهد المماليك آثرت قبائل عربية كثيرة أن تبتعد عن سلطان المماليك المركز فى الشمال ، فهاجرت الى الجنوب . ووقفت الدولة المسيحية فى النوبة فى أول الأمر حائلا دون انتشار العرب ، ثم ما لبثت أن تفككت . واستقرت قبائل عربية كثيرة فى بلاد النوبة ، وتسربت منها الى أقاصى السودان . واشتدت حركة التحريب ، بعد أن سرت دماء أهل الشمال فى دماء أهل الجنوب ، وأصبحت العشائر والبطون فى السودان متفرعة عن العشائر والبطون فى مصر . فإذا نحن استثنينا تلك الجماعات العربية القليلة التى وصلت الى السودان رأسا عبر البحر الأحمر - سواء كان ذلك قبل الاسلام ، أم فى زمن التوسع الاسلامى ، أم كانت هجرات حديثة كالتى أوصلت قبائل (الرشايدة) الى حيث ينزلون الآن فى الشمال الشرقى للسودان - فان "تعريب" السودان

في الواقع إنما تم عن طريق مصر . إذ لا يسجل التاريخ في أى عهد من عهوده وصول موجبات هامة أو هجرات عنيفة الى السودان عن طريق غير طريق مجرى النيل من الشمال الى الجنوب . وهذه الحقيقة في ذاتها تبين بجلالة كيف يرتبط سكان معظم السودان في تاريخهم الحديث بسكان مصر بروابط دوية قوية ، يمكن أن تتخذ خطوة قوية مكملة لما رأيناه من ارتباط في الأصول الجنسية القديمة .

وما من شك في أن الأثر العربي امتد الى جنوب السودان في أرض النيلوتيين . كما أنه ليس من شك في أن عملية "التعريب" لهذا الاقليم الذي لم يعرب كله بعد كانت مستمرة ، وكان من المنتظر أن يتم في الجنوب شيئ مما تم في الشمال ، لولا حالة الفوضى التي انتشرت ففسس السودان قبل الفتح المصري في أوائل القرن التاسع عشر ، ولولا تلك السياسة الانجليزية السكتي تحول بشدة دون وصول المؤثرات العربية الى الجنوب . ولو أن هذه السياسة التصفية فسدت انتهت ، وتركت الأمور تجري على طبيعتها في السودان ، لوصلت القبائل والجماعات العربية الى قلب أقليم النيلوتيين ، ولماقت الهوية الجنسية والثقافية التي تفصل بين أقلية من سكان السودان وبين غالبية سكانه ، وكان في هذا صالح الجنوب قبل مصلحة أهل الشمال .

ولما كان دخول الاسلام في السودان لم يتم عن طريق الفتح المنظم ، فإنه لم يعتمد على سلطة مركزية تفرض قوتها وسلطانها على السكان . فتفرقت القبائل العربية في أنحاء السودان ، وتوزعت امارات وسلطنات متعددة ، كملكة سنار وقد انقسمت الى عدة ممالك ومشيخات ، وكسلطنة دارفور وقد انقسمت الى عدة سلطنات وامتدت فشملت كردفان . وقامت المنافسات المحلية بين هذه القبائل ، واشتدت المشاحنات والمطامع الشخصية . وكان هذا سببا في تأخير تقدم السودان وتعطيل استغلاله . فكانت البلاد تتطلع الى حاكم قوى يلم شتاتها ، وقد وجدته في محمد علي ، على ما سنرى .



(٢) العناصر الثقافية :

هذه الروابط التاريخية التي بسطناها فيما تقدم صحبتها روابط ثقافية كانت من أهم عوامل التوحيد ما بين شتى الوادي . وهي روابط قديمة قدم الروابط التاريخية .

فشمال السودان ارتبطت حضارته قديما — كما ارتبط تاريخه — بحضارة مصر وتاريخها . واستطاعت مصر في عهد الدولة الوسطى أن تخلق حضارة مصرية معدلة بطابع النوبة المحلي ، وأن تصبح أثيوبيا بصيغة الحضارة المصرية . وقامت الدولة الأثيوبية على حضارة مصرية خالصة . وأصبح ملوك أثيوبيا في عهد ازدهار دولتهم فراعنة لمصر ، وتميز عهدهم بتدفق المؤثرات الثقافية من مصر الى السودان . ولما انقطعت الصلة بين مصر وأثيوبيا أصيبت حضارة الجنوب بالاحلال تدريجي .

وقد عاد تأثير حضارة مصر في السودان أيام البطالسة والرومان . وبدأ الطابع الخاص بثقافتهم يبرز في الحضارة السودانية . وعن مصر دخلت المسيحية الى السودان والحبشية .

وتم تنصير بلاد النوبة كلها . ولكن العهد المسيحي لم يخلف في شمال السودان حضارة مادية متميزة ، إلا ان النوبة المسيحية وقفت أمام المسلمين قرونا طويلة ثم كانت الغلبة للمسلمين كما رأينا . ولما تدفقت القبائل العربية الى السودان ، حملت معها ثقافتها وحضارتها . وقد أصبحت هذه الحضارة العربية الاسلامية هي حضارة الغالبية الكبرى من سكان السودان ، في اللغة وفي الدين وفي مظاهر الحياة الروحية والمادية . وأمكن أن يقال بحق " انه على الرغم من أن شمال السودان واقع في أفريقيا ، فان في الامكان أن ننظر اليه من الناحية الثقافية على أنه جزء من آسيا . فالسكان تظهر فيهم نسبة غالبية من دم أسوي ، يتكلمون لسانا أسوييا ، ويدنون بعقيدة سامية . وهم يتصلون بالعالم الحديث عن طريق الكتابة والصحافة في مصر وسورية والعراق " . ولم يقتصر أثر الحضارة المصرية على شمال السودان ، بل امتد هذا الأثر الى الجنوب وذلك منذ أقدم العصور . وفي هذا يقول الاستاذ سليجمان ، وهو حجة عالمي في اتوجرافية شعوب حوض النيل : " عندما ندرس الشواهد الاثنولوجية ، فلن يكون في امكاننا الا أن ننتهي الى أن الأفكار المصرية والوسائل الفنية المصرية قد وصلت الى أفريقيا الاستوائية وأفريقيا الغربية ، وربما كان الجدل أقل في الجانب الفني ، كما هو الحال مثلا في الأدوات الموسيقية وغيرها " . ويقول أيضا : " ان من الصعب علينا أن نشك في أن عددا من مظاهر الحضارة المشتركة بين مصر القديمة والمنطقة الشرقية (من أفريقيا) قد ظهر في مصر ، ثم انتقل الى القبائل شبه الزنجية التي تسكن النيل ، والى القبائل الزنجية التي تعيش في الكنفو " .

كذلك عندما انتشرت الثقافة الاسلامية في السودان ، جاوزت الشمال الى الجنوب . وقد حمل التجار معهم دين الشمال ولغتهم وحضارتهم الى سكان أعالي النيل . وقد كتب السرهاوي جونسون

" لقد كان الاستعمار الاسلامي لأفريقيا هو الحادث الأول الذي أوصل ذلك الجزء من القارة - فيما وراء الصحراء ومصر العليا - الى علم العالم ذي الحضارة والتاريخ لقد نشر العرب في ثلث القارة الشمالي لغة مشتركة - هي اللغة العربية - وعلموا القرآن ، وهو ما أدخل الشعوب البربرية والزنجية في دائرة تلك الأم المتحضرة التي بنت آمالها وثقافتها وفلسفتها على الكتب الدينية السامية " . ولولا السياسة الانجليزية التي ترمي الى فصل جنوب السودان عمن شماليه ، لاستمرت حركة التعريب على نشاطها في جنوب السودان ، ولوحدت الثقافة السودانية توحيدا تاما .

ويخلص مما قد مناه أن السودان قطر عربي كمصر وكسائر الأقطار العربية ، حضارته عريضة ، ولغته عربية ، ودينه الاسلام .

٣ - العناصر الاقتصادية

ليست هناك روابط أشد وأوثق من الروابط الاقتصادية في قيام الوحدة ما بين مصر والسودان . فإن الطبيعة جعلت من القطرين وحدة اقتصادية ، كل قطر منهما يكمل الآخر . وليست مصر أكثر حاجة الى السودان من السودان الى مصر . والوحدة من الناحية الاقتصادية تفيد السودان بقدر ما تفيد مصر . ولا يستطيع السودان أن ينهض على قدميه اقتصاديا دون هذه الوحدة .

وسيتضح ذلك بوضوح إذا عالجنا الموضوع من نواحيه الثلاث : (١) الناحية الزراعية (٢) الناحية الصناعية والتجارية (٣) المصالح المشتركة في ماء النيل .

(١) الناحية الزراعية :

نبدأ القول بأن السودان قطر شاسع المساحة (وتبلغ مساحته ضعف مساحة مصر) ، قليل السكان (ويبلغ عدد سكانه نحو ثلث سكان مصر) ، وهو على أشد حال من الفقر . ونهضته الزراعية مرهونة بتعاونه مع بلاد أخرى ، ومن غير هذا التعاون لن تقوم له قائمة . ولا يوجد قطر في العالم يصلح للتعاون مع السودان خيرا من مصر . فضرورة مصر للسودان لاتقل عن ضرورة السودان لمصر كما قدمنا . والتعاون ما بين القطرين في الوقت الحاضر يكاد يكون معدوما ، لأن السياسة الانجليزية تريد أن يبقى السودان بمعزل عن مصر . فتقطعت سبل التعاون الا في القليل التافه .

وخير دليل على ذلك أنه لا يوجد ، أكثر من مصر والسودان ، قطران يكمل أحدهما الآخر من الناحية الزراعية ، وذلك في الأيدي العاملة ، وفي رأس المال ، وفي المهارة الفنية ، وفي تباين الظروف المناخية والاحوال النباتية .

أما عن الأيدي العاملة فالسودان ، على سعة مساحته ، سكانه قليلون (نحو سبعة من الملايين) . وهذا العدد القليل من السكان الجزء الأكبر منه رعاة لا زراع . فهو في أشد الحاجة ، لتقدم الزراعة فيه ، الى أضعاف سكانه الحاليين ، على أن يكونوا قد مارسوا الزراعة ومرتوا عليها - هذا من جهة السودان ، أما من جهة مصر فالأمر على العكس مسن ذلك : مساحة صغيرة ، واكتظاظ شديد بالسكان ، وجلهم يمارس الزراعة . فإذا نظمت الهجرة تنظيما اقتصاديا دقيقا تدفع الزائد في مصر من السكان الى السودان حيث تشتد الحاجة اليه . ولا يقال أن باب الهجرة الى السودان مفتوح للمصريين ، فإن مجرد إباحة الهجرة لا يكفي ، فضلا عما يقوم من العوائق الإدارية دونها ، وأكثره عوائق متعددة . على أن هجرة عشرات الآلاف من السكان ، بل مئات الألوف ، تحتاج الى تنظيم دقيق ، لتيسير وسائل النقل ، وإعداد المساكن ، وإمداد المهاجرين برؤوس الأموال في السدة الأولى . ولا يتم ذلك الا في جو من التفاهم ولا يتحقق الا في ظل الوحدة .

أما عن رأس المال ، فالسودان فقير جدا كما قدمنا . ولا غنى له عن رأس المال الخارجى لاستغلال موارده ، فإن اقامة المنشآت والمشروعات المتصلة بالرى والمواصلات واعداد الارض للزراعة ، كل هذا يحتاج الى نفقات كبيرة - هذا من جهة السودان ، أما من جهة مصر فالأمر على العكس من ذلك . ففي مصر أموال كثيرة غير مستغلصة ، واستغلالها يعهود بفائدة كبيرة على أصحابها في قطر بكر كالسودان . وسيكون السودان في ظل الوحدة مقدما على غيره من الجهات من ناحية التعمير .

أما عن المهارة الفنية ، فتجارب السودانيين في الزراعة تجارب محدودة ، ووسائلهم بدائية - هذا من جهة السودان ، أما من جهة مصر فالأمر على العكس من ذلك ، والفلاح المصرى عريق في الزراعة ، ولا شك في أن هجرته الى السودان تخلق فيه بيئة زراعية ناجحة ، وكثير من الاقطار العربية يود لو هاجر اليه الفلاح المصرى ، والسودان في ظل الوحدة أولى من غيره من الاقطار العربية بهذه الهجرة .

بقى تباين الظروف المناخية والاحوال النباتية وهذا واضح من القاء النظرة الاولى على حوض النيل . فهو ممتد في الشمال من خط عرض ٤٥° الى خط عرض ٣١° . وفي هذا الامتداد الواسع تنوع كبير في الفلات والحاصلات والنظم الاقتصادية والمستوى الانتاجى . وكل هذا يجعل من اقاليم وادى النيل ، في ظل الوحدة ، اقاليم يكمل بعضها بعضا في الانتاج الزراعى . ويكفى أن نشير هنا الى الثروة الحيوانية ، فهي في مصر محدودة ، وكثير منها يستورد من الخارج . أما السودان ففيه اقاليم شبه صحراوية في شماله ترى فيها الابل ، وفيه مراعى خصبة في منطقتيه الوسطى ، وتكثر قطعان الماشية في الجنوب . وهذه الثروة الحيوانية الضخمة لو أحسن القيام عليها لأغنت السودان ومصر في وقت واحد . السودان يجد في مصر سوقا رائجة لثروته الحيوانية ، ومصر تستورد حاجتها من قطرها ، في ظل الوحدة ، أقرب اليها من أى قطر آخر .

(٢) الناحية الصناعية والتجارية :

تنشط الوحدة الانتاج الصناعى والتبادل التجارى ما بين القطرين تنشيطا لا يمكن أن يتحقق في ظل الانفصال وتوجيه الاقتصاد القوس في كل من مصر والسودان توجيهها محليا ضيقا . والسياسة الانجليزية تخضع الاقتصاد السودانى لمطالب الصناعة البريطانية - ومن هنا جاء التوسع في زراعة القطن - وتتخذ من السودان سوقا لبضائعها ولبضائع الدول الاجنبية الاخرى دون بضائع مصر . ومن هنا زاحم الدقيق الاسترالى الدقيق المصرى ، والاحذية اليابانية الاحذية المصرية ، والصابون الفرنسى الصابون المصرى ، وكذلك الحال في معظم الصادرات من الانتاج

المصرى الى السودان . وفى هذا اضرار لا بالمصالح المصرية فحسب ، بل بالمصالح السودانية أيضا . فان مصر من ناحيتها أخذت هى أيضا تستغنى عما كانت تستورده من حاصلات السودان ، وتكاد مصر تكون هى السوق الوحيدة لهذه الحاصلات ، وفى هذا خسارة كبيرة على السودان . فالتعاون التجارى والصناعى ما بين مصر والسودان ضرورى ، ولا يتحقق ذلك الا نسي ظل الوحدة ، ولن يتحقق مادامت السياسة الانجليزية تعمل على عزل السودان عن مصر لا من الناحية السياسية وحدها بل أيضا من الناحية الاقتصادية . فهى تعمل على عرقلة مهمة الخير الاقتصادى المصرى . ولا تعمل على ربط السكك الحديدية السودانية بالسكك الحديدية المصرية . ولا تجارى التغيير الذى حدث فى التعريفات الجمركية المصرية فى سنة ١٩٣٠ معتمدة فى ذلك على حرفية المادة ٧ من اتفاقية سنة ١٨٩٩ وهى تقضى فى حالة دخول البضائع الى السودان من طريق أى ميناء آخر من موانئ البحر الأحمر بالآ تحصل عليها رسوم أكثر مما هو مقرر فى ذلك الوقت بالقطر المصرى على البضائع الواردة اليه من الخارج . وقد نشأ عن التطبيق الحرفى لهذا النص بعد التعريفات الجمركية المصرية الصادرة فى سنة ١٩٣٠ تفاوت كبير فى الرسوم الجمركية وقواعد تحصيلها ، وبقيت الرسوم فى السودان على الواردات الاجنبية مخفضة الى درجة جعلت البضائع اليابانية الرخيصة تغمر السوق ، ولا تترك مجالا للمنتجات المصرية هناك . . . كان من نتيجة ذلك تهديد المنتجات المصرية فى مصر نفسها بمنافستها بمثيلاتها الاجنبية الواردة من الخارج عن طريق السودان تهريبا .

فلا مناص من الوحدة بين القطرين حتى تسير الامور فى مجراها الطبيعى لمصلحة سكان الوادى جميعا ، وحتى توضع قواعد سياسية اقتصادية موحدة يمكن بمقتضاها أن تنتج مصر من الاصناف ما يحتاج اليه السودان ، وأن ينتج السودان من الحاصلات ما تحتاج اليه مصر ، وأن يتم التبادل بينهما بطريقة ميسرة .

(٣) المصالح المشتركة فى مياه النيل :

فرغت مصر تقريبا من تنظيم مياه النيل داخل أراضيها ، وبدأت تقيم المنشآت المتصلة بهذا التنظيم فى اراضى السودان . والمشروعات التى يجب التفكير فيها هى خزان جديد بين العطبرة ووادى حلفا ، وخزان على بحيرة البرت ، وخزان على بحيرة طانا ، وقناة فى منطقة السدود . ومشروعات الرى هذه مشروعات ضخمة تحتاج لنفقة عشرات الملايين من الجنيهات . وهى ضرورية لمصر ، وتسبب الرواج للسودان . ولا تستطيع مصر أن تطمئن الى أى مشروع تقيمه فى السودان اذا تحكمت فى هسده البلاد دولة اجنبية تجعل مصر تحت رحمتها . والكتاب الانجليز أنفسهم يقولون ذلك .

فقد جاء في كتاب السير سيدنى بيل Soudan The Binding of the Nile and the new
(ص ١١٧) ما يأتى : لا يستطيع أحد أن يمكن لحكمه فى مصر الا اذا سيطر كذلك
على وادى النيل أن وجود منابع النيل الابيض فى أرض بريطانية بحتة ، ووجود
العلم البريطانى فى السودان نفسه يرفق الى جانب العلم المصرى ، مما يعطى لمركز
بريطانيا فى مصر مظهرا أكثر داما .

" No one can hold Egypt securely unless he holds also the whole valley of the Nile..... The fact that the sources of the White Nile are in purely British territory and that in the Sudan itself the British flag fly side by side with the Egyptian gives this a more and more permanent aspect to the British position in Egypt."

ومصر تخشى انجلترا على النيل حتى قبل اقامة هذه المشروعات ، ولا تقسم
مخاوفها على مجرد الظنون . وتكفى الاشارة الى حوادث سنة ١٩٢٤ ، فإن الحكومة
الانجليزية بالرغم من تصريحاتها المتعددة فى شأن ضمان حقوق مصر فى ماء النيل
استغلت حادثة فردية لتتدخل من جميع القيود ، وتطلق يدها فى التوسع فى استغلال
أرض الجزيرة كما تريد . واذا كانت لم تنفذ هذا الانذار ، فلأن الراى العام قد ثار
ضدها ، ولأن مصر استكانت أمام هذا التهديد وضعفت . ولكن اذا جد لانجلترا
حاجة حقيقية لاتصل اليها الا من هذا الطريق ، فلا قوة تمنعها من ذلك .

وهناك اجماع على وجوب سيطرة يد واحدة قوية على نهر النيل . ففى من البيان
أن هذه اليد لا يجوز أن تكون يدا أجنبية .

وهذا ما يقوله السير وليم جارستن (Garstin) وكيل وزارة الاشغال

فى تقريره عن أعالي النيل سنة ١٩٠٤ :

" The control of the flow of this river must remain always and absolutely in the hands of one authority. There can be no question of a divided authority in such an important matter, and there can be no two opinions , that such control should be vested in the Egyptian Ministry of Public Works."

وقد بين فى ختام تقريره الاسباب الفنية التى يستند اليها فيما ذكره ، فقال :

" in all projects connected with Nile Regulation; the interests of Egypt are so closely linked with those of the Sudan; as to be well-nigh inseparable. Both countries must derive their water supply from the same sources, and the agricultural prosperity of both is mainly dependent upon the river. It is, therefore; impossible to consider any important scheme, projected for the one country, without touching upon its possible effects as regards the other."

وينوه اللورد كرومر فى تقريرين متعاقبين بما يذكره السير وليم جارستن من آراء

فنية حاسمة . فيقول فى تقريره عن مصر سنة ١٩٠٤ :

" It is essential that in all matters connected with the utilization of the waters of the Nile on any large scale, the control exercised from Cairo should be absolute."

ويقول في تقريره التالي سنة ١٩٠٥ :

"It was always sufficiently obvious that the power which held the head waters of the Nile commanded the Egyptian Supply. Sir William Garstin showed, in addition, that if the supply was to be increased, the scene of action would have to be, not in Egypt itself, but in the most remote provinces of the Sudan."

وهذا هو السير وليم ويلكوكس يبين كيف أن أقال فتحة بحيرة فكتوريا التي ينبع عندها

النيل يحرم مصر من ربحها الصيفي من عشر سنين الى خمس عشرة سنة ، وهي المدة التي يمكن

فيها أن يدوم هذا الأقبال دون صعوبة :

"The complete close of the outlet would cause the lake to rise just 20 inches per annum, so that Egypt might be deprived of its summer supply for ten or fifteen years in succession without any extraordinary difficulty. Lake Victoria is the true key of the Nile, and whoever holds it has the destinies of Egypt in the hollow of his hand. Previous to the nineteenth century, this would not have been so. Under the ancient system of basin irrigation, the flood waters of Abyssinian rivers were infinitely more important than the perennial waters of the Equatorial lakes. Modern Egypt, however, with its cotton and sugar cane crops depending on the summer supply of the river, and its modern system of perennial canals, is absolutely dependent on the equatorial lakes over whose outlets...." (Nile Reservoirs, Dam at Asswan p.10).

وتبين ما قدمناه أن هناك أمرين جوهريين تجب أطالة النظر فيهما :

(١) قد خلق النيل من واديه وحدة طبيعية • فإذا تمت هذه الوحدة امتنع التضارب في المصالح ،

وأمكن تنظيم شئون النيل لمصلحة الجميع • وهذا هو السير سدني بيل في كتابه الذي سبقست الإشارة اليه يقول ذلك •

"But if the whole Nile Valley were in practice regarded as one country, which it really is, and all under one head, with one combined civil service, there would be much more scope for able men, and each part of it would benefit by the possibilities of interchange...., When the great schemes for the final binding of the Nile are put in hand, they must be all under one control, and that control will be exercised from Cairo. It would be intolerable and impossible that every time it was thought desirable to open the reservoir gates, say of the Lake Albert, there should have to be negotiations between district governments or departments. The water of the Nile has made its powerful political influence felt throughout the Sudan; in time, it will play its part in Uganda". (The Binding of the Nile and the New Sudan pp. 275 = 276).

(٢) ان السياسة الانجليزية تسعى سعياً حثيثاً في وضع يدها على هذا النيل ، متذرة في

ذلك بأحداث الخلاف بين سكانه ، حتى تتضارب مصالحهم ، فتقيم انجلترا من نفسها قوماً على

هذه المصالح المتضاربة ، وتبقى في وادى النيل بدعوى حماية مصالح أهلها • وهي لو تركت

أهلها وشأنهم ، لأتفقوا فيما بينهم ، ولما تعارضت مصالحهم ، ولما كانوا في حاجة الى قوامة

انجلترا عليهم • وما هي انجلترا الآن في قبضتها منابع النيل في أوجندا ، وتريد أن تثبت

قدمها في السودان ، وتسمى أن يكون لها مركز ممتاز في الحبشة ، وبذلك تمسك في أيديها

الخطوط التي تربط بها مصر ، وتجعلها في قبضة يدها •

وبالأمر القريب، ألقى رجل من رجال الاستعمار الانجليزى - وقد تخصص في شئون السودان منذ كان هناك - محاضرة في جمعية Royal Empire Society بلندن، تقيد فيها بحل لمشكلة السودان . فقال ببقاء انجلترا فيه حتى تدافع عن المصالح المصرية في مياه النيل . فاذا بلغ السودان أشده، وكان على انجلترا أن تخرج منه، فانها تعود اليه مرة أخرى على رأس لجنة دولية وذلك دائما لحماية مصالح مصر في مياه النيل !!! وننقل ما قاله هذا الرجل الاستعماري، وهو السير هارولد ماكمايكل في هذا الصدد :

"One thing is abundantly clear. No agreement regarding the respective rights of Egypt and the Sudan in the Nile Waters will be worth the paper it is written on, unless some strong important authority, commanding the personal confidence of the Sudanese, is in control on the spot in the Sudan to see that it is carried out fairly and justly...... The bald fact of the matter is that we, with our experience of similar cases in the past, our relations of trust with the native population, and our knowledge of local conditions are the only people who have the slightest chance of seeing matters through on Egypt's behalf.... If she (Egypt) were wise, she would pray as one man for the indefinite continuance of our control of the Nile Valley from Lake Albert and the borders of Abyssinia...... the day must come.....when we cease to control the Sudan, whether it chooses independence or a form of association with Egypt. What then of the Nile Waters?... a Nile Valley Authority, with headquarters at or near Khartoum, should be set under the auspices of the United Nations, whether the Egyptians like or not...... reference to the United Nations, whether by Egypt or by ourselves on behalf of the Sudan, if Egypt denies its separate rights, would soon settle the issue. The Nile Valley Authority, as I see it, could be vested with full powers to allocate the Nile Waters..... some executive agency of the Nile Valley Authority will still have to be in a position to carry out on the spot the decisions taken..... Together with firmest infinite tact, patience and understanding of local conditions, personalities, languages and customs, will be called for; and - why make any bones about it? there is no other party than ourselves who will be in a position to apply them along the great international waterways of the Nile from the parent Lakes to the frontier of Egypt."

لقد فضح الفحاضر السر، ونم على ما تبينه انجلترا بعد الاستقلال المزعوم للسودان . ستتقدم انجلترا اذ ذاك لتكون على رأس لجنة دولية، مقرها الخرطوم أو قريبا منها، لتشرع على حسن توزيع المياه، وبذلك تبقى في السودان حتى بعد اعلان استقلاله . وهل لنا أن نترجم في لفظة بسيطة مفهومة ما يقوله السير هارولد ماكمايكل لكل من مصر والسودان، بشأن قصة الأشراف على توزيع مياه النيل . انه يقول لهما : "أنتما أخوان شقيقان تستطيعان التوفيق بين مصالحكما، وأن تعيشا جنبا الى جنب في سلام ووثام . ولكني أريد أن أسيطر عليكما معا وسير وسيلة لذلك هو أن أخلق بينكما الشقاق والفتنة، حتى تختلفا . فاذا ما اختلفتما كانت لكما مصالح متعارضة . فأتقدم أنا لأكون بينكما حكما . وأعدكما أن أكون الحكم العادل غير المتحيز، يعطي لكل حقه أليس هذا أكبر معروف - أسديه لكل منكما على السواء . أليس هذا هو خير ضمان لمصالحكما المتعارضة !!!"

القسم الثانى

كيف حققت مصر وحدة وادى النيل

بهذه العناصر التى بسطناها فيما تقدم ، تهيأت وحدة وادى النيل ، ولم يبق الا تحقيقها . وكان هذا العمل الجليل من نصيب محمد على وحفيده اسماعيل .
ونبحث الآن : (١) كيف تمت هذه الوحدة فى التاريخ ، (٢) نوع الوحدة التى قامت بين مصر والسودان (٣) مآثر الحكم المصرى فى السودان .

١- كيف تمت وحدة وادى النيل فى التاريخ

كل الاسباب متوافرة لتحقيق هذه الوحدة ، وكل الظروف مهيأة لاتمامها . وقد استتب الأمر لمحمد على فى مصر . فكان طبيعيا أن يمد نظره الى السودان . وقد دخلت الجيوش المصرية منذ سنة ١٨٢١ السودان لا فاتحة ولا غازية ، فان السودان قطر عربى اسلامى ، لا يجوز أن يكون محلا للفتح أو للغزو من بلد عربى اسلامى آخر . وانما دخلت الجيوش المصرية السودان للتوحيد ما بين شطرى شعب واحد ، يعيشان معا على ضفاف النيل . ولايجاد قوة مركزية تلم شتات قبائل السودان . وقد كانت متفرقة على ما تقدمنا . وقد أراد محمد على أن يقضى على أسباب الفوضى فى السودان ، كما قضى عليها فى مصر . وأن يوجد حكومة قوية فى السودان ، كما أوجدها فى مصر . وأن يوحد ما بين القطرين ، وهذه عناصر الوحدة التى ذكرناها قاءة لاحتياج الا الى يد قوية تصبها فى القالب الذى يتلاءم مع الظروف والمناسبات . والقرن التاسع عشر هو قرن التوحيد ما بين العناصر المتفرقة للقوميات ، توحدت فيه القومية الألمانية والقومية الايطالية والقوميات السلافية . فما بال مصر والسودان لا يتوحدان فى قومية واحدة وبينهما كل هذه الأواصر والروابط ؟ أن كل شىء ينادى بوجوب التوحيد ، والانضواء تحت لواء الاسلام ، وفى ظل الخلافة . وهذه جيوش محمد على تدخسل السودان يتقدمها ثلاثة من العلماء الأعلام ، يحثون الناس على الطاعة ، ويدعوهم لمبايعة السلطان خليفة المسلمين ، صاحب السيادة على مصر ، فلم يلبث بعد أن تم التوحيد أن أصبح صاحب السيادة على مصر والسودان .
وأرسل محمد على البعث لكشف منابع النيل . أرسل منها ثلاثا أهمها بعثة سليم بك قبودان ودارنوبك ، وقد وصلت الى غوند وكرو ، فمهدت الطريق للسير صمويل بيكر الذى سيأتى بعدها فى عهد اسماعيل . وشمل سلطانه مديريات بربر ودنقلسه والخرطوم وسنار وفازولى وكسلا وكردفان ودارفور . وحصل على امتياز من السلطان

باستئجار مصوع وسواكن نظير جعل سنوى ، وقد كان هذان البلدان من أملاك الدولة العلية قبل دخول محمد على السودان .

وقام محمد على ، فى سنة ١٨٣٩ وهو شيخ يبلغ السبعين ، بزيارة ربوع السودان وتعهده مرافقه ، وقد أعلن هناك على ملائمة العالم المتحضر ابطال تجارة الرقيق . وقد استتب الامن فى ربوع السودان . وتجمعت القبائل المتفرقة تحت جناح حكومة مركزية قوية . وأرسل محمد على من الحكام من نشر العدل ، وسهر على رفاهية السكان ، وشجع الناس على البناء والتعمير ، وفى مقدمة هؤلاء جميعا الحكماء خورشيد باشا ، ولى أمور السودان اثنتى عشرة سنة ، كانت ولايته فيها خيرا وبركة على السودانين . فلما هم بالرجوع الى مصر ، وصف أحد الكتاب رحيله بعبارات بسيطة فى لفظها ، ولكنها كبيرة الدلالة والمعنى ، فقال : " وتجهت بكل مالى ، ونزل بالمراكب ، فصعب ذلك على الاهالى جميعا ، وصاروا عند وداعه يتباكون بالدموع ، حتى قيل ان الشيخ عبدالقادر (وهو من خير رجال السودان) هجر نفسه من الاكل والشرب يومين حزنا على فراقه " . وعين حكمدارا أحمد باشا ابودان . وقد وصف الكاتب نفسه عهد هذا الحاكم بالعبارات الآتية : " وضبط الحكومة أشد الضبط ، من غير اهمال ولا تفريط ، وأبطل كل ما كان من تعدى العساكر على الفلاحين ، من تسخيرهم فى الاشغال وتسخيرها بهم ، فانزجروا جميعا ، ورفعوا أيديهم كلية خوفا من سطوته ، وبذلك ارتاحت الاهالى ، وزادت العمارة ، وكثر الخير ، وخصبت الاراضى ، ورخصت الاسعار ، وحتى صار أردب المذرة بخمسة قروش . وصارت أيامه أحسن من أيام سلفه ، وان كان أيام سلفه أيضا حسنة فى نفسها " .

وهنى سعيد باشا - بعد محمد على - بشئون السودان . وقام برحلة اليه . وأمر باجراء ^{كثير} من الاصلاحات فيه . وخفض ضرائب الاطيان . وكرر الامر بمنع الاتجار فى الرقيق ، وأنشأ محطة عسكرية على نهر السوبات للضرب على ايدى النخاسين . وفى عهد اسماعيل امتدت حدود الامبراطورية المصرية الى أعالي النيل . وأرسل اسماعيل السير صمويل بيكر على رأس حملة لتضم " الى مصر كل البلاد التى يشملها حوض النيل فى افريقية الوسطى " ، ولكى " تفتح الطريق للملاحة الى البحيرات الكبرى التى تتكون منها المنابع الاصلية للنيل فى المناطق الاستوائية " ، ولتنشئ " من عند وكرو سلسلة من المحطات العسكرية ، وبذلك " تضم كل البلاد التى تمر بها الى الامبراطورية المصرية التى سوف تمتد رقعتها اذ ذاك من منابع النيل الى البحر الابيض المتوسط " . وقد تم فعلا ارتياد منابع النيل ، ورفعت الراية المصرية على الاقاليم الاستوائية . ودخلت اينزور وأوغندا تحت حماية اسماعيل ، واعتنق ملك اوغندا الاسلام . وعين الكولونيل غوردون حاكما على الاقاليم الاستوائية خلفا للسير صمويل بيكر . وقد أصبحت منطقة البحيرات - البير واهرام ونيكتوريا - تحت السيادة المصرية . وضمت زيلع وبربره وهرر وساحل الصومال الى الامبراطورية المصرية .

وهكذا توطدت أركان هذه الامبراطورية المصرية الواسعة الأرجاء . وانتظمت وادى النيل جميعه ، فسأيرت النيل من أعلاه الى أدناه ، ومن منبعه الى مصبه .
 وتم بناء وطن واحد لتلك الامة العربية الاسلامية التي تعيش على ضفاف النيل .
 وقام بناء الوطن المصرى السودانى الموحد على أسس مادية ومعنوية . وكان لابد فى اقامته من القضاء على العصبيات والامارات الصغيرة المبعثرة فى كل مكان ، وأن يحصل محلها كما قدمنا حكومة مركزية قوية تكون جزءا من حكومة مصر ، وتسير على غرار حكومة مصر ، فى نشر العدل ، واقرار الامن ، والسير فى طريق الاصلاح .

وننقل هنا ما كتبه الاستاذ محمد شفيق غريال بك فى بناء الوطن المصرى السودانى فى القرن التاسع عشر :

" قام بناء الوطن المصرى السودانى الموحد على أسس مادية ومعنوية واكتسب البناء مادة تماسكه وبقائه من عناصر قديمة وأخرى جديدة ، أصولها متغلغلة فى مساكن النيل وفى تربته ، نامية فى هواى الوادى وتحت شمس ، قديمة قدم تاج فرعون ، حية بحياة العروبة والاسلام . وهى بعد جديدة ، فما هذا الوطن الا وحدة من وحدات هذا العالم الحاضر يشارك فى حياته ويبادل غيره شتى المنافع ، ويقوم بما ينبغى له أن يقوم به نحو رقى البشرية واستتباب الامن والسلام والطمانينة ، وكفالة الحقوق .
 وقد بدأ البناء عندما تولى محمد على فى أوائل القرن التاسع عشر حركة تحرير قوى مصر الكامنة وتوجيه جهودها ومواردها نحو انشاء مركز قوة جديدة داخل اطار العالم العثمانى . فرسم لها ارض وادى النيل ، ممتدة الى النيجر والايض والاحمر . هذه هى ارض الوطن الاصلية أما ما امتد اليه حكمه ونفوذه فى الولايات العثمانية الاسيوية فكان أمرا اقتضته ظروف الكفاح لاجل بناء الوطن الجديد .

وفى سبيل اقامة البناء كان لابد له من تقويض العصبيات الخاصة والرياسات المنفصلة والامارات الصغيرة سواء كان ذلك فى مصر أو فى السودان ، فزال سلطان الامراء المماليك فى مصر كما زال سلطان الفونج وما شابهه فى السودان ، وحل محل هذا وأمثاله سلطة عامة واحدة فى الوطن الموحد

ان محمد على الحاكم المسلم بعث جيشا من المسلمين للفتح فى بلاد اسلامية تجاورها بلاد الزنوج الوثنيين وبلاد الحبش ومنهم مسلمون ومنهم نصارى ويهود .
 ومثل هذا الفتح ليس امتلاكاً ولا استعماراً . فالمسلمون لا يملكون رقاب المسلمين . بل هو ضم ما حتمت الطبيعة أن يوصل وتآليف روابط الجيوش والدين والمنافع فى رابطة الوحدة القومية . ولذا فقد خلق الحكم المحمدى العلوى من امارات وقبائل متفرقة وطننا اسلاميا . وهى لهذا الوطن مستقبلا ووجودا بين مناطق الاحباش والقبائل البدائية ومناطق الزحف الاوربى الذى كان قد أخذ فى الاقتراب نحو وادى النيل قادمة من الاطراف الساحلية ، ثم ربط هذا الوطن الجديد بالوطن الاكبر وبحياة الانسانية الحاضرة .

وبعد عهد محمد علي أدرك الخديو اسماعيل خطط جده ومراميها ادراكا تاما فواصل اتمام البناء وامتداد الوطن نحو حدوده الطبيعية في مناطق خط الاستواء كما عمل على صيانتها وتيسير ادارته وتقديم مصالحه الاقتصادية بمد نفوذه الى المناطق الواقعة ما بين الوادي والبحر الاحمر وخليج عدن والمحيط الهندي ، وكان لهذه البحار الشأن العظيم في حياة الوطن وتيسير مواصلاته وسلامة اراضيها وكانت ان ذاك تتجسه نحوها المساعي الاستعمارية الاوروبية ، وقد سبقها اسماعيل فاكتسب لمصر والسودان حقوق السبق ونظم وهمل وضحي بالمال والرجال . وتجد في موضوع آخر من هذه الرسالة تفصيلا لهذا كله . وأن تلك المآثر قد تتعرض للنكران وللغمط أو للنسباز إلا هـمسـال أو للنقض والتشويه ولكنها باقية ان هي مستمدة من طبيعة الاشياء نفسها تستند الى حقائق أزلية وكفى محمد علي واسماعيل فخرا أبديا أنهما تزعا حركة بناء الوطن الموحد وتوابعه وملحقاته وأن تلك الحركة سبقت معاول التقطيع والتقسيم التي عمت سائر الارحاء الاخرى فثبت البناء عندما بلغت موجة الزحف الاستعماري الاوروبي قرب نهاية حكمهم اسماعيل وتحولت عاصفة التدخل الاجنبي في شئون الوادي وأهله " سحابة صيف عن قريب ستنقشع " .

٢ - نوع الوحدة التي قامت بين مصر والسودان

كانت الوحدة التي قامت بين مصر والسودان اندماجا تاما ، كل قطر منهما في القطر الآخر . فلم يكن السودان مستعمرة لمصر تحكمه حكم المستعمرات . ولم يكسب السودان منفصلا عن مصر تبسط عليه حمايتها . بل كان السودان جزءا لا يتفصل عن مصر ، يحكم حكمها ، ويدار ادارتها . وذلك من جميع النواحي : الناحية الخارجية والناحية الداخلية ، أي الناحية الدولية والنواحي الادارية والدستورية والقضائية .

أ - أما اندماجه من الناحية الدولية فهذا ما تؤكد فرمانات التولية التي كانت تصدر من الباب العالي لولاية مصر ، تثبتهم بها على حكم مصر والسودان معا . وأول فرمان نذكره في هذا الصدد هو فرمان السلطان الصادر لمحمد علي في ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ " وقد قلدكم فضلا على ولاية مصر ولاية مقاطعات النوبة والدارفور وكردفان وسنار وجميع توابعها وملحقاتها الخارجية عن حدود مصر ولكن بغير حق التسويات " (قاموس الادارة والقضاء ٤ ص ٦٧٢) . ويتضح من نصوص هذا فرمان أن محمد علي كانت له ولاية مصر وولاية مديريات السودان ، الأولى وراثية والاخرى غير وراثية . لمصر والسودان كانا ان ذاك قطرين متميزين أحدهما عن الآخر ، ولكن تجمعتهما سيادة واحدة هي سيادة الباب العالي ، وولاية واحدة هي ولاية محمد علي .

ثم أن السودان اندمج في مصر بعد ذلك ، وصار البلدان بلدا واحدا ينتقل بطريق التوارث من الخديو اسماعيل الى أكبر أولاده وهكذا . يقطع في ذلك فرمان الصادر لاسماعيل باشا في ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ . وقد جاء فيه ما يأتي : " قررت بناء على هذا جميعه أن تنتقل ولاية مصر من الآن فصاعدا مع ما هو تابع اليها من الاراضى وكامل ملحقاتها وقائمقاميتى سواكن ومصوع الى أكبر أولادك . الخ " . (قاموس الادارة والقضاء ٤ ص ٦٢٩) .

وفي الوقت الذى اندمج فيه السودان في مصر حرمت فرمانات على الخديون أن يتنازلوا عن أى امتياز أعطى لهم ، أو يتركوا أى أرض من الاراضى التى تولوا عليها ، أو يعقدوا بشأن ذلك كله أية معاهدة سياسية والا وقعت باطله . يدل على ذلك فرمان الصادر للخديو اسماعيل في سنة ١٨٦٧ (٤ ص ٦٨١) وقد جاء فيه ما يأتي : " على أنه مرخص لخديو مصر أن يعقد مع وكلاء الدول الاجنبية وثائق خصوصية متعلقة بالجمارك وأمور الضبطية للرعايا الاجانب والترنيس وادارة البوستة ، ولا يسوغ بوجه من الوجوه أن تحرر الوثائق المذكورة بصفة معاهدات أو وثائق سياسية . وإذا لم تكن العقود موافقة للصورة المبينة أعلاه ، وكانت تمس الحقوق السلطانية في ممالكها ، وجب اعتبارها باطله وكأنها لم تكن " . وجاء في فرمان الصادر للخديو توفيق في سنة ١٢٩٦ هجرية (٤ ص ٦٨٩) ما يأتي : " وحيث أن الامتيازات التى أعطيت لمصر هي جزء من حقوق دولتنا العلية الطبيعية التى خصت بها الخديوية وادعت لديها ، لا يجوز لأى سبب . أو وسيلة ترك هذه الامتيازات جميعها أو بعضها أو ترك قطعة أرض من الاراضى المصرية الى الغير مطلقا " . وأكد فرمان الصادر للخديو عباس أن ليس للخديو أن يتنازل لأحد كائنا من كان عن الامتيازات الممنوحة لمصر ، وهى الامتيازات التى تملكها السلطة السيّدة ، ولا أن يتنازل عن جزء من الاقليم .

ب - أما اندماج السودان في مصر من الناحية الادارية فتدل عليه الاوامر العالية التى كانت تصدر لحكمدارى السودان . ومنها يرى أن ادارة البلاد السودانية كانت ادارة مركبة مدمجة في الادارة المصرية . وكانت مديريات السودان تتكفل كلها فى وحدة ادارية يتولاها حاكم عام يرجع فى الشئون المختلفة الى الجهات المركزية فى القاهرة ، شأنه فى ذلك شأن حاكم أى اقليم آخر فى مصر . كما كان من شئون المال والميزانية رجوع فيه الى وزارة المالية ، وما كان من شئون الامن رجوع فيه الى وزارة الداخلية ، وما كان من شئون القضاء رجوع فيه الى وزارة الحقانية ، وما كان من شئون الجيش والدفاع رجوع فيه لوزارة الحربية ، وهكذا . يقطع فى ذلك الامر العالى الصادر لحكمدار السودان فى سنة ١٨٨٠ ، وقد جاء فيه ما يأتي : " وعلى ذلك فأول واجب عليكم هو تنظيم ميزانية مستوفاة من كافة إيرادات ومصروفات الحكمادارية فنبهنى ان ترسلوا صورة من هذه الميزانية الى نظارة المالية واستمرار ذلك سنويا ،

وأن تقدموا الى النظارة المشار اليها في كل ثلاثة شهور حساب إيرادات ومصروفات الحكمدارية بالبيان الكافى وذلك كما الجارى بكافة مصالح الحكومة . وبما أن كافة ما يتعلق بالمسواد المالية والحسابية مرجع الامر فيه هو الى نظارة المالية ، فجميع ما يقتضيه الحال مسسن المخبرات والاستثانات فى هذا الشأن يكون خاصا بالنظارة المشار اليها (ثانيا) الإدارة الملكية يلزم تنظيمها واجراءها على صورة تلائم أحوال تلك البلاد ، وما يختص بهذا القسم من المخبرات ، وما يتراعى لزوم تغييره وتبديله من المواد والنظامات ذات الاهمية ، وهزل وتنصيب أرباب المناصب الرفيعة مثل المديرين ووكيل الحكمدارية ، وما يتعلق بالإدارة الملكية والأحوال الداخلية ، وما من شأنه استحصال أوامرنا من جميع ما ذكر من هذه الأنواع ، فينبغى أن تكون المخبرة فيه مع نظارة الداخلية وأما ما يتعلق بالامور القضائية سواء كانت شرعية أو نظامية تجرونها مع قواعد المتبعة والحالة ، إنما ما يختص بهذا القسم من المخبرات أو ما ترون لزوم اجرائه من الاصلاحات يجب أولا المخبرة عنده مع نظارة الحقانية . . . (ثالثا) القسم العسكرى . . . وكافة ما يتعلق بهذا القسم من المخبرات والاستثانات هو خاص بنظارة الجهادية . . . (قاموس الإدارة والقضاء) ص ١٠٨ - ١٠٩) .

ج - أما اندماج السودان فى مصر من الناحية الدستورية فيظهر بجلاء مسسن الدستور الذى وضع لمصر وأنشأ " مجلس النواب " فى سنة ١٨٨٢ ، ومن قانون الانتخاب الذى وضع مع هذا الدستور . وهاتان الوثيقتان تدلان دلالة واضحة على أن السودان اعتبر جزءا من مصر ، يرسل نوابه وهددهم سبعة عشر نائبا الى مجلس النواب فى القاهرة كسائر الاقاليم المصرية الاخرى . وقبل ذلك أقر مجلس شورى النواب الذى أنشئ فى أوائل عهد الخديو اسماعيل مشروع لائحة أساسية لمجلس نواب مصرى فى ٨ يونيو سنة ١٨٧٩ ومشروع قانون انتخاب فى ١٥ يونيو سنة ١٨٧٩ . وقد جاء فى مشروع قانون الانتخاب فى المادة ٣٥ بيان بالإقاليم المصرية وهدد نواب كل اقليم ، فوضعت مديريات السودان ومحافظاته الى جانب مديريات مصر ومحافظاتها باعتبار أن كل ذلك بلد واحد مسسن الناحية الدستورية . وكان عدد نواب السودان ستة عشر نائبا .

د - أما اندماج السودان فى مصر من الناحية القضائية فيدل عليه أن النظم القضائية التى كانت تقام فى مصر كانت تمتد الى السودان . فكانت مصر والسودان بلدا واحدا من ناحية النظم القضائية . وبلغ من ذلك أن أول لائحة لتنظيم المحاكم الأهلية - وكانت قد صدرت فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ ولم تنفذ بسبب نشوب الثورة العراقية - نصت على انشاء محاكم ابتدائية فى جميع البلاد ، بما فى ذلك السودان الذى اعتبر مندمجا فى هذا النظام القضائى . ولما أخذت الثورة العراقية ودخل الانجليز مصر ، كانت الثورة العراقية قد اشتعلت فى السودان ، فلم يكن متيسرا أن تقيم مصر فيه محاكم نظامية وقت الثورة ، ولذلك صدرت اللائحة الثانية لتنظيم المحاكم الأهلية فى سنة ١٨٨٣ خلوا من السودان ؟

٣ - مآثر الحكم المصري في السودان

كان للحكم المصري مآثر على السودان لا تنكر . فقد أداره محمد علي إدارة قوية حازمة على غرار إدارته في مصر . وترك أحد المؤرخين السودانيين الأستاذ شبيكة - وهو مؤرخ محايد يستخلص الوقائع من مصادرها كما يجدها - يصف إدارة محمد علي للسودان فيقول :

" ومن محاسن إدارته أنه أزال الفوارق التي كانت قائمة بين الملكات الصغيرة في السودان والغارات والحروب التي ظلت سائدة بين كل قبيلة وأخرى ، وأسس المواصلات بين أجزاء القطر بأكمله وقد كانت مضطربة . والإدارة الموحدة التي أعطاها محمد علي للسودان قللت نواها من العصبية القبلية وهذا التحاجز وانفصالية الديار التي كانت متحكمة في عهد الفونج وإن لم تقض عليها تماما . فالمجموعة المترحلة والمسافر المنفرد كلهم يشعرون بأنهم في ظل الحكومة التي تهيمن على البلاد بأجمعها ، لا في ظل ملك دار أو شيخ قبيلة . وفتح السودان أتاح له الاتصال بالعالم الخارجي يتأثر بالمدينة القائمة آنذاك . وقد هرع السائحون له لمعرفة وتقصي أحواله . وفوق هذا اتبع سياسة عمرانية رشيدة تهدف إلى تحسين الزراعة وطرق الري وزيادة الانتاج الحيواني بجلب العمال المهرة وحفر الترع والسواقي الجديدة وسلالات الحيوانات والأشجار المثمرة وتقاوى المزروعات الجيدة " . (كتابه في تاريخ السودان ص ٥٣) . ثم يقول الأستاذ شبيكة بعد ذلك : " ولكن لهذه المزايا مقابل من المساوي ليست بالجديدة على أجزاء المملكة العثمانية ، ولكنها جديدة على السودان . فجمع الحكام والعمل لاثراء أنفسهم أشاع الرشوة والاختلاس ، وترك مثلاً سيئاً للسكان يقتدون به . والضرائب التي مهما خففت أعباؤها فهي ثقيلة على كاهل السوداني ولم بالسف ما يماثلها من قبل ، وخاصة سكان البادية الذين لا يقتنعون حتى الآن لما إذا يدفعونها ، وطريقة جبايتها بواسطة الجند يزيد في سيئاتها " . (ص ٥٤) . والأستاذ فيما قدمه من هذه المساوي معنى برواية الوقائع أكثر من عنايتها بتحليلها . والا فإن هذه المساوي لا ينفرد بها حكم محمد علي ، ولا يختص به السودان . بل هي عامة منتشرة لا في السودان وحده ، ولا في مصر معه ، بل في جميع البلاد ، حتى في البلاد الأوروبية المتحضرة . فهي طابع الحكم بصفة عامة في النصف الأول من القرن التاسع عشر . وننقل ما يقوله الأستاذ محمد شفيق غريال بسك في هذا المعنى :

" وقد قضى محمد علي زهاء خمسين عاماً مواصل العمل آناً الليل وأطراف النهار في سبيل عمران مصر والسودان وتقديمهما . وأنا نود لو اتسع أفق المؤرخ (من أي أمة كان) ، عند كتابته تاريخ الوصل ما بين مصر والسودان الذي تم في أيام محمد علي ، اتساع آفاق وادي النيل نود ألا ينحصر الأمر في تتبع مشكلات الوحدة وصعوباتها ،

نود الا ننسى أن ادارة محمد على لشئون مصر والسودان لم تملك سكا حديدية ولا سفنا بخارية ولا تلغرافا وتليفونا ولم تعرف طب المناطق الحارة ولم يكن تحت تصرفها الاخصائيون في الدراسات الاجتماعية والعلمية النظرية والتطبيقية والمهندسون والمعلمون وغيرهم من الفنيين . كما نود أن نذكر أنه ان كانت حاجة لموازلات ومقارنات بين أنظمة الادارة نسي عهد محمد على وهدنا الحاضر الا يقتضى الانصاف ان تكون الموازنة بين أساليب الادارة سنة ١٨٢٠ في مختلف أنحاء العالم ان ذاك ومقارنة حظ فلاحى مصر والسودان وصناع مصر والسودان في ذلك الوقت وأمثالهم في الوقت نفسه في سهول روسيا والمجسـر والمانيا ، بل وفي غرب أوروبا أيضا ، وفي مدن انجلترا ، وبين تجارة الرق وأحرار الرقيق في العالم الاسلامى وتجارة الرق وأحوال الرقيق في الوقت نفسه في الجمهوريات المستعمرات الأمريكية والسكسونية واللاتينية وفي المستعمرات الأوروبية في أفريقيا وفي آسيا وفي الاقيانوسية . فليرتق نظرنا اذن الى الجوهر الباقي والى صميم الأشياء " .

ومن مآثر الحكم المصرى في السودان على الاجنبى أن فتح له أبواب السودان واسعة . واشتدت حركة دخول الاجنبى ، بنوع خاص في عهد عباس الأول . ففي هذا العهد — ونترك هنا أيضا الاجتهاد شبيكه يتكلم — " توالى دخول الرهبان والمبشرين في السودان ، وانشئت القنصليات بالخرطوم . وكانت أولها القنصلية النمساوية . وقد طلب لطيف باشا (حاكم دار السودان) من مصر أبعاث مترجم يكون واسطة للمخاطبات بين الحكومة والقناصل ، ورد الجناب العالى صريحا بأن المكاتبات تحرر باللغة العربية كما في مصر آنذاك . وشاهدت حكمة ادارة لطيف باشا أيضا نشاطا من جانب التجسار الأوروبيين في أنحاء السودان ، وخاصة بعد انشاء القنصليات . وزادت الحركة التجارية في البحر الابيض زيادة ملحوظة . ولما رأى الحكمدار تكالب الأوروبيين على التجارة في السودان وأرباحها المضاعفة ، شكا أمرهم الى الجناب العالى ، واتهمهم بشراء الرقيق ، وانهم يحملون الاسلحة ويحملها من يؤجرونهم وبذلك يظهرون بمظهر الحكومة . ويقترح أن يمنع هؤلاء من التجار ، وتحتكر الحكومة السن ، ويشتريها التجار فيما بعد بالمزاد

قدم القناصل في الخرطوم شكاوى شديدة اللهجة ضد لطيف باشا معتمدين على وجوب حرية التجارة وما للجانب خاصة من امتيازات في الممتلكات العثمانية ومن غرائب المفارقات أن يتقوى نفوذ الاجانب في السودان في أول عهد عباس بالرغم من كرهه الشديد لهم ، بخلاف سياسة جده معهم . فتجارتهم توسعت ، وقنصلياتهم انشئت ، ورهبانهم بدأوا تبشيرهم وتعليمهم في عهده . وفوق ذلك فقد اشتد ضغطهم عليه ، حتى أنه أصدر قرارا في نفس الشهر الذى وصلت فيه العرائض باستدعاء لطيف باشا وتعيين رستم باشا مكانه " (ص ٥٥ — ص ٥٧) .

ونذكر هنا شيئا عن الجهود والأموال المصرية التى بذلت في تحسين حال السودان من النواحي المعنوية والثقافية والاقتصادية والعمرانية . فقد جاء في مذكرة

شريف باشا الى السيرافن بارنج في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٢ : " ان لمصر فضل تعريف العالم المتمددين بهذه المناطق التي تمتد الى البحيرات . واليها وحدها كذلك يعود الفضل في اقامة مصارف ومتاجر اوروبية في السودان ، وفي تمكين البعث العلمية مسن ارتياده ، والارساليات الدينية من الاقامة فيه . ويصعب كذلك على المنصف أن ينكسر جهود مصر الموفقة في القضاء على الاتجار بالرقيق . "

وعنيت الحكومة المصرية منذ دخول السودان بتأسيس المدن ، فأست الخرطوم في سنة ١٨٢٢ ، وأقام المصريون فيها المباني والمساجد ودارا لاحدى البعثات الدينية وكذلك الثكنات والمستشفى وأصبحت بعد أعوام قلائل مركزا للتجارة بين جميع أنحاء السودان ، وأنشأت كذلك مدينة كسلا ومدينة فامكا على النيل الأزرق . وأولت الحكومة المصرية الزراعة في السودان عنايتها ، واستخدمت الآلات لتوفير المياه اللازمة لزراعة القطن ، كما أنشئ معملان لحلج القطن وأسواق لبيع محصوله . ولم تقصر في نشر التعليم في السودان ، فأست عدة مدارس به لتعليم أهاليه والمتوطنين به ، وسارت هذه الحركة قدما في عهد اسماعيل ، وفي عهد توفيق (١٨٧٩) أنشئت مدرسة طبية .

وسما يذكر لمصر في السودان جهودها في تحسين المواصلات بإنشاء الطسرق والخطوط الحديدية .

وبدى بإنشاء السكك الحديدية في سنة ١٨٧٣ ما بين وادى حلفا والمتمة ، وتوقف العمل مؤقتا بسبب رفض الرقابة الاجنبية الترخيص بالمال .

وفي سنة ١٨٩٦ عند إعادة فتح السودان تقرر مد خطوط حديدية في جميع المناطق التي كان يتقدم فيها الجنود ويحتلونها ، وكان لجنود مصر فضل العمل في إنشاء هذه الخطوط التي ما كان ليقدرها ان تتم لولا الاموال والجهود المصرية . وأدخلت مصر في السودان نظام البريد الحديث فأنشئت ادارة في الخرطوم ومكاتب في الجهات الاخرى ، كما أنشأت خطوطا تلغرافية بلغ طولها لغاية سنة ١٨٧٠ ، ٢١١٠ كيلومترات .

وبعد استرداد السودان قامت مصر باعمال الانشاء والتعمير ، فشيدت في الخرطوم سراى الحاكم العام ودواوين الحكومة وغير ذلك من الثكنات والابنية .

وقد دأب على السودان بسبب الادارة المصرية ميزتان كبيرتان : الأولى - استتباب الامن في السودان وقيام ادارة منظمة مما سهل قدم الاوروبيين وانتشار التجارة عموما . وهذه السكينة التي سادت السودان وقت الادارة المصرية عبر عنها السير صمويل بيكر بقوله " ان السائح الاوربي في سنة ١٨٦١ كان يستطيع وحده أن يجوب هذه الارحاء الشاسعة بنفس الاطمئنان الذي يشعر به المتزهون في هايد بارك عند غروب الشمس " .

الثانية - تيسير اعداد بعثات الكشف عن منابع النيل . فمنذ انشاء الخرطوم ، أصبحت هذه المدينة مركزا لاعداد هذه البعثات وتمويلها .

القسم الثالث

كيف فككت بريطانيا

وحدة وادي النيل

هذه الوحدة التي تكاملت ، وهذه الامبراطورية المصرية الضخمة التي وسعت الوادي من شماله الى جنوبه ، أخذت بريطانيا على عاتقها أن تفككها حلقة حلقة ، وأن تمزق وحدتها وتقوض صرحها .

وكان السودان بنوع خاص هو الذي تعلقت به مطامع بريطانيا . ويجب أن نذكر في هذا الصدد أن الوقت الذي مكن القدر فيه لبريطانيا من دخول مصر ثم من اخلاء السودان هو الوقت الذي كان الاستعمار الاوروبي فيه لأفريقيه قد وصل الى الأوج من لحاظه ، وبلغ التنافس فيه بين الدول المستعمرة - وعلى رأسها بريطانيا - الحد الذي تتذرع عنده كل دولة منها بكل وسيلة لتتغلب على الدول الأخرى في حلبة هذا التنافس ، وانتهى الامر بهذه الدول أن اقتسمت فيما بينها المناطق الأفريقية ، وتلقت كل دولة منها ما استطاعت أن تلتقنه . ورأت بريطانيا - وهي سيدة الدول المستعمرة - أن تطالب في قسمة الشرق من أفريقيه بنصيبين : نصيبها ونصيب مصر . فدخلت أوغندا ومستعمرات أخرى في نصيبها ، ولم تر وسيلة لادعاء السودان الا أن تطالب به نصيبا لمصر .

وقد صرح السير هارولد ماكمايكل من حاضرم في المحاضرة التي سبقت الإشارة

اليها بشئ من ذلك ، فقال :

"A further point was European expansion in Africa. The days of the Dervishes were also the days of the opening up of Africa by European Powers. British and German spheres in East Africa were defined in 1886. Uganda was British in 1890; by 1896 Belgians and French were advancing. These movements could hardly be watched with equanimity by ourselves as the protectors of Egypt, for there was nothing to show where they would stop or what would be the effect upon Egypt's future or the future of our interests in Egypt. The chief danger came from the French who by the time of Omdurman had reached Fashoda. Kitchener had at once to hurry south, meet them, and point out that their action constituted a direct violation of the rights of Egypt and Great Britain (sic). It was only after a period of very acute tension that the French withdrew and renounced their claims in the Nile Valley. Now the importance of these facts lies in the effect they had on the decision to be taken regarding the status of the Sudan. It was impossible to leave Egypt free to repeat her performances of the past (nor had she the power); equity and policy forbade annexation by ourselves; and obviously the Sudan could not be left as an uncontrolled storm-centre, no man's land."

فبريطانيا اذن تطالب بالسودان نصيبا لمصر . ولكن هذا يقتصر على ما بينها وبين الدول . أما فيما بينها وبين مصر نفسها فالأمر يختلف ، وينبغي أن يكون السودان من نصيبها هي لا من نصيب مصر . بقى أن تجد الوسيلة الى تحقيق هذا الغرض ، والسودان كما رأينا فيما تقدم جزء من مصر لا ينفصل . وما لبث القدر أن هب لها هذه الوسيلة . فهذه ثورة المهدي قد شبت في السودان . فعلينا أن تنتهزها للاستيلاء على السودان كما انتهزت ثورة عرابي للاستيلاء على مصر . وهما ثورتان متعاصرتان ، انتفعت بهما بريطانيا أكبر الانتفاع . وافادة بريطانيا منهما هذه الافادة الكبيرة أصدق دليل على ما يقال عادة من أن بريطانيا ، اذا كانت لا تخلق الفرس ، فإنها تحسن استغلالها .

وقد رأيت بريطانيا ثورة المهدي وسيلة للاستيلاء على السودان كما قدمنا ، ولكن على أن تكون خطوة أولى من خطوات متدرجة تنتهي في آخرها الى الغاية المرجوة . وهذه الخطوات هي :-

(أولا) أن تستفحل ثورة المهدي ، فلا يبذل جهد جدي في اخمادها .
فتفرض بريطانيا على مصر اخلاء السودان .

(ثانيا) أن تعود مصر الى السودان ، ولكن على أن تكون بريطانيا الى جانبها شريكة لها في ادارة السودان .

(ثالثا) أن تعمل بريطانيا على الانفراد بشؤون السودان ، وتتدرج في ذلك تسديرا حتى ينتهي الى الاستئثار بادارته ، واقضاء مصر عنه فلا يبقى لها فيه الا حقها القديم في السيادة .

(رابعا) أن تحاول بريطانيا هدم هذا الحق أيضا ، فتقسم بذلك آخر عسرة تربط السودان بمصر ، وتنتهي بذلك لها الاسباب في فصل السودان عن مصر فصلا نهائيا حتى تتمكن من ادخاله في حظيرة الامبراطورية البريطانية .
هذه الخطوات الاربع نتعقبها فيما يأتي :-

١ - ثورة المهدي واخلاء السودان

يظن الكثيرون أن ثورة المهدي كانت ثورة السودان ضد الحكم المصري ، وأن الغرض الذي كانت هذه الثورة ترمي اليه هو انفصال السودان عن مصر . ولكن وقائع التاريخ الثابتة تدل على غير ذلك . فان الثورة قامت على اسباب اقتصادية واسباب دينية . وتتلخص الاولى في أن تحريم الحكومة المصرية للرق واحتكارها لتجارة العلاج جردا طبقة قوية في السودان من موارد رزقها ، فانضمت الى الثورة ، بل حرصت عليها . وتتلخص الاسباب الدينية في أن المهدي قام ، باسم الدين الاسلامي ، ضد حكم الكفار (الاجانب) وضد الاستبداد التركي . أما المصريون فكان يعطف عليهم ، بل كان يعطف على الثورة

العرايية بالذات لوجوه الشبه بينها وبين ثورته . وكنت الحضارة المصرية محببة الى قلوب السودانيين . يدل على ذلك أن البلاد التي تأصلت فيها هذه الحضارة قعدت عن الثورة ، ولم تستجب لها .

ومهما يكن من أمر ، فإن المهدي لم يكن يفكر مطلقا في وطن سوداني مستقل عن مصر . بل هو على العكس من ذلك كان يرى أن رسالته — وهو المهدي المنتظر — هي أن يرد على العالم الاسلامي وحدته . وقد كتب في ذلك الى السلطان عبد الحميد والى الخديو توفيق والى غيرهما من ملوك الاسلام وامرائه . ثم أتبع القول العمسـل ، وتأهب — بعد أن استقر له الحكم في السودان — لغزو مصر . وشرع خلفته : انعايشي فعلا في غزوها . فهو لم يكن اذن يريد أن يفصل السودان عن مصر ، بل كان يريد أن يضم مصر الى السودان : خطوة أولى في طريقه الى توحيد العالم الاسلامي . وننظر الآن كيف نشبت الثورة .

قام المهدي كما قد منا برسالة دينية ، وجمع الناس حوله . وينبغي أن نرجع خطوة الى الوراء لنرى عاملا بريطانيا مؤثرا من العوامل التي قادت الى الثورة ، وهي الطريقة التي نفذ بها تحريم الاتجار بالرقيق في السودان . فقد كانت — بايعاز من بريطانيا — عنيفة حاسمة ، لم تراع فيها الظروف والملايسات . وقد استخدم الخديو اسماعيل السير صمويل بيكر حاكما على الاقاليم الجنوبية وجعل من أول واجباته مقاومة الاتجار بالرقيق ، فحمل على هذا الاتجار حملة شعواء ، جاوزت الحدود المعقولة ، وأثار الناس على الحكومة ، وكان قاسيا عنيفا في حكمه وفي اخضاعه القبائل للحكم المصري ، حتى أشرب القلوب بغض هذا الحكم . وكأنه كان متعمدا ذلك ، حتى يمسى أسباب التدخل لمواطنيه البريطانيين . ونحن لا نأخذ الا بقوله ، فقد كتب ، في وقت كانت المسألة الشرقية تناقش فيه بعد توقيع معاهدة برلين ، يقول :

" Je ne puis que méditer avec satisfaction sur les changements qui ont eu lieu en Egypte, et l'immense croissance de l'influence anglaise qui date de 1869, lorsque le Khédive employa pour la première fois un Anglais en lui confésant des pouvoirs suprêmes pour la suppression du commerce de la Traite en Afrique Centrale. Cette mesure jeta la base des réformes qui ont été effectuées depuis. A l'expiration de ma mission, en 1873, Gordon devint mon successeur, et continua l'oeuvre commensée. La lutte contre la commerce de la Traite ouvrit la porte à l'ingérence britannique : Malcolm devint Pacha au service du Khédive pour abolir la trafic sur la Mer Rouge. Mc Killop fut également nommé Pacha. Ainsi nous trouvons quatre Anglais investis d'une autorité qui n'avait jamais été conférée à nos compatriotes autrefois..... A vrai dire, un pays agressif, comme l'a été l'Angleterre de tout temps, ne peut jamais s'arrêter quand et où il veut. Nous sommes poussés en avant et sommes obligés, par la force des circonstances d'étendre nos frontières même contrairement à nos desirs."

(Moh. Sabry : Le Soudan Egyptien p.p. 39 - 40).

رولى غوردون الأمر من بعد السير صمويل بيكر ، فصار سيرته • ولما عين حاكما عاما للسودان ، بقى فى حملته على تجارة الرقيق دون حساب للعواقب • وهو نفسه الذى يقول :

" Je frappe tous les jours des coups mortels contre le commerce de la Traite et j'institue à cet effet une sorte de gouvernement de la Terreur; j'ai perdu un homme pour avoir mutilé un garçon, et ne demanderai nullement la permission de la faire. Peu importe que le Khédive approuve ou non."

وقد ترك غوردون البلاد بسوء سياسته وضعف تدبيره على حافة الثورة • وهذا ما يقوله أحد معاونيه - شاييه لونج (Chaillé-Long) - فى هذا الصدد :

" Gordon avait trouvé le Soudan en paix et pleine prospérité; il le quitta en 1879, endetté et sous le coup de l'insurrection."

فبريطانيا اذن ورجالها من عمال الخديو اسماعيل كانت لهم يد فى اشغال الثورة المهدية ، سواء كان ذلك عن قصد أو عن غير قصد •
ومهما يكن من أمر ، فإن الادارة المصرية للسودان نجم عنها الخير والاصلاح لهذه البلاد • ولم تتغير الامور الا عندما حل محل هذه الادارة المصرية المحضنة ادارة بريطانية كانت تعمل باسم مصر ولكن ضد مصلحتها • وننقل عن الدكتور محمد صبرى ما يقوله فى ذلك :

" Les historiens et auteurs anglais sont unanimes à attribuer à l'administration égyptienne; à sa corruption et à son despotisme les causes de la révolte du Mahdi au Soudan. Or, il faut distinguer entre l'administration égyptienne proprement dite et l'administration égyptienne européanisée de Gordon qui a "préparé" la révolte (1877- 1879).

L'Européanisation de cette administration a commencé en 1869 lorsque le Prince de Galle vint en Egypte et recommanda au Khédive Ismail l'envoi de Samuel Baker en Afrique Centrale. La mission de Baker dura trois années (1870-1873); à Baker succéda Gordon comme gouverneur des Provinces de l'Equateur (1874-1876). De 1877 à 1897 Gordon devint gouverneur du Soudan avec des pouvoirs discrétionnaires absolus. Entre temps; en 1878 à la suite de la convention des Somalis de 1877, Malcolm devint directeur du Service de la Traite dans la Mer Rouge. C'est sous le couvert humanitaire de la Traite que Baker; Malcolm, Gordon et tous les fonctionnaires européens amenés au Soudan; surtout dans les deux dernières années du règne d'Ismail, tels les Gessi, les Slatin, les Schnitzer (Emin), les Messedaglia, les Emiliani, les Giegler, les Casati; les Lupton etc. ont permis à l'ingérence anglaise de s'établir au Soudan; de discréditer le Gouvernement Egyptien aux yeux des populations, sous le rapport religieux et social, et de créer des causes de mécontentement réel par les mesures violentes prises contre le commerce de la traite.

"De l'aveu de Cave, le célèbre financier anglais, le Soudan était prospère en 1877, c'est à dire à l'époque où l'administration était encore purement égyptienne. En 1879 le Soudan était endetté et sous le coup de l'insurrection. Toutefois dans les contrées extrêmes du Soudan, dans la Somalie et le Harrar, l'administration est restée purement égyptienne jusqu'à la révolte Mahdiste ou plutôt jusqu'à leur évacuation par l'Egypte (1844-1885). L'oeuvre de cette administration était remarquable. Il est bon de noter que le gouvernement de Harrar était une dépendance du Soudan sous Gordon, et que ce dernier, en 1879, se permit de renvoyer Raouf pacha de Harrar pour mettre un Anglais à sa place mais Ismail non seulement refusa l'européanisation de l'administration égyptienne à Harrar avec ses conséquences inéluctables mais sépara même le gouvernement de Harrar du gouvernement général du Soudan et le rattacha directement à l'administration égyptienne. Aussi quand la révolte Mahdiste se déclara au Soudan elle recruta ses partisans surtout dans les régions et parmi les éléments les moins avancés, mais partout, dans les centres de civilisation où l'oeuvre égyptienne depuis Mohamed Ali avait eu le temps de s'implanter, le pays était réfractaire à la révolte.

L'occupation de l'Egypte par l'Angleterre en 1882, en empêchant l'Egypte d'avoir ses coudées franches, a encouragé la révolte à prendre des proportions désastreuses et à accumuler des ruines pendant dix-huit années (1881-1898)."

ويد أخرى لبريطانيا - وهي في هذه المرة مقطوع في سوء نيتها - كانت سببا مباشرا في نجاح الثورة المهدية . فان الانجليز عندما دخلوا مصر في سنة ١٨٨٢ ، كانت الثورة المهدية لم تستفحل الى الحد الذي يتمتع به اخماها . وبالرغم من انحلال الجيش المصري تحسنت الضغط الانجليزى باعتبار أنه كان جيشا ثائرا تحت قيادة عرابي ، فان مصر وجدت الرجل الكفء المحنك القادر على اخماد ثورة المهدي في شخص القائد العظيم عبد القادر حلي باشا ، وقد أرسل حاكما عاما للسودان في بدء الثورة المهدية . وقد أخذ هذا البطل المصري يعمل على اخماد الثورة ، ونجح نجاحا كبيرا في ذلك ، وكان اسمه يلقى الرعب في قلوب رجال الثورة ، حتى أن المهدي كان يدعو الناس عقب كل صلاة أن يستغيثوا من بأس هذا الرجل العظيم وينسأوا " اللهم يا قوي يا قادر اكفنا شر عبد القادر " . فلم يكف الانجليز يستشعرون أن عبد القادر حلي قادر على اخماد الثورة حتى أوعزوا الى الخديوى توفيق فاستدعاه من السودان دون أن يتم عمله . ومنعوا كذلك ايفاء الزبير الى السودان ، وهو من كبار رجاله القادرين على منافسة المهدي والحد من سلطانه لو تركه الانجليز يرجع الى بلده . فبريطانيا لم تكف بالامتناع عين اتخاذ أى تدبير جدي لخماد الثورة وهي التي كانت في يدها مقاليد الأمور وقت ذاك في مصر ، بل ذهبت أبعد من ذلك كثيرا فعملت على عرقلة كل المساعي التي بذلتها مصر للحد من انتشار الثورة . وعندما تأهبت للعمل ، وأرسلت هكس باشا على رأس جيش مصري من فلول العرابيين الى السودان ، قادتهم الى الكارثة ، بل الى هذه المجزرة البشرية التي فنوا فيها جميعا وذلك بسبب سوء تدبير قائدهم البريطاني وضعف ثيادته ، ونقص كفايته . ثم أرسلت بعد ذلك غوردون لاخلأ السودان ، بعد أن فرضت هذا الاخلاء على مصر فرضا . فكانت كارثة أخرى أودت بحياة غوردون ، بعد أن تباطأت حملة الانقاذ تحت قيادة ولسلى - في السير لانقاذه .

وننظر الآن كيف فرضت بريطانيا على مصر اخلاء السودان .

وهذه هي الثالثة الأثاني . فان بريطانيا بعد أن مهدت للثورة المهدية بسوء إدارة رجالها أو بإيماز منها لهم ، وبعد أن امتنعت عن اتخاذ أي تدبير جدي لاختفاء الثورة بل بعد أن عرقلت كل مسعى بذل في هذا السبيل ، بعد هذا وذلك فرضت على مصر إخلاء السودان ، وطلبت من كل وزير مصري لا يطيع هذا الأمر أن يستقيل . وكان شريف باشا قبل ذلك قد بين للمشعل البريطاني - السير افلن بارنج - في مذكرة هي آية في سداد المنطق وبلاغة الحجة الأسباب التي تدعو مصر إلى عدم إخلاء السودان . وننقل هنا نص هذه المذكرة باللغة الفرنسية ، وتاريخها

١٢ ديسمبر سنة ١٨٨٣ :

La première objection qui se présente à l'esprit si l'on envisage la possibilité éventuelle d'un abandon du Soudan par l'Egypte c'est le texte du Firman du 7 août 1879 qui interdit formellement au Khédive toute aliénation de territoire.

Mais en supposant même que l'Egypte puisse de sa propre volonté renoncer à ses possessions soudanaises, il est juste d'examiner quelles sont les conséquences:

Dans l'état actuel des choses, le Gouvernement conserve son autorité sur tout le Soudan à l'exception de la Province du Kordofan, et des districts avoisinant Souakin. Il s'agit donc de livrer à l'insurrection tout le Soudan oriental, les moudiries de Berber et Dongola aussi que tout le cours du Nil depuis ses sources jusqu'à un point à définir comme frontière sud de l'Egypte. Le faux prophète se verrait donc consacré comme seule autorité de ces vastes régions, et les tribus restées fidèles à l'Egypte aussi bien qui sont encore indécises, telles que le Cababiches, seront forcément destinées à grossir le nombre des adhérents du rebelle.

L'Egypte ayant ainsi contribué à augmenter le prestige du faux prophète serait réduite à ses limites les plus restreintes et aurait à supporter directement le choc des masses fanatisées. Elle aurait en outre à se préoccuper des nombreuses tribus de Bédouins qui l'entourent de tous côtés, et qui à cause de leurs instincts de pillage et du mirage que l'Egypte produit sur eux ne sauraient rester indifférentes aux appels que le faux prophète ne peut manquer de leur adresser:-

Quelques unes d'entre elles, comme celle de Ababdehs et une grande partie des Bichariens demeurées fidèles jusqu'à présent et qui s'étendent depuis Berber à Esneh et Kenah même seraient une source permanente de préoccupation pour le Gouvernement.

Privée de frontières naturelles, et par conséquent vulnérable de tous côtés, l'Egypte se verra obligée, pour assurer sa sécurité, de maintenir sur pied une armée considérable, et au-dessus de ses moyens.

L'occupation du Soudan, au contraire, avec une bonne administration lui permettrait non seulement de recruter facilement et à bon marché des hommes dans ces contrées, mais de faire supporter à ces mêmes contrées une partie des frais destinés à l'entretien d'une armée contribuant à la fois au maintien de la tranquillité au Soudan et à la protection de l'Egypte propre.

D'ailleurs, depuis les temps les plus reculés jusqu'à Mohamed Ali, elle a toujours eu à prendre l'offensive vers le sud pour être préservée des incursions des peuplades du Haut du Nil.

Le système constant de la défense de l'Egypte a consisté de tenir ces peuplades en échec loin des limites de l'Egypte propre.

Le Gouvernement de S.A. ne saurait par conséquent se décider à l'abandon de territoires qu'il considère comme absolument nécessaires pour la sécurité de l'Egypte.

D'ailleurs au point de vue de la civilisation, quelques fondées que puissent être les critiques dirigées contre l'administration égyptienne dans le Soudan, il n'en est pas moins vrai que c'est grâce aux efforts de l'Egypte que les contrées jusqu'aux lacs appartiennent aujourd'hui au monde connu. C'est grâce à elle, également que des maisons de commerce européennes ont pu se fonder au Soudan, que des voyages d'exploration scientifiques, ont été entrepris, et que des missions chrétiennes ont pu s'y établir.

Il serait en outre difficile de nier que l'Egypte a enrayé dans les limites du possible, le Traité des Esclaves et que le faux prophète a trouvé ses principaux adhérents parmi ceux qui ont vu leur honteux trafic entravé par l'administration égyptienne.

Mais pour continuer son oeuvre dans le Soudan, rétablir son autorité et partant protéger l'Egypte, le Gouvernement de Son Altesse a besoin du concours temporaire d'une force armée d'environ 10,000 hommes.

Cette force armée serait employée à ouvrir, tout d'abord, le chemin entre Souakin et Berber, et à tenir garnison pour un délai déterminé, en attendant que le Gouvernement de Son Altesse puisse organiser et concentrer des forces pour la remplacer.

Point n'est besoin d'ajouter qu'il n'entre pas dans l'esprit du Gouvernement de Son Altesse d'entreprendre une nouvelle expédition au Kordofan. Il se bornera à prendre les dispositions nécessaires pour se maintenir à Khartoum afin d'être rassuré du côté du Soudan oriental et commander le cours du Nil.

Le caractère religieux de l'insurrection étant donné, le Gouvernement de Son Altesse estime que l'intervention la plus adaptée à la circonstance serait l'intervention turque. Il croit que la Sublime Porte ne saurait lui refuser ce concours si elle tenait compte des contingents que l'Egypte lui a fournis en Crimée, en Crète, en Serbie et en Bulgarie. L'urgence de ce concours ne saurait échapper à la Porte pour empêcher que l'insurrection ne gagne la Tripolitaine et l'Arabie. Toutefois le Gouvernement de Son Altesse est particulièrement désireux que tout engagement à ce sujet soit consacré par un accord avec la Grande-Bretagne, soit que le Gouvernement de Sa Majesté consente à négocier pour l'Egypte, soit que cette dernière ait à s'entendre directement avec la Sublime Porte.

signé: (CHERIF)

فلما أصر الممثل البريطاني علي وجوب اخلاء السودان ، وواجه الحكومة المصرية بالبرقية الشهيرة المرسلة اليه من اللورد جرانفيل في ٤ يناير سنة ١٨٨٤ ، وقد أتينا على نصها فيما تقدم (أنظر ص ١٠ - ص ١١) ، لم يسمع وطنية شريف باشا الا أن يستقبل ، والا أن يسجل استقالته المشرفة في العبارات الآتية ، وننقلها مترجمة الى اللغة الانجليزية :

"The British Government presses for the evacuation of the Sudan but we have no right to agree to such a step being taken, as these provinces which belong to the Sublime Porte are entrusted to us to administer. If Britain insists upon its recommendation being carried out without opposition on our part, such an act would be contrary to the provisions of the Khedivial Decree of August 23, 1878, which stipulates that the Khedive rules through his ministers and in conjunction with them. We therefore, submit our resignation, as we are prevented from discharging our functions in accordance with the Constitution."

ورفض رياض باشا الوزارة على أساس إخلاء السودان • وقبلها نوبار باشا • وتمت على يسده
هذه المأساة الفاجعة •

+ +

وبعينا أن نبيّن هنا بعد كل ما تقدم أن مصر لم تتخلّ عن السودان • بل اقتضت على
إخلاء المناطق الداخلية فيه من الجيوش والموظفين لحقن دمائهم • ولم يكن في نيتها وقت أن
أمرت بهذا الإخلاء أن تترك السودان • فهي إذا كانت قد أخلته فإنها لم تتخلّ عنه • يدل على
ذلك ما يأتي :

- ١- المنشور الذي أصدره الخديو على أهالي السودان يخبرهم فيه أنه عهد إلى غوردون بتأليف
حكومة قوية تعمل على توطيد النظام •
- ٢- سلطة الخديو المقيدة • فانه كان طبقا للفرمانات لا يستطيع التنازل عن السودان ولا تركه •
وقد احتج الباب العالي فعلا على هذا الإخلاء • فالخديو حتى لو كان أراد التخلي عن
السودان • فانه كان لا يملك ذلك • والمعاهدة التي وقعها السيد رامون ولف مع الباب العالي
في الاستانة في ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٨٥ لم تنص على التخلي عن السودان • بل هي على العكس
من ذلك قد نصت على تهديم السودان بالوسائل السلمية • وعلى أن تعهدات الخديو الدولية
لا يجوز أن تتعارض مع الامتيازات التي منحتها لهم الفرمانات السلطانية •
- ٣- على أن الحكومة المصرية لم تخل من السودان إلا المناطق الداخلية • وبقيت الموانئ تحت
الإدارة المصرية • وما أخلته من المناطق الداخلية لم يكن بطوعها • إذ فرض عليها فرضا • وقسده
رأينا كيف استقال شريف باشا لهذا السبب •
- ٤- اعتراف الحكومة البريطانية طول المدة التي بقي فيها السودان خاليا من الجيوش المصرية
بحقوق مصر • فقد عقدت اتفاقا مع ألمانيا في سنة ١٨٩٠ • ومع إيطاليا في سنة ١٨٩١ • ومع
الكونغو الحرة في سنة ١٨٩٤ • وأجازت في هذه الاتفاقات أن تحتل الدول بعض مناطق
السودان • ولكنها اشترطت أن كل احتلال من هذا القبيل لا يمس حقوق الحكومة المصرية على
هذه الأقاليم • وتبنى هذه الحقوق معلقة إلى أن تتمكن الحكومة المصرية من استرداد المناطق
المذكورة • وما يؤيد ذلك أيضا حادثة فاشوده المصرية • فقد احتل الفرنسيون فاشوده تحسنت
قيادة الكابتن مارشان • فذهب إليه كتشتر • وبعد محادثة لم يرض مارشان أن يترك فاشوده إلا
بعد أن رفع كتشتر عليها العلم المصري وحده • وهذا اعتراف صريح من إنجلترا بأن السودان
كان وظل أرضا مصرية •

يثبت أن من كل هذا أن السودان منذ اخلائه الى أن استرد لم ينقطع عن أن يكون من الناحية القانونية جزءا من مصر ، ولم يتغير وضعه القانوني بعد ثورة المهدي والاخلاء عما كان قبل ذلك .

+

(٢) استرداد السودان واتفاقية سنة ١٨٩٩

لم تكن الحكومة التي أقامها المهدي وخلفه فيها عبد الله التعايشي ، بقادرة على أن تمسك زمام أتباعها من الدراويش . ولم يعقب الحكم المصري في السودان حكم يدانيه في الصلاحية . بل كان حكما يمتاز بالنهب والسلب والاعتداء على الأرواح والأموال . ونقل هنا عن هذا الحكم شهادة ثلاثة سوداني ومصري وبريطاني .

قال الأستاذ أبو شبيكة في كتابه الذي سبقت الإشارة اليه (ص ٢٥٧) . " ومع ما أنشئ من محاكم وما عين من قضاة يحكمون بالشرعية المحمدية ، فان حوادث النهب والسلب والتعدي على الأنفس والأموال ترد الى الخليفة دون انقطاع من الأقاليم ، حيث يعيث بعض الأعصاب الأجلاف فسادا ، وهم لا يتصفون بفضيلة ما غير ايمانهم بالمهدية ، وبيع أرواحهم في سبيلها . وكان الخليفة يزجرهم ويتهمدد لهم ويتعهدهم بشديد العقاب ، ويأمرهم بمعاملة الناس بالحسنى والرفق ، ولكن أئني لهم يتبدل نفوسهم وهوياتهم ، وقد شتوا على الفوضى والظلم ، وما كان للخليفة أن يجردهم من أسلحتهم وأن يستغنى عن خدماتهم ، فهم حماة الدولة ضد أعدائها في الخارج ، وهم بطانته وأعوانه على منافسيه في الداخل . فالضرورة تقض بالحفاظ عليهم ، ولكنهم ظلموا وجاروا ووسموا العهد بطابع الفوضى نتيجة جهلهم وسوء تدبيرهم مع ما ركب فئس نفوسهم من بغض وكراهية لأولاد البلد " .

وقال الأستاذ محمد شفيق غريال بك في كتابه وحدة وادي النيل ص ٨٧ . " فتطور الأمر من صلاح فرد ومحاولة اصلاح الى ما أطلقنا عليه اسم " نكبة " الحركة المهدية . وقد أطلقنا عليها هذا الاسم لأنها حاولت ما لا تصلح له وما لا تطيقه وما لا ينبغي لها . فكانت حركية تحطيم وتخريب . وجنت على نفسها وعلى السودان وعلى مصر . وذهبت البسالة في وجه الموت التي أهداها آلاف الدراويش في شتى المواقع ، وذهبت القدرة على التنظيم وصفات الزعامة الحقيقية التي كان يملكها المهدي ، في سبيل الهدم لا في البناء . ذلك أن تلك الدعوة فتحت الباب للمصيبات المتفرقة ، والشياعات المتنافرة ، وجماعات تجار الرقيق ، وكارهي مقومات الحضارة الحديثة التي تتطلب انتظام الحكم وجريانه على قواعد ثابتة ، واستقرار أسبابه ، في أنظمة عامة ، وتوسطا بين المحافظة والتغيير كلما بدت لذلك منفعة ، واستعدادا للتقدم والترقي فكان الانحلال والبوار والخراب . وقد ذكر كرومر في تقريره عن مصر والسودان في سنة ١٨٩٨ - أي على أثر اخلاء الحركة المهدية - " ان الاقليم الواقع بين عطبرة والخرطوم - وهو موطن الجعليين - قد فقد في العهد المهدي كل سكانه تقريبا . قال وقد زرت حديثا مدينة المتمة

وكانت من مراكز السودان التجارية الهامة (أى فى العهد البغيض السابق للثورة المهدية) .
وتدل أطلال المدينة وخرائبها دلالة كافية على أنها كانت مدينة عامرة بالسكان . وقد حدثونسي
هناك بأن المدينة يسكنها الآن مائة وستون رجلا وأكثر من ألف امرأة . ويؤيد صدق هذا التقدير
ما شاهدته بنفسى . أى أن الدراويش قد أتوا تقريبا على جميع الذكور البالغين " . وذكر فى
موضع آخر من نفس التقرير أن مجموع ما حصلت عليه حكومة السودان فى سنة ١٨٩٨ لا يزيد على
٣٥٠٠ جنيه - وفى هذا الكفاية لتصوير ذلك الخراب الشامل " .

وقال المستر تشرشل فى كتابه :

"Of the military dominations: (The River War p.p.69-70) which history records, the Dervish Empire was probably the worst. All others have displayed compensating virtues. A high sense of personal honour has counterbalanced a low standard of public justice. An enrolling patriotism may partly repair economic follies. The miseries of the people are often concealed by the magnificence of the army. The laxity of morals is in some degree excused by the elegance of manners. But the Dervish Empire developed no virtue except courage, a quality more admirable than rare. The poverty of the land prevented magnificence. The ignorance of its inhabitants excluded refinement. The Dervish dominion was born of war, existed by war, and fell by war. It began on the night of the sack of Khartoum. It ended abruptly thirteen years later in the battle of Omdorman. Like a subsidiary volcano, it was flung up by one conclusion, blazed during the period of disturbance, and was destroyed by the still more violent shock that ended the eruption."

اذن لم يكن الحكم المصرى هو الذى جلب الويل والدمار للسودان . وكان السودانيون نفس
ظله أوفر حظا منهم فى ظل حكم الدراويش .

+
+

على أن حكم الدراويش لم يطل . ومنذ أخلت الجيوش المصرية السودان ، ومطامسح الدول
الاستعمارية تتطلع اليه من كل مكان . وقد رأينا بريطانيا تعقد مع هذه الدول - ألمانيا وإيطاليا
وبلجيكا - اتفاقات تبيح لهم احتلالا وقتيا لبعض مناطق السودان الى أن يسترد . ثم نشطت
فرنسا ، واتجهت من أفريقيا الاستوائية شرقا الى النيل الأبيض ، فهددت السودان بالاستعمار .
فقررت الحكومة البريطانية بالاتفاق مع الحكومة المصرية أن يوجه جيش مصرى باسم خديو مصر
لاسترداد السودان . وحادثة فاشوده التى سبقت الإشارة اليها تدل على أن الجيش المصرى
لو تأخر قليلا فى استعادة السودان ، لكان الفرنسيون قد نجحوا فى اختراق أفريقيا من الغرب
الى الشرق ، ولكانوا وطدوا أقدامهم على ضفاف النيل فى أواسط السودان . وقبل الفرنسيين ،

كان الايطاليون يمددون السودان • والممثل البريطاني في مصر - السير ارنل بارنج - يربسب حركاتهم في خوف وحذر ، ويخشى أن يوطدوا أقدامهم في الخرطوم ، فيكون ذلك كارثة على مصر وهو يعلم أن من يملك السودان فقد ملك مصر ، وأن الانجليز هم المسئولون عن ضياع السودان • وما هو يرسل برقية الى لندن في هذا المعنى ، تاريخها ١٥ ديسمبر سنة ١٨٨٩ ، ننقلها بالنص لأهميتها :

Cairo, December 15, 1889.

On the 11th instant your Lordship telegraphed to me that the Italian Government wished to enter into relations with the chiefs of Kassala...

In your Lord's telegram No.105 of the 13th instant it is remarked that "the policy of keeping other people out of a savage territory, which we are unable to occupy ourselves, is one which it is difficult to pursue or to defend."

I fully recognize the force of this observation. At the same time I venture to point out that the case of the Sudan is not quite analogous to that of other savage territory which is not, and never has been, occupied by any civilized or quasi-civilized power. De jure, although not de facto, the Sudan constitutes part of the Ottoman dominions. The Khedive pays tribute to the Porte on account of the Sudan; indeed so far as Massowa and Suakin are concerned, the precise amount paid for these provinces is stated in the Firman of May 1865. It is most unjust that the Egyptian Government should continue to pay tribute for Massowa, and the injustice will be considerably increased if the Italians encroach on territory which the Egyptian Government hopes, and not unnaturally, to reoccupy some day...

The Italians evidently want to obtain possession of Kassala... it is more than probable that they will, after a short while, endeavour to extend westward, in which case, they would soon strike the valley of the Nile either at Khartoum or at some point near Khartoum.

I venture to think that it is essential in Egyptian interests to avert any such calamity, for it is no exaggeration to say that the establishment of a civilized power in the Nile valley would be a calamity to Egypt.

Ever since the Sudan was evacuated, Sir Samuel Baker and many others have pointed out the serious consequences which would result if the Dervishes began to tamper with the Nile, on which the whole well-being and agricultural life of Egypt depend. These views, at the time they were put forward, were unnecessarily alarmist. The savage tribes who now rule in the Sudan do not possess the resources or the engineering skill to do any real harm to Egypt. But the case would be very different were a civilized European Power established in the Nile Valley, such a Power would, as Sir Colin Moncrieff very truly says: "have Egypt in its grip." They could so reduce the water supply as to ruin the country.

An Egyptian question of this calibre cannot be a matter of indifference to Her Majesty's Government.

Whatever Power holds the Upper Nile Valley must, by the mere force of its geographical situation, dominate Egypt...

In the eyes of Europe, of the people of Egypt, and I may add, of a very large number of Englishmen, the English Government is held responsible for the loss of the Sudan....

(BARING)

(Ref: Archives Anglaises.F.O.78.No.4243)

عادت مصر اذن الى استرداد السودان . وفي ١٣ مارس سنة ١٨٩٦ تلقى كitchener سردار الجيش المصري أمرا بالزحف على السودان ، باسم خديو مصر كما قدمنا . وقد تم ذلك بالاستيلاء على دنقلة في ٢٣ سبتمبر سنة ١٨٩٦ . واحتلت أم درمان في سنة ١٨٩٨ .

وقد استرد السودان بالأموال والجيش المصرية وكانت مساهمة إنجلترا ضئيلة فيه ، فحسب بلغت تكاليف حملات استرداد السودان ٢٣٥٤٣٥٤ جنيهًا وهي تشمل المصروفات العسكرية ومصاريف إنشاء السكك الحديدية ومد التلغرافات والسفن النهرية المسلحة ، وقد تحملتها الخزنة المصرية ما عدا مبلغ ٨٠٠٠٠٠ جنيه ساهمت فيه الخزنة البريطانية (مؤلف ماكايكل ص ٦٣) . وكذلك لعبت الجيوش المصرية الدور الأول في استرداد السودان ، فقد كان عدد القوات المصرية التي اشتركت في معركة دنقلة سنة ١٨٩٦ يبلغ ١٦٨٢ ر ١٦٨٢ وعدد القوات الانجليزية لا يتجاوز ٨٧٠ رجلاً .

وقام الجنود المصريون بعملیات مد الخطوط الحديدية والتلغرافات والتليفونات والالتحام في معارك سنة ١٨٩٧ منها معركة العطبرة ، وبلغ عدد القوات المصرية نحو ١٨٠٠٠ ر القوات البريطانية ١٥٠٠ .

وفي معركة أم درمان سنة ١٨٩٨ بلغ عدد القوات المصرية ٢٢٠٠٠ ر القوات البريطانية حوالي ٤٠٠٠ جندي .

+ +

دخلت إنجلترا مع مصر السودان ، شريكة لها في الإدارة . واستقرت الجيوش الانجليزية في الخرطوم كما استقرت في القاهرة من قبل . وبذلك خلت إنجلترا الخطوة الثانية في سبيل تحقيق ملامعها الاستعمارية .

وعدت الحكومة البريطانية مع الحكومة المصرية اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ ، الأولى في ١٩ يناير والثانية في ١٠ يولييه . والأولى هي الاتفاقية الأساسية وهي التي يشار إليها عندما تذكر الاتفاقية سنة ١٨٩٩ فيما يلي . أما الثانية فقد كان الغرض منها تعميم النظام الإداري الذي وضعته الاتفاقية الأولى ليشمل مدينة سواكن ، وكانت هذه المدينة قد استتبعت في الاتفاقية الأولى . أما كيف عقدت اتفاقية سنة ١٨٩٩ ، وما الذي كان الانجليز يحاولونه بعقد ما ، فقد ع اللورد كرومر - الواضح لهذه الاتفاقية - يتكلم عن ذلك . فقد قال في كتابه (مصر الحديثة) الفصل الثالث والعشرون (في هذا الصدد ما يأتي :

"The matter was discussed when I was in London in July 1898. At that time, although all saw clearly enough the objects to be attained, no very definite method for attaining them was suggested. In order, however, to give an outward and visible sign that, in the eyes of the British Government, the political status of the Sudan differed from that of Egypt, Lord Kitchener was instructed, on the capture of Khartoum, to hoist both the British and Egyptian flags side by side. These orders were duly executed. Amidst the clash of arms and the jubilation over the recent victory, this measure attracted but little attention. It was not until five months later, that its importance was generally understood. On January 4, 1899, being then at Amdurman I made a speech to the assembled Sheikhs. As I intended and anticipated, it attracted much attention. It was, indeed, meant for the

public of Egypt and Europe quite as much as for the audience whom I addressed. In the course of this speech I said: "You see that both the British and Egyptian flags are floating over this house. That is an indication that for the future you will be governed by the Queen of England and by the Khedive of Egypt." There could be no mistaking the significance of these words, and there was no desire that they should be mistaken. They meant that the Sudan was to be governed by a partnership of two, of which England was the predominant member.

Before making this speech, I had submitted to Lord Salisbury the project of an Agreement between the British and Egyptian Governments regulating the political status of the Sudan. It had been prepared, under my general instructions, by Sir Malcolm Melville, the Judicial Adviser of the Egyptian Government. Shortly after my return to Cairo, I was authorized to sign it. It was accordingly signed by the Egyptian Minister for Foreign Affairs and myself on January 19, 1899. I proceeded to give a brief summary of the contents of this document.

The first and most important was to assert a valid title to the exercise of sovereign rights in the Sudan by the Queen of England, in conjunction with the Khedive. There could be only one sound basis on which that title could rest. This was the right of conquest. A title based on this ground had the merit of being in accordance with the indisputable facts of the situation. It was also in accordance, if not with international law - which can obviously never be codified save in respect to certain special issues - at all events, with international practice, as set forth by competent authorities. It was, therefore, laid down in the preamble of the Agreement that it was desirable "to give effect to the claims which have accrued to Her Britannic Majesty's Government by right of conquest, to share in the present settlement and future working and development" of the legislative and administrative system of the Sudan.

This principle having been once accepted, the ground was cleared for further action. The shadow claims of Turkish suzerainty were practically, though not nominally, swept away by a stroke of the pen. Their disappearance connoted the abrogation of all those privileges which, in other parts of the Ottoman dominions, are vested in European Powers in order to check an abusive exercise of the Sultan's sovereign rights. All that then remained was to settle the practical points at issue in the manner most convenient and most conducive to the interests of the two sole contracting parties, namely, the British and the Egyptian Governments.

The 22nd parallel of latitude was fixed as the northern frontier of the new state; on the other hand, the southern frontier was left undefined. It was provided that both the British and Egyptian flags should be used throughout the Sudan; that the supreme military and civil command should be vested in one officer, termed "the Governor-General of the Sudan", who was to be appointed by a Khedivial Decree on the recommendation of the British Government; that Proclamations by the Governor-General should have the force of law; that the jurisdiction of the Mixed Tribunal should "not extend or be recognized for any purpose whatsoever, in any part of the Sudan"; and that no foreign Consuls should be allowed to reside in the country without the previous consent of the British Government.

وسنحلل فيما بعد هذه الاتفاقية من الناحية القانونية . ويكفى أن نذكر الآن أن الانجليز وضعوا أقدامهم في السودان بفضل هذه الاتفاقية . وسنراهم يتدرجون في تثبيت حكمهم والافراد بإدارة السودان واقصاء مصر عنها شيئا فشيئا تحقيقا لأغراضهم الاستعمارية كما قدمنا .

+ +

(٣) استئثار بريطانيا بإدارة السودان واقصاء مصر عنه

نستعرض أولا كيف استأثرت بريطانيا بالسودان وأقصت مصر عنه مع أن مصرية بت تحمل على انماضي السودان . ثم ننظر بعد ذلك في الادارة البريطانية في السودان وما تتطوى عليه هذه الادارة من مساوي .

+ +

طبقت اتفاقية سنة ١٨٩٩ تطبيقا فيه كثير من التحيف لحقوق مصر . ومع أن هذه الاتفاقية لا تقيم وزنا كبيرا لهذه الحقوق ، فان انجلترا لم تلبث أن انتقصت من حقوق مصر التي تقررها الاتفاقية نفسها . بل إنه لم يرض على توقيع الاتفاقية أكثر من أربع سنوات حتى عمدت انجلترا ، دون أن تشرك معها مصر ، إلى توقيع اتفاق مع الحبشة خاص بحدود السودان وذلك في سنة ١٩٠٢ . ثم أخذت انجلترا تزيد في اعتدائها على حقوق مصريوما بعد يوم . وتعاقبت أعمال الاعتداء حتى تفاقمت في أحداث سنة ١٩٢٤ .

ومنذ سنة ١٨٩٩ إلى سنة ١٩١٢ كانت القوانين التي يصدرها الحاكم العام لا تصدر إلا بموافقة الحكومة المصرية وذلك طبقا لنصوص الاتفاقية .

ومنذ سنة ١٩١٢ جعل الحاكم العام يصدر القوانين دون أن يحصل على موافقة الحكومة المصرية ، بل دون إخطارها في بعض الأحوال .

وفي ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ أعلنت انجلترا الحماية على مصر . وامتدت الحماية إلى السودان تبعاً لمصر . وقد تنازلت تركيا عن سيادتها على مصر والسودان اعتباراً من هذا التاريخ ، وذلك في معاهدة لوزان المبرمة في سنة ١٩٢٢ . وقد جاء في المادة ١٧ من هذه المعاهدة ما يأتي : " يعتبر تنازل تركيا عن جميع حقوقها في مصر والسودان محدثاً لأثره ابتداءً من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ " .

وفي ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ أعلنت انجلترا إلغاء الحماية فزالت عن مصر والسودان في وقت واحد ، ولكن انجلترا احتفظت باتفاقية سنة ١٨٩٩ في السودان . وفي سنة ١٩٢٣ أجبرت انجلترا حكومة مصر أن تحذف من الدستور المصري لقب " ملك مصر والسودان " حتى تنصم العلاقة بين البلدين .

وفي ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ سلم المندوب السامي رئيس الحكومة المصرية "عقب مقتل السردار" بلافا طلب فيه أن تصدر في خلال أربع وعشرين ساعة الأوامر بإرجاع جميع الضباط المصريين ووحدات الجيش المصري البعثة من السودان ، وأن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان

ستريد مساحة الأطنان التي ترزح في الجزيرة من ٣٠٠٠٠٠ رندان الى مقدار غير محدود تبعاً لما تقتضيه الحاجة . ولما رفضت الحكومة المصرية تنفيذ هذه المطالب الجائرة نفذتها الحكومة الانجليزية قسراً وقهراً . ثم عقدت اتفاقية مياه النيل المعروفة في سنة ١٩٢٩ .

ومع كل ذلك فان مصر لم ترض بالمال في سبيل انهاء السودان : ولا حاجة الى استعراض ما تكبدته مصر من نفقات منذ عهد محمد علي في سبيل نشر الحضارة في السودان بهانشاء المدن وتعميم طرق المواصلات وتوسيع نطاق التعليم . ونقصر البحث هنا على النفقات التي تحمّلتها مصر منذ سنة ١٨٩٨ .

وقد تنوعت هذه النفقات . ونحن نذكر منها : (١) اعانة مصر للسودان : قامت الحكومة المصرية منذ استرداد السودان بسد عجز ميزانيته ، بل وساعدته على تكوين مال احتياطي . وقد بلغ مجموع هذه الاعانات من سنة ١٨٩٨ الى سنة ١٩١٢ (حيث وقفت الاعانة للزيادة المطردة في إيرادات السودان) مبلغاً يزيد على خمسة ملايين ونصف من الجنيهات ، وهو مبلغ يزيد على نصف ميزانية السودان في هذه الخمسة عشرة سنة .

(٢) قدمت الحكومة المصرية للسودان قروضاً لا تتضمن تحديد أجل للوفاء للقيام بأعمال عامة منتجة كالبناء الكبارى والسكك الحديدية والتلغرافات وانشاء ميناء بورسودان . وقد قدرت هذه القروض من سنة ١٩٠١ الى سنة ١٩١٢ بمبلغ يناهز خمسة ملايين ونصف من الجنيهات . (٣) عقب اخراج الجيش المصري من السودان في سنة ١٩٢٤ ، أعلنت الحكومة المصرية أنها لا يسعها التخلي عن مسئولية الدفاع عن السودان . وخصصت منذ سنة ١٩٢٥ مبلغ ١/٢ مليون جنيه كل سنة للاشتراك في نفقات الدفاع عن السودان . وقيمت مصر تدفع هذه الاعانة حتى عادت وحدات الجيش المصري الى السودان بعد معاهدة سنة ١٩٣٦ ، فوفقت دفعها في سنة ١٩٤٠ . وقد بلغ مجموع ما دفعته مصر لنفقات الدفاع مبلغ ١/٢ ١٠ مليون جنيه من سنة ١٩٢٥ الى سنة ١٩٣٩ .

فيبلغ ما دفعته مصر للسودان من اعانة للإدارة واعانة للدفاع وقروض ١/٢ ٢١ مليون جنيه - كل هذا والانجليز يستأثرون بالسودان ، فلم يبق لهم مصر القرم .

+

بقى أن نقول كلمة في الادارة الحالية في السودان . والقول بأن هناك "حكماً ثنائياً" بعيد كل البعد عن الواقع ، فليس هناك الا "حكم أحادي" هو الحكم البريطاني ، انفسرت بريطانيا به تحت ستار ما تسميه "بحكومة السودان" . وحكومة السودان هذه حكومة أوتوقراطية - على غرار حكومات المستعمرات - يقوم على رأسها جاك عام جمع في أيديه كل السلطات ، وهو بريطاني . ويعاونه في الحكم سكرتاريون ومديرون يتولون المناصب الكبرى المركزية ، وهؤلاء أيضاً جميعهم بريطانيون . ويتولى ادارة الأقاليم حكام يساعدهم نواب ومفتشون ، وكل هؤلاء أيضاً بريطانيون دون استثناء .

فحكومة السودان ان ذن هي حكومة بريطانية ، لا حظ للمصريين ولا للسودانيين فيها • وهي تستقل بحمل أوزار هذا الحكم • ولقد كانت سيئات الحكم البريطاني في مصر تتناول حياتهم المعنوية ، ان أضعف الانجليز جيشها ، وألغوا نظمها النيابية ، وأخروا التعليم فيها • أما سيئات الحكم البريطاني في السودان ، فتتناول الحياة المعنوية والحياة المادية في وقت واحد • ويتبين ذلك مما يلي :

أ - تأخر التعليم

لم تحاول انجلترا نشر الثقافة والتعليم في السودان ورفع مستوى الشعب ، بل كان دستور سياستها التعليمية ما جاء في تقرير لورد كرومر سنة ١٩٠٤ وهو تعليم الطلبة ما يؤهلهم لخدمة الحكومة في الوظائف الكتابية الصغرى بمرتبات تقل عن مرتبات الكتبة الذين يؤتى بهم من الخارج ، يدل على ذلك قلة الاعتمادات المخصصة للتعليم ولم تزد نسبة ما ينفق على التعليم حتى سنة ١٩٣٦ علي ٣ ٪ من ميزانية النفقات على أنها زدت بعد ذلك الى ٥ ٪ ولكن هذا المبلغ لا يصرف برمته في التعليم بسبب زيادة مصروفات الادارة ، ولئن كان الانجليز يدعون ان نسبة نفقات التعليم هي ١٠ ٪ من الميزانية الا ان في ذلك مخالطة لأنهم يضيفون الى هذه النفقات المبالغ التي تصرفها المدارس المحلية • وعدد الأطفال الذين يجدون لهم أماكن في التعليم الأولي لا يتجاوز ١ ٪ من مجموعهم • والمدارس العالية في السودان التي فتحت منذ سنة ١٩٤٠ لا يزيد عدد طلبتها عن ١٩٥ طالبا منهم في مدرسة الزراعة خمسة طلاب يشرف عليهم خمسة مدرسين ، وفي مدرسة الطب البيطري ثلاثة طلاب وأساتذتها ثلاثة ، وفي مدرسة الحقوق يبلغ عدد الطلبة أحد عشر والمدرسون ثلاثة وتتكون من فصل واحد فتح في سنة ١٩٤٤ ويستمر طلبته الى سنة ١٩٤٧ ثم تقفل المدرسة سنة وبعد ذلك يؤخذ عشرة طلاب تبعاً لحاجة الحكومة • بل ان الادارة الانجليزية في السودان تضع عبات في سبيل قدوم الطلبة السودانيين لاكمال دراستهم في مصر ، وقد حدث أن حصل بعض الشبان السودانيين على ليسانس الحقوق المصرية ومع ذلك لم تمكنهم الحكومة من الاشتغال بالمحاماة في بلادهم •

ب - تأخر النظم النيابية

منذ سنة ١٨٩٩ الى الوقت الحاضر لا تزال الأحكام العرفية قائمة في السودان ولا يقبل عقلاً أن يستمر هذا النظام في حالتي السلم والحرب • فالحاكم العام يجمع بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وهذا نظام يتنافى مع الديمقراطية • وفي سنة ١٩٣٧ كانت الحكومة قد أصدرت قانون الحكومة المحلية تحت ضغط الرأي العام • ولكن الجمهور المثقف في السودان طالب بإنشاء مجلس تمثيلي يقر الميزانية والقوانين ، فأصدرت الحكومة في سنة ١٩٤٣ قانوناً بتأسيس المجلس الاستشاري لشمال السودان ، ولكنه لقي معارضة عنيفة إذ قصر اختصاصه على شمال السودان دون جنوبه وجعل هذا الاختصاص تافهاً ضئيلاً • ويظهر لنا من هذا مبلغ ما وصل اليه التحكم في شئون السودان في الوقت الحاضر بحسب ما كان عليه وقت أن كان مند مجاً في مصر ، فبموجب قانون الانتخاب الصادر في سنة ١٨٨٢ كسان للسودان أن يرسل نوابه الى مجلس النواب في القاهرة كسائر الاقاليم الاخرى •

جـ - تأخر الحالة الاقتصادية

تقوم سياسة انجلترا على فكرة كلها غرم للسودان وكلها غنم لانجلترا ، فالشركات الاستعمارية الانجليزية تستغل موارد السودان ، فهناك شركات زراعية لاستغلال بعض الاراضى وشركات تجارية لاحتكار الاسواق .

فمن الشركات الزراعية شركة الجزيرة وشركة كسلا ، وتعتبر شركة الجزيرة اكبر مشروع استعماري في السودان . وهى شركة بريطانية فى نشأتها ورأسمالها وحملة أسهمها وفى ادارتها ونشاطها وهى المنتج الاول للقطن فى السودان وتحتكر دلتا النيل جنوب الخرطوم . وقد تكبدت ميزانية السودان العامة ملايين من الجنيهات لكى تساعد هذا بالشركة .

ومن الشركات التجارية ، الشركة التجارية للمملكة المتحدة (U. K. C. C) وكانت فى مدة الحرب العالمية تستولى على المحاصيل السودانية بابخس الاثمان وتبيعها باثمان مرتفعة فى الخارج . وقد جنت من ذلك ارباحا طائلة بخسر المنتج السودانى من جراء ذلك خسارة فادحة .

• •

٤ • محاولة بريطانيا فصل السودان عن مصر فضلا تاما

تظهر آثار هذه المحاولة فى السياسة التى تتبعها بريطانيا لفصل السودان عن مصر ، ثم لفصل جنوب السودان عن شماله . وتظهر أيضا فى تعقب المفاوضات المختلفة التى دارت بين مصر وبريطانيا بشأن السودان .

دأبت بريطانيا - كما قدمنا - تعمل على الانفراد بحكم السودان ، وتشدج فى تدلج الصلات بينه وبين مصر .

فعملت الادارة البريطانية على غرس شعور الكراهية للمصريين فى نفوس السودانيين بوردوا فى مناسبات مختلفة ان مصر تريد أن تستأثر بهم بماء النيل .

ولا أدل على السعى فى الفصل ما بين شطرى الوادى من تأليف حزب فى السودان يدعو الى الانفصال التام بين مصر والسودان . وقد ساعد الانجليز على تكوين هذا الحزب ، ولقى منهم عطفًا ، وذلك فى الوقت الذى يسجن فيه نائب رئيس الحزب السودانى الذى يطالب بالاتحاد مع مصر ويمنع المحامون المصريون الذين انتدبتهم نقابة المحامين من الدفاع عنه .

ومما يثبت ان الحركة الانفصالية انما هى حركة مصطنعة ان الشباب السودانى المثقف لا ينضم اليها بل هو ينفر منها ، ويحصر من كل الحرص على أن يتحد السودان مع مصر .

واذا صح ان بريطانيا تطالب بالاستقلال للسودان ، فلا شك فى ان هذا استقلال من نوع خاص ، بل هو استقلال بريطانى . والبريطانيون هم انفسهم الذين يقولون ان من يملك الخرطوم يملك القاهرة ، فهل يتصور انهم يرضون بمنح السودان استقلاله بعد أن افلتت القاهرة من ايديهم ! أن الاستقلال الذى يريد البريطانيون للسودان انما يرمون به الى فصل السودان عن مصر حتى يتمكنوا بعد ذلك من ادماجه فى الامبراطورية البريطانية .

وقد اتخذت سياسة الفصل مظاهر شتى • منها تصعيب هجرة المصريين الى السودان من الناحية العملية بالرغم من أنه لا توجد قيود قانونية تحول دون ذلك • ومنها ابقاء المواصلات بين مصر والسودان في حالة بدائية لا تتفق مع تقدم المواصلات في العصر الحديث • ومنها اقصاء المصريين عن الوظائف الهامة في السودان ، وآخر مصري كان يشغل وظيفة هامة في السودان هو قاضي القضاة ، وقد امتنعوا أخيرا عن تجديد عقده ، وهذه الوظيفة هي أهم وظيفة دينية تربط السودان بمصر • وقبل ذلك منعوا الدعاة لملك مصر في خطبة الجمعة • ومنذ إبرام معاهدة سنة ١٩٣٦ الى سنة ١٩٤١ بلغ عدد من وظفوا من غير السودانيين في حكومة السودان ١٢٣ موظفا • ليس فيهم الا أحد عشر موظفا مصرية والباقي وعددهم ١١٢ موظفا فكلهم بيداغوجيون • ومن ذلك أيضا اقامة كثير من العراقيين في سبيل تعليم السودانيين في مصر أو فتح مدارس مصرية في السودان ، واقفال ابواب العمل امام السودانيين الذين يتمون تعليمهم في مصر • ومحاولة حكومة السودان سن قانون للجنسية السودانية يفصلها عن الجنسية المصرية • واقدام حكومة السودان على الاشتراك في المؤتمرات الدولية وإبرام معاهدات دولية دون علم الحكومة المصرية ، كما فعلوا في لجنة شؤون القطن في واشنطن وفي اتفاقية الطيران مع لبنان • ومن ذلك أيضا المفاوضة في تعديل حدود السودان الحشوية دون اذن من مصر • ومن ذلك أخيرا تصريحات الحاكم العام السابق وخطبه التي كان يحرض بها السودانيين على طلب الانفصال من مصر •

• •

ولم يكتف الانجليز ببث روح التفرقة بين السودانيين والمصريين ، بل عملوا عامدين على فصل شمال السودان عن جنوبه ، وبذر الشقاق بين السودانيين أنفسهم • هذه السياسة صرح بها المستر روبرتسن السكرتير الاداري لحكومة السودان حين قال : " أن سياستنا هي اقامة حكم محلي ذاتي في الجنوب منفصل عن الشمال " • وقد ارادوا من ذلك اخذ المحطة فيما لو انزلت شمال السودان من ايديهم فيستبقون الجنوب في قبضتهم • وقد أنشأوا مجلسا استشاريا لشمال السودان دون جنوبه • ومنعوا السودانيين المتحضرين من اهل الشمال من الانتقال الى الجنوب الا بأذن خاص تحدد فيه مدة الاقامة وغرضها • ومنعوا الشماليين المتوطنين في الجنوب من مباشرة شعائهم الدينية علنا ومن انشاء معاهد للتعليم • ووضعوا قيودا على التزاوج ما بين سكان الشمال وسكان الجنوب ، فاذا تزوج تاجر او موظف من شمال السودان بامرأة من اهل الجنوب منع من اخذ اطفاله اذا أراد العودة الى الشمال • وكل هذه التدابير التعسفية اريد بها قطع حركة " التعريب " التي كانت قد نشأت منذ قرون لتصل جنوب السودان بشماله ، وليصبح الجنوب بلدا عربيا اسلاميا كما هو الحال في الشمال • وقد تقدمت الاشارة الى ذلك •

• •

واذا تعقبتنا جميع المفاوضات التي دارت بين مصر وبريطانيا منذ سنة ١٩٢٠ الى اليوم يوجدنا السودان هو الصخرة التي تتحطم عندها المفاوضات عادة • وسبب ذلك ان الانجليز كانوا يصممون الى جانب انفرادهم بإدارة السودان طبقا لاتفاقية سنة ١٨٩٩ — ان ينتزعوا من مصر اقرار بحق السودان في الانفصال عن مصر • وبذلك يتم لهم ما دبروه من الاستئثار تدريجيا بشؤون السودان •

فهم من بعد أن أخلوه من الجيش المصري ، دخلوه مع مصر شركاء في الإدارة • ثم استأثروا بإدارته •
وهم يحاولون في مفاوضاتهم المتعاقبة أن يفصلوه عن مصر ، تهديدا لربطه بعد ذلك بالامبراطورية
البريطانية •

وهذا هو تاريخ المفاوضات شاهد على ذلك • ففي مشروعات ملتر وكيرزون وشامبرلين وهندرسون ،
تراهيم لا يعترفون لمصر • الا بمصالح غير محددة في مياه النيل ويأبون أن يعترفوا بالوحدة ما بين
مصر والسودان فيسكتون عمدا عن مسألة السيادة ، أو يذكروننا على أنها شركة بينهم وبين مصر •
وفي معاهدة سنة ١٩٣٦ أشاروا الى مسألة السيادة ولكن لجعلوها من الامور المحتفظ بها •
فانما ما نزلوا عند الواقع من الامر - كما فعلوا في المفاوضات الاخيرة - واعترفوا بالوحدة ما بين
مصر والسودان ، يصرون على أن يقترن هذا الاعتراف باقرار من مصر بحق السودان في الانفصال
عنها • فهم لا يعترفون بقيام الحق الا ليهدموه •

وقد ظن صدقي باشا - في المفاوضات الاخيرة - أنه قد ظفر منهم بأن اعترفوا بالوحدة الدائمة
ما بين مصر والسودان - وله في ذلك ادلة مقنعة - فانما بالانجليز يعلنون انهم قصدوا ان يكسبون
للسودان حق تقرير المصير ، أي حق الانفصال عن مصر • وآخر صيغة عرضها على النقراشي باشا
في هذا الشأن جاء فيها ما يأتي :

"....the High Contracting Parties recognise that when the stage is reached for the Sudanese people to decide their future status, they will be free to exercise their choice in accordance with their political aspirations and in accordance with the principle of the Charter of the UNO concerning non-self governing territories.....In any event the High Contracting Parties agree to take the necessary steps to safeguard their respective interests."

والانجليز ، عندما يستعرون اليوم خلف حق السودان في تقرير مصيره ، يذكروننا باستتارهم
في الماضي خلف حقوق الخديو في السودان : في الحالتين لا يستطيعون هم انفسهم ان يتقدموا
عن السودان بحق أصيل ، فهم يتمسكون بحق للخير يطمعون تحت ستاره أن يفصلوا السودان
عن مصر ، لينفردوا هم بالاستيلاء عليه ، وليس يطوه بخيط من هذه الخيوط الدقيقة التي تمسودوا
أن يربطوا بها أجزاء امبراطوريتهم الضخمة •

وهكذا تتقل بريطانيا من النقيض الى النقيض ، تبعا لمقتضيات مصلحتها : بالأمس كانت
تنادي بحقوق مصر حتى تستأثر بالسودان دون سائر الدول الأجنبية • وهي اليوم تتسادي
بحقوق السودان حتى تستأثر به دون مصر نفسها •

القسم الرابع

السودان أمام مجلس الأمن

تطلب مصر أمرين :

- (أولا) إنهاء النظام الإداري القائم في السودان ، المبني على اتفاقية سنة ١٨٩٩ ومعاهدة سنة ١٩٣٦ .
- (ثانيا) جلاء الجيوش البريطانية عن السودان .

• •

١- إنهاء النظام الإداري القائم في السودان

اتفاقية سنة ١٨٩٩ ومعاهدة سنة ١٩٣٦

يقوم النظام الإداري الحالي في السودان على دعامتين أساسيتين ، هما اتفاقية سنة ١٨٩٩ ومعاهدة سنة ١٩٣٦ . وكلاهما يجب أن ينقضى ، فينتهى بانقضائهما هذا النظام .
وها نحن نبين ذلك .

١ . اتفاقية سنة ١٨٩٩

الظروف التي كانت قائمة وقت عقد اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ :

تقدم القول أن السودان بقي مدة اخلاء من سنة ١٨٨٥ الى سنة ١٨٩٨ جزءا لا ينفصل عن مصر من الناحية القانونية . وباسترداد رجوع جزءا لا ينفصل عن مصر من الناحيتين القانونية والفعلية .
وبالرغم من ذلك حرصت الحكومة البريطانية عقب استرداد السودان أن تعقد مع مصر اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ . ويلاحظ أن الظروف التي كانت قائمة وقت فرض هاتين الاتفاقيتين على مصر هي ما يأتي :-

- (١) لم تكن مصر تملك أن تعقد معاهدات سياسية كما تقدم القول .
- (٢) كانت السيادة العثمانية منبسطة على السودان (اذا لم تتنازل عنها التركيا الا ابتداء من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وفي معاهدة لوزان سنة ١٩٢٢ ، فلم يكن ممكنا أن تتعاقد مصر مع انجلترا في اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ على السيادة .
- (٣) لم تكن مصر تملك كذلك التعاقد على حقها القانوني في ادارة السودان ، وهو الحق الممنوح لها بمقتضى فرمانات العثمانية ، اذ أن هذا الحق هو امتياز لا تستطيع مصر التنازل عنه كما قدمنا .

(٤) ولكن إنجلترا كانت تدير شؤون مصر ادارة فعلية ، وان كانت ادارة لاسند لها من القانون . ولما كانت مصر لها حق ادارة السودان باعتبارها جزءا منها ، فقد كان من الطبيعي ان من يدير مصر يدير السودان تبعاً لها . وتكون اتفاقية سنة ١٨٩٩ هي النتيجة الطبيعية من الوضع الذي كان قائماً وقت ذلك ، فهي وليدة ظروف وملابسات خاصة قامت بقيامها ، ويجب أن تنتهي بانتهائها .

لم يكن الغرض اذن من اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ أن تشترك إنجلترا في السيادة على السودان لأن السيادة كانت لتركيا ليس لها فيها شريك ، ولا أن تشترك في حق الادارة القانوني لأن هذا حق كانت مصر لا تستطيع ان تنزل عنه ولا أن تشرك احدا فيه . وانما كان الغرض ان تشترك إنجلترا في الادارة الفعلية ، لانها كانت تزعم لنفسها حق ادارة مصر ، فهي تعد زعمها الى السودان الذي هو جزء من مصر . وهذا ما يذكره اللورد كرومر نفسه في تقريره عن مصر سنة ١٩٠٠ : فهو يوافق أعضاء مجلس شورى القوانين على أن " السودان جزء لا ينفصل عن مصر " وليس للانجليز فيه الا الاشتراك في الادارة طبقاً لاتفاقية سنة ١٨٩٩ ، وهي اتفاقية ليس من شأنها المساس بحقوق مصر الشرعية . وهذا ما يقوله بالحرف الواحد : " أرى فيما تقدم به المجلس التشريعي على ميزانية السنة الجارية من الملاحظات أنه قد قيل أن المجلس يوافق على المصروفات المقترحة للسودان لأنه يعتبر هذه البلاد جزءاً لا ينفصل عن مصر . وهذا نظر صحيح في جوهره . والنظام السياسي للسودان على كل حال يقرره الاتفاق الذي تم ما بين بريطانيا العظمى ومصر وأمين في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ . ولما كان من المحتمل أن بعض أعضاء المجلس التشريعي لا يققون وقولنا تماماً على الغرض المقصود من هذا الاتفاق ، فأني أنتهز هذه الفرصة لأبين أن هذا الاتفاق لم يوضع لأية رغبة أو بأية نية في الانتقاص من حقوق مصر الشرعية . والأغراض الاساسية التي توخاها واضعوه هي أولاً أن يكفل لسكان السودان ادارة حسنة ، وأن يتجنب ثانياً في هذه البلاد التعقيدات الخاصة التي أدى اليها في مصر نظام الامتيازات الدولي " .

" I observe, in the remarks of the Legislative Council on the Estimates of the current year, that it is stated that the Council approves of the proposed expenditure on the Sudan, as they consider that the country forms an integral part of Egypt.

That view is substantially correct. The political regime in the Sudan is, however, governed by the convention between Great Britain and Egypt, signed on the 19th January 1899. As it is possible that some members of the Legislative Council may not be fully acquainted with the purpose of that instrument, I take this opportunity of explaining that it was not framed with any wish or intention to curtail the legitimate rights of Egypt. The main objects of its authors were : first, to insure good government to the people of the Sudan; and, secondly, to avert from the country the special complications to which an international regime has given rise in Egypt." (Cromer's Report on Conditions in Egypt in 1900).

نصوص اتفاقية سنة ١٨٩٩ :

وحتى نتمكن من تكييف اتفاقية سنة ١٨٩٩ من الناحية القانونية ، نورد أولا نصوص هذه الاتفاقية :

" حيث أن بعض أقاليم السودان التي خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التي بذلتها بالاتحاد حكومتا جلالة ملكة الانجليز والجناب العالي الخديوى - وحيث قد أصبح من الضرورى وضع نظام مخصوص لاجل ادارة الاقاليم المفتوحة المذكورة وسن القوانين اللازمة لها بمراعاة ما هو عليه الجانب العظيم من تلك الاقاليم من التأخر وعدم الاستقرار على حال الى الآن ، وما تستلزمه حالة كل جهة من الاحتياطات المتنوعة - وحيث أنه من المقتضى انصرح بمطالب حكومة جلالة الملكة المترتبة على مالها من حق الفتح وذلك بأن تشترك فى وضع النظام الادارى والقانونى الاتف ذكره وفى اجراء تنفيذ مفعوله وتوسيع نطاقه فى المستقبل - وحيث أنه تراءى من جملة وجوه اصبوية الحاق وادى حلقا وسواكن اداريا بالاقاليم المفتوحة المجاورة لها . فلذلك قد صار الاتفاق والاقرار فيما بين الموقعين على هذا بما لهما من التفويض اللازم بهذا الشأن على ما يأتى وهو :

(١) تطلق لفظة السودان فى هذا الوفاق على جميع الاراضى الكائنة الى جنوبي الدرجة الثانية والعشرين من خطوط العرض وهى : أولا - الاراضى التى لم تخلصها قط الجنود المصرية منذ سنة ١٨٨٢ . ثانيا - الاراضى التى كانت تحت ادارة الحكومة المصرية قبل ثورة السودانين الاخيرة وفقدت منها وقتيا ثم افتتحتها الان حكومة جلالة الملكة والحكومة المصرية بالاتحاد . ثالثا - الاراضى التى قد تفتحها بالاتحاد الحكومتان المذكورتان من الآن فصاعدا .

(٢) يستعمل العلم البريطانى والعلم المصرى معا فى البر والبحر بجميع أنحاء السودان ماعدا مدينة سواكن فلا يستعمل فيها الا العلم المصرى فقط .

(٣) تفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية فى السودان الى موظف واحد يلقب " حاكم السودان " . ويكون تعيينه بأمر عال خديوى بناء على طلب حكومة جلالة الملكة . ولا يفصل عن وظيفته الا بأمر عال يصدر برضا الحكومة البريطانية .

(٤) القوانين وكافة الاوامر واللوائح التى يكون لها قوة القانون المعمول به والتي من شأنها تحسين ادارة حكومة السودان أو تقرير حقوق الملكية فيه بجميع أنواعها وكيفية ايلولتها والتصرف فيها يجوز سنها أو تحويلها أو نسخها من وقت الى آخر بمنشور من الحاكم العام . وهذه القوانين والاوامر واللوائح يتجوز أن يسرى مفعولها على جميع أنحاء السودان أو على جزء معلوم منه . ويجوز أن يترتب عليها صراحة أو ضمنا تحويل أو نسخ أى قانون أو أية لائحة من القوانين واللوائح الموجودة . وعلى الحاكم العام

أن يبلغ على الفور جميع المنشورات التي يصدرها من هذا القبيل الى وكيل وقنصل جنرال الحكومة البريطانية بالقاهرة والى رئيس مجلس نظار الجناح العالى الخديو .

(٥) لايسرى على السودان أو على جزء منه شىء ما من القوانين أو الأوامر العالية أو القرارات المصرية التي تصدر من الآن فصاعدا إلا ما يصدر بأجرائه منها منشور من الحاكم العام بالكيفية السالف بيانها .

(٦) المنشور الذى يصدر من حاكم عموم السودان ببيان الشروط التي بموجبها يصح للاوروبيين من أية جنسية كانت بحرية المتاجرة أو السكنى بالسودان أو تملك ملك كائن ضمن حدوده لا يشمل امتيازات خصوصية لرعايا أية دولة أو دول .

(٧) لا تدفع رسوم الواردات على البضائع الآتية من الاراضى المصرية حين دخولها الى السودان . ولكن يجوز مع ذلك تحصيل الرسوم المذكورة على البضائع القادمة من غسير الاراضى المصرية . الا أنه فى حالة ما اذا كانت تلك البضائع آتية الى السودان من ارض سواكن أو أية ميناء أخرى من موانئ ساحل البحر الاحمر لا يجوز أن تزيد الرسم التي تحصل عليها عن القيمة الجارية تحصيلها حقيقة على مثلها من البضائع الواردة الى البلاد المصرية من الخارج . ويجوز أن تقرر عوائد على البضائع التي تخرج من السودان بحسب ما يقرره الحاكم العام من وقت الى آخر فى المنشورات التي يصدرها بهذا الشأن .

(٨) فيما عدا مدينة سواكن لا تمتد سلطة المحاكم المختلطة على أية جهة من جهات السودان ولا يعترف بها فيه بوجه من الوجوه .

(٩) يعتبر السودان بأجمعه ما عدا سواكن تحت الاحكام المصرفية . ويبقى كذلك الى أن يتقرر خلاف ذلك بمنشور من الحاكم العام .

(١٠) لايجوز تعيين قناصل أو وكلاء قناصل أو مأمورى قنصلات بالسودان ، ولا يصح لهم بالاقامة قبل المصادقة على ذلك من الحكومة البريطانية .

(١١) ممنوع منعاً مطلقاً ايصال الرقيق الى السودان أو تصديره منه ، وسيصدر منشور بالاجراءات اللازم اتخاذها للتنفيذ بهذا الشأن .

(١٢) قد حصل الاتفاق بين الحكومتين على وجوب المحافظة منهما على تنفيذ مفعول معاهدة بروكسل المبرمة بتاريخ ٢ يولييه سنة ١٨٩٠ فيما يتعلق بادخال الاسلحة النارية والذخائر الحربية والاشربة المقطرة أو الروحية وبيعها أو تشغيلها .

التكليف القانونى لاتفاقية سنة ١٨٩٩ :

تقدم القول أن السيادة العثمانية لم تنزل باخلاء السودان ، بل بقيت هذه السيادة مبسوطة قانوناً طول مدة الاخلاء ، ثم بقيت مبسوطة بعد استرداد السودان الى ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وهو التاريخ الذى حددته معاهدة لوزان لتنازل تركيا عن هذه السيادة .

فالحكومة البريطانية عند استرداد السودان كانت لا تستطيع ان تثبت لنفسها حق السيادة عليه أو ان تشترك في هذا الحق الا بأحد أمرين : (١) اما بأن تتعاقد مع الدولة العثمانية تعاقدًا ينقل لها حق السيادة أو يشركها فيه ، أو (٢) بأن تعلن ضم السودان الى امبراطوريتها وتعترف لها الدول بذلك ، وكانت حالة القانون الدولسى في ذلك الحين تسمح بمثل هذا الضم .

وهى لم تتعاقد مع الدولة العثمانية ، بل أن هذه الدولة احتجت على اتفاقية سنة ١٨٩٩ نفسها كما احتجت على اخلاء السودان .

كما انها لم ترد أن تضم السودان الى امبراطوريتها . ولا يرجع ذلك الى عفسة السياسة البريطانية ، بل يرجع الى اعتبارات قانونية واعتبارات سياسية .

اما الاعتبارات القانونية فتتلخص في أن الضم فيه تجاهل غير مستساغ للسيادة العثمانية وفيه غمط شديد لحقوق مصر وهى التى دفعت تكاليف الحملة لاسترداد السودان من دم ومال وقد جهزت الحملة رسميا باسم الخديوى وحده .

وأما الاعتبارات السياسية - وهى الأقوى - فترجع الى أن انجلترا لو كانت قد أعلنت ضم السودان ، لتألبت عليها الدول ورفضت الاعتراف لها بذلك ، فأن اخلاء السودان كان مشارا لمطامع هذه الدول كما قدمنا ، حتى اضطرت انجلترا الى استرضائها باتفاقات عقدتها مع ألمانيا وإيطاليا والكونغو الحرة ، ثم رأت أن الضرورة تقضى عليهما بدفع مصر الى استرداد السودان حتى تنقطع هذه المطامع ، وقد اضطرت فعلا الى رفع العلم المصرى وحده على فاشود ، حتى ترد عنها الفرنسيين كما قدمنا . فضم السودان الى ممتلكات انجلترا يقيم ثائرة الدول الأوروبية ، وهذا مالم تكن انجلترا مستعدة لمواجهته ، فآثرت أن تعدل عن هذا الطريق .

هذا التحليل لا يبتدعه ، بل هو مستخلص مما يقوله اللورد كرومر نفسه في كتابه مصر الحديثة ، ننقله فيما يأتى : " كان يوجد ما يغير الى حد ما أن تضم انجلترا الاقاليم التى استردت . ولكن كانت هناك اعتبارات هامة تثنى عن اتباع هذه الخطة . اذكر أولا من هذه الاعتبارات أنه بالرغم من أن انجلترا كان لها دور شاملا ، القام الاول في الشركة الانجليزية المصرية ، فأن مصر في الوقت ذاته قد قامت في هذا العمل المشترك بدور ، وان يكن دور المساعد ، الا أنه كان دورا نافعا جدا ومشرفا للغاية . فتجاهل حق مصر في تقرير المستقبل السياسى للسودان كان يعتبر الى حد بعيد عملا غير عادل . واذكر ثانيا أن تجهيز الحملة وتسييرها كان دائما باسم خديو مصر ، فإذا اتخذ عقب انتهائها الحملة مباشرة عمل حاسم باسم الحكومة البريطانية وحدها ، كان في اتخاذ هذه الخطة انحراف مفاجئ . منتقد عن السياسة التى اتبعت حتى تلك الساعة . واذكر ثالثا - وهذا اعتبار كان في ذاته حاسما - أنه لم يكن في مصلحة بريطانيا العظمى أن تزيد في تبعاتها - وهى تبعات عالمية - بأن تأخذ على عاتقها أن تحكم مباشرة اقليما أفريقيا شاسعا آخر .

هذه الاعتبارات وغيرها مما لاحاجة الى ذكره أدت الى وجوب اعتبار السودان أرضاً عثمانية ، والى ما يترتب على ذلك من وجوب أن يديره الخديو تابع السلطان وفقاً لنصوص فرمانات الشاهانية .

"....the annexation of the reconquered territories by England would have been partially justifiable. There were, however, some weighty arguments against the adoption of this course. In the first place, although in the Anglo-Egyptian partnership England was unquestionably the senior partner, at the same time, Egypt had played a very useful and honourable, albeit auxiliary, part in the joint undertaking. It would have been very unjust to ignore Egyptian claims in deciding on the future political status of the Sudan. In the second place, the campaign had throughout been carried on in the name of the Khedive. If, immediately on its conclusion, decisive action had been taken in the name of the British Government alone, the adoption of such a course would have involved a brusque and objectionable departure from the policy heretofore pursued. In the third place - and this consideration would, by itself, have been conclusive - it was not in the interests of Great Britain to add to its responsibilities, which were already world-wide, by assuming the direct government of another huge African territory. These and other considerations, on which it is unnecessary to dwell, pointed to the conclusion that the Sudan should be regarded as Ottoman territory, and that, therefore, it should be governed, in accordance with the terms of the Imperial Firmans, by the Sultan's feudatory, the Khedive." (Modern Egypt II p.113).

كانت هذه هي النتيجة المنطقية المحتمة ، فان انجلترا اذا كانت لم تضم السودان الى ممتلكاتها ولم تتعاقد مع الدولة العثمانية على أن تنقل اليها حقوق السيادة ، لم يبق أمامها أن تعتبر السودان باقيا تحت السيادة العثمانية هو وبصر معا ، ويعود السودان بالنسبة الى مصر كما كان قبل ثورة المهدي .

ولكن انجلترا أثبت أن تسلم بهذه النتيجة المنطقية ، وهي وحدها التي تستقيم في نظر القانون الدولي . فعمدت الى عقد اتفاقية سنة ١٨٩٩ مع مصر وأرادت بذلك أن تفرد السودان بإدارة خاصة تشترك هي فيها ويكون لها نصيب الأسد . إن كانت قد زعمت أنها إنما تريد بذلك أن تفك عن السودان أغلال الامتيازات الأجنبية (انظر ما يقوله اللورد كرومر في هذا الصدد في كتابه مصر الحديثة جز ٢ ص ١١٤) . وقد كان اللورد كرومر يحاول المستحيل ، فهو لا يستطيع ان يتكلم عن حق الفتح باعتباره سببا لكسب السيادة ، ولا يستطيع أن يرفع العلم الانجليزي الى جانب العلم المصري رمزا لهذه السيادة ، ولا يستطيع أن يلغى الامتيازات الأجنبية ، دون أن يعلن ضم السودان الى الامبراطورية البريطانية ، أو على الأقل دون أن يشارك الدولة العلية في سيادتها على السودان . ولكنه لم يفعل هذا ولا ذاك . فانجلترا لا تصبح شريكة في السيادة على السودان ، وإذا تكلمت عن حق الفتح فذلك لكي تقتصر على الاشتراك في وضع نظام اداري وقانوني للسودان كما تقول الاتفاقية نفسها ، وإذا رفعت علمها الى جانب العلم المصري فان هذا لا يمكن ان يكون رمزا للسيادة ، وإذا ألغيت الامتيازات الأجنبية فان هذا لا يكون

الالغاء عرفيا قوته تنحصر في تسليم الدول به • على هذا الوجه ينبغي أن تفسر اتفاقية سنة ١٨٩٩ في نصوصها التي تتعلق بحق الفتح ورفع العلم الانجليزي وبإلغاء الامتيازات الاجنبية •

بقيت النصوص الخاصة بإدارة السودان • وهذه نصوص يجب أن تفسر كما قد منسأ على أنها نصوص تشرك انجلترا ، لا في الحق القانوني في إدارة السودان وهذا • بقى خالص لمصر لا تستطيع أن تشرك أحدا فيه ، بل في الإدارة الفعلية للسودان ما دامت انجلترا تدير مصر نفسها إدارة فعلية • فاتفاقية سنة ١٨٩٩ تقيم نظاما إداريا موقوتا يمكن أن يسمى ••••• (Modus vivendi) وقد دعت إليه ظروف خاصة ، ولا شك في أنه يزول بزوال هذه الظروف •

ولم يخف اللورد كرومر ما في هذه الاتفاقية من شذوذ ، وصرح بأنها تقيم نظاما لم يعرف من قبل في القانون الدولي ، فقال ما يأتي : " لقد كان ضروريا أن يخلق نظام يكون السودان بمقتضاه ، في وقت واحد ، مصريا إلى الحد الذي يتفق مع مقتضيات العدل والسياسة وبريطانيا إلى الحد يكفي لتجنيب البلاد في إدارتها من أن يعطلها نظام الامتيازات الدولي الذي تغلغل بالضرورة في حياة مصر السياسية • وكان من الواضح أن هذين الاعتبارين المتعارضين لا يستطيع التوفيق فيما بينهما من غير أن يخلق نظام ملحق من الحكم لم يعرفه القانون الدولي من قبل " •

" It was, therefore, necessary to invent some method by which the Sudan should be, at one and the same time, Egyptian to such an extent as to satisfy equitable and political exigencies, and yet sufficiently British to prevent the administration of the country from being hampered by the international burr which necessarily hang on to the skirts of Egyptian political existence. It was manifest that these conflicting acquirements could not be satisfied without the creation of some hybrid form of government; hitherto unknown to international jurisprudence." (Modern Egypt 11 p.p.114-115) .

وقد كانت هذه الاتفاقية مثارا للعجب والدهشة في الاوساط الدولية ، وموضعا لاحتجاج الدولة العلية • وفي هذا المعنى يقول اللورد كرومر : " عند منسأ نشرت هذه الاتفاقية استرعت النظر كثيرا بطبيعة الحال • وقد دهش الدبلوماسيون الذين يتعلقون بالاموضاع المألوفة ومن المحتمل أن يكونوا قد انزعجوا قليلا عند ما شهدوا خلق نظام سياسي لم يكن معروفا من قبل في القانون الاوروبي • وقد قال لي احد زملائي الاجانب أنه يفهم أن اقليما يكون بريطانيا أو يكون عثمانيا ، ولكنه لا يستطيع أن يفهم نظام السودان ، فهو لا هذا ولا ذاك فأجبت بأن النظام السياسي للسودان هو هذا الذي تقرره اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ، ولست بمستطيع أن أتقدم بتعريف أدق تحديسدا وأكثر ايضاحا ••••• وإذا كان صحيحا أن السلطان قد فهم ببعض كلمات مسسن الاحتجاج غير المجدي ، فاننا لم نواجه معارضة جدية من أي مقام " •

" When this Argument was published, it naturally attracted much attention. Diplomats, who were wedded to conventionalities, were puzzled, and perhaps slightly shocked at the creation of a political status hitherto unknown to the law of Europe. One of my foreign colleagues pointed out to me that he understood what British territory meant, as also what Ottoman territory meant, but that he could not understand the status of the Sudan, which was neither one nor the other. I replied that the political status of the Sudan was such as was laid down in the Agreement of January 19, 1899, and that I could give no more precise or epigrammatic definition..... It is true that the Sultan murmured some few words of ineffectual protest; but no serious opposition was encountered from any quarter." (Modern Egypt 11 p. 117).

وحتى هذا النظام الإداري الموقوت الذي تقيمه اتفاقية سنة ١٨٩٩ يجب

أن يلاحظ في شأنه الأمور الآتية :

- (١) ليس في نصوص الاتفاقية ما يحتم أن يكون الحاكم العام للسودان انجليزيا ، كما أنه ليس في نصوصها ما يحتم أن يكون مصريا . وكل ما ورد في هذا الشأن هو وجوب اتفاق مصر وانجلترا على الشخص الذي يعين حاكما عاما . فإذا لم تقبل انجلترا إلا أن يكون انجليزيا أمكن لمصر أن تمتنع عن تعيينه ، وإذا أثبت مصر ألا أن تعين مصريا أمكن لانجلترا أن تمتنع عن ترشيحه . لذلك لا يكون هناك مناص من أن تصطلح الحكومتان على ضرب من التناوب .
- (٢) القوانين التي يصدرها الحاكم العام لابد فيها من موافقة مصر وانجلترا ، وهي مقصورة على الأمور الإدارية العادية . وقد أثبت ذلك بوضوح الدكتور عبد الحميد بدوي باشا في مذكرة له قيمة اكتفى بالإحالة عليها .
- (٣) المفهوم من نصوص الاتفاقية أن تشترك مصر مع انجلترا اشتراكا فعليا في إدارة السودان لا أن تستأثر انجلترا وحدها بالإدارة ، ويقتصر اشتراك مصر على أن يكون رمزيا .
- (٤) لم يرد في الاتفاقية نص واحد على وجود جنود بريطانيين في السودان ، ليكون وجودهم منذ سنة ١٨٩٨ إلى سنة ١٩٣٦ لا سند له من قانون أو معاهدة . وليس الجنود البريطانيون المرابطون في السودان بأحق في البقاء من الجنود البريطانية المرابطين في مصر .

ونلخص ما تقدم في عبارات موجزة :

إن اتفاقية سنة ١٨٩٩ إذا أراد الانجليز اعتبار أنها تشركهم في السيادة على السودان كانت باطلة ؛ فمصر كانت لا تملك التعاقد على السيادة ، وتركيا صاحبة السيادة احتجت على الاتفاقية ، ومعاهدة لندن سنة ١٨٤١ تفرض على انجلترا ألا تعتدي على حقوق الدولة العثمانية — هذا إلى أن الشكل الذي صبت فيه الاتفاقية والعبارات التي استعملت فيها كلها تتضافر على أنها لم تعرض للسيادة . وكذلك الحال — ولنفس الأسباب — إذا أريد اعتبار أنها تشرك الانجليز في حق مصر القانوني في إدارة السودان

- فلم يبق إذن إلا أن تعتبر أنها قد اشركت بريطانيا في إدارة السودان الفعلية .
- وتكون بهذا الاعتبار ضرباً من ضروب (*modus vivendi*) ، أي تسوية موقوتة .
- ولما كانت كل تسوية موقوتة تتطوّر بطبيعتها على أجل تنتهي بانقضائه ، فإذا لم يذكّر
- لأجل صراحة وجب استنباطه دلالة • واتفاقية سنة ١٨٩٩ لم يذكر فيها أجل صريح .
- ولم يقصد بطبيعة الحال أن تكون اتفاقية أبدية • فالأجل الضمني الذي يستخلص من
- ملائمتها هو دوام الظروف والأسباب التي عقدت من أجلها • وقد عقدت هذه الاتفاقية
- بين مصر وإنجلترا في وقت كانت فيه إنجلترا مسيطرة على الإدارة المصرية ، فكان من الطبيعي
- أن تسيطر أيضاً على إدارة السودان ، مادامت مصر موضوعة تحت هذه السيطرة البريطانية ،
- فإذا ارتفعت هذه السيطرة عن مصر ، وأصبحت تملك أمرها وتدير شؤونها بنفسها ،
- فقد انقضى أجل الاتفاقية ، ووجب أن تمكن مصر من أن تملك أمرها وتدير شؤونها نفسى
- جميع أراضيها ، سواء في ذلك الشمال أو الجنوب ، مصر أو السودان .
- ومصر وهي تتقدم في طلب رفع السيطرة البريطانية عنها بأجلاء قواتها العسكرية
- عن أراضيها تعلن في الوقت ذاته وجوب إنهاء النظام الإداري القائم في السودان .

أما وضع السودان على أثر اتفاقية سنة ١٨٩٩ فإنه يتلخص فيما يأتي :

- (١) بقي السودان تحت السيادة العثمانية .
- (٢) بقي السودان جزءاً لا ينفصل عن مصر وذلك من الناحية الدولية .
- (٣) أما من الناحيتين الدستورية والإدارية ، فقد انفصل السودان عن مصر بمقتضى
- هذا النظام الموقوت الذي أقامته اتفاقية سنة ١٨٩٩ .

ب - معاهدة سنة ١٩٣٦

نصوص معاهدة سنة ١٩٣٦ الخاصة بالسودان :-

تمت المادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ على ما يأتي :

- (١) مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقتي ١٩١٩ يتأيسر
- و ٢٠ يوليو سنة ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن إدارة السودان تستمر
- مستمدة من الاتفاقتين المذكورتين ، وبواصل الحاكم العام ، بالنيابة عن كلا الطرفين
- المتعاقدين ، مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقتين . والطرفان المتعاقدان
- متفقان على أن العناية الأولى لأدارتهما في السودان يجب أن تكون رعاية السودانيين .
- وليس في نصوص هذه المادة أي مساس بمسألة السيادة على السودان .

(٢) وبناءً على ذلك تبقى سلطة تعيين الموظفين في السودان وترقيتهم مخولة للحاكم العام الذي يختار المرشحين الصالحين من بين البريطانيين والمصريين عند التعيين في الوظائف الجديدة التي لا تتوفر لها سودانيون .

(٣) يكون جنود بريطانيون وجنود مصريون تحت تصرف الحاكم العام للدفاع عن السودان فضلاً عن الجنود السودانيين .

(٤) تكون هجرة المصريين الى السودان خالية من كل قيد الا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام .

(٥) لا يكون هناك تمييز في السودان بين الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين في شؤون التجارة والمهاجرة أو في الملكية .

(٦) اتفق الطرفان المتعاقدان على الاحكام الواردة في ملحق هذه المادة فيما يتعلق بالطريقة التي تصبح بها الاتفاقات الدولية سارية في السودان .

التحليل القانوني لهذه النصوص :

هذه هي نصوص معاهدة سنة ١٩٣٦ المتعلقة بالسودان . ونميز الآن في هذه النصوص بين ما هو قاطع في أن هذه المعاهدة لم تعرض لانتظام ادارى مشفوق دون سياس بوحدة مصر والسودان ، وبين ما قد ينطوى على لبس في ذلك فننظر في معنى المحتمل .

يقطع في أن معاهدة سنة ١٩٣٦ لم تعرض لانتظام ادارى مشفوق دون سياس بوحدة مصر والسودان من الناحية الدولية النصوص الآتية :

(١) " مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي ١٩١٩ يناير و ١٠ يولييه سنة ١٨٩٩ " : هذا ما جاء في صدر المادة ١١ من المعاهدة ، وهو قاطع في أن اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ قابلتان للتعديل ، وأن تعديلهما موكول للسياس اتفاق يعقد في المستقبل . فالنظام القائم على هاتين الاتفاقيتين هو أن نظام مشفوق نظر الطرفان منذ الآن الى احتمال تعديله .

(٢) " قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن ادارة السودان تستمر مستمدة من الاتفاقيتين المذكورتين ، وبواصل الحاكم العام ، بالنيابة عن كلا الطرفين المتعاقدين ، مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى هاتين الاتفاقيتين " . وهذا النص قاطع في أن النظام القائم على هاتين الاتفاقيتين إنما هو نظام ادارى ، وأن الحاكم العام يباشر سلطاته الادارية نائباً عن مصر وإنجلترا .

وهناك نصوص تحتاج الى شيء من الامعان في النظر ، نلخصها فيما يأتي :

(١) " والطرفان المتعاقدان متفقان على أن الغاية الاولى لادارتها في السودان يجب أن تكون رفاهية السودانيين " . أما أن الغاية الاولى من ادارة السودان ، ومن ادارة أى بلد آخر ، يجب أن تكون رفاهية أهل هذا البلد ، فذلك أمر لا شك فيه ، وما كانت هناك حاجة للنص عليه . فهل يشتمل من هذا التفسير أن المسئول الرئيس

هو أن يشار إلى أن السودان بلد محكوم تديره مصر وبريطانيا إدارة الغاية منها رفاهية هذا الشعب المحكوم ؟ لا ترى أن العبارة تتحمل هذا المعنى . وكل ما يمكن أن يستخلص منها هو أن مصر - وقد ارتضت أن تفصل عنها جزءا من أراضيها فضلا إداريا محضاً ، وارتضت أن تشرك مصر إنجلترا في حق الإدارة - قد اعترفت بما يترتب على هذا الفصل الإداري من وجوب أن يتميز السودان عن مصر تمييزاً إدارياً . فيصح عندئذ أن يكون السودانيون رفاهيتهم محلاً للنص .

(٢) " وليس في نصوص هذه المادة أى مساس بمسألة السيادة على السودان " . وهذا النص يحتمل أحد تفسيرين : التفسير الأول هو أن النظام القائم على هذه النصوص إنما هو نظام إداري محض ، ولا علاقة له بالسيادة على السودان ، التى هى أمر خاص بمصر وحدها ، لا تشترك معها فيه إنجلترا كما اشتركت في حق الإدارة . والتفسير الثانى هو أن مصر وإنجلترا لم تتفقا على شئ " فى مسألة السيادة وكل ما اتفقا عليه هو مسألة الإدارة " . ومصر على هذا التفسير الثانى تبقى محتفظة بوجهة نظرها من أن السودان جزء لا ينفصل عنها ، وأن كانت إنجلترا لا تعترف لها بذلك . ومهما يكن من أمر فإن هذا التفسير الثانى نفسه لا يتضمن أى اعتراف من مصر بأنها نزلت عن وجهة نظرها من أن السودان جزء لا ينفصل عنها .

(٣) فى المعاهدة سلسلة من النصوص تميز بين الموظفين السودانيين والمصريين والبريطانيين وبين الجنود السودانيين والمصريين والبريطانيين ، وتكلم عن هجرة المصريين إلى السودان ، وعن إقامة الرعايا المصريين والبريطانيين فى السودان . وهذه النصوص كلها تحمل على أن فصل السودان فضلا إدارياً سوف أن يكون هناك سودانيون من الناحية الإدارة المحضة ، وأن يكون هناك سودان أيضاً من هسبة الناحية وحدها ، فأمكن التمييز بين السودانى والمصرى والبريطانى فى الموظفين وفى الجنود ، وأمكن الكلام عن هجرة المصريين إلى السودان وأنها خالية من كل قيد إلا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام ، والكلام عن عدم التمييز بين الرعايا البريطانيين والرعايا المصريين المقيمين فى السودان فى شؤون التجارة والمهاجرة والملكية ما دامت هذه الرعايا تنتمى إلى الدولتين اللتين تتوليان حق الإدارة .

(٤) وهناك الملحق الذى يورد الأحكام المتعلقة بكيفية سريان الاتفاقات الدولية على السودان . وتقضى هذه الأحكام بأن سريان هذه الاتفاقات يكون بعمل مشترك من الحكومتين المصرية والبريطانية . وقد يوهم النصائح هذا العمل المشترك هو مسن أعمال السيادة ، فتكون إنجلترا مشتركة فيها . ولكن المتأمل فى النص يرى أن الاتفاقات التى يعقدها هى اتفاقات " ذات صفة نية أو إنسانية " كما يقول النص قائله : " فبمعنى مثل هذه الاتفاقات تسرى على السودان إنما هو أقرب إلى أعمال الإدارة منه إلى أعمال السيادة " . ويكون من الطبيعي أن تشترك فيه مصر وإنجلترا .

يتبين من كل ذلك أن معاهدة سنة ١٩٣٦ إذا كانت قد أقرت اتفاقية سنة ١٨٩٩ فقد أقرتها كما هي ، دون أن تزيد في قوتها شيئاً . بل هي قد جعلت تعديلها أمراً محتملاً . وترتب على ذلك أن معاهدة سنة ١٩٣٦ لم تغير من الوضع القانوني للسودان عما كان عليه قبل ثورة المهدي ، فلا يزال السودان جزءاً لا ينفصل عن مصر من الناحية الدولية وقد زالت الآن عنه وعن مصر معاً السيادة العثمانية . أما من الناحيتين الدستورية والإدارية ، فقد تقدم القول أن اتفاقية سنة ١٨٩٩ فصلت السودان عن مصر ، ولكن هيئة الاتفاقية كما قدمنا إنما تضع نظاماً إدارياً مؤقتاً قام لظروف خاصة . وقد زالت هذه الظروف ، فيجب أن تنقضي كل من اتفاقية سنة ١٨٩٩ والمادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ ، ويجب أن ينتهي النظام الإداري المؤقت القائم عليهما .

٢ - موقنان لمصر وبريطانيا

يؤيدان وحدة مصر والسودان

والوحدة ما بين مصر والسودان - سواء زال النظام الإداري المؤقت أو بقى - أمر تمسكت به مصر أمام هيئة الأمم المتحدة ، بل أن بريطانيا نفسها انتهت الأمر بهما إلى إقراره .

فقد كتبت الحكومة المصرية في ٤ سبتمبر سنة ١٩٤٦ إلى السكرتير العام للهيئة الأمم المتحدة ، جواباً على سؤاله في مناسبة قرار الجمعية العامة للهيئة الأمم المتحدة الخاص بتحديد الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، تقول :

"The Egyptian Government considers that since it is the aim of Chapter 11 of the Charter to insure the protection of native peoples against foreign oppression, the determining factor should be the state of dependence of a nation in relation to another with which it has no natural ties. For this purpose these extra-metropolitan territories should be considered as non-self governing, in which the peoples are of different language, race and culture from the peoples of the powers which rule them. In this connection, the Egyptian Government wishes to point out that despite the special features of its administrative system, the Sudan cannot in any respect be considered as a non-self governing territory falling within the scope of Chapter 11 of the Charter. The Sudan constitutes, indeed, an integral part of Egypt to which it is united by close bonds of language, cult, and race and with which it forms a complete geographical entity."

وقد جاء في رد السكرتير العام الذي وجهه إلى الحكومة المصرية في ٣٠ سبتمبر

سنة ١٩٤٦ ما يأتي :

"Je prends acte du fait que le Gouvernement Egyptien considère que le Soudan constitue une partie intégrante de l'Egypte, et que ce territoire ne peut être considéré à aucun égard comme un territoire non autonome rentrant dans le cadre de l'application du Chapitre 11 de la Charte."

+
+ +

أما أن بريطانيا نفسها قد انتهت الى اقرار الوحدة ما بين مصر والسودان فقد كان ذلك في المفاوضات الاخيرة . ومن يتتبع المفاوضات المتعاقبة بين مصر وبريطانيا منذ سنة ١٩٢٠ الى اليوم ، يلاحظ تدرجا محسوسا في موقف بريطانيا من حيث اعترافها بالعلاقة ما بين مصر والسودان .

ففي المراحل الاولى من المفاوضات لم تكن بريطانيا تعترف بعلاقة بين مصر والسودان الا في أن مصر لها حقوق في مياه النيل . ثم سارت خطوة بعد ذلك ، فاعترفت بسيادة مصر على السودان ولكن على أن تكون سيادة تشترك فيها مع مصر . وفي مرحلة ثالثة اغفلت ذكر السيادة بتاتا . وفي مرحلة رابعة ذكرت السيادة على انها مسألة محتفظ بها . وفي المرحلة الاخيرة اعترفت بالوحدة ما بين مصر والسودان . وننقل هنا من تاريخ المفاوضات ما يشهد بذلك :

جاء في مشروع ملئ من السودان في سنة ١٩٢٠ ان المشروع يتناول مصر وحدها ولا ينطبق على السودان " البلاد التي تختلف كل الاختلاف من مصر في اوضاعها وتركيبها . . . " . وجاء في الكتاب الذي وجهه اللورد ملر الى عدلي باشا رئيسي ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠ : " أن السودان تقدم قدما عظيما تحت ادارته الحالية المؤسسة على مواد اتفاق سنة ١٨٩٩ ، فيجب والحالة هذه الا يسمح لاي تغيير يحصل في حالة مصر السياسة ان يوقع الاضطراب في توسيع نطاق تقدم السودان وترقيته على نظام أنتج مثل هذه النتائج الحسنة . على أننا ندرك من الجهة الاخرى ان لمصر مصلحة حيوية في ايراد المياه الذي يصل اليها مارا في السودان . . . " .

أما ما عرضه اللورد كيرزون في سنة ١٩٢١ على عدلي باشا بشأن السودان فهو ما يأتي : " حيث أن رقي السودان في هدوء وسكينة ضروري لأمن مصر ولحفظ مؤنثتها من المياه ، تتعهد مصر بأن تستمر في أن تقدم لحكومة السودان نفس المساعدات البحرية التي كانت تقدم بها في الماضي ، أو أن تقدم بدلا من ذلك لتلك الحكومة اعباء مالية تحدد قيمتها بالاتفاق بين الحكومتين . وتكون كل القوات المصرية في السودان تحت امر الحاكم العام . وهذا ذلك تتعهد بريطانيا العظمى بأن تضمن لمصر نصيبها العادل من مياه النيل . . . " .

وهذا السير اوستن شامبرلين في سنة ١٩٢٨ على ثروت باشا النحاس الاتسي : " يعترف الطرفان المتعاقدان بأن أروني ضمان لصيانة مصالحهما ، ولا سيما مصالح مصر في مجارى النيل العليا ، هو استمرار سيادتهما المشتركة في السودان . "

هــرضـالمـستر هـندرسون فـى سـنة ١٩٢٩ عـلى مـحمد مـحمود باشا نصـا بـسـمـان
 "تـستـمـر السـيـادـة الانـجـليـزـيـة المـصـريـة عـلى السـودان طـبقـا لـشـروـط الاتـفـاقـات العـالـيـة ."
 ثم اتـفـقـا عـلى النـص الـآتـى : " مـع الـاحـتـفـاظ بـحـريـة ابرام اتـفـاقـات جـديـدة فـى المـستـقـبـل
 مـعدـلة لـاتـفـاقـات سـنة ١٨٩٩ ، يـتـفـق الطرفان المتعاقدان عـلى أن يـكون مـركـز السـودان
 هـو المـركـز الـذى يـنشأ مـن الاتـفـاقـات المـذكـورة . وبنـاء عـلى ذـلك يـظـل الحـاكـم العـام يـبـاشر
 بـالنـيـابـة عـن الطرفـين المتعـاقـدين السـلـطـات الـتى خـولـتـها اياه الاتـفـاقـات المـشار اليـها ."
 وفـى مـفاوـضـات هـندرسون - النحاس فـى سـنة ١٩٣٠ ، عدل المـستر هـندرسون
 النـص المـتـقـدم عـلى النـص الـآتـى : " مـع الـاحـتـفـاظ بـحـريـة عـقد اتـفـاقـات جـديـدة فـى المـستـقـبـل
 لـتـعـديـل اتـفـاقـيتى سـنة ١٨٩٩ يـتـفـق الطرفان المتعاقدان عـلى أنه بـغـير اخلـال بـحقـسـوق
 مـصر ومـصـالـحـها المـادـيـة يـكون مـركـز السـودان هـو المـركـز النـاشـئ مـن اتـفـاقـيتى سـنة ١٨٩٩
 المـذكـورتـين . وبنـاء عـلى ذـلك يـظـل الحـاكـم العـام يـبـاشر بـالنـيـابـة عـن الطرفـين المتعـاقـدين
 السـلـطـات الـتى خـولـتـها اياه الاتـفـاقـيتان المـشار اليـهما . " وقـد طـلـب النحاس بـاشـمـا
 أن يـنـص عـلى وجـوب الدخـول فـى مـناقـشـات وديـة فـى خـلال سـنة مـن نـفاذ المـعـاهـدة بـشـأن
 تـطـبـيق اتـفـاقـيـة سـنة ١٨٩٩ ، وأن تـعـاد الحـالـة فـى السـودان الى ماكانت عـليه سـنة ١٩٢٤ ،
 وأن تـعـود أورطـة مـن الجـيـش المـصرى الى السـودان . فـرضـت هـذه الطـلـبات جـمـيـعـها .
 وانقـطـعت المـفاوـضـات .

أما فـى مـعـاهـدة سـنة ١٩٣٦ فـقد رأينا أن المـادـة ١١ قـد جـاء فـيـها مـا يأتـى :
 " و لـيـس فـى نـصـوص هـذه المـادـة أى مـسـألـة السـيـادـة عـلى السـودان . "

وفـى المـفاوـضـات الـاخـيـرة ، نص هـروتوكول صـدقـى - بـين الخـاص بـالسـودان عـلى مـا
 يأتى : " أن السـيـاسـة الـتى يـتـعـهـد الطرفان السـاميان المتعـاقـدان بـاتـبـاعـها نـسـبـى
 السـودان ، فـى نـطاق وحدـة مـصر والسـودان تـحت تاج مـصر المـشـرك ، سـتـكون اهدافـها
 الـاسـاسـيـة تـحـقـيق رفاهية السـودانـيـين وتـنـمـيـة مـصـالـحـهم واعدادهم اعدادا فـعـليـا لـلـحـكـم
 المـذاتى وتـبـعا لـذـلك مـمارسـة حق اـختـيار النـظـام المـستـقـبـل لـلسـودان . والـرأى يـتـمـسـنـى
 للطرفـين السـامـيـين المتعـاقـدين ، بـالاتـفـاق التام المـشـرك بـيـنـهما ، تـحـقـيق هـذا المـهـدـف
 الـاخـير بـعد التـشـاور مـع السـودانـيـين ، تـظـل اتـفـاقـيـة سـنة ١٨٩٩ سـاريـة ، وكـذـلـك
 المـادـة ١١ مـن مـعـاهـدة سـنة ١٩٣٦ مـع مـلـحـقـها والفـقـرات مـن ١٤ الى ١٦ مـن المـحـضر
 الـمتـفـق عـليه المـرافـق لـلمـعـاهـدة المـذكـورة نـافـذة ، وذلـك استـثناء مـن حـكم المـادـة الـاولى مـن
 المـعـاهـدة العـالـيـة . " وقـد ظن صـدقـى باشا أنه ظفر مـن الانـجـليـز بـأن اعترفوا بـالـوحدـة
 الدائـمة مـابـين مـصر والسـودان - وله فـى ذـلك أدلة مـقنـعة ذكـرتـها فـيـما تـقـدم (انظـري
 ص ٨١ ص ٨٢) - فـاذـا بـالـانـجـليـز يـعـلـنـون أنهم قـصـدوا أن يـكون لـلسـودان حق تـقـرير
 المـصـير ، أى حق الـانـفـصال مـن مـصر . وآخـر صـيـغة عـرضـها عـلى النـقـراشـى باشا فـى هـذا

الشان جاء فيها ما يأتى : " . . . يقرر الطرفان الساميان المتعاقدان وفقا لهذا الاجراء انه عندما يبلغ السودانىون المرحلة التى يقررون فيها نظامهم المستقبل تكون لهم الحرية فى ممارسة حق الاختيار تبعا لمطامعهم السياسية ، وطبقا لمبادئ ميثاق هيئة الامم المتحدة الخاصة بالاقاليم التى لاتحكم نفسها بنفسها . . . وفى كل الاحوال اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان ان يتخذوا الاجراءات اللازمة لضمان المصالح الخاصة بكل منهما . "

والانجليز عندما يستترون اليوم خلف حق السودان فى تقرير مصيره ، يذكروننا باستأورهم فى الماضى خلف حقوق الغديو فى السودان : فى الحالات لا يستطيعون هم انفسهم ان يتقدموا عن السودان بحق أصيل ، فهم يتمسكون بحق للغير بطمعون تحت ستاره ان يفصلوا السودان عن مصر ، لينفردوا هم بالاستيلاء عليه ، وليس طوه بخيط من هذه الخيوط الدقيقة التى تعودا أن يربطوا بها أجزاء امبراطوريتهم الضخمة . وهذا تنتقل بريطانيا من النقيض الى النقيض تبعا لمقتضيات مصلحتها : بالامس كانت تنادى بحقوق مصر حتى تستأثر بالسودان دون سائر الدول الاجنبية . وهى اليوم تنادى بحقوق السودان حتى تستأثر به دون مصر نفسها . ويجدر بنا هنا أن نشير الى أن بريطانيا عندما اعترفت بوحدة مصر والسودان لم تنس " وضعها جديدا " بل اعترفت بشئ موجود قبل اعترافها . والى هذا يشير صدق باشا فى معادلاته مع المستر بن ان يقول (ص ٣) :

" The Egyptians were not claiming rights or recognition of something new, they only asked that something already existing should not be disturbed."

ونلاحظ أن الخطوات المتدرجة التى خطتها بريطانيا نحو الاعتراف بالوحدة ما بين مصر والسودان لا ينقصها الا الخطوة الاخيرة ، وهى أن تعترف بأن حق السودان فى تقرير مصيره انما هى مسألة داخلية بين مصر والسودان ليس لبريطانيا أن تتدخل فيها . وفى هذه المسألة الاخيرة يقوم جوهر الخلاف . وهذا ما نتولى الان بسطه .

• •

د - موقف مصر من حق السودان فى تقرير مصيره

نبادر فنقول أن للسودانيين حقا كاملا فى الحكم الذاتى ، وفقا لما تستقر عليه مشيئتهم ، وأن على مصر واجبا مقدسا فى اعدادهم لهذا الحكم . بل نذهب أبعد من ذلك فنقول أن للسودانيين الحق فى تقرير مصيرهم ، ولكن لا كشعب غير محكم بذاته (non self-governing people) ، بل كشعب مندمج فى وحدة تامة مع الشعب المصرى (كما هى الحال مثلا فى اندماج اسكتلندة فى المملكة المتحدة) . فعلى هذا الاساس تعترف مصر بأى حق يعطيه الميثاق أو أى قانون دولى آخر للسودانيين فى تقرير مصيرهم ، وهى على أتم استعداد للتسليم بحقوق السودانىين فى هذا الأمر .

فلا خلاف اذن بيننا وبين بريطانيا في أن للسودانيين الحق الكامل في تقرير مصيرهم في الحدود التي قدمناها . ونحرص على أن نبين ذلك في صراحة ووضوح حتى نضع حدا للاستغلال ، فقد شوهت دعابة مفترضة مقاصد مصر نحو السودانين .

والخلاف الحقيقي بين مصر وبريطانيا انما هو فيما يأتي : تعتبر مصر أن العلاقة بينها وبين السودان مسألة داخلية محضة لاشان لدولة أجنبية بها . فاذا اعترفت مصر للسودان بحقه في تقرير مصيره ، فالسودان وحده هو الذي يصدر له هذا الاعتراف . ولا يجوز لأية دولة أن تتحدث باسم السودان في ذلك . أما بريطانيا فتريد أن تتقدم باسم السودان تطالب مصر بأن تعترف بحقه في تقرير مصيره ، بل تريد أن تتعاقد مع مصر على ذلك . ولا يجوز مطلقا أن تكون مسألة داخلية بين مصر والسودان محسلا للتعاقد بين مصر ودولة أجنبية . وهذا ما قاله صدقي باشا نفسه في المذكرة السستى أرسلها للحكومة البريطانية في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٤٦ . فقد جاء فيها ما يأتي :-

" ومن الجائز مستقبلا أن يفضل السودانيون الاستقلال على الوحدة . وحينئذ تتخذ مصر القرار الذي تمليه عليها روابط الاخوة التي تجمعها بالسودان . ولكن الاستقلال مسألة قومية لا تعني الا الشعب الذي يطالب به والدولة التي ينبغي ان يعرج اليه . أمر منحه واقراره . وليس لأية دولة أخرى ، حتى لو كان لها الحق في إدارة هذا الشعب ، أن تتدخل لتطالب بالاستقلال باسم شعب لم تتوفر له اهلية المطالبة به " .

فمصر تعترف للسودان بحقه في تقرير مصيره على الاساس الذي اوضحناه ، ولكنها تطلب من بريطانيا أن تسلم بأن هذا الاعتراف مسألة داخلية بين مصر والسودان لاشان لبريطانيا به ، ولا يجوز لها أن تطلب من مصر التعاقد معها عليه . فاذا سلمت بريطانيا بذلك ارتفع الخلاف الذي بيننا .

٢٠٢ . جلاء الجيوش البريطانية عن السودان

الامر في وجود الجيوش البريطانية في السودان لا يعد وحالتين :
فأما أن يكون وجود هذه الجيوش نتيجة للنظام الاداري القائم . ويترتب على ذلك انه متى زال هذا النظام - وقد أثبتنا أنه يجب أن يزول - وجب جلاء القوات البريطانية عن السودان .

وأما أن يكون وجود القوات البريطانية لعلقة له بالنظام الاداري القائم ، فتبقى القوات حتى لو زال النظام . وهنا يجب أن نحدد الغرض من بقاء القوات البريطانية في السودان في هذه الحالة . ولا يعد الامر أن تكون هذه القوات باقصة للدفاع عن السودان أو للدفاع عن الامبراطورية البريطانية .

فاذا كانت القوات باقية للدفاع عن السودان ، فإن هذا الواجب انما يقع على عاتق السودانين والمصريين وحدهم ، ولا شأن لدولة أجنبية في ذلك .

وإذا كانت القوات باقية للدفاع عن الامبراطورية البريطانية — ويظهر أن هذا هو الغرض فقد وضعت بريطانيا لأول مرة في معاهدة سنة ١٩٣٦ نصا لبقاء قواتها في السودان كما وضعت نصا لبقاء قواتها في مصر — فإن الأسباب التي ذكرناها لوجوب جلاء القوات البريطانية عن مصر تنطبق على السودان • فما هو الأجزاء لا ينفصل عن مصر، فإذا وجب جلاء الجنود البريطانية عن الأراضي المصرية كان هذا الجلاء واجبا عن جميع الأراضي المصرية بما في ذلك السودان •

على هذه الأسانيد القانونية والتاريخية تبني مصر مطالبها فيما يخص السودان • ولكن مصر إلى جانب ذلك — بل وقبل ذلك — تعتمد على أمر أكبر خطيرا ، وأبقى أثرا • هو أن الوحدة التي تربط ما بينها وبين السودان تقوم على ضرورة اقتصادية وعلى حقيقة نفسية •

فالسودان في أشد الحاجة إلى مصر حتى ينهض اقتصاديا • وإذا هو فصل عنها فسيبقى في وحدة الفقر والحاجة كما هو الآن • والتجربة التي قامت بها بريطانيا ، بعد أن فصلته اقتصاديا عن مصر ، خير دليل على ما قدمنا • فلا يزال السودان — بعد نحو خمسين سنة من الإدارة الانجليزية وبعد فصله الاقتصادي عن مصر — فقيرا محتاجا إلى معونة مصر • وقد قدمنا السبب في ذلك عندما بينا العناصر الاقتصادية التي تقوم عليها وحدة وادي النيل • ولقد فتح الحكم المصري السودان للحضارة ولأوروبا وللأجانب ، فأنشئت القنصليات الأجنبية وكثر عددها • أما في ظل الحكم الانجليزي فقد أقفست السودان — القسم الجنوبي على الأقل — الباب في وجه الأجانب ، ولم يسمح بانفتاح • قنصليات أجنبية في السودان •

والوحدة ما بين مصر والسودان تقوم على مشيئة المصريين والسودانيين على السواء • والبلدان ربطتهما الطبيعة والتاريخ والذكريات والأمانى برباط مقدس من عند الله ، وما ربطه الله لا يحله الإنسان •

(عبد الرزاق أحمد السهمري)

Bibliotheca Alexandrina



0621759